معهد التخطيط القومى

عهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا
تخطيط والتنمية

رقم (١٦٨)

العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر" دراسة تحليلية"

يوليو ٢٠٠٣

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٦٨)

العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر "دراسة تحليلية"

يوليو ٢٠٠٣

فريـــق البحـــث

أ.د. عـــــزة عبد العزيز سليمان — الباحث الرئيسى

أ.د. ســـيد محمد عبد المقصـــود

أ.د. الســـيد محمـــد كيـــلانى

أ.د. عـــلا سليمان الحكيـــم

أ.د. محاسن مصطفى حســـنين

د. محمد عبد اللطيف خفاجى

د. فريـــد أحمد عبد العـــــال

د. أحمد عبد العزيز البقـــــــلى

المعيـــدين بالمركز:

- أ.عزة محمد حسن يحيى
- أ.هبه أحمد مصطفـــى
- أ.وجيه زكى عبده
- أ.عادل محمد أحمد شحاته
- أ.أمـــل زكريـــــا عامـــر

من خارج المركز:

د. نعيمـــه رمضـــان

من خارج المعهـــد

أ.إبراهيـــم النجار

وقـــام بأعمـــال النسخ على الحاسب الآلى كل من:

- السيدة/ زكية محمد السيد
- السيدة/ ابتسام محمود عبد الرحمن
- السيدة/ أميمة أحمد محمد سلطان

قائمـــــة المحتـــــويـــات

		رقم الصفحة
	مقدمـــــة عـــــامـــة	٢
الفصل الأول :	المؤشرات الديموجرافية وعلاقتها بعدالة توزيع ثمار التنمية	
١-١	مقـــدمة	٦
١-٢	الوضع الحالى للسكان وتطوره وتوزيعه بين المحافظات	٧
١-٣	الهيكل العمرى والنوعى للسكان	٩
١-٤	مشكلة الزيادة السكانية وأثرها على عدالة توزيع ثمار التنمية	١٥
١-٥	بعض مقترحات للحد من الزيادة السكانية	١٥
الفصل الثانى :	العدالة في توزيع فرص العمـــل	
٢-١	مقـــدمة	١٨
٢-٢	هيكلية البطالة في مصر	١٨
٢-٣	الإستثمار والبطالة	٢١
٢-٤	الطلب على العمل	٢٨
٢-٥	حصة المحافظات مـــن التعينـــات في الجـــهاز الإدارى للدولة ٢٠٠١-٢٠٠٢	٣٠
٢-٦	ملخص وأهم النتائـــج	٣٥
الفصل الثالث :	العدالة في توزيع الدخل والإنفـــاق	
٣-١	المقدمـــــة	٣٨
٣-٢	فروق التوزيع للدخل العائلى وفقا لمصـــادر الدخـــل المختلفة على مستوى المحافظات (المناطق الحضرية)	٣٨
٣-٣	فروق توزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة وفقـــاً لمصادر الدخل المختلفة علـــى مســـتوى المحافظـــات (حضر وريف)	٤٢
٣-٤	تفاوت نصيب الفـــرد من الدخـــل (العينـــة)	٤٥

٣-٥ الأنفاق السنوى لأفراد العينة على مجموعات الأنفاق الرئيسية (على مستوى الجمهورية ومستوى حضر وريف) ٤٨
٣-٦ حساب معامل تركز السكان والدخل بالنسبة لوحدة المساحة ٥٢
٣-٧ الدخل والأنفاق والادخار ٥٩
٣-٨ الخلاصة ٦١

الفصل الرابع : عدالة توزيع خدمات التعليم
٤-١ مقدمة ٦٤
٤-٢ واقع التعليم في مصر ٦٤
٤-٣ مؤشرات الحالة التعليمية ٦٦
٤-٤ عدالة توزيع الخدمات التعليمية بين المحافظات ٦٦
٤-٥ ترتيب المحافظات والتفاوتات بينها ٧٩
٤-٦ أسباب القصور في الخدمات التعليمية ٨٠
٤-٧ نموذج مقترح للتقليل من التفاوتات ٨١

الفصل الخامس : عدالة توزيع شبكة الخدمات الصحية الحكومية
٥-١ مقدمة ٨٤
٥-٢ واقع الخدمات الصحية في مصر ٨٤
٥-٣ عدالة توزيع الخدمات الصحية ٨٦
٥-٤ أسباب القصور في الخدمات الصحية ٩٥
٥-٥ متطلبات تحقيق العدالة في توفير الخدمات الصحية ٩٦
٥-٦ التوجهات للارتقاء بمستوى الخدمات الصحية ٩٩
٥-٧ السياسات اللازمة لتحقيق العدالة في توفير الخدمات الصحية ١٠١

الفصل السادس : العـــدالة في توزيع ثمار التنمية مع التطبيق علـــى قطاع الإسكان ١٩٩٦

٦-١ مقـــــدمة ١٠٤
٦-٢ العـــــدالة ١٠٤
٦-٣ المسكـــن ١٠٥
٦-٤ مشكلة الإسكان في مصر ١٠٦
٦-٥ الفوارق (عدم العدالة) في قطاع الإســكان في مصر ١٠٦
٦-٦ الخلاصـــة ١٢٥

الفصل السابع : دور الجمعيات الأهليـــة كألية مـــــن الأليـــات المساعدة في تحقيق العدالـــة

٧-١ مقـــدمة ١٢٧
٧-٢ تحليل لوضـــع ودور الجمعيـــات الأهليـــة في المساهمة في تحقيق العدالـــــة علـــى مســـتوى محافظات مصر ١٢٨
٧-٣ الجمعيات الأهليـــة ودورها في مجابهـــة الفقر ١٣٢
٧-٤ دور الجمعيات الأهليـــــة في توفـــير الرعايـــة الصحية في مصر ١٣٦
٧-٥ دور الجمعيات الأهلية في مجال التعليم ومحـــو الأميـــــة ١٣٨
٧-٦ بعض التوصيات لتفعيـــل دور الجمعيـــات في المستقبل ١٤١
٧-٧ الخلاصة والتوصيات ١٤٢

الفصل الثامـــــن : أهـــــم النتـــائج والتوصيـــــات

٨-١ أهم نتائج الدراسة ١٤٤
٨-٢ أهم السياسات والإجراءات لتحقيق مستوى أفضل من العدالة ١٤٧

المراجـــــع ١٥٠

قائمـــــة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
(١-١)	بيانات عامة عن سكان مصر طبقا لسنوات التعداد العام (١٩٤٧-١٩٩٦)	٧
(١-٢)	أعداد السكان المتوقعة حتى عام ٢٠٥٠	٨
(١-٣)	الحجم المتوقع للسكان (بالألف) في المحافظات المختلفة	٨
(٢-١)	معدل البطالة بين السكان (١٥سنة فأكثر) حسب محل الإقامة على مستوى المحافظات طبقا لتعداد ١٩٨٦	٢١
(٢-٢)	توزيع إجمالى الاستثمارات على المحافظات للخطة الخمسية ٢٠٠٢-٢٠٠٧ وخطة العام الأول منها	٢٥
(٢-٣)	ترتيب المحافظات حسب نسبة أعداد المتعطلين وتوزيع الاستثمارات في الخطة الخمسية ٢٠٠٢/٢٠٠٧ وخطة عامها الأول	٢٧
(٢-٤)	ترتيب المحافظات حسب أعداد المتعطلين ٢٠٠١ وعدد الوظائف المطلوبة عام ٢٠٠١	٣٠
(٢-٥)	التوزيع النسبى لفرص العمل من التعيينات في الجهاز الادارى للدولة على المجموعات النوعية	٣١
(٢-٦)	التوزيع النسبى لفرص العمل من التعيينات في الجهاز الإدارى للدولة ٢٠٠١-٢٠٠٢ على التخصصات وعلى مستوى المحافظات	٣٣
(٢-٧)	ترتيب المحافظات حسب أعداد المتعطلين عام ٢٠٠١ وعدد وظائف البرنامج الحكومى للتوظيف عام ٢٠٠١/٢٠٠٢	٣٤
(٣-١)	هيكل توزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة من مصادر الدخل المختلفة	٣٩
(٣-٢)	نسبة توزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة وفقا لكل من مصادر الدخل المختلفة والمحافظات (حضر)	٤١
(٣-٣)	نسبة توزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة وفقا لكل من مصادر الدخل المختلفة لمجموع (الحضر والريف)	٤٣
(٣-٤)	نسبة توزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة وفقا لكل من مصادر الدخل المختلفة لمجموع (الحضر والريف)	٤٤
(٣-٥)	نصيب الفرد من افراد العينة من الدخل حسب مصادر الدخل المختلفة لمجموعة المحافظات والمناطق الحضرية	٤٦
(٣-٦)	نصيب الفرد من افراد العينة من الدخل حسب مصادر الدخل المختلفة بالمناطق الريفية	٤٧
(٣-٧)	نسبة الانفاق السنوى على كل مجموعة من مجموعات الانفاق الرئيسية	٤٩

	لكل محافظة من المحافظات (الحضر والريف)	
(٣-٨)	نسبة قيمة الانفاق السنوى على كل من مجموعات الانفاق الرئيسية حسب كل بند من بنود الإنفاق والمحافظة	٥١
(٣-٩)	نسبة قيمة الانفاق السنوى على كل من مجموعات الانفاق الرئيسية حسب كل بند من بنود الانفاق والمحافظة - الحضر	٥٣
(٣-١٠)	نسبة انفاق كل محافظة على مجموعات الانفاق الرئيسية حسب كل بند من بنود الأنفاق محافظات (حضر)	٥٤
(٣-١١)	نسبة قيمة الانفاق على كل من مجموعات الانفاق الرئيسية - الريف	٥٥
(٣-١٢)	نسبة قيمة الانفاق على كل من مجموعات الانفاق الرئيسية - الريف	٥٧
(٣-١٣)	حساب معامل تركز السكان والدخل بالنسبة لوحدة المساحة في عام ٢٠٠٠	٥٨
(٣-١٤)	الدخل والانفاق والادخار ونسبتهما إلى الدخل على مستوى المحافظات (الريف والحضر)	٦٠
(٤-١)	مؤشرات جودة التعليم على مستوى المحافظات عام ٢٠٠١	٦٧
(٤-٢)	معدل القـــراءة والكتابة (١٥+) على المحافظات (إجمالى ، إناث ، حضر/ريف)	٧١
(٤-٣)	نسبة القيد بمراحل التعليم المختلفة على مستوى الجمهورية (إجمالى ، إناث، حضر/ريف).	٧٥
(٤-٤)	نسب القيد بالتعليم الأساسى والثانوى حسب التبعية (أزهرى - حكومى- خاص)	٧٧
(٤-٥)	الأطفال خارج التعليم الأساسي والثانوي والأميون على مستوى المحافظات عام ٢٠٠١	٧٨
(٥-١)	نصيب السكان من الخدمة الصحية عام ٢٠٠١	٨٦
(٥-٢)	بعض المؤشرات الأساسية للحالة الصحية في محافظات مصر ٢٠٠١	٨٨
(٥-٣)	بعض المؤشرات الأساسية للحالة الصحية في محافظات مصر ٢٠٠١	٩٣
(٦-١)	عدد الأسر والأفراد ومتوسط حجم الأسرة والتزاحم في المناطق الحضرية ١٩٩٦	١٠٨
(٦-٢)	عدد الأسر والأفراد ومتوسط حجم الأسرة والتزاحم في المناطق الريفية ١٩٩٦	١٠٩
(٦-٣)	توزيع الأسر حسب نوع السكن في المناطق الحضرية بالمحافظات ١٩٩٦	١١١
(٦-٤)	توزيع الأسر حسب نوع السكن في المناطق الريفية بالمحافظات ١٩٩٦	١١٤
(٦-٥)	توزيع الأسر حسب نوع حيازة السكن في حضر المحافظات ١٩٩٦	١١٦

(٦-٦)	توزيع الأسر حسب مصدر المياه في حضر المحافظات ١٩٩٦	١١٩
(٦-٧)	توزيع الأسر حسب مصدر المياه في ريف المحافظات ١٩٩٦	١٢١
(٦-٨)	توزيع الأسر حسب وسيلة الإضاءة في حضر وريف المحافظات ١٩٩٦	١٢٤
(٧-١)	التوزيع الجغرافي للجمعيات الأهلية (رعاية وتنمية) في عام ١٩٩٩/٩٨	١٢٨
(٧-٢)	التوزيع النسبي لعدد الجمعيات الأهلية والسكان في المحافظات	١٢٩
(٧-٣)	توزيع الجمعيات وفقا لميـــادين العمل عام ١٩٩٩	١٣٠
(٧-٤)	التوزيع الجغرافي لجمعيات التنمية والفقـــراء المدقعـــون (%)	١٣١
(٧-٥)	توزيع مشروعات جمعيات التنمية وعدد المستفيدين حسب نوع المشروع خلال عام ١٩٩٩/٩٨	١٣٢
(٧-٦)	نسبة رؤساء الأسر المعيشية من الإناث ونسبة المطلقات والأرامل منهن ١٩٩٦	١٣٣
(٧-٧)	بيان أنشطة الأسر المستفيدة من مشروع الأسر المنتجة من ١٩٦٤ حتى عام ١٩٩٨	١٣٥
(٧-٨)	توزيع الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال محو الأمية حسب المحافظات ونوع الجمعية وأعداد الدارسين عام ١٩٩٩/٩٨	١٣٨
(٧-٩)	التوزيع الجغرافي لدور الحضانة التابعة للجمعيات الأهلية وعدد الملتحقين بها عام ١٩٩٨	١٤٠

قائمـــــة الأشكـــــال

رقم الشكل	العنـــــــوان	رقم الصفحة
(٢-١)	معدل البطالة بين السكان (١٥سنة فأكثر) حسب محل الاقامة على مستوى المحافظات للأعوام ٨٦-٩٦-٢٠٠١	٢٠
(٢-٢)	العلاقة بين التوزيع النسبى للاستثمارات والمتعطلين على مستوى المحافظات	٢٧
(٢-٣)	العلاقة بين التوزيع النسبى للطلب على العمل والمتعطلين على مستوى المحافظات	٢٩
(٢-٤)	التوزيع النسبى لفرص العمل من التعيينات في الجهاز الادارى للدولة ٢٠٠١-٢٠٠٢ على المجموعات النوعية	٣٢
(٢-٥)	التوزيع النسبى لفرص العمل من التعيينات في الجهاز الادارى للدولة على مستوى المحافظات	٣٢
(٢-٦)	العلاقة بين التوزيع النسبى لوظائف البرنامج الحكومى للتوظيف عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ والمتعطلون على مستوى المحافظات	٣٥
(٤-١)	كثافة الفصل في مرحلة التعليم الابتدائى في محافظات مصر ٢٠٠١	٦٨
(٤-٢)	كثافة الفصل في مرحلة التعليم الاعدادى في محافظات مصر ٢٠٠١	٦٨
(٤-٣)	حالة الأبنية التعليمية في محافظات مصر ٢٠٠١	٦٩
(٥-١)	الهيكل التنظيمى للخدمة الصحية في مصر	٨٥
(٥-٢)	التباين المكانى بين المحافظات المصرية في عدد الأطباء والممرضين عام ٢٠٠١	٨٩
(٥-٣)	مظاهر الخلل في توزيع الأسرة على محافظات مصر عام ٢٠٠١	٩٠
(٥-٤)	مظاهر الخلل في التوزيع الجغرافى للوحدات الصحية في محافظات مصر عام ٢٠٠١	٩١
(٥-٥)	التباين المكانى بين المحافظات المصرية في التغطية بمياه الشرب والصرف الصحى عام ٢٠٠١	٩٢
(٥-٦)	جوهـــر المشكـــلة الصحيـــة في مصـــ	٩٦
(٥-٧)	المتطلبات اللازمـــة لتحقيق العـــدالة في توفير الخدمـــة الصحية	٩٨
(٥-٨)	التوجهـــات للارتقـــــاء بالخدمـــات الصحية	١٠٠
(٧-١)	الجمعيات الأهلية وفقـــــاً لميـــاديـــن العمـــل ١٩٩٩	١٢٩

مقـــــدمـــة عـــامة

مقدمة عـــامة

العدالة هى أحد الفضائل الأربعة التي قال بها الفلاسفة من قديم الأزل، وهـــي "الحكمـــه، الشـــجاعة ، العفـــه، العدالة "[1].

وهناك تعريفات مختلفة لمفهوم العدالة فيعرفها أفلاطون بأنها أن يحصل كل فرد على ما هو حق له . أمـــا أرسطو فقد عرفها بأنها حد وسط بين ظلم الفرد للآخرين وظلم الأخرين للفرد . وميز أرسطو بين نوعـــين مـــن العدالة، الأول العدالة القانونية وهى التى تمارسها السلطة القضائية حيث تعمل على تعويض المظلوم مـــن الظـــالم . والثانى ومعناها أن تعمل الدولة على ضمان حصول كل فرد على نصيب عادل من مواردها . ويعد مفهوم عدالـــة التوزيع هو المفهوم الأساسى الذى قام عليه مفهوم العدالة الإجتماعية..

وبمعنى آخر يقصد بالعدالة الإجتماعية حصول كافه السكان على فوائد ومنافع الموارد الإستثمارية المنفـــذه والموارد المستخدمة . أى أن العدالة تعنى توزيع الإستثمارات والآثار المترتبة على تنفيذها على حـــيز الدولـــه دون تفرقة بحيث ينال كل مواطن وكل إقليم حقه المتعادل من ثمار التنمية . فالعدالة الإجتماعية مرتبطة بتوزيـــع ثمـــار العمل وتحقيق المساواة بما يكفل توزيع السلع والخدمات لكل حسب حاجته .

وعدالة التوزيع[2] تعنى تحقيق المساواة بين الأفراد وخاصة عند توزيع الأموال بين جميع المواطنين أو عنـــد توزيع الإستثمارات كما هو حديثا، وهى أصلا من الأموال التى تجمع من الناس في شكل ضرائب يعاد إســـتخدامها في جهود الحكام في العمل على راحة المحكومين وتقديم الخدمات إليهم وتطورت تلك الجهود لتصبح توزيع جـــهود التنمية في مجالاتها المختلفة بين جميع أفراد المجتمع دون تمييز.

وتحقيق العدالة يقتضى وجود تشريع أو قانون أو حتى عرف عن كيفية أو أسس العدالة في التعامل بين النـــاس وبينهم وبين الحكام. وتقتضى العدالة أن يتم تطبيق هذه التشريعات دون تحيزاً أو محاباه لفرد على آخر أو لجماعـــة على أخرى في البلد الواحد. أن تحقيق هذا الجانب حتى ولو كان شكليا فهو لا يضمن أن تلك التشريعات تحقـــق العدالة في جانبها الموضوعى.

ويعتبر الإعلان العالمى لحقوق الانسان المنطلق الأساسى لتحقيق العدالة فقد أقر قـــاعدة إنســـانية عامـــة مشتركة لعلاقة الفرد بباقى أفراد مجتمعه وعلاقة هؤلاء الأفراد بالدولة وأجهزة الحكم التى تباشر شئون حياتهم. وجاء في الاعلان العالمى الكثير من الحقوق مثل الحق في الحرية وخاصة حرية الرأى والفكر والعقيـــده، وحريـــة المـــأكل والملبس والمسكن، والأمن والتعليم..الخ من الحقوق حتى حق المشاركة في صنع القرار فيما يختص بحيـــاة الإنســـان وحياة باقى أفراد مجتمعه. ويتضمن ذلك ضمنا تحقيق العدل بين جميع أفراد ذلك المجتمع، إذ أن الكثير مـــن تلـــك

---

[1] مجمع اللغة العربية ، المعجم الوجيز، المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٤٠٩.

[2] هناك نوعين من العدالة عدالة توزيعية وأخرى تعويضية . أنظر، د/طلعت عبد الحميد، العدالة الاجتماعية في السياسة التعليمية في مصر، المؤتمر العلمى الدولى للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ، مارس ١٩٨٧، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٧ ، ص ١٢٤-١٢٦.

الحقوق تعتبر حقوق واجبة بطبيعة الحياه أو فطرية. إن افتقاد أحد أفراد المجتمع لحق من تلك الحقوق أو حرمانه منها يسقط عن هذا الفرد التكليف القانوني الذى بينه وبين حكومته كما يسقط في بعض الأحيان التكليف الشرعى[1].

ومن هذا المنطلق تقوم إشكالية البحث على الفروض التالية :

أولا: تستهدف العدالة الاجتماعية حصول كل مواطن على نصيب عادل من موارد الدولة[*] .

ثانيا: يرتكز مفهوم العدالة الإجتماعية على أن توزيع الثروة فى المجتمع هى عملية تخضع للسياسات الإجتماعية التى تتبعها العدالة وبالتالى يمكن إعادة صياغتها أو تغييرها . وإن الحكومة كمصدر للسلطة تستطيع أن تقوم بهذه العملية .

ثالثا: العدل والمساواة لايمكن أن يكون لها وجود فى ضوء الفوارق بين الطبقات الإجتماعية أو الفوارق بين الذكور والإناث أو الفوارق بين المناطق الجغرافية المختلفة ولذلك لابد من إعادة لتوزيع الإستثمارات والجهود والموارد والإهتمام بما يؤدى إلى تضييق هذه الفجوات وبما يؤدى إلى تحقيق العدالة الإجتماعية .

رابعا: أن الإختلالات والتشوهات الإقتصادية والإجتماعية وما يترتب عليها من فجوات تنموية لاتحقق مفهوم العدالة، وهذه الأنواع المختلفة من الفجوات يترتب عليها الإضرار بالبيئة الإقتصادية والإجتماعية التى تدور فى فلكها عجلات التنمية .

خامسا: ينبغى أن تتبنى الاستراتيجية القومية للتنمية على عدة اعتبارات أساسية منها:

الإعتبار الأول : إن تنظيم أوضاع التنمية البشرية هو جوهر عملية التنمية، لأن الإنسان المصرى هو محرك عملية التنمية والضمان لنجاحها واستمراريتها، وأن رفاهية الإنسان المصرى تقع فى بؤرة الاستراتيجية، كما أن صونه وإعداده يقع فى بؤرة أولوياتها .

---

[1] اسقط عمر بن الخطاب رضى الله عنه العقوبة عن السارق في حالة الجوع.

[*] إن تحقيق العدالة المطلقة هى لله وحده سبحانه وتعالى فهو " العدل "، وبالتالى فإن المجتمعات الحديثة وحكامها لا يستطيعون تحقيق العدالة المطلقة في كل شئ، فقد يكون ذلك فوق طاقاتهم أو لقصور في جهودهم أو لظروف وقيود خارجة عن إرادتهم لذلك تنشأ الفوارق أو ظاهرة عدم العدالة أو عدم التوازن، وهنا يمكن القول أنه يجب أن يعمل الحاكم دائما وأبداً على تحقيق العدالة والمساواة وخاصة إذا كانت غير مبرره أو إنتفت القيود الواردة على جهوده في هذا الشأن، وإلا أصبح مقصراً في حق رعاياه وحق توفير أحد أو كل الحقوق التى كفلها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان.

الاعتبار الثانى : أن تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية على صعيد المساحة المأهولة أمر ضرورى، و العمل على تقليل الفوارق يمثل ضمان لزيادة درجة استقرار المجتمع، سواء كانت هذه الفوارق بين طبقات المجتمع وفئاته المختلفة أو بين الرجل والمرأة أو بين أقاليم الدولة ووحداتها الإدارية المختلفة فالفوارق عبارة عن درجة من عدم المساواة (العدالة) فى أى من جوانب التنمية .

الاعتبار الثالث : إن تقليل الفوارق يتطلب تعظيم المشاركة في التنمية، وتعتمد هذه المشاركة على إتاحة فرص متكافئة أمام الجميع دون تفرقة أو تحيز إقليمي أو فئوي أو اجتماعي.

سادساً: إن تحقيق العدالة على صعيد المساحة المأهولة يساهم فى توسيع الخيارات أمام السكان، بما يحقق هدف التنمية البشرية من تحقيق إشباع مستمر لحاجات الإنسان المختلفة، الاجتماعية والثقافية والروحية، وتوفير الطمأنينة له .

لكل ما سبق عرضه تهدف هذه الدراسة إلى بحث وتحليل الفوارق والتباينات أو عدم العدالة ومدى تحققها فى عدد من المجالات الإقتصادية والإجتماعية التى تمثل محاوراً لجهود التنمية لسكان مصر ومن هذه المجالات الاتى :

- فرص العمل .
- الدخل والأنفاق .
- الخدمات التعليمية .
- الخدمات الصحية .
- الإسكان .

هذا بالإضافة إلى إلقاء الضوء على المشكلة السكانية من خلال دراسة وتحليل المؤشرات الديموجرافية وتأثيرها على عدالة توزيع ثمار التنمية . وكذلك تحليل دور الجمعيات الأهلية كألية من آليات التى تساعد على تحقيق العدالة ، حيث انها تقوم بتعويض جزء من جهود الحكومة التى لم تتحقق لبعض الفئات من السكان أو فى بعض الأقاليم وبالتالى تساهم فى تحقيق قدر أكبر من العدالة .

وبالتالى تنقسم هذه الدراسة إلى الفصول التالية :

- مقدمة عامة

١- الفصل الأول: المؤشرات الديموجرافية وتأثيرها على عدالة توزيع ثمار التنمية

٢- الفصل الثانى: العدالة في توزيع فرص العمل

٣- الفصل الثالث: العدالة في توزيع الدخل والإنفاق

٤- الفصل الرابع : عدالة توزيع خدمات التعليم

٥- الفصل الخامس: عدالة توزيع ثمار التنمية مع التطبيق على شبكة الخدمات الصحية الحكومية

٦- الفصل السادس: العدالة في توزيع ثمار التنمية مع التطبيق على قطاع الإسكان ١٩٩٦

٧- الفصل السابع: دور الجمعيات الأهلية كألية من الأليات المساعدة لتحقيق العدالة

٨- النتائج والتوصيات

- قائمة المراجع

الفصل الأول

المؤشـــرات الديموجرافية وعلاقتها بعدالة توزيع ثمار التنمية

١-١مقدمة:

نبهـــت الجهـــود الأهلـــية إلي المشكلة السكانية منذ عام ١٩٣٦ بظهور كتاب "سكان هذا الكوكب" للدكتور محمد عوض محمد، وأشار فيه إلي أن مصر ستواجه في المستقبل القريب مشكلة سكانية ضخمة. وفي العام الـــتالي عقـــدت الجمعية الطبية المصرية مؤتمرا عن تنظيم الأسرة من النواحي الطبية، ونشرت أعمال المؤتمر في مجلة الجمعية الطبية، فكان هذا إضافة من جانب المجتمع الطبي المصري. ثم قامت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، كان طبيعيا ألا تثار مثل هذه الأمور أثناء الحر، إلا انه بعد انتهاء الحرب، ظهرت العديد من المشكلات التي طغت علي المشكلة السكانية.

واتـــبع ذلك قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢، ففتحت ملفات عديدة كان من بينها ملف المشكلة السكانية. فـــتم إنشاء اللجنة الأهلية لمسائل السكان في إطار مجلس الخدمات. وفي عام ١٩٥٤ شاركت مصر في أول مؤتمر دولي للسكان الذي عقد في روما وقدمت مصر ورقة عن المشكلة السكانية بها، اعتبرت وثيقة مبكرة عن المشكلة الســـكانية. ثم الغي مجلس الخدمات إلا أن اللجنة الأهلية لمسائل السكان تحولت إلي جمعية أهلية سجلت في وزارة الشئون الاجتماعية باسم جمعية الدراسات السكانية. وقامت الجمعية بإجراء العديد من الدراسات، كان أهمها مسح "اتجاهات الخصوبة البشرية في مصر" عام ١٩٥٧.

وقد حققت التجربة المصرية العديد من الإنجازات، ومن أهمها انخفاض معدل النمو السكاني من ٢,٩ عام ١٩٨٦ إلي ٢,١ عام ١٩٩٩ وانخفاض معدل الإنجاب الكلي من ٥,٣ عام ١٩٨٠ إلي ٣,٥ طفل لكل سيدة عام ٢٠٠٠. بينما انخفض معدل الإنجاب المرغوب فيها من ٣,٦ إلي ٢,٩ خلال الفترة من ١٩٨٨ إلي ٢٠٠٠. وارتفع معدل الاستخدام من ٣٠,٣ إلي ٥٦,١ خلال الفترة من١٩٨٨ إلي ٢٠٠٠. كما انخفضت وفيات الأطفال حديثي الولادة من ٦٣ إلي ١٤ في الألف خلال الفترة من ١٩٦٩ إلي ٢٠٠٠، بينما انخفضت وفيات الرضع من ١٤١ إلي ٤٤ في الألف خلال نفس الفترة، وكذلك انخفضت وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٢٤٣ إلي ٥٤ في الألف خلال الفترة من ١٩٦٩ إلي ٢٠٠٠.

وبالرغم من الانخفاض الذي حدث في المؤشرات الحيوية للسكان إلا أن الأعداد المطلقة لحجم السكان في مصـــر مازالـــت كبيرة، فالبيانات توضح أن السكان يزدادون بمقدار ١١ مليون نسمة كل عشر سنوات منذ عام ١٩٧٦. فقـــد زاد حجـــم السكان من ٣٧ مليون إلي ٤٨ مليون ثم إلي ٥٩ مليون خلال الفترة من ١٩٧٦ إلي ١٩٨٦ إلي ١٩٩٦ (سنوات التعداد)، كما قدرت أعداد السكان عام ٢٠٠٢ ب ٦٧ مليون نسمة. وتشير دراسة "ســـكان مصـــر في المستقبل" الذي قام به مشروع السياسات السكانية بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان عام ٢٠٠٢، إلي انـــه لو استمرت معدلات الإنجاب الكلي والمرغوب فيه عند مستواهما الحالي (٣,٥ ، ٢,٩ طفل لكل سيدة) فانه من المتوقع أن يصل عدد سكان مصر إلي ١٢٧ مليون عام ٢٠٣٢. وهذا الاستمرار من شأنه أن يؤدي إلي ميلاد ١٥ مليون طفل زيادة بين عامي ٢٠٠٠ - ٢٠٣٢.

وبدا ذلك واضحا من التزام الدولة بخفض النمو السكاني، ومن الجهود المستمرة لتحقيق ذلك، والاهتمام والدعم القوي من القيادة السياسية العليا. والاهتمام الذي يوليه متخذو القرار بمستوياته المختلفة بالقضية السكانية في محـــاولات مســـتمرة لخفض معدل النمو السكاني وتحسين الخصائص السكانية عن طريق الوصول إلي مداخل جديدة لمعالجة القضية السكانية من جوانبها المتعددة، وفي علاقتها بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والدينية.

ودراسة حجم السكان وتركيبهم العمري والنوعي وتوزيعاتهم الجغرافية والتغيرات التي تحدث في خصائصهم يساعد في التعرف علي القضايا الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالقضية السكانية في مصر، بالإضافة إلي أن السكان يتميزون بالديناميكية وليس الجمود، فأعدادهم تزداد وتتناقص من خلال العمليات الديموجرافية الثلاث المواليد والوفيات والهجرة وتؤثر وتتأثر بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحيطة بها.

فالمتغيرات الحيوية الثلاثة للسكان متغيرات متداخلة وتتفاعل فيما بينها وتؤثر في بعضها البعض. فهناك علاقة وثيقة بين معدل الإنجاب من ناحية وبين وفيات الأطفال (حديثي الولادة والرضع والأطفال دون سن الخامسة) فطالما ظلت هذه الوفيات مرتفعة ستستمر معدلات الإنجاب مرتفعة.

يقوم هذا الجزء من الدراسة علي التحليل الوصفي للوضع الحالي للسكاني وخصائصهم والعوامل المؤثرة فيهم. ويعتمد التحليل علي بيانات ثانوية مأخوذة من إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وعلي بيانات المسح الديموجرافي الصحي لعام ٢٠٠٠، وعلي التقرير المصري للتنمية البشرية عام ٢٠٠٠/٢٠٠١.

١-٢ الوضع الحالى للسكان وتطوره وتوزيعه بين المحافظات

١-٢-١ تطور حجم السكان

بلغ حجم سكان مصر عام ١٨٩٧ ٩,٥ مليون نسمة، ومن جدول (١-١) يتضح أن عدد السكان عام ١٩٤٧ بلغ حوالي ١٩ مليون أي أن عدد السكان زاد بمقدار ٩,٥ مليون نسمة خلال ٥٠ سنة بينما تضاعف عدد السكان في ثلاثين سنة من ١٩٤٧ – ١٩٧٦ فزاد بمقدار ١٨ مليون، وفي العشرين سنة التالية زاد عدد السكان بمقدار ٢٢,٦ مليون نسمة.

جدول (١-١) بيانات عامة عن سكان مصر طبقا لسنوات التعداد العام (١٩٤٧-١٩٩٦)

البيـــان	سنوات التعـداد					
	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦
جملة السكان بالألف (لا تشمل المصريين بالخارج	١٨٩٦٧	٢٦٠٨٥	٣٠٠٧٦	٣٦٦٢٦	٤٨٢٥٤	٥٩٣١٣
عدد المدن الكبرى بالمحافظات الحضرية	٦	٥	٤	٤	٤	٤
نسبة سكانها المئوية من جملة السكان	١٨,٧	٢١,٥	٢١,٨	٢١,٤	٢٠,٢	١٨,٦
عدد المدن بالوجه البحرى(عواصم المحافظات والمراكز)	٥١	٦١	٦٨	٧٩	٩٠	١٠٨
عدد المدن بالوجه القبلى (عواصم المحافظات والمراكز)	٤٤	٥٦	٥٦	٦٣	٧٠	٧١
النسبة المئوية لسكان المدن إلى جملة السكان	١٢,١	١٥,١	١٨,٠	٢٢,٠	٢٣,١	٢٣,٢
عدد القرى بالوجه البحرى	٢٢٤٨	٢٣٦١	٢٣٦٩	٢٤٠٠	٢٤٦٧	٢٤٦٨
عدد القرى بالوجه القبلى	١٧٠٩	١٦٨٢	١٦٦٤	١٦٦٦	١٦٦٢	١٦٦٤
النسبة المئوية لسكان القرى إلى جملة السكان	٦٩,٠	٦٢,٣	٥٩,٠	٥٥,٩	٥٥,٥	٥٦,٨
عدد الأقسام والمراكز بمحافظات الحدود	٢٥	٢٥	٢٦	٢٣	٣١	٣٧
نسبة مكانها المئوية من جملة السكان	٠,٩	١,١	١,٢	٠,٧	١,٢	١,٤
المساحة الكلية للجمهورية (بالألف كيلو متر مربع)	١٠٠٢	١٠٠٢	١٠٠٢	١٠٠٢	١٠٠٢	١٠٠٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ١٩٩٣-١٩٩٩، يونيو ٢٠٠٠.

ومـــن المتوقع أن يستمر حجم السكان في التزايد حتى يستقر باستقرار معدل الخصوبة الكلي والخصوبة المـــرغوب فيها. ويوضح الجدول التالي حجم السكان المتوقع في حالة نجاح الحكومة في الوصول إلي هدفها وهو الوصول بمعدل الخصوبة الكلي إلي معدل الإحلال ٢,١ طفل لكل سيدة عام ٢٠١٧ والذي حددته السياسة القومية للسكان التي وضعت عام ٢٠٠٠*.

جدول (١-٢) أعداد السكان المتوقعة حتى عام ٢٠٥٠

	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٧	٢٠١٢	٢٠١٧
حجم السكان	٦٤,٢٠	٦٦,٩٨	٧٤,٠٣	٨٠,٧٤	٨٦,٤٣

المصدر: وزارة الصحة والسكان، التوقعات السكانية ٢٠٠٠- ٢٠١٧، ، مشروع السياسات السكانية، ٢٠٠٢.

ويوضح جدول (١-٢) أن حجم السكان في مصر سيتزايد بمقدار ٢٢,٢١ مليون نسمة خلال ١٧ سنة بيـــنما جدول (١-١) أشار إلي أن حجم السكان قد زاد بمقدار ٢٢,٦ مليون خلال عشرين سنة. وقد يشير ذلك إلي أن الزيادة السكانية ستبدأ في التباطؤ بعد عام ٢٠١٧.

وقد أشارت العديد من الدراسات الحالية إلي أن حجـــم السكان سيصل إلي مرحلة الاستقرار عـــام ٢٠٥٠. ومن المتوقع أن تؤثر هذه الزيادة علي مسار التنمية خاصة فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية والخدمـــات التعليمـــية والصحية المطلوب توفيرها للأعـــداد المتزايدة من السكان. كما أن هذه الزيادة ستؤثر بالتالي علي حجم الاستثمار الموجه لخلق فرص عمل مما سيزيد من معدلات البطالة وبالتالي معدلات الفقر.

جدول (١-٣) الحجم المتوقع للسكان (بالألف) في المحافظات

المحافظات	ذكور	اناث	جملة	نسبة مئوية
القاهرة	٣٧٨٠	٣٦٠٨	٧٣٨٨	١١,٢٠
الإسكندرية	١٨٥٥	١٧٧٧	٣٦٣٢	٥,٥٠
بورسعيد	٢٦٤	٢٥١	٥١٥	٠,٧٩
السويس	٢٣٦	٢٢٥	٤٦١	٠,٧٠
دمياط	٥١٩	٤٩٦	١٠١٥	١,٥٤
الدقهلية	٢٣٧٣	٢٢٨٤	٤٦٥٧	٧,٠٦
الشرقية	٢٤٦٧	٢٣٣١	٤٧٩٨	٧,٢٧
القليوبية	١٨٨٧	١٧٧١	٣٦٥٨	٥,٥٤
كفرالشيخ	١٢٣١	١٢١٧	٢٤٤٨	٣,٧١
الغربية	١٨٨٣	١٨٤٢	٣٧٢٥	٥,٦٥
المنوفية	١٥٧٢	١٤٨٢	٣٠٥٤	٤,٦٣
البحيرة	٢٢٥٦	٢١٧٢	٤٤٢٨	٦,٧١
الاسماعيلية	٤١٣	٣٩٥	٨٠٨	١,٢٢
الجيزة	٢٧٤٨	٢٥١٧	٥٣١٩	٨,٠٦
بني سويف	١٠٧٩	١٠٣٣	٢١١٢	٣,٢٠
الفيوم	١١٧٥	١٠٨٩	٢٢٦٤	٣,٤٣
المنيا	١٩٣٤	١٨٤٧	٣٧٨١	٥,٧٣
اسيوط	١٦٤٣	١٥٥٨	٣٢٠١	٤,٨٥
سوهاج	١٨٢٦	١٦٤٣	٣٥٦٩	٥,٤١
قنا	١٣٨٩	١٣٧٢	٢٧٦١	٤,١٨
أسوان	٥٣١	٥٢٩	١٠٦٠	١,٦١
الأقصر	٢٠٥	١٩٥	٤٠٠	٠,٦٠
البحر الأحمر	١٠٠	٧٦	١٧٦	٠,٢٧
الوادي الجديد	٨٣	٧٧	١٦٠	٠,٢٤
مطروح	١٣٠	١١٧	٢٤٧	٠,٣٧
شمال سيناء	١٥٠	١٣٨	٢٨٨	٠,٤٤
جنوب سيناء	٣٧	٢٤	٦١	٠,٠٩
الجملة	٣٣٧٦٦	٣٢٢٢٠	٦٥٩٨٦	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تقديرات حجم سكان المحافظات، مارس ٢٠٠٢.

* البيانات لا تشمل أعداد المصريين بالخارج.

١-٢-٢ حجم السكان بالمحافظات:

تشير بيانات جدول (١-٣) إلي أن حجم الســـكان بالمحافظات الحضرية بلغ ١١,٩٩٦ مليون نســـمة بـــزيادة قدرها ٩٦٦ ألف نسمة عن عدد ســـكانهم طـــبقا لبيانات تعداد ١٩٩٦ (١١,٠٣٠ ملـــيون نســـمة). بينما زاد حجم سكان محافظات الوجـــه الـــبحري بحوالي ٢,٧٧٢مليون نسمة عن حجمهم في تعداد ١٩٩٦ (٢٥,٨١٩ مليون نسمة). وكذلك زاد حجم السكان في محافظات الوجه القبلي بحوالي ٣,٨٢١ مليون نسمة عن حجمهم في تعداد ١٩٩٦ (٢١,٦٤٦ مليون نسمة)، بينما زاد حجم

* وزارة الصحة والسكان، استراتيجية الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، السياسة القومية للسكان، ٢٠٠٠.

سكان محافظات الحدود بحوالي ١١٤ ألف نسمة عن حجمهم في تعداد ١٩٩٦ (وكان ٨١٨ ألف نسمة).

وستنعكس هذه الزيادة علي المجالات المختلفة للتنمية بالمحافظات وسيزيد التفاوت بينهما نتيجة لعدم توفر الاستثمارات الكافية لتوزيعها علي المحافظات. بالإضافة إلي أن هناك بعض المحافظات كالمحافظات الحضرية مازالت تستحوذ علي نصيب أكبر من الاستثمارات.

١-٣ الهيكل العمري والنوعي للسكان:

١-٣-١ الهيكل العمري:

يشير بيانات الهيكل العمرى إلي انخفاض نسبة السكان في فئة العمر أقل من ١٥ سنة خلال سنوات التعداد ثم ثبتت خلال الفترة التالية حتي عام ٢٠٠٣ عند ٣٧,٨ % وقد يرجع ذلك إلي ثبات معدلات الخصوبة عند ٣,٥ طفل لكل سيدة في السنوات العشر السابقة. وعلي الرغم من انخفاض النسبة إلا أنها مازالت عالية. وارتفاع أعداد سكان هذه الفئة يعني مواجهة الاحتياجات الخاصة بهم والتي تتمثل في مزيد من خدمات الرعاية الصحية والتعليم. وتوفير الخدمات وحده غير كاف بل لابد من سهولة الوصول إليها والحصول عليها. كما أن ارتفاع نسبة السكان في الفئة التالية من ٣٩% إلي ٤١% يعني الحاجة إلي توفير المزيد من فرص العمل لاستيعاب الأعداد الداخلة إلي سوق العمل.

١-٣-٢ الهيكل النوعي للسكان:

تشير بيانات التعدادات (١٩٨٦، ١٩٩٦) الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن الهيكل النوعي للسكان لم يتغير خلال الفترة ما بين التعدادين ٥١,٢% للذكور و٤٨,٨% للإناث.

١-٣-٣ المؤشرات المتعلقة بالنمو السكاني:

ترجع الزيادة في حجم السكان إلي تأثير معدلات النمو السكاني والخصوبة الكلية (عدد الأطفال لكل سيدة)، والخصوبة المرغوب فيها - كما سبق الإشارة - وإلي معدلات المواليد والوفيات (التي ينتج عنها معدلات الزيادة الطبيعية). ويعني معدل النمو السكاني أو الزيادة الطبيعية الفرق بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات آخذين في الاعتبار إغفال عنصر الهجرة.

١-٣-٤ تطور معدلات المواليد والوفيات الخام والزيادة الطبيعية

تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلي انخفاض معدل المواليد من ٣٨,٦ إلي ٢٧ لكل ألف من السكان خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٩)، إلا أنه في السنوات الأخيرة كان المعدل ينخفض ببطء. وعلي الرغم من انخفاض معدل المواليد إلا انه طبقا للمؤشرات الدولية مازال مرتفعا. بينما انخفض معدل الوفيات من ٩,٢ إلي ٦,٤ لكل ألف من السكان خلال نفس الفترة. ويلاحظ أن إنخفاض الوفيات كان منتظما، ولم يحدث تذبذب كما في الخصوبة، ويمكن القول أن معدل الوفيات يكاد يكون ثابتا عند ٦,٤ لكل ألف من السكان.

وبناء علي انخفاض كل من معدلات المواليد والوفيات الخام أن انخفضت الزيادة الطبيعية أيضا من ٢٩,٤ إلي ٢٠,٦ في الألف. إلا أن الانخفاض كان بطيئا علي الرغم من انخفاض معدلات الخصوبة في مصر من ٥,٣ إلي

٣,٥ طفل لكل سيدة خلال الفترة من الثمانينات حتى عام* ٢٠٠٠. وقد يرجع ذلك إلي أن معدل الخصوبة المرغوب فيه والذي كان ٣,٦ طفل لكل سيدة عام ١٩٨٨ انخفض إلي ٢,٧ طفل لكل سيدة عام ١٩٩٢ وظل ثابتا عند هذا الحد حتى عام ٢٠٠٠ ثم بدأ في الارتفاع الطفيف فوصل إلي ٢,٩ طفل لكل سيدة**. وقد لوحظ أن هذه الزيادة كانت بين السيدات المتعلمات والمقيمات في المناطق الحضرية. وإذا استمر معدل الخصوبة المرغوب فيه عند معدله الحالي فهذا يعني عدم إمكانية خفض معدل الخصوبة الفعلي إلي أقل من ذلك وبالتالي لن تحقق السياسة السكانية هدفها في الوصول إلي معدل الإحلال ٢,١ طفل لكل سيدة بحلول عام ٢٠١٧.

من بيانات تطور حجم السكان ومعدلات النمو السنوية، يمكن الإشارة إلي انه ليس هناك تناقض بين انخفاض معدل النمو السكاني والزيادة السنوية المرتفعة في أعداد السكان. فهذه الزيادة السريعة في أعداد السكان تأتي نتيجة لمعدلات الخصوبة العالية في الماضي. فمعدلات الخصوبة ومعدلات المواليد العالية في العشرين سنة الماضية تظهر آثارهما حاليا في ارتفاع أعداد السكان بوجه عام وصغار السن بوجه خاص وهو ما يطلق عليه قوة الدفع الذاتية للسكان. فشكل السكان في الماضي أي معدلات الخصوبة والمواليد والوفيات والتركيب العمري والنوعي يحدد الزيادة أو النقص في هذه المعدلات بعد جيل أو أكثر.

١-٣-٥ الإنجاب والعوامل المؤثرة فيه:

أ- الإنجاب الحالي:

تشير بيانات معدلات الإنجاب التفصيلية إلي أن هناك اختلافا طفيفا بين الريف والحضر. ويبلغ الإنجاب أعلي معدل له في الحضر في الفئة العمرية ٢٥-٢٩ (١٩٤ مولودا لكل ١٠٠٠ سيدة)، بينما يبلغ الإنجاب ذروته في الريف في الفئة العمرية ٢٠-٢٤ (٢٣١ طفل لكل ١٠٠٠ سيدة). وبالنظر إلي محل الإقامة نجد أن معدلات الإنجاب التفصيلية مرتفعة جدا في ريف الوجه القبلي عنها في المناطق الأخرى لكل الفئات العمرية ما عدا فئة العمر ٤٥-٤٩ سنة*. كما تشير تلك البيانات إلى وجود تفاوتات واضحة في معدلات المواليد الخام حسب محل الإقامة، فقد وجد أن اقل معدل للمواليد وللإنجاب العام في المحافظات الحضرية (٢٣ مولودا لكل ١٠٠٠ من السكان ، ٩٥ مولودا لكل ١٠٠٠ سيدة علي التوالي) وأعلي معدل للمواليد الخام والإنجاب العام (٣٣ مولود لكل ١٠٠٠ من السكان، ١٥٧ مولود لكل ١٠٠٠ سيدة علي التوالي) في ريف الوجه القبلي.

هذه المؤشرات تعكس التفاوتات بين الريف والحضر وبين الأقاليم فيما يتعلق بمعدلات الإنجاب الكلية، والإنجاب العام، والمواليد الخام، وجميعها تؤدي إلي رفع معدلات النمو السكاني والذي يقود إلي الزيادة في حجم السكان. ومقابلة الزيادة في حجم السكان خاصة الأطفال حديثي الولادة وتوفير رعاية صحية لهم وللأمهات، بالإضافة إلي توفير الرعاية الصحية أثناء الحمل والولادة، يتطلب مزيدا من الاستثمارات توجه ليس فقط إلي توفير الخدمات الصحية إلي هذه الفئات وإنما إلي توفير خدمة ذات جودة عالية من أجل مزيد من الخفض لمعدلات وفيات الأطفال الرضع والأمهات والتي بلغت ٨٤ سيدة لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي طبقا لبيانات المسح السكاني الصحي

---

* المسح السكاني الصحي لعام ٢٠٠٠

** وزارة الصحة والسكان، مستقبل سكان مصر، مشروع السياسات السكانية، ٢٠٠٢.

* المسح السكاني الصحي ٢٠٠٠، مصر ٢٠٠٠، صفحة ٤٤.

عام ٢٠٠٠. وهناك عوامل أخري تؤثر في معدلات الخصوبة الكلية والإنجاب نذكر منها علي سبيل المثال العمر عند أول زواج خاصة للفتيات فهو يعتبر أحد المحددات الوسيطة للإنجاب واستخدام وسائل تنظيم الأسرة. وسيتم تناول هذين العاملين في الجزء التالي.

ب- العمر عند الزواج الأول:

يعتبر الزواج واحد من أهم المحددات الوسيطة حيث انه العامل الأساسي لتعرض السيدة لخطر الحمل. وعادة ما يرتبط الزواج الأول عند سن مبكرة في المجتمع بطول الفترة التي تتعرض فيها السيدة للحمل وبالتالي ارتفاع مستويات الإنجاب. كما أن الإنجاب المبكر يرتبط بالزواج المبكر مما يؤثر سلبا علي صحة السيدات والأطفال.

وتشير الدراسات إلى ارتفاع السن عند الزواج بين الأفواج الصغيرة فقد بلغ ٢١ سنة تقريبا بين السيدات في فئة العمر ٢٥-٢٩ سنة وهو أعلي بحوالي ٣ سنوات عن متوسط العمر بين الفئات الأكبر سنا ٤٥-٤٩ سنة. وهذا يشير إلي أن سن الزواج آخذ في التأخر، فنسبة السيدات اللاتي تزوجن عند العمر ١٥ سنة انخفضت من ١٧% بين السيدات في العمر ٤٥-٤٩ إلي ٤% بين السيدات في فئة العمر ٢٠-٢٤ سنة. كما تشير البيانات إلي أن نسبة السيدات المتزوجات عند العمر ١٨ سنة قد انخفضت من ٤٩% بين السيدات في العمر ٤٥-٤٩ إلي ٢٠% بين السيدات في العمر ٢٠-٢٤*.

جـ- الاستخدام الحالي لتنظيم الأسرة

مستويات وتطور الاستخدام الحالي لتنظيم الأسرة حسب محل الإقامة:

يرجع التباطؤ في النمو السكاني إلي حد كبير لتفاعل عاملين أساسيين هما انخفاض حجم الأسرة المرغوب فيها، وزيادة إمكانية الحصول علي خدمات تنظيم الأسرة ذات جودة عالية. وقد اتضح من دراسة "سكان مصر في المستقبل"* أن الرجل يرغب في عدد من الأطفال أكبر من العدد الذي ترغب فيه المرأة، وعادة ما تسود رغبة الرجل. ففي الوجه القبلي ٢٠% من الأزواج يرغبن في عدد أكبر من الأطفال تنخفض إلي ١٥% في المناطق الحضرية.

يشير بيانات المسح الصحى لعام ٢٠٠٠ إلي ارتفاع نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة خلال الفترة (١٩٨٤ – ٢٠٠٠) في كل من المناطق الريفية والحضرية. ولكن كان ارتفاع نسبة الاستخدام في المناطق الحضرية أسرع بشكل ملحوظ عن المناطق الريفية حتى عام ١٩٩٢ ثم انخفض قليلا ثم عاود الارتفاع. وقد يرجع ذلك إلي العديد من العوامل منها ظهور مصطلح الصحة الإنجابية ودخول تنظيم الأسرة كأحد مكونات الصحة الإنجابية، وبدأت الكتابات والبرامج المختلفة تهتم بالصحة الإنجابية أكثر من تنظيم الأسرة. إلي جانب التدهور الذي حدث في جمعيات ومراكز تنظيم الأسرة التابعة للجمعية المصرية لتنظيم الأسرة نتيجة لانخفاض التمويل الوارد من الجمعية الدولية لتنظيم الأسرة، مما أدي إلي أن أغلقت العديد من جمعيات تنظيم الأسرة أبوابها، وانخفضت أعدادها

---

* المسح السكاني الصحي ٢٠٠٠، مصر ٢٠٠٠، صفحة ٤٤.

* وزارة الصحة والسكان، سكان مصر في المستقبل، ٢٠٠٢.

من ٥٢٥ جمعية في الثمانينات إلي ٤٣٥ جمعية** في التسعينات موزعة في أنحاء الجمهورية. كما أدت أيضا المشاكل الإداريـــة الـــتي عانت منها الجمعية المصرية لتنظيم الأسرة والمتعلقة بالتبعية الإدارية والفنية لكل من وزارة الصحة ووزارة الشـــئون الاجتماعية مما كان له آثار سيئة علي العاملين بها. بالإضافة إلي إلغاء وزارة السكان وضمها إلي وزارة الصحة.

وخلاصة القول أن نسب الاستخدام قد زادت في جميع المناطق ولكن بنسب متفاوته، ومازلن في حاجة إلي مـــزيد من البرامج المتعلقة بخفض معدلات الإنجاب المرغوب فيه لتنخفض معدلات الخصوبة الكلية حتى تتمكن السياســـات السكانية من تحقيق هدفها وهو طفلان لكل أسرة عام ٢٠١٧. فالنمو السكاني في المستقبل وكذلك حجـــم الســـكان يتوقفان إلي حد بعيد علي خفض حجم الأسرة المرغوب فيها وعلي مدي توفر خدمات تنظيم الأســـرة وســـهولة الوصـــول إليها والحصول عليها، وجعل ما يتصل بها من خدمات صحية في متناول جميع من يريدونها.

د- وفيات الأطفال والرضع حسب التباينات الاجتماعية والاقتصادية

تعتـــبر مســـتويات الوفيات أحد المؤشرات الأساسية لمستوي المعيشة أو التنمية في لأي مجتمع. ولهذا فإن تحديد فئات مجتمع الأطفال التي تتعرض لخطر وفاة أكبر يسهم في جهود تحسين فرص الحياة للأطفال وتقليل فرص تعرض الصغار لخطر الوفاة*.

يشـــير البيانات إلي انخفاض معدلات وفيات الطفولة في الحضر عن الريف وقد يرجع ذلك إلي أن الرعاية الطبـــية التي تتلقاها الأمهات والأطفال في الحضر أفضل من الريف. كما قد يرجع ذلك إلي الحالة التعليمية فهناك ارتباط قوي بين الحالة التعليمية ومعدلات وفيات الطفولة فكلما ارتفع المستوي التعليمي انخفضت الوفيات. وبالنظر إلي محـــل الإقامة نجد أن معدلات الوفيات في وجه قبلي أعلي من نفس المعدلات في الوجه البحري وفي المحافظات الحضـــرية ومحافظات الحدود. ويبلغ أعلي المعدلات في ريف وجه قبلي علي وجه الخصوص خاصة معدل وفيات الرضع. وقد يعني ذلك أن الاستثمارات الموجه إلي الخدمات الصحية في الوجه القبلي اقل من مثيلتها في المحافظات الحضرية والوجه البحري. وجدير بالإشارة هنا إلي أن ارتفاع معدلات وفيات الطفولة تؤثر علي معدلات الخصوبة فهناك علاقة طردية بين وفيات الأطفال ومعدلات الخصوبة. وقد يكون هذا أحد أسباب ارتفاع معدلات الخصوبة في الوجه القبلي عن البحري وكذلك في انخفاض مستوي الاستخدام لوسائل تنظيم الأسرة.

هـــ - صحة الأمومة والتباينات في مستوي الرعاية حسب التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية

أصـــبحت رعايـــة الأمومة أحد مؤشرات التقدم في خدمات الصحة الإنجابية وحقا من الحقوق الإنجابية للمرأة. فالصحة الإنجابية تعرف بأنها حالة من التمتع الكامل بدنيا وعقليا واجتماعيا وليست مجرد الخلو من الأمراض والإصابات، في جميع الأمور المتعلقة بالجهاز الإنجابي ومهامه وعملياته. فالحقوق الإنجابية للمرأة تشير إلي أن من حق الأم الحصـــول عـــلي الـــرعاية الصحية أثناء الحمل والولادة وتوفير الولادة الآمنة لها. فمن العوامل التي تؤثر علي

** محاسن مصطفي حسنين، دور المنظمات الأهلية في تنظيم الأسرة، وزارة الصحة والسكان، مشروع السياسات السكانية، ١٩٩٩.

* الزناتي وآخرون، مرجع سابق، ٢٠٠٠.

المستغيرات السكانية، وضع المرأة في المجتمع، وداخل أسرتها، وحقوقها الإنجابية، وصحة الأطفال المولودين فعلا والرعاية الصحية المقدمة لهم، والموارد المالية والسياسية المتاحة للاستثمار في المجال الصحي ومدي قدرة الدولة علي توفير الاحتياجات الخدميه الأخرى خاصة التعليم للسكان والتي تعتبر من الأمور التي تؤثر علي حجم السكان في الدولة. ويوضح هذا الجزء من الدراسة التطور في خدمات رعاية الأمومة خلال الفترة (١٩٨٨-٢٠٠٠).

تطور مؤشرات رعاية الأمومة:

تؤكد بيانات المسح الصحى لمصر عام ٢٠٠٠ إلى زيادة قيم جميع المؤشرات في المناطق المختلفة. إلا أن نسب الرعاية في الريف مازالت منخفضة مقارنة بالحضر والمحافظات الحضرية.

فبالنسبة إلي رعاية الحمل نجد أنها بلغت ٧٤% في المحافظات الحضرية، ٧٠% في الحضر بينما في الريف بلغت ٤٢% وفي ريف الوجه القبلي تنخفض أكثر وتصل إلي ٣٧% عام ٢٠٠٠. وقد يرجع ذلك إلي عدم تطبيق العدالة في توزيع الخدمات الصحية بين المحافظات المختلفة حيث تتأثر المحافظات الحضرية بجزء كبير منها في مقابل قصور الخدمات في محافظات الوجه القبلي*. كما يشير المسح الصحى إلى أن المحافظات الحضرية تتمتع بأعلى نسبة ٥٦% يليها الحضر ٥٤% ثم الريف ٢٦% ثم ريف وجه قبلي ١٩% عام ٢٠٠٠.

و أن هناك تفاوتا في نسبة التطعيم ضد التيتانوس فنجد أن أقلها في المحافظات الحضرية ٦٢% بينما تصل في الحضر إلي ٧٠% وفي الريف ترتفع إلي ٧٤%، وتصل في ريف الوجه البحري إلي ٨٠% بينما تنخفض في ريف الوجه القبلي إلي ٦٨% عام ٢٠٠٠.

أما بالنسبة إلي الولادة بمساعدة طبيب، فيتضح من الجدول أن النسبة تصل إلي أقصاها في المحافظات الحضرية ٨٤%، وتنخفض في الحضر إلي ٨١% وتنخفض أكثر في الريف إلي ٤٨%، ويبلغ أقصي انخفاض لها في ريف الوجه القبلي حيث تصل إلي ٣٨% عام ٢٠٠٠. وقد يرجع ذلك إلي التفاوت في تقديم الخدمة الصحية إلي جانب العادات والتقاليد التي مازالت سائدة في ريف الوجه القبلي بتفضيل الولادة في المنازل علي يد الدايات وليس في المستشفي أو علي يد طبيب بسبب بعض العادات والتقاليد.

و- القيمة الاقتصادية للطفل*:

القيمة الاقتصادية للطفل في مصر من العوامل المؤثرة علي الإنجاب وعلي حجم الأسرة وبالتالي علي حجم السكان. ففي الدول المتقدمة تكون تكلفة الطفل عالية والعائد الاقتصادي منهم منخفض. إلي جانب توفر المعاشات والتأمينات الاجتماعية بمعني أن الأباء لا يحتاجون لدعم أطفالهم في الكبر.

في الدول النامية - ومصر إحداها- نجد أن العكس صحيح، حيث تكلفة الطفل الاقتصادية منخفضة، خاصة في الريف، إذا لم يذهب الطفل إلي المدرسة ويلجأ إلي سوق العمل ويساهم الطفل في دخل الأسرة بالعمل في الزراعة أو أي أعمال أخري لا تحتاج إلي مهارة. وعندما يتقدم العمر بالآباء فإن الأبناء يقدمون لهم الدعم الاقتصادي. فالأبناء هم المورد الأساسي للتأمين الاقتصادي ولذلك فإن هذه المجتمعات تتميز بخصوبة عالية.

---

* غادة الحفناوي، التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم المختلفة في مصر (١٩٩٠-١٩٩٨)، دراسات اقتصادية، العدد ٢٦، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مارس ٢٠٠٢.

* "UNICEF, Promises Still to keep, ١٩٩٧, Amman, Jordan.

بعض القيم الإيجابية للطفل والمؤثرة علي معدلات النمو السكاني:

أ- القيم الإيجابية العامة:

١. المنافع العاطفية: فالأولاد يجلبون السعادة والفرحة لحياة آبائهم وأمهاتهم. وهم موضع الحب والعاطفة ورفقاء لوالديهم.

٢. منافع اقتصادية: فالأولاد يساعدون العائلة اقتصاديا في الحقل ومشروعات الأسرة أو بما يحصلون عليه من أجور من أعمال خارجية ويمكنهم مساعدة أمهاتهم في الأعمال المترلية.

٣. الإثـــراء الـــذاتي والتنمـــية: تربية الأولاد هي تجربة يتعلم منها الوالدان. فالأولاد يعملون علي نضج الوالدين وإشعارهم بالمسئولية، ودون أولاد لا يتقبل المجتمع الزوج والزوجة كأعضاء كاملين في المجتمع المحلي.

٤. الفخـــر بالأولاد: يشعر الآباء بالفخر والسعادة من مراقبة أولادهم وهم يكبرون ومن تعليمهم أشياء جديدة ويتفاخرون بإنجازات أولادهم.

٥. تماسك الأسرة واستمراريتها: الأولاد يساعدون علي تقوية الروابط الأسرية بين الزوج والزوجة وهم يعتبرون المحققين للنجاح الطبيعي للزواج، ولاستمرار خط الأسرة والمحافظة علي اسمها وعلي تقاليدها وأحينا علي ثروتها إن وجـــدت. كمـــا يرفع الأطفال من المكانة الاجتماعية للأسرة لأنهم يحصلون علي تعليم أرقي من آبائهم وكذلك علي وظائف أهم.

ب- القيم السلبية العامة (تكاليف الطفل):

١. التكالـــيف العاطفـــية: يقلـــق الآبـــاء علي أولادهم إلي درجة كبيرة، وخاصة بالنسبة لسلوكهم وسلامتهم وصحتهم. وبوجود الأطفال فإن البيت يكون في فوضي وفي ضوضاء. وأحيانا يكون الأولاد سببا في إحداث مضايقات مستمرة.

٢. التكالـــيف الاقتصادية: يمكن أن تكون تكاليف إطعام وتوفير الملبس للأولاد وغيره من التكاليف باهظة (مثل تكاليف التعليم والرعاية الصحية للأبناء).

٣. قيود علي الحرية: يكون لدي الآباء حرية أقل إذا كان لهم أولاد.

٤. المطالب المادية: تحتاج العناية بالأطفال إلي عمل مترلي إضافي. وقد يسبب ذلك إرهاقا للآباء والأمهات.

٥. تكاليف الأسرة: يكون لدي الآباء وقت أقل يقضيه الآباء والأمهات معا وهم يختلفون حول تربية الأولاد.

جـــ- قيم الأسرة الصغيرة:

١. صحة الأم: حالات الحمل المتكررة تكون ضارة بصحة الأم.

٢. التكاليف المجتمعية: أصبح العالم مكتظا بالسكان. ولهذا فإن أعدادا كبيرة من الأطفال يشكلون عبأ علي المجتمع وموارده وخدماته.

عـــ- قيم الأسرة الكبيرة:

١. العلاقات بين الأبناء: يحتاج الأبناء إلي أخوات وأخوة. (وعلي العكس فإن الطفل الوحيد يكون مدلل وأنانيا ويشعر بالوحدة ويتسبب في مشكلات للأبوين ويصعب عليه التكيف أحيانا).

٢. التفضيل علي أساس الجنس: قد تكون رغبة الآباء الحصول علي ابن أو ابنة أو مزيج منهما. فالآباء يريدون أن يكون لديهم طفل واحد من كل جنس علي الأقل، أو نفس العدد من كل جنس.
٣. بقـــاء الأطفـــال عـــلي قيد الحياة: يحتاج الآباء إلي التأكد من أن عددا كبيرا من الأولاد سيعيشون ويكبرون لمساعدتهم في شيخوختهم، ويزداد خوفهم عند وفاة أحد أبنائهم ويعزز ذلك عندهم ضرورة وجود عدد أكبر من الأطفال لمواجهة خطر الموت.

ممـــا ســـبق يتضـــح أن هناك حاجة إلي برامج لإحداث تغيير اجتماعي يساعد علي تبني مفاهيم جديدة كمفهوم الأسرة الصغيرة وحق الطفل في التعليم والرعاية وليس في العمل في سن صغير وحرمانه من التمتع بطفولته، وكذلك توعية الأباء والأمهات بانتشار الخدمات الطبية وتقدمها مما قلل من خطر الوفيات وخاصة وفيات الأطفال.

١-٤ مشكلة الزيادة السكانية وأثرها على عدالة توزيع ثمار التنمية

نستخلص مما سبق أن هناك زيادة سكانية تؤثر على عدالة توزيع ثمار التنمية كما يمكن القول أن الزيادة السكانية علي المستوي القومي والإقليمي تؤدي إلي زيادة في أعداد من هم في سن التعليم ولا يقابلها زيادة مماثلة في الخدمـــات التعليمية بسبب نقص الموارد المخصصة للإنفاق علي التعليم، مما أدي إلي العديد من المشاكل مثل عدم قـــدرة عـــلي استيعاب المدارس للأعداد المتزايدة من الأطفال في المحافظات المختلفة، ارتفاع الكثافة في الفصول، وارتفاع معدل التلاميذ لكل مدرس، وتدهور العملية التعليمية لنقص عدد المدارسين ولتدهور نوعية المدرس. كما يترتـــب علي الزيادة السكانية ارتفاع نسبة الأمية خاصة بين الإناث للأسباب السابق الإشارة إليها، بالإضافة إلي الفقر وتفضيل تعليم الذكر علي الأنثى.

وتؤثر الزيادة السكانية علي نوعية الخدمات الصحية، وقدرة الدولة علي نشرها في جميع القري والمناطق العشـــوائية والمـــناطق المحـــرومة منها خاصة في الريف بالجودة المطلوبة. وتدفع الزيادة السكانية السكان إلي ترك المحافظـــات المكدسة بهم، وتأسيس مناطق سكنية علي حدود المناطق الحضرية وخاصة القاهرة التي أصبحت تضم أكبر عدد من المناطق العشوائية المحرومة من جميع الخدمات بأنواعها. هذا بالإضافة إلي ارتفاع أعداد الأسر الفقيرة وكذلك معدلات البطالة. وجميع هذه العوامل مرتبطة ببعضها وتؤثر علي بعضها البعض كما سبق الإشارة. فالفقر مرتـــبط بالتعلـــيم والبطالة مرتبطة بهما وبقدرة الاقتصاد في الدولة علي خلق فرص عمل وكلهم مرتبطين بالأعداد المتزايدة للسكان في مراحل العمر المختلفة والتي تؤدي إلي توجيه قدر أكبر من الاستثمارات القطاع الخدمات بدلا مـــن توجيهها إلي قطاع الإنتاج.والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو كيف يمكن لنا أن نحد من تفاقم هذه المشكلة فى القريب العاجل وفى الأمد الطويل؟

١-٥ بعض مقترحات للحد من الزيادة السكانية:

- تحديـــث المدخـــل الإعلامي باستمرار في مجال السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وتغيير الرسالة الإعلامية الحالية وإلقاء الضوء علي معدل الإنجاب المرغوب فيه.
- المطالبة بأن يكون عام ٢٠٠٣ هو عام تنظيم الأسرة في مصر حيث يجب أن تتمحور حياتنا حول فائدة تنظيم الأسرة وليكن شعار هذا العام هو أسرة صغيرة متعلمة وتتمتع بالصحة والسعادة.

- استغلال مشكلة البطالة في الوصول إلى هدف خفض الرغبة تحت شعار "**إنجاب أقل..... فرص عمل أكثر**" في برامج إعلامية جذابة ومدروسة.
- ربـــط الفـــتى والفـــتاة والأم والأب والأســـرة ككـــل بالمؤسسات التعليمية ، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصـــادية، والرياضـــية، وحزبية وسياسية يكون لها الأثر الأكبر في توجيه الفكر الاجتماعي للأسرة لصالح عمليات التنمية الاجتماعية ككل.
- رفع جميع صور الدعم التي تمنحها الدولة في جميع المجالات الصحية والتعليمية والإسكانية والوظيفية على الطفل الثالث والرابع لكل أسرة.
- تشكيل مجموعات من الشباب (أباء وأمهات المستقبل) باعتبارهم متخذي قرار فيما يتعلق بحجم الأسرة في المستقبل وتدريبهم، للقيام بعقد لقاءات دورية وحلقات للحوار الفكري مع زملائهم الشباب داخل الكلـــيات المختلفة ومراكز الشباب ومجالس القرى والمحليات لتوعيتهم بخطورة الزيادة السكانية وكيفية خفض معدل الإنجاب.
- القيام بإجراء استبيان لاستطلاع رأى الجماهير في مفهوم الأسرة الصغيرة وعلى ضوء النتائج، تقام حملات للتوعـــية من خلال وسائل الإعلام. كالقيام بعمل مسرحيات وعروض فنية تحث الأباء علي خفض عدد الأطفال المرغوب فيه.
- إعداد مهرجان يطلق عليه " مهرجان الأسرة الصغيرة" لمدة يوم واحد حيث يتم فيه عمل ندوات يحاضر بهـــا كبار المتخصصين في مجال السكان وتنظيم الأسرة وفي المجال الديني والاجتماعي. وفى نهاية المهرجان يـــتم تكريم للأسرة الصغيرة المثالية من المحافظات المختلفة، مع إعداد سوق صغيرة يوجد بها مستلزمات الأسرة بأسعار رمزية حيث يشترط أن تكون الأسرة صغيرة كي تتمتع بمزايا السوق.
- تنظـــيم مؤتمر سنوي يحمل عنوان " أسرة صغيرة لحياة سعيدة" يتم فيه عرض الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمشكلة السكانية والجوانب الاجتماعية .
- تنظـــيم دورات تدريبية مركزة لعدد من الشباب والشابات المهتمون بالقضية السكانية وبالعمل التطوعي وتأهيلهم لنشر مفهوم الأسرة الصغيرة والرد على الاستفسارات المختلفة وتزويدهم بالمادة العلمية اللازمة التي تمكنهم من نشر هذا المفهوم بعدة طرق علي أوسع نطاق.

الفصل الثانـــى

العـــدالة في توزيع فـــرص العمـــل

"تتطلب استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن يكون هناك اقتسام عادل لثمارها بين الفئات والطبقات المختلفة.

*من كتاب الخطة الخمسية (٢٠٠٢ /٢٠٠٧) *

٢-١ مقدمة

تتضمن تعريفات التنمية المستدامة أبعاداً متعددة تتداخل فيما بينها ولإحراز تقدم ملموس فى تحقيق التنمية المستهدفة لابد من التركيز علي تلك الأبعاد ومعالجتها، ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة هى الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية. وفى دراسة الأبعاد الاقتصادية تأتى عدة نقاط هامة منها الحد من التفاوتات فى مظاهر الحياة المختلفة. فالتنمية المستدامة تعنى الحد من التفاوت المتنامي فى الدخل وفى الحصول على الرعاية الصحية وإتاحة حيازات الأراضي الواسعة غير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضاً فى مناطق إقامتهم أو للمهندسين الزراعيين العاطلين كما هو الشأن بالنسبة لبلادنا، وكذا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابهم الشرعية. وتجب الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دوراً حاسماً فى تحفيز التنمية السريعة والنمو فى اقتصاديات النمور الآسيوية مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان.

يلاحظ أن العمل علي توزيع فرص العمل توزيعا عادلا يأتي فى المقام الأول كأحد أساليب معالجة وتحسين مستويات المعيشة ولتحقيق المساواة فى الحصول علي كافة الخدمات مثل التعليم والصحة. كذلك فإن سياسة تحسين فرص الحصول علي الأراضي ما هي إلا أسلوب لتوزيع فرص العمل فى المناطق الجديدة. لذا يهتم هذا الفصل من الدراسة بعرض وتحليل توزيع فرص العمل فى مصر لمعرفة مدى العدالة فى توزيع هذه الفرص، ولذلك يهتم هذا الجزء بدراسة البطالة ونمط توزيعها علي مستوى المحافظات، دراسة نمط توزيع الاستثمارات وعلاقتها بالبطالة، دراسة نمط توزيع الطلب علي فرص العمل، وأخيرا دراسة توزيع فرص العمل الحكومية.

إن دراسة وتحليل مؤشرات البطالة و الطلب علي فرص العمل علي مستوى المحافظات يهدف إلي قياس الفوارق بين المحافظات. بينما تأتى دراسة مؤشرات الاستثمار وفرص العمل الحكومية بهدف التعرف علي مدى العمل علي إحداث التوازن بين المحافظات المختلفة.

٢-٢ هيكلية البطالة فى مصر

وفقا لنتائج تعدادات السكان الثلاث الأخيرة فقد ارتفعت نسبة البطالة فى مصر من ٧,٧% عام ١٩٧٦ إلى حوالي ١٢ % عام ١٩٨٦.* ومع انخفاض تلك النسبة إلى حوالي ٩% عام ١٩٩٦ واستمراره بنفس المستوى فى عام ٢٠٠١ طبقا للمصادر الرسمية، إلا أن تقديرات أخرى تؤكد أن معدل البطالة يتراوح بين ١٥ إلى ٢٥ % [١] وعليه يمكن تقدير أعداد المتعطلين إلى ما يعادل حوالي ٤ مليون متعطل فى حين أن التقديرات الرسمية تؤكد على أن هذا الرقم لم يتعدى ٢ مليون عاطل. [٢] والواضح أن معدل البطالة فى مصر قد تعدى الحدود

---

* حسب البيانات الأولية لتعداد ١٩٨٦.

[١] سيد عبد المقصود وآخرون، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج إعادة هيكلة وخصخصة شركات قطاع الأعمال العام مع إشارة خاصة لأثر المعاش المبكر على توازن سوق العمل والبطالة، معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٢ .

[٢] معهد التخطيط القومي، سيمنار الثلاثاء ، ٢٠٠٢ .

الآمنة للبطالة (٥ %)، وكان لعمليات التحول فى الاقتصاد المصري الأثر السلبي، فلم تكن تلك التحولات قادرة على خلق فرص عمل تكفى للوصول إلى حالة التشغيل الكامل أو حتى إلى الحدود الآمنة للبطالة، كما أكدت الكثير من الدراسات [١] إن البطالة فى مصر هى بطالة هيكلية، تتسم باستحواذ الداخلين الجدد إلى أسواق العمل على النصيب الغالب للبطالة فتشير بيانات تعداد ١٩٨٦ إلى أن نسبه الداخلين الجدد إلى أسواق العمل يمثلون حوالى ٧٧ % من إجمالي البطالة، ارتفعت هذه النسبة إلى أكثر من ٩٥ % فى تعداد ١٩٩٦، وتستمر هذه النسبة حتى عام ٢٠٠١.

كذلك توضح بيانات التعدادات المختلفة أن هناك تباين واضح للبطالة من حيث النوع، حيث بلغت معدلات بطالة الإناث مستويات مرتفعة منذ عام ١٩٧٦، وإن كانت آخذه فى التناقص على النحو التالي (٢٩ % فى عام ١٩٧٦، ٢٤ % فى ١٩٨٦، ٢٠% فى عام ١٩٩٦، و١٩,٦% عام ٢٠٠١) وحسب بيانات آخر تعداد (تعداد ١٩٩٦) فقد وصل عدد المتعطلات إلى أكثر من نصف مليون متعطلة ويمثل ذلك حوالي ثلث المتعطلين وخمس عمالة الإناث.

أما عن نمط البطالة تبعا لمحل الإقامة فنجد أن معدل البطالة كان فى الحضر أعلى من الريف فى عام ١٩٧٦ و ١٩٨٦، ثم تغير هذا الاتجاه عام ١٩٩٦ ليصبح معدل البطالة فى الريف أعلى منه فى الحضر وانخفضت النسبة فى الحضر من ٥٣ % عام ١٩٨٦ إلى ٤٥ % عام ١٩٩٦ ويستمر نمط توزيع البطالة بين الحضر والريف بنفس المستوى فى عام ٢٠٠١. [٢]

ويلقى الهيكل العمرى للمتعطلين وتحليله مزيداً من الضوء على هيكلية البطالة فى مصر، فتشير بيانات تعداد ١٩٧٦ أن غالبية الباحثين عن عمل كانوا ينتمون إلى الفئة العمرية (١٥-٢٩) واتسع هذا المدى ليضم الفئة العمرية (٣٠ – ٣٤) فى عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٦. هذا على عكس بطالة الإناث والتي تركزت في الفئة العمرية (١٥ – ٢٩) فى الثلاث تعدادات. ويتعذر تحليل البطالة حسب الهيكل العمرى فى عام ٢٠٠١ لعدم توفر البيانات حتى وقت كتابة هذه السطور.

أشرنا مسبقا أن الداخلين الجدد إلى أسواق العمل يمثلون نسبة كبيرة من المتعطلين وبتحليل هيكل البطالة حسب التعليم يتضح أن معظم المتعطلين من المتعلمين حيث تشير بيانات التعدادات الثلاث ٧٦، ٨٦، ١٩٩٦ أن نسبة المتعطلين الأميين فى تناقص مستمر انخفضت تلك النسبة من ٢٤ % عام ١٩٧٦، إلى ١٥ % فى ١٩٨٦، ثم إلى ٤ % فقط فى عام ١٩٩٦.

كذلك تشير بيانات التعدادات الثلاث إلى تزايد أعداد المتعطلين ونسبهم فى الفئات المتعلمة. فقد ازدادت نسبة العاطلين من حملة المؤهلات المتوسطة من ٣٣ % عام ٧٦ إلى ٧٢ % عام ٩٦ وينطبق ذلك أيضاً على حملة المؤهلات فوق المتوسطة والجامعية فتشير بيانات المتعطلين أن نسبة من يحملون مؤهلات فوق متوسطة ارتفعت من ٢ % عام ١٩٧٦ إلى ٧ % عام ١٩٩٦، كما ارتفعت نسبه من يحملون مؤهلات جامعية بين المتعطلين من

---

[١] على سبيل المثال: سيد عبد المقصود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ماجد عثمان (محرر) ، السكان وقوة العمل فى مصر : الاتجاهات والتشابكات والآفاق المستقبلية ، دراسة مقدمة إلى مشروع مصر ٢٠٢٠ ، القاهرة ، دار ميريت للنشر ، ٢٠٠٢ .

[٢] سيد عبد المقصود وآخرون، مرجع سبق ذكره.

١٠ % عام ١٩٧٦ إلى ١٧ % عام ١٩٨٦ وانخفضت إلى ١٢ % عام ١٩٩٦. ولعدم توفر بيانات، لذا تعذر تحليل مدى استمرارية أو تغير هيكل البطالة حسب الحالة التعليمية لعام ٢٠٠١.

ولتحليل نمط توزيع البطالة علي مستوى المحافظات، يعرض الجدول رقم (٢-١) معدلات البطالة على مستوى المحافظات فى الأعوام ١٩٨٦، ١٩٩٦، و٢٠٠١.

يشير الجدول رقم (٢-١) وكذلك الشكل رقم (٢-١) إلى ارتفاع معدل البطالة فى محافظات بورسعيد، يليها المنوفية ثم السويس فأسوان والغربية فى عام ١٩٨٦. كما يشير الجدول إلى ارتفاع معدل البطالة فى محافظات أسوان والغربية وكفر الشيخ والدقهلية فى عام ١٩٩٦، حيث ترتفع عن المتوسط العام للجمهورية وبذلك يتضح استمرارية ظاهرة البطالة فى محافظتي أسوان والغربية خلال فترتي التعداديـــن ٨٦-٩٦. ومن بيانات الجدول يتضح استمرار ظاهرة البطالة عام ٢٠٠١ فى الأربع محافظات المذكورة وهى علي الترتيب أسوان والغربية وكفر الشيخ والدقهلية، بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة فى مدينة الأقصر بعد فصلها عن محافظة قنا لتضم إلى المحافظات ذات المعدلات مرتفعة البطالة بالمقارنة بالمتوسط العام للجمهورية.

والخلاصة أن ظاهرة البطالة تعتبر على درجة كبيرة من الهيكلية وهى تتفاوت فى خطورتها من منطقة لأخرى. ويتحدد حجم وأبعاد مشكلة البطالة حسب عوامل السن والنوع ومستوى التعليم ودرجة التدريب. هذا وتعكس صور البطالة المختلفة حالة عدم التوازن (التكيف) أو اختلال التوازن فى أسواق العمل بين العرض والطلب بصفة أساسية بل والاختلال وعدم التوازن بين المحافظات والأقاليم المختلفة. ويعتبر استمرار وتفاقم مشكلة البطالة وعدم التصدي لها بالحلول الجيدة والسياسات الرشيدة التي تهدف إلى إحداث توازن اقتصادي واجتماعي علي المستوى المكاني ذات آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مدمرة.

شكل رقم (٢-١)

معدل البطالة بين السكان (١٥ سنه فأكثر) حسب محل الإقامة

على مستوى المحافظات للأعوام ١٩٨٦، ١٩٩٦، ٢٠٠١

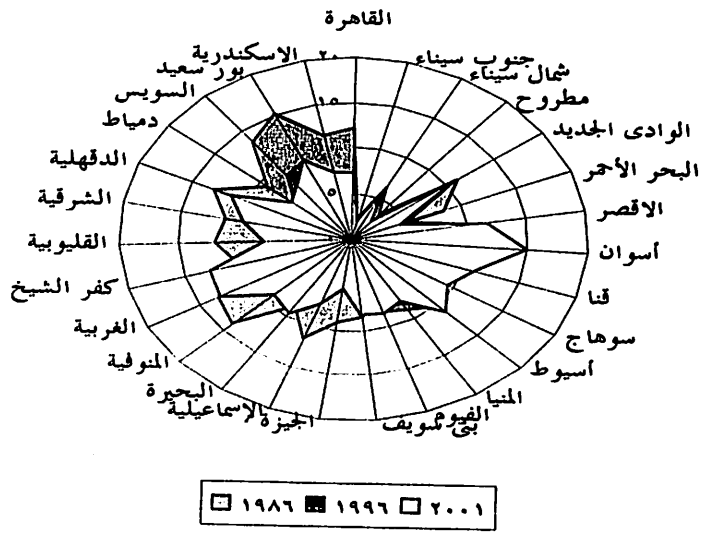

جدول رقم (٢-١)

معدل البطالة بين السكان (١٥ سنه فأكثر) حسب محل الإقامة على مستوى المحافظات

للأعوام ١٩٨٦، ١٩٩٦، ٢٠٠١

المحافظة	١٩٨٦	١٩٩٦	٢٠٠١
القاهرة	١٢,٢	٧,٣	٧,٣
الاسكندرية	١١,٦	٧,٣	٧,٤
بور سعيد	١٥,٢	٩,٤	٩,٦
السويس	١٣,٥	٨,٨	٧,٦
دمياط	٩,٢	٦,٢	٦,٤
الدقهلية	١٣	١١,٤	١١,٤
الشرقية	١١	٩,٥	٩,٦
القليوبية	١١,٨	٧,٣	٧,٥
كفر الشيخ	١٠,٢	١٢,٦	١٢,٧
الغربية	١٣,٢	١٢,٧	١٢,٩
المنوفية	١٣,٨	٨,٨	٩,٠
البحيرة	٨,٨	٩,٤	٩,٧
الإسماعيلية	١١,٧	٧,٣	٧,٥
الجيزة	٩	٥,٣	٥,٤
بنى سويف	٨,٤	٨	٨,١
الفيوم	٧	٨,٣	٨,٥
المنيا	٨,٢	٩,١	٧,٨
أسيوط	٨,٦	١٠,٥	١١,٢
سوهاج	٨,٤	٩,٤	٩,٦
قنا	٩,٧	١٠,٣	١٠,٩
أسوان	١٣,٣	١٤,٧	١٤,٩
الاقصر	--	١٠,٩	١١,٧
البحر الأحمر	٨,٤	٥,٢	٤,٤
الوادى الجديد	١١	١٠,٩	١٠,٩
مطروح	٣,٧	٢,٦	٢,٦
شمال سيناء	٦,٥	٦	٥,٩
جنوب سيناء	٢,٣	١,٦	٢,٠
إجمالى الجمهورية	١٠,٧	٩	٩,٠

المصادر:

١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٨٦.

٢- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦.

٣- معهد التخطيط القومى، مصر: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣، معهد التخطيط القومى.

٢-٣ الاستثمار والبطالة

على الرغم من الاقتناع التام بأن خطورة مشكلة البطالة ترجع إلى آثارها أو انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي تتمثل أساساً فيما تؤدى إليه من إهدار للموارد البشرية وتعميق للفقر والإخلال بأحد مبادىء حقوق الإنسان وزيادة حده التوترات الاجتماعية، فضلاً عن تأثيرها السلبي على الاستقرار السياسي، إلا أن هذا الجزء من الدراسة ينطلق من فرضية محددة، مفادها أن مكمن الخطورة الفعلي لظاهرة البطالة يرجع إلى أن هذه المشكلة ما هي إلا الوجه الأخر لتردى معدلات التنمية كماً وكيفاً، ولضعف معدلات الاستثمار، وكذلك يرجع التباين فى معدلات البطالة كما يتضح سالفا إلى عدم كفاءة نمط توزيع الاستثمارات.

وبناءاً على ذلك، فالمعالجة الجادة والفعالة لهذه المشكلة لن تتأتى من خلال حلول جزئية أو سريعة، ولكنها تتطلب مراجعة نمط التنمية السائد حالياً من حيث مستوى وهيكل توزيع الاستثمارات. ولا يعنى ذلك التقليل من أهمية الجهود التي تهدف إلى الحد من النمو السكاني، كما ذكر فى الفصل الأول - على الرغم من وجود تحفظات كثيرة فى هذا الشأن - ورفع مستوى التعليم وتحسين آليات أسواق العمل. فرغم أهمية هذه الجهود إلا أنها تركز على جانب العرض فقط. وكل ما يجب إيضاحه هو أنه لا يمكن فصل مشكلة البطالة بمعزل عن سياسات الاستثمار.

والمقصود بسياسات الاستثمار هي تلك السياسات التي تؤثر فى اتخاذ القرار الاستثماري من عدمه، وكذلك تؤثر فى نمط توزيع الاستثمار، ونوع الفن الإنتاجي، وحجم المشروع، والتوطين المكاني، وأخيراً من حيث نوعيه الإنتاج للسوق المحلى أو للتصدير. وبذلك فهي تشمل السياسات التي تؤثر فى المناخ العام للاستثمار مثل الضرائب وخدمات الموانئ والنقل الداخلي وإجراءات التقاضي وتكلفة التعامل مع الأجهزة الحكومية ودرجة الثقة فى السياسات الاقتصادية وكذلك شفافيتها كما أنها تضم أيضاً الحوافز بالمفهوم الشامل لهذا الاصطلاح والذي يشمل الإعفاءات والامتيازات فضلاً عن الأسعار النسبية للعمل ورأس المال. كذلك الأسعار النسبية للسلع فى السوق المحلية والسوق الدولية.

وفى هذا الإطار نحاول فى هذا الجزء من الدراسة تحليل العلاقة بين سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة فى مصر، بهدف الوصول إلى حزمه من السياسات الكفيلة برفع مستوى وكفاءة الاستثمار لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو كثيف العمل. ونظراً لأن حجم أو رصيد الاستثمار اليوم ما هو إلا نتيجة للقرارات الاستثمارية فى الماضي، لذا فإن التحليل سوف يركز على حجم الاستثمارات وتوزيعها وعلاقتهما وحجم وتوزيع البطالة.

٢-٣-١ الاستثمار والبطالة: الإطار النظري والخبرات العملية

من المفيد قبل دراسة وتحليل العلاقة بين الاستثمار والبطالة فى مصر، أن نعرض تلك العلاقة فى ضوء مراجعة الرصيد المتاح من الأدب الاقتصادي فى هذا الشأن. وبداية، على الرغم من تعدد النظريات الاقتصادية واختلاف تجارب الدول، إلا انه يمكن استخلاص بعض المعلومات النظرية والمشاهدات العملية.

أ- الإطار النظري:

كانت البطالة ومازالت أحد أهم التحديات التي تواجه النظم الاقتصادية المختلفة، ولذا لم يكن احتلال مشكلة البطالة مكانة بارزة فى الفكر الاقتصادي على اختلاف مدارسه واتجاهاته على سبيل المصادفة. وهنا يمكن التحدث عن عدد من المدارس الفكرية من أهمها المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، والمدرسة الكينزية، والمدرسة النقدية والليبرالية الحديثة.

على الرغم من تباين تلك المدارس الفكرية من حيث تشخيص المشكلة وتحديد سبل العلاج، إلا أنها تساعد على الوصول إلى بعض النتائج المتفق عليها منها ما يرتبط بموضوع الدراسة وهو:

- هناك اتفاقا على أن ظاهرة البطالة ترجع لاختلال العلاقة بين الطلب على العمل وعرض العمل.
- أما علاج هذه المشكلة، فقد تباينت الأفكار، من ناحية يركز الفكر الكلاسيكي على الاهتمام بجانب العرض، وعلى العكس أوضح كينز من أن الخروج من هذه المشكلة يستند على تحفيز الطلب الفعال على العمل.

وبتبني وجهه النظر الكينزية والخاصة بتحفيز الطلب الفعال على العمل، يأتي دور سياسات الاستثمار فى خلق فرص عمل منتجة، ونستند هنا إلى أن هناك الكثير من الأدلة والشواهد التي تفيد أن مشكلة البطالة فى مصر ترجع فى جانب كبير منها إلى قصور الاستثمار، كماً ونوعاً ونمطاً، عن المساهمة الفعالة فى تحقيق مستويات عالية من التشغيل وبشكل يحقق العدالة فى التوزيع.

ب- الخبرات العملية

تشير كثير من التجارب الدولية إلى بعض المشاهدات التي توضح وجود علاقة بين مستوى ونمط أو طبيعة الاستثمار من ناحية ومعدل البطالة من ناحية أخرى، ونستعرض بإيجاز أهم تلك المشاهدات:

- يوضح تتبع كل من نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلى الإجمالي ومعدل البطالة فى دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٩٨ إلى أن هناك علاقة عكسية مستمرة بين معدل الاستثمار من ناحية ومعدل البطالة من ناحية أخرى.
- تتأكد تلك العلاقة فى كثير من الدول النامية، كما تشير بيانات البنك الدولي ومؤشرات التنمية فى العالم.
- كذلك تشير تجارب العديد من الدول النامية إلى أن معدل البطالة يتجه للانخفاض كلما كانت أنماط الاستثمار تتحيز إلى التصدير، وإلى استخدام فنون إنتاجية كثيفة العمل، أخيراً إلى إقامة مشروعات صغيرة الحجم، كذلك تتجه معدلات البطالة للانخفاض كلما تزايدت نسبة الصادرات للناتج المحلى الإجمالي.

فى ضوء ما تم استعراضه من إطار نظري وخبرة عملية، يمكن القول أن معدل البطالة يتأثر بكل من مستوى ونمط الاستثمار، فإنه كلما كان مستوى الاستثمار مرتفعاً، وكلما كان نمطه يميل إلى تشجيع الفنون الإنتاجية كثيفة العمل والأنشطة الموجهة للتصدير وكذلك المشروعات الصغيرة، ساعد ذلك على التخفيف من حدة البطالة. والسؤال الملح هنا ماذا عن العلاقة بين البطالة والتوزيع المكاني للاستثمار فى مصر؟ زنحاول هنا الإجابة على هذا السؤال.

٢-٣-٢ البعد المكاني للاستخدامات الاستثمارية فى الخطة الخمسية ٢٠٠٢/٢٠٠٧

فى إطار ما تستهدفه الخطة من تحقيق التوازن الاقليمى بين مختلف الأقاليم الاقتصادية والمحافظات وبين المناطق الحضرية والريفية، اتسم البعد المكاني للاستخدامات الاستثمارية فى الخطة الخمسية، والذي يوضحه الجدول رقم (٢-٢)، بما يلي:

١. استحواذ محافظات الصعيد على أعلى نصيب من استثمارات تقدر بنسبة حوالي ٢٩,٤%، ٢٦,٠% من الاستخدامات الاستثمارية المستهدفة بالخطة الخمسية وخطة عامها الأول على الترتيب.
٢. يلي ذلك إقليم القاهرة الكبرى حيث بلغت الاستثمارات المخصصة له نحو ٢١,٦%، ٢١,٤% من جملة الاستخدامات الاستثمارية فى الخطتين على التوالى.
٣. أما إقليم سيناء والقناة جاء فى المرتبة التالية باستثمارات تقدر بنحو ١٦,٣%، ١٦,٧% من أجمالي الاستثمارات، وحظيت محافظتا جنوب سيناء وشمال سيناء باستثمارات تقدر بنحو ٢٢,٩ مليار جنيه للخطة الخمسية و٢,٧ مليار جنيه للسنة الأولى منها، ومحافظات القناة باستثمارات تقدر بنحو ٣٢,٥ مليار جنيه للخطة الخمسية، ٦,٠ مليار جنيه للسنة الأولى.

٤. خصص لإقليم غرب الدلتا استثمارات تبلغ نحو ٥٥,٣ مليار جنيه للخطة الخمسية، و٨,٥ مليار جنيه للسنة الأولى وبنسبة ١٢,٤%، ١١,٦% من جملة الاستثمارات فى الخطتين.

٥. بلغت استثمارات إقليم وسط وشرق الدلتا نحو ٤٩,٤ مليار جنيه للخطة الخمسية، و٧,٤ مليار جنيه للسنة الأولى منها وبنسبة ١١,١%، ١٠,١% من جملة الاستثمارات فى الخطتين.

٦. هذا بخلاف نحو ٤٠,٦ مليار جنيه بالخطة الخمسية استثمارات مركزية غير موزعة لكونها تخدم أكثر من محافظة، منها ١٠,٣ مليار جنيه بالسنة الأولى.

جدول رقم (٢-٢)

توزيع إجمالي الاستثمارات على المحافظات للخطة الخمسية ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧ وخطة العام الأول منها

المحافظات	٢٠٠٧/٢٠٠٢	%	٢٠٠٣/٢٠٠٢	%
القاهرة	٦٠٥٢٩,٨	١٣,٦٠	١٠٠٨١,٧	١٣,٨١
الجيزة	٢٤٣٦٤,٩	٥,٤٧	٣٦٦٠,١	٥,٠١
القليوبية	١١٣٥٨,٣	٢,٥٥	١٩٠٠,١	٢,٦٠
جملة اقليم القاهرة	٩٦٢٥٣	٢١,٦٣	١٥٦٤١,٩	٢١,٤٣
الاسكندرية	٣٥٣٥٧,٤	٧,٩٥	٥٥٠١,٦	٧,٥٤
البحيرة	١١٨٤٤,٨	٢,٦٦	١٨٧٥,٦	٢,٥٧
مطروح	٨١٠٤,١	١,٨٢	١١١٩,٩	١,٥٣
جملة اقليم الاسكندرية	٥٥٣٠٦,٣	١٢,٤٣	٨٤٩٧,١	١١,٦٤
المنوفية	٨٥٣٩	١,٩٢	١٣٥٧,٢	١,٨٦
الغربية	١٠٤١٩,٨	٢,٣٤	١٤٩٧,٥	٢,٠٥
كفر الشيخ	٦٠٣٣	١,٣٦	١٠٦١,٥	١,٤٥
دمياط	١٣٢٣٣,٤	٢,٩٧	٢١٠٧,٨	٢,٨٩
الدقهلية	١١١٦٨,٧	٢,٥١	١٣٧٠,١	١,٨٨
جملة اقليم الدلتا	٤٩٣٩٣,٩	١١,١٠	٧٣٩٤,١	١٠,١٣
بورسعيد	١١٩٤٢,٩	٢,٦٨	٢٠٧٣,٤	٢,٨٤
الاسماعيلية	٧٦١٢,٣	١,٧١	١٣٧٦	١,٨٨
السويس	١٢٩٨٣,٣	٢,٩٢	٢٥٥٤,٦	٣,٥٠
الشرقية	١٧٠٦٧,١	٣,٨٤	٣٤٨٣,٧	٤,٧٧
شمال سيناء	١٣٦٤١,٥	٣,٠٧	١٦٣٣,١	٢,٢٤
جنوب سيناء	٩٢٨٧	٢,٠٩	١٠٩٩,٣	١,٥١
جملة اقليم القناة	٧٢٥٣٤,١	١٦,٣٠	١٢٢٢٠,١	١٦,٧٤
بنى سويف	١٠٣٢٩,٢	٢,٣٢	١٨٠٣,٦	٢,٤٧
الفيوم	٩٥٩٦,٢	٢,١٦	١٨٠١	٢,٤٧
المنيا	١٢٨٩٤,١	٢,٩٠	١٦٨٢,٧	٢,٣١
جملة اقليم شمال الصعيد	٣٢٨١٩,٥	٧,٣٧	٥٢٨٧,٣	٧,٢٤
اسيوط	١٢٨٦٤,٥	٢,٨٩	١٨٩٨	٢,٦٠
سوهاج	١٥٨٢٩,٤	٣,٥٦	١٤٦٢,١	٢,٠٠
قنا	١٥٩٢٧,٥	٣,٥٨	١٤٢٣,٥	١,٩٥
مدينة الأقصر	٤٢٨٨,٥	٠,٩٦	٥٩٩,٦	٠,٨٢
اسوان	١٧٠٤٥,٦	٣,٨٣	٣٢٤٣,١	٤,٤٤
الوادى الجديد	١٢٤٢٩,٢	٢,٧٩	١٨٧٥	٢,٥٧
البحر الأحمر	١٩٧٧٥	٤,٤٤	٣٢٠٦,٢	٤,٣٩
جملة اقليم جنوب الصعيد	٩٨١٥٩,٧	٢٢,٠٦	١٣٧٠٧,٥	١٨,٧٨
غير موزع	٤٠٥٥٧,٥	٩,١١	١٠٢٥٢	١٤,٠٤
إجمالى	٤٤٥٠٢٤	١٠٠,٠٠	٧٣٠٠٠	١٨٥,٩٦

المصدر: وزارة التخطيط، الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢/٢٠٠٧) وخطه عامها الأول، وزارة التخطيط، ابريل ٢٠٠٢ .

هذا وقد ذكر فى الخطة أنه قد روعي فى التوزيع الإقليمي لاستثمارات التنمية البشرية والاجتماعية أن تتناسب مع عدد السكان فى المحافظات المختلفة. ولكن السؤال المطروح هل يتناسب توزيع الاستثمارات مع الاحتياجات الملحة للمحافظات المختلفة، مثل البطالة. لذا يوضح الجزء التالي العلاقة بين توزيع الاستثمارات والبطالة فى مصر.

٢-٣-٣ الاستثمار والبطالة: علاقات إحصائية

كما ذكرنا سابقاً أن هناك علاقة ترابطية نظرية قوية بين البطالة ومستوى الاستثمار ونمط توزيعه. وفى هذا الجزء نحاول الإجابة عن السؤال السابق والخاص بمدى اخذ تلك العلاقة فى الاعتبار عند توزيع الاستثمارات فى مصر. وكما ذكرنا فتعتمد هنا على الاستثمارات الموزعة حسب الخطة الخمسية ٢٠٠٢/٢٠٠٧، والتي تمثل مؤشراً لتوزيع الاستثمارات فى مصر وخاصة فيما يتعلق باستثمارات القطاع الخاص.

ويوضح الجـــدول رقم (٢-٣) ترتيب المحافظات حسب نسبة أعداد المتعطلين وتوزيع الاستثمارات فى الخطة الخمسية المذكورة وخطة عامها الأول. كما يوضح الشكل رقم (٢-٢) العلاقة بين التوزيع النسبي للاستثمارات والمتعطلين علي مستوى المحافظات. من الجدول والشكل يتضح ما يلي:

- هناك تفاوت شديد بين محافظات الجمهورية من حيث تركز أعداد المتعطلين.
- يتركز أكثر من نصف أعداد المتعطلين (حوالي ٥٤%) فى سبع محافظات فقط هي على الترتيب القاهرة، الدقهلية، الغربية، الشرقية، البحيرة، كفر الشيخ، وأسيوط.
- سجلت محافظات الحدود والسويس ومدينة الأقصر أقل نسب من أعداد المتعطلين على مستوى الجمهورية وتحوى كل منها نسبة أقل من ١% من المتعطلين.
- سجلت باقي المحافظات نسب تتراوح بين ١% و ٥% من أعداد المتعطلين على مستوى الجمهورية.

وبذكر العدالة فى توزيع ثمار التنمية، أول ما يتبادر إلى الذهن أن يكون هناك علاقة ترابطية قوية بين توزيع المتعطلين وتوزيع الاستثمارات بالمحافظات، ولكن على العكس يتضح أن هناك علاقة ارتباط ضعيفة بين النسبتين. فعلى سبيل المثال نجد فى حين تأتى كل من محافظة الدقهلية، الغربية، البحيرة وأسيوط فى المقدمة من حيث ارتفاع نسبة أعداد المتعطلين، نجد أن ذات المحافظات تحتل مراتب متدنية من حيث توزيع الاستثمارات (٢ ، ٣ ، ٥ و ٧ بالنسبة لمعدلات البطالة و ١٨ ، ١٩ ، ١٦ و ١٣ بالنسبة إلى استثمارات ٢٠٠٣ / ٢٠٠٧ على الترتيب). ذلك فى حين تأتى محافظة السويس فى الترتيب ٢٢ بالنسبة لأعداد المتعطلين غير أنها تحتل المرتبة ١١ بالنسبة للاستثمارات. ويؤكد تلك العلاقة الترابطية الضعيفة قيمة معامل بيرسون للارتباط (حوالي ٠,٤)، مما يؤكد أن هناك عدم عدالة فى توزيع استثمارات الخطة الخمسية ٢٠٠٢ / ٢٠٠٧ على محافظات مصر طبقاً للاحتياجات الفعلية الملحة لتلك المحافظات للقضاء على البطالة. وتتأكد عدم العدالة فى توزيع الاستثمارات بالنظر إلى توزيع استثمارات العام الأول من الخطة الخمسية بذات الجدول.

شكل رقم (٢-٢)

العلاقة بين التوزيع النسبي للاستثمارات والمتعطلين علي مستوى المحافظات

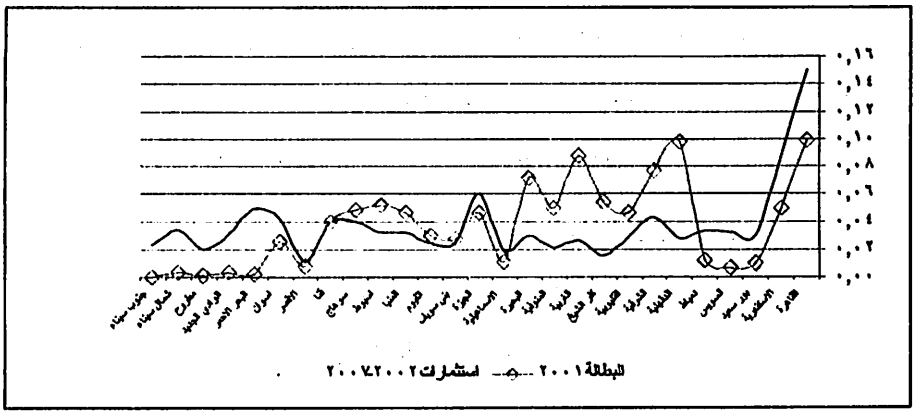

جدول رقم (٢-٣)

ترتيب المحافظات حسب نسبة أعداد المتعطلين وتوزيع الإستثمارات

فى الخطة الخمسية ٢٠٠٢/٢٠٠٧ وخطة عامها الأول

المحافظة	البطالة ٢٠٠١		إستثمارات ٢٠٠٢-٢٠٠٧		إستثمارات ٢٠٠٢-٢٠٠٣	
	%	الترتيب	%	الترتيب	%	الترتيب
القاهرة	١٠,٩١	١	١١,٩٧	١	١٢,١٧	١
الإسكندرية	١,٨٨	٩	٨,٧٤	٢	٨,٧٧	٢
بور سعيد	١,٠٢	٢٠	٢,٩٥	١٥	٣,٣	٩
السويس	٠,٦٣	٢٢	٣,٢١	١١	٤,٠٧	٧
دمياط	١,٢	١٨	٣,٢٧	١٠	٣,٣٦	٨
الدقهلية	٩,٨١	٢	٢,٧٦	١٨	٢,١٨	٢٢
الشرقية	٧,٦٨	٤	١,٢٩	٥	٥,٥٥	٤
القليوبية	٤,٩٦	١١	٢,٨١	١٧	٣,٠٣	١٠
كفر الشيخ	٥,٣٤	٦	١,١٩	٢٦	١,٩٩	٢٦
الغربية	٨,٧٦	٣	٢,٥٨	١٩	٢,٣٤	١٨
المنوفية	٤,٩٤	٨	٢,١١	٢٣	٢,١٦	٢٣
البحيرة	٧,٠٨	٥	٢,٤٣	٢١	٢,١١	٢٤
الإسماعيلية	١,٠٨	١٩	١,٨٨	٢٥	٢,١٩	٢١
الجيزة	٤,٩٥	١٢	٦,٠٢	٣	٥,٨٣	٣
بني سويف	٢,٧٢	١٦	٢,٥٥	٢٠	٢,٨٧	١٤
الفيوم	٢,٩٤	١٥	٢,٣٧	٢١	٢,٨٧	١٥
المنيا	٤,٦	١٣	٣,١٩	١٢	٢,٦٨	١٦
أسيوط	٥,٦١	٧	٢,١٩	١٢	٣,٠١	١٦
سوهاج	٤,٨٧	١٠	٣,٩١	٨	٢,٣٣	١٩
قنا	٣,٩٨	١٤	٣,٩٤	٧	٢,٢٧	٢٠
الاقصر	٠,٧٣	٢١	١,٠٦	٢٧	٠,٩٦	٢٧
أسوان	١,٥	١٧	١,١٢	٦	٥,١٧	٥
البحر الأحمر	١٨	٢٥	١,٨٩	٤	٥,١١	٦
الوادي الجديد	٠,٣٤	٢٣	٣,٠٧	١٤	٢,٩٩	١٣
مطروح	٠,١	٢٦	٢	٢٤	١,٧٨	٢٤
شمال سيناء	٠,٢٩	٢٤	٣,٣٧	٩	٢,٦	١٧
جنوب سيناء	٠,٠٣	٢٧	٢,٣	٢٢	١,٧٥	٢٥
إجمالي	١٠٠		١٠٠		١٠٠	

المصدر: من حساب الباحث اعتمادا علي بيانات البطالة الواردة ف
جدول رقم (١) وبيانات الإستثمارات الواردة ف الجدول رقم (٢).

٢-٤ الطلب على العمل

قام فريق من الباحثين بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، بمتابعة ورصد الطلب على الوظائف من خلال الإعلانات المنشورة بالصحف.[١] هذا وقد تم تتبع الطلب على الوظائف بسوق العمل لمدة ١٦ شهرا بدأت فى ٢٠٠٠/١/١ وحتى ٢٠٠١/٤/٣٠، وبلغ إجمالي عدد الوظائف المطلوبة خلال هذه الفترة ٢٣١,٥ ألف وظيفة، وبلغ عدد الوظائف المطلوبة لفترة سنه فقط من ٢٠٠٠/١/١ وحتى ٢٠٠٠/١٢/٣١ عدد ١٩٧,٨ ألف وظيفة.

٢-٤-١ التوزيع المكاني للطلب علي العمل

بتحليل البعد المكاني للطلب علي الوظائف فى أسواق العمل المصرية فى عام ٢٠٠٠ كما يوضحها الجدول رقم (٢-٤) يتضح عدة نتائج هي:

١. يتركز الطلب فى محافظة القاهرة حيث يبلغ الطلب على الوظائف أكثر من نصف الطلب على جميع الوظائف المعلن عنها ٩٣,٩ ألف وظيفة مطلوبة تمثل ٥٣,١% من جملة الطلب.
٢. تمثل محافظة الإسكندرية المرتبة الثانية فى تركز الطلب، وذلك بنسبة ٦%.
٣. تأتى سوهاج فى المرتبة الثالثة فى الطلب على الوظائف بنسبة ٤,٨%.
٤. تمثل محافظة الجيزة المرتبة الرابعة ويتركز بها ٣,٨% من جملة الطلب على الوظائف.
٥. ينتشر الطلب فى بقية محافظات مصر بنسب بسيطة تتراوح بين ٠,٩%، ٣,٠%.
٦. إذا ضمت محافظة الجيزة والقليوبية إلى محافظة القاهرة يصبح إقليم القاهرة أكبر مركز لتوليد الوظائف الجديدة حيث يبلغ الطلب فيه ٥٨,٢% من إجمالي الطلب على الوظائف.
٧. الوجه البحري (بدون القليوبية) يقدم ١٥% من إجمالي الطلب.
٨. الوجه القبلي (بدون سوهاج) يقدم ١٠% من إجمالي الطلب.
٩. محافظات الحدود تقدم ٨% من إجمالي الطلب على الوظائف.

وهنا يمكن القول أن الطلب يختلف طبقا لدرجة تركز أو تشتت المؤسسات والهيئات والشركات سواء التابعة للقطاع الحكومي أو القطاع الخاص عبر ربوع البلاد من أسوان إلى الإسكندرية وبالتالي تركز أو تشتت الطلب الجديد علي العمل. وقد يرجع ذلك إلى وجود علاقة بين تركز المؤسسات والهيئات والشركات وبين تركز الاستثمارات كما أتضح من الجزء السابق.

٢-٤-٢ الطلب علي العمل والبطالة

يعرض الجدول رقم (٢-٤) والشكل رقم (٢-٣) ترتيب المحافظات حسب أعداد المتعطلين (%) وعدد الوظائف المطلوبة فى أسواق العمل المصرية عام ٢٠٠٠. وبتحليل هذا الجدول يتضح الآتي:

- على الرغم من تركز أكثر من ٧٥% من الوظائف المطلوبة فى سبع محافظات، ويتركز معظمها فى محافظة القاهرة، وكذلك على الرغم من تركز حوالي ٥٤% من أعداد المتعطلين فى سبع محافظات أيضاً، إلا أن

[١] سيد عبد المقصود، خصائص طالبي العمل، ورقة غير منشورة مقدمة إلى مجلس الوزراء.

المحافظات التى يتركز بها الوظائف لا تتطابق مع محافظات تركز أعداد المتعطلين، حيث يشير الجدول إلى أن تلك المجموعتين يشتركان فقط فى محافظة القاهرة والدقهلية.

- يتضح أيضاً أن هناك تفاوت شديد بين الوظائف المطلوبة وأعداد المتعطلين حسب المحافظات. وقد يرجع ذلك إلى الترابط القوى بين توزيع الاستثمارات وعدد الوظائف المطلوبة حتى وإن كانت فى القطاع الخاص، وذلك نظراً لتبعية استثمارات القطاع الخاص لاستثمارات الدولة بوجه عام.[1]
- يؤكد تلك العلاقة الضعيفة معامل بيرسون للارتباط والذي يساوى ٠,٤٧، مما يعنى أن العلاقة بين الوظائف المطلوبة وأعداد المتعطلين هي علاقة موجبة ولكن يشوبها الضعف.

شكل رقم (٢-٣)

العلاقة بين التوزيع النسبي للطلب علي العمل والمتعطلين علي مستوى المحافظات

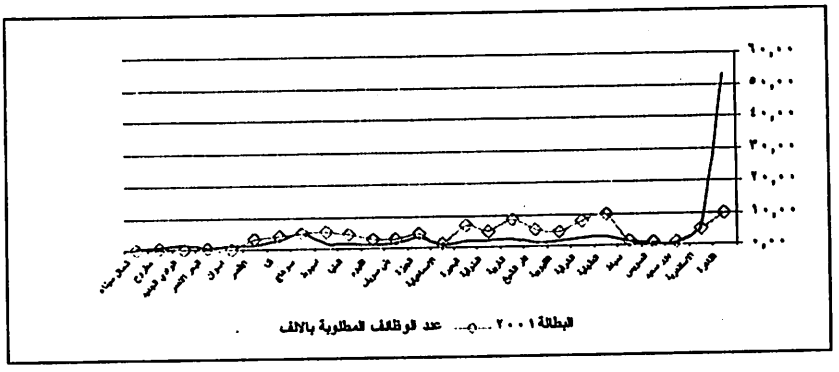

[1] احمد البقلى ، وآخرون ، القطاع الخاص فى مصر ، ورقة غير منشورة مقدمة إلى وزارة التخطيط ، ٢٠٠١ .

جدول رقم (٢-٤)

ترتيب المحافظات حسب أعداد المتعطلين عام ٢٠٠١ وعدد الوظائف المطلوبة عام ٢٠٠٠

المحافظة	المتعطلين %	الترتيب	عدد الوظائف المطلوبة %*	الترتيب
القاهرة	٩,٩١	١	٥٣,١٤	١
الاسكندرية	٤,٨٨	٩	٥,٩٤	٢
بور سعيد	١,٠٢	٢٠	٠,٦٨	٢٢
السويس	٠,٦٣	٢١	٠,٦٢	٢٣
دمياط	١,٢٠	١٨	١,٠٨	١٩
الدقهلية	٩,٨١	٢	٢,٩٤	٥
الشرقية	٧,٦٨	٤	٢,٤٩	٧
القليوبية	٤,٦٦	١١	١,٨١	١١
كفر الشيخ	٥,٣٢	٦	١,٣٠	١٦
الغربية	٨,٧٢	٣	٢,٣٢	٨
المنوفية	٤,٩٤	٨	١,٩٨	١٠
البحيرة	٧,٠٨	٥	٢,١٥	٩
الاسماعيلية	١,٠٨	١٩	٠,٩١	٢١
الجيزة	٤,٦٥	١٢	٣,٢٨	٤
بني سويف	٢,٧٢	١٧	١,٨١	١٢
الفيوم	٢,٩٤	١٦	١,١٣	١٨
المنيا	٤,٦٠	١٣	١,٧٠	١٤
اسيوط	٥,١٤	٧	١,٥٨	١٥
سوهاج	٤,٨٧	١٠	٤,٨١	٣
قنا	٣,٩٨	١٤	٢,٦٦	٦
اسوان	٣,٢٣	١٥	١,١٩	١٧
البحر الاحمر	٠,١٨	٢٤	١,٠٨	٢٠
الوادي الجديد	٠,٣٤	٢٢	٠,٤٥	٢٦
مطروح	٠,١٠	٢٥	١,٨١	١٣
شمال سيناء	٠,٢٩	٢٣	٠,٦٢	٢٤
جنوب سيناء	٠,٠٣	٢٦	٠,٥١	٢٥
جملـــــة	١٠٠		١٠٠,٠٠	

المصدر: من حساب الباحث اعتمادا علي بيانات البطالة الواردة في جدول رقم (١) وبيانات الطلب علي العمل من سيد عبد المقصود، خصائص طالبي العمل، ورقة غير منشورة مقدمة إلى مجلس الوزراء.

٢-٥ حصة المحافظات من التعيينات في الجهاز الإداري للدولة ٢٠٠١-٢٠٠٢

تسعى الحكومة جاهدة للتصدي لمشكلة البطالة وذلك تحقيقاً لمفهوم العدالة الاجتماعية فى إطار خطة التنمية والتطور للمجتمع المصري، وقد التزمت الحكومة بأن تعمل على توفير فرص عمل مناسبة فى قطاعات إنتاجية وخدمية لاستكمال دور القطاع الخاص والمفترض زيادة قدرته على توليد فرص عمل جديدة فى إطار التوجه نحو اقتصاد السوق، وتؤكد الحكومة على الحقائق التالية:

- أن فرص العمل التي ستوفرها الحكومة (فى حدود ٨٠٠ ألف فرصة عمل) متاحة للجميع وفق معايير من الشفافية والوضوح.
- أن الفرص الموجودة بالحكومة تصل إلى ١٧٠ ألف فرصة عمل وبالتالي فإن المجالات والبرامج الأخرى توفر أكثر من ٥٠٠ ألف فرصة عمل.
- أن مستويات الدخل المضمونة لكافة فرص العمل متساوية ولا تفرق بين جهة عمل وأخرى.

- أن هذه الفرص تتاح للمتعطلين فقط ويشترط لمن يتقدم لها ألا يكون من العاملين بالقطاع الخاص أو سبق له العمل بالحكومة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال وترك العمل سواء برغبته أو لأي أسباب. كما أن هذه الفرص لن تتاح لمن حصل على فرص لإقامة مشروع من أي من جهات الإقراض فى هذه المرحلة.

هذا و يشارك في تنفيذ الأعمال المرتبطة ببرامج التشغيل الحكومي عددا من الجهات الحكومية، هي مركز المعلومات و دعم القرار، وزارة التنمية المحلية، وزارة التنمية الإدارية، وزارة الإنتاج الحربي، والمحافظات، بالإضافة إلي الجهات المعنية المساعدة وهي: وزارة الاتصالات و المطابع الأميرية.

٢-٥-٤ توزيع فرص العمل علي المجموعات النوعية

يتضح من الجدول رقم (٢-٥) والشكل رقم (٢-٤) جملة النتائج التالية:

- تتركز معظم فرص العمل من التعيينات فى الجهاز الإداري للدولة عام ٢٠٠١ – ٢٠٠٢ فى وظائف التعليم والخدمات المعاونة والوظائف المكتبية وتمثل تلك النوعيات من الوظائف حوالي ٢٧%، ١٦%، و ١١% من إجمالي الوظائف على الترتيب.
- تتوزع باقي الوظائف على النوعيات الأخرى من الوظائف بنسب مختلفة تتراوح من حوالي ٠,٠١ إلى أكثر من ٧% من إجمالي الوظائف.

جدول رقم (٢-٥)

التوزيع النسبي لفرص العمل من التعيينات في الجهاز الإداري للدولة علي المجموعات النوعية

المجموعة النوعية	%	المجموعة النوعية	%	المجموعة النوعية	%
وظائف الطب البشرى	٠,٠٢	وظائف الاقتصاد والتجارة	٠,٨٦	وظائف التعليم الهندسى	٢,٣٧
وظائف الطب البيطرى	٠,٨٧	وظائف التمويل والمحاسبة	٢,١٣	الزراعة والتغذية	٣,٣
وظائف الصيدلة	٠,٠١	وظائف الامن الصناعى	٠,٢٨	وظائف الزراعة	١,٩٢
وظائف الهندسة	٢,٦٤	هندسة مساعدة	٣,٤	فنيه غير موزعه	٠,٣١
وظائف القانون	١,٥٢	خدمات إجتماعية	١,١٣	وظائف السياحه	٠,٠١
وظائف الخدمات الإجتماعية	٣,٦٢	فنى معمل	١,١٨	وظائف الاحصاء والرياضيات	٠,٠١
وظائف التعليم	٢٧,٠٢	فنون وعمارة	٠,٣٦	ممريض وصحة عامة	٠,٠٢
وظائف تغذية وتدبير منزلى	٠,٢١	تعليم فنى	١,٣٥	وظائف التعليم	٠,٤١
وظائف الفنون	٠,٠٨	الوظائف المكتبية	١١,٤١	وظائف شئون البيئه	٠,٠١
وظائف الاعلام	٠,٠٩	وظائف الورش والالات	٧,٦١	الوظيفه الفنيه	٠,٢٥
وظائف الاحصاء والرياضيات والحاسبات	٠,١٢	وظائف الزراعة والتغذية	٠,٦٥	فنى ملاحظه صحيه	٠,٠٧
وظائف العلوم	٠,٢٥	وظائف الحركة والنقل	٣,٧٥	التنمية الادارية والاعلام	٠,٠١
وظائف التنمية الادارية	٢,٣٤	وظائف الفنون والعمارة	١,٢٧	الاجمالي	١٠٠
وظائف الامن	٠,٠٣	الوظائف الحرفية	٠,٦٤		
وظائف المكتبات والوثائق	٠,٠١	وظائف الخدمات المعاونة	١٦,٤٧		

المصدر: برامج تشغيل الحكومة : شبكة المعلومات الدولية http://www.tawzeef.gov.eg

شكل رقم (٢-٤)

التوزيع النسبي لفرص العمل من التعيينات في الجهاز الإداري للدولة ٢٠٠١-٢٠٠٢

علي المجموعات النوعية

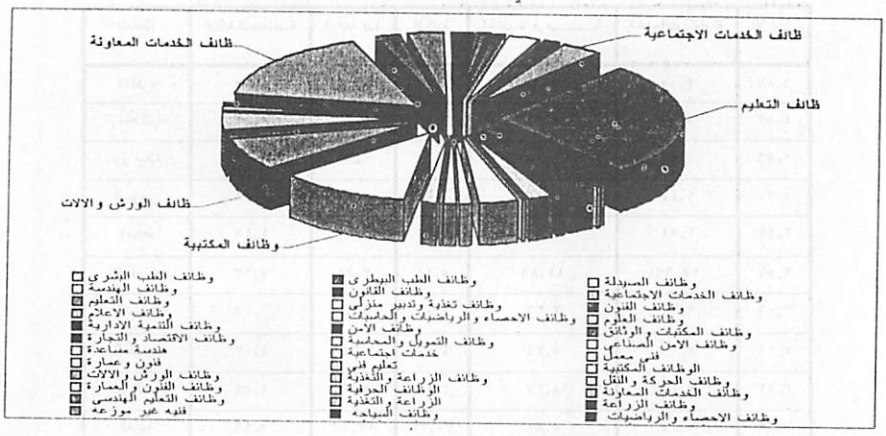

٢-٥-٥ توزيع فرص العمل علي التخصصات وعلى مستوى المحافظات

بتحليل هيكل توزيع فرص العمل من التعيينات فى الجهاز الإداري للدولة عام ٢٠٠١ – ٢٠٠٢ على التخصصات حسب المحافظات، والذي يوضحه الجدول رقم (٢-٦) والشكل رقم (٢-٥)، يظهر مجموعة النتائج التالية:

- تتركز فرص العمل من التعيينات ليس فقط حسب المجموعات النوعية لكن تتركز أيضاً فى تخصصات معينة وفى محافظات معينة.
- يلاحظ تركز مجموعة الوظائف الثالثة التخصصية فى محافظات الدقهلية، الشرقية، المنوفية والبحيرة. ذلك فى حين تتركز مجموعة الوظائف الرابعة الفنية فى محافظات القليوبية، الغربية والمنوفية. وكذلك تتركز مجموعة الوظائف المكتبية فى محافظات الإسكندرية، الشرقية، الغربية والمنوفية بينما تتركز مجموعة الوظائف الخامسة حرفية فى القاهرة، الدقهلية وكفر الشيخ.
- يلاحظ تركز نسبة عالية من الوظائف فى محافظات الدقهلية، الغربية، المنوفية، الشرقية والقاهرة، بأخذ التخصص فى الاعتبار، وتستأثر تلك المحافظات بحوالى ٣٨% من إجمالي الوظائف.
- يلاحظ أن كل من محافظتي الدقهلية والمنوفية تحظيان بنسبة عالية من الوظائف مع أخذ التخصصات المختلفة فى الاعتبار.

شكل رقم (٢-٥)

التوزيع النسبي لفرص العمل من التعيينات في الجهاز الإداري للدولة على مستوى المحافظات

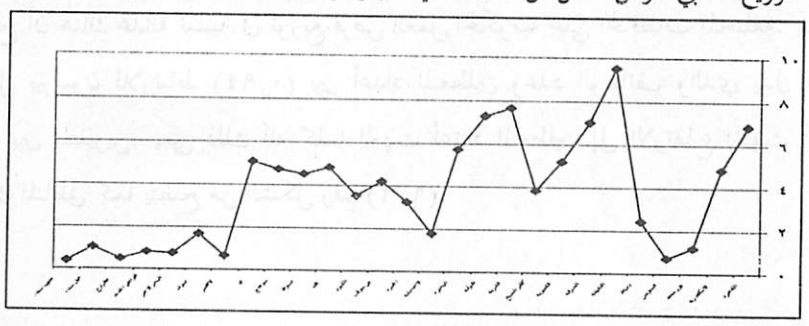

جدول رقم (٢-٦)

التوزيع النسبي لفرص العمل من التعيينات في الجهاز الإداري للدولة

٢٠٠١-٢٠٠٢ علي التخصصات وعلى مستوى المحافظات

المحافظة	الثالثة التخصصية	الرابعة فنية	المكتبية	الخامسة حرفية	الخدمات المعاونة	الاجمالي
القاهرة	٤,٥٥	٤,٩٦	٦,٦٢	١٩,٧٥	٤,٠٥	٦,٨٧
الإسكندرية	٥,٤٣	٣,٢٧	٩,٧٠	٥,٠٩	٠,٦٥	٤,٨٣
بور سعيد	١,٤١	٠,٧٣	١,٨٤	١,٠٨	٠,٥٦	١,١٩
السويس	٠,٥٩	٠,٢٥	٠,٦٧	٠,٦٣	١,٤٤	٠,٧٠
دمياط	٢,٤٥	٢,٦١	١,٨٢	٣,٧٧	١,٥٤	٢,٤٣
الدقهلية	٧,٦٣	٣,٧٦	٥,٦٤	١٢,٨٩	١٨,٦٦	٩,٥٠
الشرقية	٦,٣٥	٨,٩٣	٨,٨١	٣,٣٦	٩,٦٥	٧,٠٦
القليوبية	٤,٠٧	١٠,٤١	٤,٧٠	٥,٢٤	٥,٠٨	٥,٢٢
كفر الشيخ	٢,٥٤	٣,٢٥	٢,٤٣	٨,٣٧	٥,٠٢	٣,٨٣
الغربية	٥,٩٩	١٧,٠٦	١٠,٧٣	٥,٨٠	٥,٢٤	٧,٦٩
المنوفية	٨,٥٨	١١,١٨	١١,٨٦	١,٢٨	٢,٩٨	٧,٣٢
البحيرة	٨,٠٨	٨,٠٥	٠,٢٧	٠,٧٨	٥,٤٥	٥ ٠٣
الاسماعيلية	١,٤٧	١,٨٠	١,٣٩	١,٢٤	٣,٣٦	١,٧٨
الجيزة	٢,٩٨	١,٣٦	٢,٨٩	٣,٣٠	٥,٣٣	٣,٢١
بني سويف	٤,٧٩	٢,٦٠	٤,١٥	٤,٤٥	٣,٤٣	٤,١٩
الفيوم	٢,٨٥	٠,٨٣	١,٩٠	٥,٧٠	٦,٨٣	٣,٤٧
المنيا	٥,٢٥	٢,٦٤	٦,٢٢	٢,٥٠	٦,٢٢	٤,٨٣
اسيوط	٤,٤٤	٤,٥٨	٢,٠٧	٤,٨٨	٦,١٩	٤,٥٤
سوهاج	٦,٠٠	١,٨٢	٤,٩٢	٣,٠٧	٤,٦٠	٤,٧٥
قنا	٦,٥٧	٥,٥٦	٦,٥٣	٣,٤٢	١,٢٦	٥,١٣
الاقصر	٠,٨٠	٠,٢٧	٠,٥٢	١,٢٤	٠,٠٠	٠,٦٤
اسوان	٢,٠٠	١,٢٠	٣,١٦	٠,٣٣	١,١٩	١,٦٧
البحر الاحمر	٠,٨٠	٠,٢٣	٠,٣١	١,٧٠	٠,٤٢	٠,٧٤
الوادي الجديد	١,٤٠	٠,٨٨	٠,٦٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٨٢
مطروح	٠,٧٤	٠,٢٧	٠,٢٨	٠,٠١	٠,٥٥	٠,٥٠
شمال سيناء	١,٦٧	١,٢٧	٠,٥٩	٠,٠٣	٠,٠٩	١,٠١
جنوب سيناء	٠,٥٩	٠,٢٠	٠,١٩	٠,٠٩	٠,٢٠	٠,٣٦
اجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: برامج تشغيل الحكومة: شبكة المعلومات الدولية http://www.tawzeef.gov.eg

٢-٥-٦ البطالة والبرنامج الحكومي للتوظيف

يعرض الجدول رقم (٢-٧) ترتيب المحافظات حسب أعداد المتعطلين عام ٢٠٠١ وعدد وظائف البرنامج الحكومي للتوظيف عام ٢٠٠١/٢٠٠٢، كما يعرض الشكل رقم (٢-٦) العلاقة بينهما. بتحليل بيانات الجدول والشكل يتضح أن هناك عدالة نسبية فى توزيع فرص العمل الحكومية علي المحافظات المختلفة. يتأكد ذلك إحصائيا بحساب معامل بيرسون للارتباط (٠,٩٤) بين أعداد المتعطلين وعدد الوظائف والذي يدل علي وجود ارتباط موجب قوى بين المتغيرين. يعنى ذلك أنه كلما اتجهت أعداد المتعطلين إلى الارتفاع اتجهت أعداد الوظائف إلى التركز فى تلك المناطق كما يتضح من الشكل رقم (٢-٦).

علي الرغم من ذلك فإن توزيع فرص العمل فى برنامج التشغيل الحكومي لا يعنى بالضرورة العدالة فى توزيع إجمالي فرص العمل. فكما ذكرنا فهناك تركز شديد فى توزيع استثمارات الدولة وكذلك فى الطلب علي العمالة فى محافظات علي حساب محافظات أخرى.

جدول رقم (٢-٧)

ترتيب المحافظات حسب أعداد المتعطلين عام ٢٠٠١

وعدد وظائف البرنامج الحكومي للتوظيف عام ٢٠٠١/٢٠٠٢

المحافظة	المتعطلين %	الترتيب	فرص العمل %	الترتيب
القاهرة	٩,٩١	١	٦,٨٧	٥
الاسكندرية	٤,٨٨	٩	٤,٨٣	٩
بور سعيد	١,٠٢	٢٠	١,١٩	٢٠
السويس	٠,٦٣	٢٢	٠,٧٠	٢٤
دمياط	١,٢٠	١٨	٢,٤٣	١٧
الدقهلية	٩,٨١	٢	٩,٥٠	١
الشرقية	٧,٦٨	٤	٧,٠٦	٤
القليوبية	٤,٦٦	١١	٥,٢٢	٧
كفر الشيخ	٥,٣٢	٦	٣,٨٣	١٤
الغربية	٨,٧٢	٣	٧,٦٩	٢
المنوفية	٤,٩٤	٨	٧,٣٢	٣
البحيرة	٧,٠٨	٥	٥,٧٣	٦
الاسماعيلية	١,٠٨	١٩	١,٧٨	١٨
الجيزة	٤,٦٥	١٢	٣,٢١	١٦
بني سويف	٢,٧٢	١٦	٤,١٩	١٣
الفيوم	٢,٩٤	١٥	٣,٤٧	١٥
المنيا	٤,٦٠	١٣	٤,٨٣	١٠
اسيوط	٥,١٤	٧	٤,٥٤	١٢
سوهاج	٤,٨٧	١٠	٤,٧٥	١١
قنا	٣,٩٨	١٤	٥,١٣	٨
الاقصر	٠,٧٣	٢١	٠,٦٤	٢٥
اسوان	٢,٥٠	١٧	١,٦٧	١٩
البحر الاحمر	٠,١٨	٢٥	٠,٧٤	٢٣
الوادي الجديد	٠,٣٤	٢٣	٠,٨٢	٢٢
مطروح	٠,١٠	٢٦	٠,٥٠	٢٦
شمال سيناء	٠,٢٩	٢٤	١,٠١	٢١
جنوب سيناء	٠,٠٣	٢٧	٠,٣٦	٢٧
إجمالى الجمهورية	١٠٠		١٠٠	

المصدر: من حساب الباحث اعتمادا علي بيانات البطالة الواردة فى جدول رقم (٧) وبيانات البرنامج الحكومى للتوظيف الواردة فى الجدول رقم (١٥).

شكل رقم (٢-٦)

العلاقة بين التوزيع النسبي لوظائف البرنامج الحكومي للتوظيف عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ والمتعطلون علي مستوى المحافظات

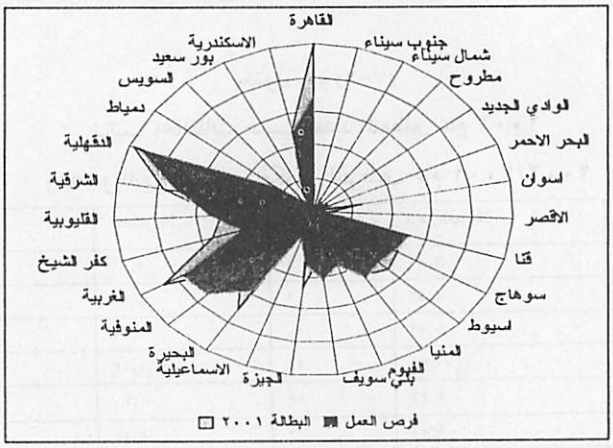

٢-٦ ملخص وأهم النتائج

أستهدف هذا الجزء من الدراسة التعرف على مدى التوازن فى توزيع فرص العمل. وجاء ذلك من خلال دراسة البطالة ونمط توزيعها علي مستوى الأقاليم والمحافظات، دراسة نمط توزيع الاستثمارات وعلاقتها بالبطالة، دراسة الطلب علي فرص العمل ونمط توزيعه، وكذلك دراسة توزيع فرص العمل الحكومية.

وقد تم تحليل تلك المؤشرات علي مستوى المحافظات، وجاءت دراسة مؤشرات البطالة والطلب علي فرص العمل بهدف قياس الفوارق بين المحافظات. بينما جاءت دراسة مؤشرات الاستثمار وفرص العمل الحكومية بهدف التعرف علي مدى العمل علي إحداث التوازن بين المحافظات المختلفة.

قامت الدراسة بتوضيح أن ظاهرة البطالة تعتبر على درجة كبيرة من الهيكلية وهى تتفاوت فى خطورتها من منطقة لأخرى. ويتحدد حجم وأبعاد مشكلة البطالة حسب عوامل السن والنوع ومستوى التعليم ودرجة التدريب. هذا وتعكس صور البطالة المختلفة حالة عدم التوازن (التكيف) أو اختلال التوازن فى أسواق العمل بين العرض والطلب بصفة أساسية بل والاختلال وعدم التوازن بين المحافظات والأقاليم المختلفة. ويعتبر استمرار وتفاقم مشكلة البطالة وعدم التصدي لها بالحلول الجيدة والسياسات الرشيدة التي تهدف إلى إحداث توازن إقتصادى وإجتماعى علي المستوى المكاني ذات آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مدمرة.

تم أيضا استعراض الإطار النظري والخبرات العملية فيما يتعلق بالاستثمار والبطالة فى ضوء مراجعة الرصيد المتاح من الأدب الاقتصادي. وعلى الرغم من تباين المدارس الفكرية من حيث تشخيص المشكلة وتحديد سبل العلاج، إلا أنها قد ساعدت على الوصول إلى بعض النتائج المتفق عليها. وبتبني وجهه النظر الكينزية والخاصة بتحفيز الطلب الفعال على العمل، تم دراسة العلاقة بين توزيع الاستثمارات وفرص العمل بالمحافظات.

وفى ضوء ما تم استعراضه يمكن تلخيص نتائج الدراسة فى النقاط التالية:

- هناك الكثير من الأدلة والشواهد التي تفيد أن مشكلة البطالة فى مصر ترجع فى جانب كبير منها إلى قصور الاستثمار، كماً ونمطاً توزيعيا، عن المساهمة الفعالة فى تحقيق مستويات عالية من التشغيل وبشكل يحقق العدالة فى التوزيع فيما بين المحافظات المصرية.
- هناك تفاوت شديد بين محافظات الجمهورية من حيث تركز أعداد المتعطلين، حيث يتركز أكثر من نصف أعداد المتعطلين (حوالي ٥٤%) فى سبع محافظات فقط.
- هناك عدم عدالة فى توزيع استثمارات الخطة الخمسية ٢٠٠٢ / ٢٠٠٧ و خطة عامها الأول على محافظات مصر طبقاً للاحتياجات الفعلية الملحة لتلك المحافظات للقضاء على البطالة.
- هناك تفاوت شديد بين الطلب علي العمالة وأعداد المتعطلين حسب المحافظات.
- هناك عدالة نسبية فى توزيع فرص العمل الحكومية علي المحافظات المختلفة.

علي الرغم من ذلك فإن توزيع فرص العمل فى برنامج التشغيل الحكومي لا يعنى بالضرورة العدالة فى توزيع إجمالي فرص العمل. فكما تشير أغلب النتائج إلى عدم التوازن فى توزيع فرص العمل علي المحافظات المختلفة فهناك تركز شديد فى توزيع استثمارات الدولة وكذلك فى الطلب علي العمالة فى محافظات علي حساب محافظات أخرى.

الفصـــل الثالث

العـــدالة في تـــوزيع

الـــدخل والإنفـــــاق

٣-١ مقـــدمة:

تعتبر حسابات الدخل القومى أحد مكونات الحسابات القومية التى تصور حالة الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة. ومن أهم وظائف هذه الحسابات مساهمتها في التحليل الاقتصادى لمكونات النشاط في المجتمع ومن ثم امكانية التنبؤ بالتغـــيرات المستقبلية مما يساهم في وضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة ورسم السياسات واتخـــاذ القرارات.

وحسابات الدخل الإقليمى ليست بديله عن حسابات الدخل القومى ولكن قد تكون أحد روافدهـــا ولا يقل دورها على المستوى الإقليمى عنها على المستوى القومى. وتحاول الدراسة في هذا الجزء إجراء بعض التحليـلات على بيانات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك ٩٩/٢٠٠٠ الذى أصدره الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصـــاء للتعرف على الفروق بين المحافظات المختلفة في توزيع الدخل والأنفاق على المستوى القومى والمحلى ســـواء علـــى المستوى الحضرى أو الريفى. وذلك لأن تلك الفروق تعكس دائما التفاوت في الهيكل الاقتصادى والاجتماعى علـــى المستوى الإقليمى ومن هذا التشخيص يمكن أن يضع الباحث يده على وسيلة العلاج. وقد تناول هذا الجزء أيضـــا حساب معامل التركز في الدخل والسكان بالنسبة لوحدة المساحة والتى منها يمكن الاســـتفادة في وضـــع الخطـــط المستقبلية بل وتقدير مواقع الجذب المختلفة على الحيز المصرى. وقد حاول هذا الجزء من الدراسة ايضا اســـتخلاص بعض النتائج منها تقديرات للأدخار الممكن تكوينه وفقا للبيانات المتاحة على المستوى المحلى (حضر وريف).

٣-٢ فـــروق توزيع الدخل العائلى وفقا لمصادر الدخـــل المختلفـــة على مستوى المحافظـــات (المناطق الحضرية)

يتمثل هيكل توزيع الدخل على مستوى الجمهورية من ٤٤,٢% للأجـــور والمرتبـــات و٢,٢٩% مـــن الأنشطة الزراعية و٢٤,٦٨% للمشروعات غير الزراعية و٧,٣٨% من الممتلكات العقارية والأراضـــى و٤,٠٧% من الاستثمارات والممتلكات المالية و١٧,٣٨% من الإيرادات الأخرى. ولا يختلف هذا على مستويات مجموعـــات المحافظات الحضرية والريفية بالوجه البحرى والقبلى ومحافظات الحدود حسب الجدول التالى.

من الجدول رقم (٣-١) يتضح أن مصادر دخل الأسر يتم عن طريق الأجور والمرتبات كما يتضح ايضـــا أن جميع مجموعات المحافظات تتفق مع المتوسط العام على مستوى الجمهورية لهذا البند فيما عدا مجموعة محافظـــات الحدود التى تقرب فيه نسبة الأجور والمرتبات من ثلثى اجمالى الدخل فيها. وهذا يعنى أن هيكل مصادر الدخـــل في مجموعة محافظات الحدود مختله ومختلفة عن مجموعات المحافظات الأخرى. ويظهر هذا الخلل أيضا إذا أخذ في الاعتبار الدخل من المشروعات غير الزراعية حيث تبلغ نسبة الدخل من هذه المشروعات في مجموعـــة محافظـــات الحـــدود ١٩,١٤% في حين أنها تتشابه تقريبا في مجموعات المحافظات الحضرية والوجه القبلى وعلى المستوى العام للدولـــة حيث تبلغ تقريباً ٢٤% فيما عدا ارتفاعها إلى ٢٧,١٦% في مجموعة محافظات الوجه القبلى.

جدول رقم (٣-١)

نسبة توزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة وفقا لكل من مصادر الدخل المختلفـــة داخل كل محافظة

مصادر الدخل / المحافظات	الاجور والمرتبات%	الانشطة الزراعية %	المشروعات غير الزراعية %	الممتلكات العقارية والاراضي %	الاستثمارات و الممتلكات المالية	الايرادات الاخرى %	الجمـــلة %
القاهرة	٤٣,٨١	٠,٥٠	٢٣,٧٣	٨,٤٥	٥,٦٢	١٧,٨٨	١٠٠,٠٠
الاسكندرية	٤٤,٢٠	١,٢٤	٢٥,١٣	٢,٩٧	٣,٢٦	٢٣,٢٠	١٠٠,٠٠
بور سعيد	٤١,٩٣	٠,٦٣	٢٩,٠١	٣,٩٠	٧,١٨	١٧,٣٤	١٠٠,٠٠
السويس	٥٥,٠٩	١,٠٦	١٩,٧٦	٤,٣٨	٣,٧٩	١٥,٩٢	١٠٠,٠٠
جملة الحضر	٤٤,٣٦	٠,٧٢	٢٤,١٨	٦,٦٠	٥,٠٥	١٩,٠٤	١٠٠,٠٠
دمياط	٤١,٤٦	٥,١٢	٣٢,٢٠	٧,٧٣	١,٢٧	١٢,٢١	١٠٠,٠٠
الدقهلية	٣٧,٢٩	٥,٥٠	٢٤,٦٨	١٢,٩٨	٢,٦٤	١٦,٩٠	١٠٠,٠٠
الشرقية	٤٣,٨٩	٣,٢٧	٢٩,٧٧	٨,٩٧	٠,٣٢	١٣,٧٨	١٠٠,٠٠
القليوبية	٥٠,٥١	١,٨٦	٢٠,٨٨	٧,٤١	١,٠٣	١٨,٣٢	١٠٠,٠٠
كفر الشيخ	٢٩,٩٤	١١,٢٠	٣٣,٣٩	١٢,٣٩	١,٣٧	١١,٧٠	١٠٠,٠٠
الغربية	٣٩,٧٧	٢,٠٨	٢٩,٤٧	٦,٨١	٣,٧٦	١٨,١١	١٠٠,٠٠
المنوفية	٤٥,٩٨	٦,٢٨	٢١,٨٨	٦,٨٦	٢,٣٠	١٦,٧١	١٠٠,٠٠
البحيرة	٤٠,٢٢	٥,٨٥	٢٩,٥٠	٩,٦٢	١,١١	١٣,٧٠	١٠٠,٠٠
الاسماعيلية	٤٨,٣٩	٤,٧٦	٢١,٤٣	٨,٢٥	٠,٣٧	١٦,٨٠	١٠٠,٠٠
جملة بحرى	٤١,٨١	٤,٦٩	٢٧,١٩	٩,٠٠	١,٢٦	١٥,٦٧	١٠٠,٠٠
الجيزة	٤٤,٠٣	١,٩٧	٢٤,٨٧	٧,٨٧	٦,٩١	١٤,٣٥	١٠٠,٠٠
بني سويف	٤٨,٤٩	٧,١٧	٢٠,١٦	٧,٥١	٠,٣٩	١٦,٢٨	١٠٠,٠٠
الفيوم	٤٦,٢٧	٥,٦٠	٢٢,٧٩	٩,٦٠	١,٤٠	١٤,٣٤	١٠٠,٠٠
المنيا	٣٤,٩٠	٦,٧٢	٣٤,٣٤	٨,٦٠	١,١٤	١٤,٣٠	١٠٠,٠٠
اسيوط	٥٢,٥٣	٤,٤٤	١٩,١٣	٧,٧٢	١,٦١	١٤,٥٦	١٠٠,٠٠
سوهاج	٤٤,٤٩	١١,٠٨	٢١,٠٧	٧,٩١	٠,٣١	١٥,١٥	١٠٠,٠٠
قنا	٤٦,٣٢	٧,٨٤	٢١,١١	٨,٩٦	٠,٧٩	١٤,٩٨	١٠٠,٠٠
اسوان	٥٢,٨٨	٣,٧٣	١٩,٩٦	٤,١٣	٠,٢٧	١٩,٠٣	١٠٠,٠٠
الاقصر	٣٨,٦٨	٩,١٧	٢١,٢٨	١٦,١٣	٠,٠٠	١٤,٧٤	١٠٠,٠٠
جملة القبلى	٤٤,٧٠	٤,٤٤	٢٤,١٢	٨,٠٤	٣,٨٢	١٤,٨٨	١٠٠,٠٠
البحر الاحمر	٧٤,٣٢	١,٠٦	١٥,٨٢	٤,٠٩	٠,٤٣	٤,٢٧	١٠٠,٠٠
الوادى الجديد	٦٦,٩٥	١٠,٨٦	٧,٩٣	٣,٠٤	٠,٥٠	١٠,٧٢	١٠٠,٠٠
مطروح	٧١,٥٨	١,٤١	١٢,٧٥	٤,٩٧	٠,٠٠	٩,٢٩	١٠٠,٠٠
شمال سيناء	٣٨,١٩	٢,٥٣	٣٦,٣٣	١١,٠٢	١,٩٩	٩,٩٤	١٠٠,٠٠
جنوب سيناء	٦٢,٨٢	١,٣٧	٢٠,٦٠	٤,٢٥	٠,١٤	١٠,٨٢	١٠٠,٠٠
جملة الحدود	٦٩,٦١	٣,١٨	١٩,١٠	٣,٣٨	٠,٥٨	٩,١٤	١٠٠,٠٠
جملة الجمهورية	٤١,٢٠	٢,٢٩	٢٤,٦٨	٧,٣٨	٤,٠٧	١٧,٣٨	١٠٠,٠٠

المصدر: محسوبة من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، بحث الدخل والانفاق والاستهلاك ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، المجلد الثانى -

وفي مجموعة محافظات الوجه البحرى والحدود تنخفض مصادر الدخل من الاستثمـــارات والممتلكـات المالية عنها عن باقى مجموعات المحافظات الأخرى والمتوسط العام على المستوى القومى. فقـد بلغ المتوسط العـام لهذا البند على المستوى القومى ٤,٠٧% و٥,٠٥% و٣,٨٢% على مستوى مجموعة المحافظات الحضرية ومجموعـة محافظات الوجه القبلى على الترتيب في حين انه لم يتجاوز هذا المتوسط ٠,٥٨% من متوسط مجموع الدخول علـى مستوى مجموعة محافظات الحدود.

وبالنظر إلى هيكل مصادر الدخل على مستوى المحافظات في المناطق الحضرية يلاحظ أن هناك محافظـات تعتمد مصادر الدخل فيها بصورة كبيره على المرتبات والأجور مثل محافظات السـويس حيـث بلغـت النسـبة ٥٥,٠٩% من إجمالى مصادر الدخل في المحافظة. كما ترتفع مصادر الدخل من الأجور والمرتبـات في القليوبيـة والإسماعيلية في مجموعة محافظات الوجه البحرى حيث بلغت النسبة في كل منـهما ٥٠,٥١% و٤٨,٣٩% علـى الترتيب. وتميزت بعض المناطق الحضرية في محافظات الوجه القبلى بارتفاع نسبة الدخـل مـن مصـادر الأجـور والمرتبات في محافظات بنى سويف وأسيوط وأسوان حيث بلغت نسبتها ٤٨,٤٩% و٥٢,٥٣% و٥٢,٨٨% مـن إجمالي الدخول في كل منهم على الترتيب. ومن الملاحظ بصفة عامة ارتفاع نسبة مصادر الدخـل مـن الأجـور والمرتبات من إجمالي مصادر الدخل المختلفة في جميع محافظات الحدود فيما عدا محافظة شمال سيناء حيـث بلغـت النسبة ٧٤,٣٢% و٦٦,٩٥% و٧١,٥٨% و٦٢,٨٢% في كل من محافظات البحر الأحمـر والـوادى الجديـد ومطروح وجنوب سيناء على الترتيب.

وبدراسة نصيب المحافظات من إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة يتضح الآتى: انظر الجـدول رقم (٣-٢).

(١) القاهرة بمفردها تستحوذ على ما يقرب من ٣٨% من إجمالى دخول العينة، في حين أن إجمالى الدخـول في محافظة الإسكندرية يتجاوز ١٤% بقليل من إجمالى دخول العينة.

(٢) إن إجمالى الدخل في محافظة القاهرة بمفردها يتساوى تقريبا مع إجمالى دخول جميع محافظات الوجه البحرى والقبلى الذى يبلغ نسبة إجمالى الدخل في كل منهما ١٩,٨٨% و٢٠,٢٠% على الترتيب.

(٣) أن محافظات الحدود جميعها لا يتجاوز نصيبها ١,٥٥% من إجمالى نسبة دخول العينـة علـى مسـتوى الجمهورية.

(٤) بلغت نسبة إجمالى الدخول في مجموعة المحافظات الحضرية الأربع ٥٨,٣٧% مـن إجمـالى الدخـول في المناطق الحضرية على مستوى الجمهورية.

ومن هذا يتضح مدى الخلل الموجود في توزيع الدخول في المناطق الحضرية الناتج عن الخلـل في توزيـع مصادر الدخول من الأنشطة الاقتصادية المختلفة وهذا يعكس الفروق الواضحة بين المحافظات المختلفة وهذا واضـح من مقارنة المناطق الحضرية بعضها البعض.

جدول رقم (٣-٢)

نسبة توزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة وفقا لكل من مصادر الدخل بين المحافظات المختلفة (حضر)

مصادر الدخل / المحافظات	الاجور والمرتبات%	الانشطة الزراعية %	المشروعات غير الزراعية %	الممتلكات العقارية و الاراضى %	الاستثمارات و الممتلكات العقارية %	الايرادات الاخرى %	الجملة %
القاهرة	٣٧,٥١	٨,٣١	٣٦,٣٩	٤٣,٣٦	٥٢,٣٤	٣٨,٩٤	٣٧,٨٥
الاسكندرية	١٤,١٩	٧,٦٧	١٤,٤٥	٥,٧٢	١١,٣٧	١٨,٩٥	١٤,٢٩
بور سعيد	٣,٢٤	٠,٩٥	٤,٠١	١,٨٠	٦,٠٢	٣,٤٠	٣,٤١
السويس	٣,٦٣	١,٣٥	٢,٣٣	١,٧٣	٢,٧٢	٢,٦٧	٢,٩١
جملة الحضر	٥٨,٥٢	١٨,٢٧	٥٧,١٨	٥٢,٦١	٢٢,٤٥	٦٢,٩٧	٥٨,٣٧
دمياط	١,٠٥	٢,٤٩	١,٤٦	١,١٧	٠,٣٥	٠,٧٨	١,١٢
الدقهلية	٢,٠٦	٥,٨٦	٢,٤٤	٤,٢٩	١,٥٨	٢,٣٧	٢,٤٤
الشرقية	٢,٨١	٤,٠٤	٣,٤١	٣,٤٤	٠,٢٢	٢,٢٤	٢,٨٣
القليوبية	٣,١٠	٢,٢١	٢,٣٠	٢,٧٣	٠,٦٩	٢,٨٦	٢,٧٢
كفر الشيخ	١,٢٧	٩,١٤	٢,٥٣	٣,١٤	٠,٦٣	١,٢٦	١,٨٧
الغربية	٣,١١	٣,١٣	٤,١٢	٣,١٨	٣,١٩	٣,٦٠	٣,٤٥
المنوفية	١,٥٤	٤,٠٧	١,٣٢	١,٣٨	٠,٨٤	١,٤٣	١,٤٨
البحيرة	٢,٣٧	٦,٦٦	٣,١٢	٣,٤٠	٠,٧١	٢,٠٦	٢,٦١
الاسماعيلية	١,٥٠	٢,٨٤	١,١٩	١,٥٣	٠,١٢	١,٣٢	١,٣٧
جملة بحرى	١٨,٨٠	٤٠,٢٤	٢٦,٨٧	٣٤,١٠	٨,٣٤	١٧,٢٢	١٩,٨٨
الجيزة	٩,٩٢	٨,٥٧	١٠,٠٣	١٠,٦٣	١٦,٩٢	٨,٢٣	٩,٩٢
بنى سويف	١,٢٢	٣,٤٩	٠,٩١	١,١٤	٠,١١	١,٠٥	١,١٢
الفيوم	٠,٩٥	٢,٢٢	٠,٨٤	١,١٨	٠,٣١	٠,٧٥	٠,٩١
المنيا	١,٦٤	٦,٠٩	٢,٨٩	٢,٤٢	٠,٥٨	١,٧١	٢,٠٨
اسيوط	١,٨١	٢,٩٥	١,١٨	١,٥٩	٠,٦٠	١,٢٨	١,٨٢
سوهاج	١,٤٣	٦,٨٩	١,٢٢	١,٥٣	٠,١١	١,٢٤	١,٤٢
قنا	١,٤٨	٤,٨٤	١,٢١	١,٧٢	٠,٢٨	١,٢٢	١,٤١
اسوان	١,٥٤	٢,٠٩	١,٠٤	٠,٧٢	٠,٠٩	١,٤١	١,٢٨
الاقصر	٠,٤٤	١,٩٩	٠,٤٣	١,٠٩	٠,٠٠	٠,٤٢	٠,٥٠
جملة القبلى	٢٠,٤٣	٣٩,١٤	١٩,٧٤	٢٢,٠١	١٨,٤٩	١٧,٣٠	٢٠,٣٠
البحر الاحمر	٠,٥١	٠,١٤	٠,٢٠	٠,١٧	٠,٠٣	٠,٠٨	٠,٣١
الوادى الجديد	٠,٤١	١,٢٨	٠,٠٩	٠,١١	٠,٠٣	٠,١٧	٠,٢٧
مطروح	٠,٤٠	٠,١٥	٠,١٣	٠,١٦	٠,٠٠	٠,١٣	٠,٢٤
شمال سيناء	٠,٢٥	٠,٣٢	٠,٤٢	٠,٤٣	٠,١٤	٠,١٦	٠,٢٩
جنوب سيناء	٠,٦٣	٠,٢٦	٠,٣٧	٠,٢٥	٠,٠١	٠,٢٨	٠,٤٤
جملة الحدود	٢,٢٠	٢,١٥	١,٢٠	١,١٣	٠,٢٢	٠,٨١	١,٥٥
جملة الجمهورية	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر: محسوبة من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - المرجع السابق.

٣-٣ فـــروق توزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة وفقا لمصادر الدخل المختلفـــة علـــى مستوى المحافظات (حضر وريف)

يتفاوت توزيع الدخل العائلى على مستوى الجمهورية (حضر وريف) وبين مجموعات المحافظات المختلفـة وفقا للجدول رقم (٣-٣).

من الجدول رقم (٣-٣) يتضح الآتى:

(١) المحافظات الحضرية تستحوذ على ٤٠,٨٨% من إجمالى الدخل العائلى الصافى يليها فى ذلـــك مجموعـة محافظات الوجه البحرى ثم مجموعة محافظات الوجه القبلى ثم محافظـــات الحـدود بنسـبة ٣٦,١٩%، ٢٥,٦٨% و١,٩٦% على الترتيب.

(٢) المحافظات الحضرية تستحوذ على نسـبة ٤٤,٣٤% و٤٦,٧٢%، ٣٣,٢٢%، ٦٨,٩١%، و٥٠,١٩% من إجمالى مصادر الدخل من إجمالى الأجور والمرتبات والأنشطة غير الزراعيـــة والممتلكـات العقاريـة والأراضى والاستثمارات والممتلكات المالية والإيرادات الأخرى على الترتيب.

(٣) بطبيعة الحال ترتفع نسبة الدخل من الأنشطة الزراعية في محافظات الوجه البحرى والقبلى حيث بلغـــت ٥٤,٨٥% و٤٢,٤٠% على الترتيب.

(٤) يلاحظ أن القاهرة بمفردها تستحوذ على ما يقرب من ٢٦,٥١% من إجمالى دخل العينة على مســـتوى جميع المحافظات وهو اكثر من دخل جميع محافظات الوجه القبلى بما فيه محافظة الجيزه حيث بلغت نســبة اجمالى الدخل في مجموع هذه المحافظات ٢٥,٦٨% ولا يزيد عن إجمالى دخل محافظات الوجه البحـــرى عنها إلا بمقدار ١٠% تقريبا .

(٥) تستحوذ محافظة القاهرة بمفردها على ٤٩,٧٨% من إجمالى الدخول الناتجة عن الاستثمارات والممتلكـات المالية وهذه النسبة اكبر من مجموع الدخول الناتجة من هذا المصدر في جميع محافظات الوجـــه البحـرى والقبلى والحدود.

(٦) تستحوذ محافظة القاهرة ايضا على ٢٧,٣٨% من إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة المولـــد مـــن الممتلكات العقارية والأراضى و٢٩,٧٣% من إجمالى الدخول المتولدة من المشروعات غير الزراعية.

(٧) نتيجة لسيطرة محافظة القاهرة فإن الدخل المولد من أنشطتها بلغ حوالى ٢٦,٥١% من إجمالى الدخـــول المولدة على مستوى الجمهورية أى أن أكثر من ربع الدخل المصرى مولد من أنشطة محافظة القاهرة. وهذا ما يعنى أن محافظة القاهرة تضيف إلى المجتمع المصرى اكثر من ربع الناتج المحلى الإجمالى.

وإذا أخذ في الحسبان هيكل توزيع مصادر الدخول لكل محافظة من محافظات الجمهورية يتضح الآتـــى : (الجدول رقم (٣-٤)).

(١) مصادر الدخل العائلى الرئيسية تعتمد على الأجور والمرتبات في جميع محافظات الجمهورية. وتحتل مصـادر الدخل من الأنشطة الزراعية المصدر الثانى في جميع محافظات الجمهورية فيما عدا الإسماعيلية والجيزة وجميع محافظات الحدود فيما عدا محافظة الوادى الجديد. وبطبيعة الحال تحتل مصادر الدخل من المشروعات غـــير

جدول (٣-٣)

نسبة توزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة وفقا لكل مـن كل من مصادر الدخل المختلفة على المحافظات المختلفة (حضر وريف)

مصادر الدخل / المحافظات	الاجور والمرتبات	الانشطة الزراعية %	المشروعات غير الزراعية %	الممتلكات العقارية والاراضى %	الاستثمارات و الممتلكات المالية	الايرادات الاخرى %	الجملة %
القاهرة	٢٨,٤٠	١,١٨	٢٩,٧٣	٢٧,٣٨	٤٩,٧٨	٣٠,٥٥	٢٦,٩١
الاسكندرية	١٠,٩٠	١,٠٩	١١,٨١	٣,٦١	١٠,٨١	١٤,٨٧	٤,٩٤
بور سعيد	٢,٤٥	٠,١٣	٣,٢٨	١,١٤	٥,٧٣	٢,٦٧	٢,٣٩
السويس	٢,٧٥	٠,١٩	١,٩١	١,٠٩	٢,٥٨	٢,٠٩	٢,٥٤
جملة الحضر	٤٤,٣٤	٢,٦٠	٤٦,٧٢	٣٣,٢٢	٦٨,٩١	٥٠,١٩	٤٠,٨٨
دمياط	١,٣٤	٢,٤٦	١,٧٧	١,٦٢	٠,٣٣	٠,٨٤	١,٤٧
الدقهلية	٣,٨٣	٦,٩٦	٣,٥٩	٧,١٢	١,٨٧	٣,٤٨	٤,٣٩
الشرقية	٤,٣٠	٨,٧١	٣,٨٨	٦,٣٩	٠,٤٧	٣,٦١	٤,٣٥
القليوبية	٤,٤٤	٢,٩٢	٢,٩١	٣,٧٤	٠,٨١	٤,١٨	٣,٧٤
كفر الشيخ	٢,٠٤	٦,٤٥	٣,١٥	٤,٦٨	٠,٩٣	٢,٠٥	٣,٤٥
الغربية	٤,٥٤	٦,٦٠	٤,٨١	٤,٦١	٣,٦٨	٤,٤٨	٤,٨٠
المنوفية	٣,٠٢	٦,٧٣	٢,٣٣	٢,٣٩	١,٠٩	٢,٩٠	٣,٤٩
البحيرة	٣,٩٨	١٢,٩٧	٤,٤٤	٦,١٢	١,٤٦	٣,٠٤	٥,٠٥
الاسماعيلية	١,٥٩	١,٠٤	١,٣٢	١,٤٦	٠,١٤	١,٢٧	١,٣٧
جملة بحرى	٢٩,٠٢	٥٤,٨٥	٢٨,٢٢	٣٨,٠٣	١٠,٢٩	٢٥,٨٤	٣٦,١٩
الجيزة	٩,٣٨	٤,٦١	١٠,٣٤	٩,٩٠	١٦,٢٩	٧,٤٤	٨,٢٩
بنى سويف	١,٨٧	٤,١٠	١,٢٥	١,٥٨	٠,٣٩	١,٧٤	٢,٢٠
الفيوم	١,٥٠	٣,٦٤	١,٣٧	٢,٣٢	٠,٣٦	١,١٨	١,٣٠
المنيا	٢,٤١	١١,٩١	٣,٣٦	٤,٧٦	١,٢٣	٢,٦٢	٣,٨٧
اسيوط	٢,٥٢	٤,٠٣	١,٧٤	١,٩٠	٠,٨٩	٢,١٤	٢,٣٢
سوهاج	٢,٠٠	٦,٠٥	١,٩٠	١,٩٢	٠,٣٦	٢,٤٨	٢,٤٥
قنا	٢,٠٣	٣,٨٠	١,٥٨	٢,٣٠	٠,٢٧	٢,١٤	٢,١٢
اسوان	١,٦٤	٢,١٣	١,١٣	١,٢٦	٠,٢٠	٢,٠٥	١,٥٨
الاقصر	٠,٦١	١,١٢	٠,٥٥	١,٢٤	٠,٠٠	٠,٦٨	٠,٧٠
جملة قبلى	٢٣,٩٧	٤٢,٠٤	٢٣,٢٦	٢٧,١٧	٢٠,٠٠	٢١,١٢	٢٥,٠٩
البحر الاحمر	٠,٥٢	٠,٠٣	٠,٢١	٠,٣٤	٠,٠٩	٠,٦٢	٠,٣٩
الوادى الجديد	٠,٤٩	٠,٥٧	٠,١٠	٠,١٦	٠,٠٦	٠,٢٢	٠,٢٣
مطروح	٠,٤٩	٠,٠٩	٠,٥٢	٠,٣٠	٠,٠٠	٠,١٥	٠,٣٢
شمال سيناء	٠,٣٦	٠,٢٢	٠,٤٥	٠,٣٥	٠,١٤	٠,١٧	٠,٣٣
جنوب سيناء	٠,٧٦	٠,٢٤	٠,٥٨	٠,٣٣	٠,٠١	٠,٣٥	٠,٥٤
جملة الحدود	٢,٦٢	١,٠٥	١,٨٤	١,٤٨	٠,٣٠	١,٠١	١,٩٦
جملة الجمهورية	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر محسوب من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - المرجع السابق.

جدول رقم (٣-٤)

نسبة توزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة وفقا لكل من مصادر الدخل المختلفة داخل كل محافظة (حضر وريف)

مصادر الدخل / المحافظات	الاجور والمرتبات %	الانشطة الزراعية %	المشروعات غير الزراعية %	الممتلكات العقارية والاراضى %	الاستثمارات و الممتلكات المالية	الايرادات الاخرى %	الجملة %
القاهرة	٤٣,٨١	٠,٥٠	٢٣,٧٣	٨,٤٥	٥,٦٢	١٧,٨٨	١٠٠,٠٠
الاسكندرية	٤٤,٢٠	١,٢٤	٢٥,١٣	٢,٩٧	٣,٢٦	٢٣,٢٠	١٠٠,٠٠
بور سعيد	٤١,٩٣	٠,٦٣	٢٩,٠١	٣,٩٠	٧,١٨	١٧,٣٤	١٠٠,٠٠
السويس	٥٥,٠٩	١,٠٦	١٩,٧٦	٤,٣٨	٣,٧٩	١٥,٩٢	١٠٠,٠٠
جملة الحضر	٤٤,٣٩	٠,٧٢	٢٤,٤٨	٦,٩٥	٥,٠٥	١٩,٠٤	١٠٠,٠٠
دمياط	٣٧,٣٠	١٨,٨٣	٢٥,٤٢	٨,٩٧	٠,٦٨	٨,٨١	١٠٠,٠٠
الدقهلية	٣٦,٥٠	١٨,٢٨	١٧,٧٤	١٣,٥٩	١,٣١	١٢,٥٩	١٠٠,٠٠
الشرقية	٣٧,٧٦	٢١,٠٦	١٧,٦٢	١١,٢٤	٠,٣٠	١٢,٠١	١٠٠,٠٠
القليوبية	٤٨,٥٣	٨,٨٠	١٦,٤٩	٨,١٩	٠,٦٥	١٧,٣٥	١٠٠,٠٠
كفر الشيخ	٢٨,٢٠	٢٤,٦٠	٢٢,٥٦	١٢,٩٥	٠,٩٥	١٠,٧٤	١٠٠,٠٠
الغربية	٣٨,٦٧	١٥,٤٩	٢١,٢٢	٧,٨٥	٢,٣٠	١٤,٤٧	١٠٠,٠٠
المنوفية	٣٩,٠٦	٢٣,٩٦	١٥,٥٦	٦,١٨	١,٠٤	١٤,٢١	١٠٠,٠٠
البحيرة	٣٢,٢٧	٢٨,٩٤	١٨,٦٤	٩,٩٣	٠,٨٧	٩,٣٥	١٠٠,٠٠
الاسماعيلية	٤٧,٥٢	٨,٦٠	٢٠,٤٩	٨,٧٣	٠,٣١	١٤,٣٥	١٠٠,٠٠
جملة بحرى	٣٧,٧٩	١٩,٦٢	١٨,٩٦	٩,٩٦	١,٠٣	١٢,٣٣	١٠٠,٠٠
الجيزة	٤٢,٦٤	٥,٧٧	٢٤,٣٢	٩,٠١	٥,٤٣	١٢,٨٣	١٠٠,٠٠
بنى سويف	٤٠,٢٤	٢٤,٣٠	١٣,٨٨	٦,٨٠	٠,٦٢	١٤,١٦	١٠٠,٠٠
الفيوم	٣٦,١٩	٢٤,١٤	١٧,٠٩	١١,٢٠	٠,٦٣	١٠,٧٥	١٠٠,٠٠
المنيا	٢٥,٤٩	٣٤,٦٣	١٨,٣٨	١٠,٠٥	٠,٩٥	١٠,٥٠	١٠٠,٠٠
اسيوط	٤٣,٥٩	١٩,١٥	١٥,٥٣	٦,٥٧	١,١٣	١٤,٠٣	١٠٠,٠٠
سوهاج	٣٣,٣٤	٢٧,٧٩	١٦,٣٥	٦,٣٩	٠,٤٤	١٥,٦٨	١٠٠,٠٠
قنا	٣٩,١٧	٢٠,١٩	١٥,٧٧	٨,٨٦	٠,٣٩	١٥,٦٢	١٠٠,٠٠
اسوان	٤٢,٥٧	١٥,٢٣	١٥,١٢	٦,٥٦	٠,٣٨	٢٠,١٣	١٠٠,٠٠
الاقصر	٣٥,٤٤	١٨,١٠	١٦,٧٩	١٤,٥٠	٠,٠٠	١٥,١٨	١٠٠,٠٠
جملة القبلى	٣٨,١٩	١٨,١٥	١٩,١٣	٨,٩٩	٢,٣٢	١٣,٥٦	١٠٠,٠٠
البحر الاحمر	٥٥,٢٢	٠,٩٦	١١,٢٥	٧,٢٢	٠,٦٨	٢٤,٦٧	١٠٠,٠٠
الوادى الجديد	٥٩,٩٨	١٩,١٩	٦,٠٢	٣,٩٨	٠,٥٢	١٠,٣١	١٠٠,٠٠
مطروح	٥٤,٣٧	٢,٧٠	٢٩,٨٨	٦,٦٥	٠,٠٠	٦,٤٠	١٠٠,٠٠
شمال سيناء	٤٥,٢٨	٧,٤٩	٢٨,٩١	٨,٨١	١,٢٨	٨,٢٣	١٠٠,٠٠
جنوب سيناء	٥٧,٢٢	٥,٠٨	٢٢,٥٩	٤,٩٨	٠,٠٨	١٠,٠٤	١٠٠,٠٠
جملة الحدود	٥٤,٧٧	٢,٦٢	١٩,٩٤	٦,٣٠	٠,٤٦	١٢,٠٠	١٠٠,٠٠
جملة الجمهورية	٤٠,٨٩	١١,٢٩	٢١,١٦	٨,١٨	٢,٩٩	١٥,٥٦	١٠٠,٠٠

المصدر : المرجع السابق.

الزراعية المرتبة الثانية في المحافظات الحضرية وفي الإسماعيلية والجيزة وجميع محافظات الحدود فيما عدا الوادى الجديد. وبطبيعة الحال يمثل الدخل من الزراعة المرتبة الثانية في المحافظات الريفية.

(٢) يرتبط هيكل توزيع الدخل العائلى لأسر العينة بهيكل النشاط الاقتصادى السائد داخل المجتمعات المحلية.

(٣) يحتل الدخل الناتج من المشروعات غير الزراعية المرتبة الثالثة في كل من مجموعة محافظات الوجه البحرى ومجموعة محافظات الوجه القبلى.

٣-٤ تفاوت نصيب الفرد من الدخل (العينة)

كما يتفاوت نصيب المحافظات من الدخل وفي هيكل مصادر الدخل المختلفة بتفاوت أيضا نصيب الفرد من الدخل، فقد بلغ نصيب الفرد من افراد العينة على المستوى القومى ٣٢٨٤,٥٥ جنيها وفي حين أن نصيب الفرد من أفراد العينة بلغ ٤٠٨٥,٣٩ جنيها في المحافظات الحضرية أنخفض إلى ما يقرب من ٢٥٦٩,٣٧ جنيها و٢٥٣٧,٦٧ جنيها في المناطق الحضرية في كلا من مجموعات المحافظات الريفية في الوجه البحرى والقبلى على الترتيب. ولكن من الملاحظ أن متوسط دخل الفرد في محافظات الحدود بلغ ٣٣٦٧,٢٩ جنيها وهو أعلى من المتوسط العام على المستوى القومى. (جدول رقم (٣-٥).

وإذا كان هناك تفاوت في متوسط الدخل في المناطق الحضرية داخل مجموعات المحافظات المختلفة فأن هناك ايضا تفاوتا بين محافظات المجموعة الواحدة، ففي مجموعة المحافظات الحضرية بلغ نصيب الفرد من الدخل في بورسعيد حوالى ٤٨٨٢,٢٩ جنيها في حين لم يتجاوز نصيب الفرد في محافظة الإسكندرية ٣٢٥٦,٢٨ جنيها وبهذا يزيد الفارق بين متوسط دخل الفرد في محافظة بورسعيد وعن محافظة الإسكندرية بحوالى ١٦٢٦,٠١ جنيها وهذا الفارق يوازى ٥٠% تقريبا من دخل محافظة الإسكندرية . والفارق بين هاتين المحافظتين اكبر من نصيب الفرد من الدخل في محافظة أسيوط الذى بلغ ١٥٥٣,٧٣ جنيها وأقل قليلا من نصيب الفرد في محافظة سوهاج.

ويتساوى متوسط نصيب الفرد من الدخل في المناطق الريفية على المستوى القومى الذى بلغ ١٧٣٠,١٥ جنيها الفرق بين نصيب الفرد في محافظة بورسعيد ومحافظة الإسكندرية. وفي واقع الأمر فإن انخفاض نصيب الفرد من أفراد العينة في المناطق الريفية واضح بصورة جلية عنها في المناطق الحضرية. كما يتضح أن متوسط نصيب الفرد في مجموعة المحافظات الريفية في الوجه القبلى أقل منها على المستوى القومى إذ بلغت حوالى١٥٥١,٣٢جنيها. كما أن سبب ارتفاع متوسط نصيب الفرد من أفراد العينة في محافظات الوجه البحرى الذى بلغ حوالى١٨٥٠,٨٩ لا يرجع إلى تحسن الأوضاع الاجتماعية فيها ولكن بسبب ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل في كل من محافظتى دمياط والإسماعيلية حيث بلغ هذا المتوسط ٢٣٢٠,٦٥ جنيها و٢٠١٥,٢٥ جنيها على الترتيب.

وكما أن متوسط دخل الفرد في المناطق الحضرية لمجموعة المحافظات الحدودية مرتفع فإن متوسط دخل الفرد في المناطق الريفية في تلك المجموعة من المحافظات مرتفع ايضا.

ومع ذلك فإنه من الملاحظ أن متوسط دخل الفرد في المناطق الحضرية في محافظات الحدود أعلى منها في المناطق الريفية حيث بلغ في الأولى ٣٣٦٧,٢٩ جنيها وفي الثانية ٢٢٤٨,٧٦ جنيها.

جدول رقم (٣-٥)

نصيب الفرد من افراد العينة من الدخل حسب مصادر الدخل المختلفة لمجموعة المحافظات والمناطق الحضرية

مصادر الدخل / المحافظات	الاجور والمرتبات	الانشطة الزراعية	المشروعات غير الزراعية	الممتلكات العقارية والاراضى	الاستثمارات و الممتلكات المالية	الايرادات الدورية الاخرى	المتحصل الصافى
القاهرة	١٩٥٢,٧٦	٢٢,٤٠	١٠٥٧,٧٨	٣٧٦,٨٢	٢٥٠,٦٨	٧٩٦,٨٥	٤٤٥٧,٣٠
الاسكندرية	١٤٣٩,٣٠	٤٠,٣٠	٨١٨,٢٩	٩٦,٧٧	١٠٦,٠٥	٧٥٥,٥٦	٣٢٥٦,٢٨
بور سعيد	٢٠٤٧,٢٧	٣٠,٩٩	١٤١٦,٥١	١٩٠,٤٦	٣٥٠,٤٨	٨٤٦,٥٩	٤٨٨٢,٢٣
السويس	٢١٦٢,٤٣	٤١,٦٥	٧٧٥,٧٥	١٧١,٩٣	١٤٩,٨٣	٦٢٤,٧٨	٣٩٢٥,٤٧
جملة الحضر	١٨١٢,٢١	٢٩,٢٩	٩٨٧,٩٣	٢٧١,٧٤	٢٠٦,٤٢	٧٦٨,٠٠	٤٠٨٥,٣٩
دمياط	١١٩٧,٦٩	١٤٧,٧٩	٩٣٠,١٨	٢٢٣,٣٦	٣٦,٨٢	٣٥٢,٧٢	٢٨٦٨,٥٥
الدقهلية	٨٧٣,٠٧	١٢٨,٨٦	٥٧٧,٨٩	٣٠٣,٨٣	٦١,٧٧	٣٩٥,٧٠	٢٢٤١,١٦
الشرقية	١٠٣٦,٨٧	٧٧,٢٣	٧٠٣,٢١	٢١١,٩٠	٧,٥٦	٣٢٥,٥٧	٢٣١٢,٣٥
القليوبية	١٣٤٠,٦	٤٩,٤	٥٥٤,٢	١٩٦,٥	٢٧,٢	٤٨٦,١	٢٦٥٤,٠٤
كفر الشيخ	٧٦٨,١٩	٢٨٧,٤٦	٨٥٦,٥٥	٣١٧,٩٤	٣٥,٢٧	٣٠٠,١٠	٢٥٩٢,٠١
الغربية	١١٨٣,٩٨	٦١,٨٩	٨٧٧,٣٥	٢٠٢,٦٢	١١١,٩٧	٥٣٩,٠٦	٢٩٧٢,٨٧
المنوفية	١٠٨٨,٩٦	١٤٨,٦٦	٥١٨,١٩	١٦٢,٣٨	٥٤,٤٨	٣٩٥,٨١	٢٢٦٨,٤٨
البحيرة	٩٤٢,٦٢	١٣٧,٠٠	٦٩١,٣٠	٢٢٥,٤٨	٢٥,٩٠	٣٢١,١٠	٢٣٤٣,٤٠
الاسماعيلية	١٤٣٥,٨٠	١٤١,٤٠	٦٣٥,٩٣	٢٤٤,٩٤	١٠,٨٧	٤٩٨,٤٦	٢٩٢٧,٤٠
جملة بحرى	١٠٧٤,١٨	١١٩,٧٢	٦٩٧,٨٠	٢٣١,٣٢	٤٣,٨٢	٤٠٣,٠٤	٢٥٢٩,٣٢
الجيزة	١٤٩٧,٠٢٣	٦٧,٠٢٠	٨٤٥,٤٢٨	٢٦٧,٦٩٧	٢٣٤,٨٤	٤٨٨,٠٤٠	٣٤٠٠,٠٥
بنى سويف	٩٠٨,١١	١٣٤,٣٨	٣٧٧,٥٧	١٤٠,٦٧	٧,٣١	٣٠٤,٨٧	١٨٧٢,٩٠
الفيوم	٩٤٤,٢٦	١١٤,٣٦	٤٦٥,٠١	١٩٥,٨٦	٢٨,٦٤	٢٩٢,٥٨	٢٠٤٠,٧٠
المنيا	١٠١٤,٤٣	١٩٥,٢٧	٩٩٨,٠٦	٢٥٠,٠٨	٣٣,٠١	٤١٥,٥١	٢٩١٦,٣٦
اسيوط	٨١٦,٢٣	٦٩,٠٤	٢٩٧,٢٢	١١٩,٩٧	٢٥,٠٢	٢٢٦,٢٦	١٥٥٣,٧٣
سوهاج	٧٦٣,٩٢	١٩٠,٢٢	٣٦١,٧٢	١٣٥,٧٨	٥,٤٤	٢٦٠,٢٢	٢٢١٧,٤٥
قنا	٩٢٩,٤٣	١٥٧,٢١	٤٢٣,٥٨	١٧٩,٧٧	١٥,٩٣	٣٠٠,٥٠	٢٠٠٩,٤١
اسوان	١٢٤٢,٧٩	٨٧,٦٣	٤٦٩,٢٠	٩٦,٩٨	٦,٤٣	٤٤٧,٣٦	٢٣٥٠,٣٩
الاقصر	٧٩٩,٩١	١٨٩,٥٤	٤٤٠,١١	٣٣٣,٤٧	٠,٠٠	٣٠٤,٧٤	٢٠٢٧,٧٨
جملة القبلى	١٤٣٤,٤١	١١٩,٩١	٦١٤,١٦	٢٠٣,٩٨	٢٧,١٤	٣٧٢,٥١	٢٥٣٥,٨٧
البحر الاحمر	٢٣٣٩,٧٨	٣٣,٣٨	٤٩٨,١٩	١٢٨,٨١	١٣,٦٦	١٣٤,٤٥	٣١٤٨,٢٧
الوادى الجديد	١٨٩٤,١٤	٣٠٧,٢٧	٢٢٤,٤٤	٨٥,٩٧	١٤,٠٣	٣٠٣,١٥	٢٨٢٩,٠٠
مطروح	١٨٦٣,١٢	٣٦,٨١	٣٣١,٩٤	١٢٩,٣٠	٠,٠٠	٢٤١,٧٧	٢٦٠٢,٩٩
شمال سيناء	١١٨١,٥٩	٧٨,٢٥	١١٢٣,٩٢	٣٤٠,٨٤	٦١,٤٦	٣٠٧,٥٨	٣٠٩٣,٠٣
جنوب سيناء	٣٤٣٣,٧٤	٧٤,٧٩	١١٢٦,٢٨	٢٣٢,٤٩	٧,٥١	٥٩١,٦٢	٥٤٢٩,٤١
جملة الحدود	٢١٠٨,٢٨	١٠٧,١٢	٦٤٤,٥٣	١٨١,١٥	١٩,٥٣	٣٠٦,٦٨	٣٣٦٧,٢٩
جملة الجمهورية	١٤٥١,٨٩	٧٥,٤٢	٨١٠,٧٥	٢٤١,٣٨	١٢٣,٥٧	٥٧٠,٢٣	٣٢٨٤,٥٥

المصدر: المرجع السابق.

جدول رقم (٣-٦)

نصيب الفرد من افراد العينة من الدخل حسب مصادر الدخل المختلفة بالمناطق الريفية

مصادر الدخل / المحافظات	الاجور والمرتبات	الانشطة الزراعية	المشروعات غير الزراعية	الممتلكات العقارية والاراضى	الاستثمارات و الممتلكات المالية	الايرادات الدورية الاخرى	جملة الدخل السنوى الصافى
القاهرة	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
الاسكندرية	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
بور سعيد	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
السويس	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
جملة الحضر	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
دمياط	٧٥٦,٨٧	٧٩٥,٤٢	٤١٢,٣٢	٢٤٠,٤٩	٠,٠٠	١١٥,٥٥	٢٣٢٠,٩٥
الدقهلية	٦١٤,٧٦	٤٥٧,٠٣	٢٢٤,٥٩	٢٣٩,٢١	٧,٢٥	١٦٦,٣٠	١٧٠٩,١٤
الشرقية	٥٦٠,١٥	٥٧٧,٣٠	١٤٥,٥٠	٢١٧,٩٢	٤,٨٧	١٨٠,٥١	١٦٨٦,٢٤
القليوبية	٩٢٢,٧١	٣١٧,٤٩	٢٣٦,٩٠	١٧٨,٥٦	٥,١٥	٣٢٤,٨١	١٩٨٥,٢١
كفر الشيخ	٥٣٢,٦٣	٧٠٠,٢٨	٢٧٧,٢٣	٢٦٦,١٦	١١,٩٩	١٩٨,٤٠	١٩٨٩,٦٩
الغربية	٧٢٤,٩٨	٥٦٢,١٧	٢٤٧,٩٠	١٧٢,٢٥	١٥,٦١	٢٠٨,١٦	١٩٣١,٠٧
المنوفية	٧٠٦,٦٠	٣٨١,٧٣	٢٤٦,٩١	١١٥,٩٥	٨,٢٥	٢٥٧,١٥	١٧٢٦,٥٧
البحيرة	٥٣١,٦٧	٨٠٥,٧٩	٢٣٨,٩٥	١٩٣,٦٩	١٤,٠٥	١٣١,٩٥	١٩٢٦,٠٩
الاسماعيلية	٩١٦,٦٧	٣٥٣,٦٤	٣٦٨,٩٥	١٩٨,٢٢	٣,٣٤	١٧٤,٤٣	٢٠١٥,٢٥
جملة بحرى	٩٤٩,٩٩	٥٦٦,٢٧	٢٣٤,٤١	١٩٩,٩٦	٩,١٨١	١٩٥,٩١	١٩١٩,٢٥
الجيزة	٧٢٥,٣٠	٣٦٢,٧٨	٤٢٩,٧٦	٢٤٨,٠٨	٥,٨٠	١٤٤,٧٣	١٢٣٢,٤٤
بنى سويف	٤٥٥,١١	٤٤٦,٧٤	١١٧,١٢	٧٧,٧٠	٩,٥٤	١٥٦,٢٤	١٤٤٢,٤٠
الفيوم	٤٣٤,٦٨	٥٠٨,٦٦	١٩٧,٣٣	١٧٥,٣١	٢,٣٥	١٢٤,٠٦	١٣٤٨,٨٠
المنيا	٣٤٨,٨٢	٩٠٣,٩٢	١٥٤,٤٧	١٩٢,٠٨	١٤,٨٢	١٤٤,٥٤	١٣٠٣,٥٧
اسيوط	٤٥٤,٤١	٣٩٠,٥٩	١٥٧,٧٠	٧٠,٤١	٩,٢٣	١٧٠,٢٣	١٢٠٢,٥٧
سوهاج	٣٤١,٨٨	٥٢٢,٠٣	١٧٤,٤٩	٧١,٢٣	٧,٠٤	٢١٣,٤٣	١٢٣٠,٢٠
قنـــا	٥٣٠,٤٧	٥٠٠,٢٦	١٧٨,٨٢	١٤١,٥٤	٠,٤٩	٢٦٠,٨٥	١٩١٢,٠٣
اسوان	٥٨٠,٥١	٦١٣,٥٦	١٧٤,٨٠	١٩٦,٨٠	١٠,٥٨	٤٣٣,٨٦	٣٠١٠,١١
الاقصر	٥٩٤,٦٧	٤٩٨,٠٠	٢٢٧,٤٥	٢٣٧,٦٥	٠,٠٠	٢٨٨,٤٣	١٨٤٩,٢٠
جملة القبلى	٤٩٧,٥٩	٤٤٣,٧١	٢٠١,٥٩	١٤٦,١٦	٧,٨٢	١٨٥,٤٥	١٥٥١,٣٢
البحر الاحمر	٦٧٣,٥٤	٧٢,٩٠	١١٩,٦٧	٢٣٤,٢٢	٢٠,٧٠	١٠٥٣,٦٣	٢٢٧٤,٩٧
الوادى الجديد	٩٦٧,٧٨	٥٧١,١٧	٦٧,٢٨	٩٨,٧٩	١٠,٤٥	١٨٦,٠٦	١٩٠١,٥٢
مطروح	١٠٠١,٥٥	٩٧,٢٢	١١٤٠,٣٣	٢٠٦,٢٨	٠,٠٠	٩٨,٧١	٢٥٤٤,١٠
شمال سيناء	٨٣٤,٦٣	٢٢٨,٧٤	٢٤٧,٤٨	٧٦,٥٨	٢,٠٢	٨٠,١١	١٤٦٩,٥٦
جنوب سيناء	١٦٥٩,٧٨	٣٣٥,١٧	٨٤٢,٦٠	١٩٨,٥٩	٠,٠٠	٣٠٠,٢٥	٣٣٣٦,٣٩
جملة الحدود	١٠٠٦,٨٩	٢٥٥,٧٦	٤٩٨,٤١	١٦١,٦٦	٢,٨٥	٣٤٩,٢٠	٢٢٢٨,٧٦
جملة الجمهورية	٥٧٦,٠٨	٤٤٦,٥٧	٢٢٥,٥١	١٧٥,٧٧	٨,٥٤	١٩٤,٦٩	١٧٣٠,١٥

المصدر : المرجع السابق.

٣-٥ الأنفاق السنوى لأفراد العينة على مجموعات الأنفاق الرئيسية على مستوى الجمهورية وعلى مستوى الحضر والريف

من الجدول رقم (٣-٧) يتضح أن هناك تفاوتا واضحا في الأنفاق السنوى بين المحافظات سواء فيما يتعلق ببنود الانفاق السنوى لأفراد العينة أو على المستوى الإجمالى للأنفاق لمجموعات المحافظات المختلفة أو على مستوى المحافظات داخل المجموعات، كما تختلف بين الحضر والريف. وإذا كان الدخل الفردى والناتج المحلى الإجمالى مرتبط بمصادر الدخل والإنتاج الذى يعكس هيكل توزيع المشروعات الإنتاجية والخدمية فإن الأنفاق يعكس شكل توزيع الدخل على المحافظات المختلفة كما يعكس أيضا القدرة الشرائية للمحافظات.

تستحوذ المحافظات الحضرية ما يقرب من ٤٥% من حجم الإنفاق السنوى الكلى على بنود الأنفاق المختلفة، وتتساوى تقريبا نسبة الأنفاق في كل من مجموعة المحافظات بالوجه البحرى مع مجموعة محافظات والوجه القبلى والتى بلغت حوالى ٢٧% من إجمالى الأنفاق لكل منهما، في حين أن نصيب محافظات الحدود من الأنفاق لا يتجاوز ٢% من هذا الإجمالى.

وبالنظر إلى بنود الأنفاق المختلفة يتضح الآتى:

(١) بلغ نسبة ما ينفق على الطعام والشراب حوالى ٤٥% من إجمالى الأنفاق على هذا البند استحوذت عليه مجموعة المحافظات الحضرية في حين أن نسبة هذا الأنفاق بلغت حوالى ١٨% و٣٥% و٢,٥% من إجمالى هذا الأنفاق لكل من مجموعات المحافظات الريفية في الوجه البحرى والقبلى والحدود على الترتيب.

(٢) يتساوى تقريبا نسبة الأنفاق على السجاير والدخان والميكفات في مجموعات المحافظات الريفية في الوجه البحرى والقبلى حيث أنها بلغت حوالى ٣١% و٣٠% لكل منهما على الترتيب و لم تتجاوز هذه النسبة ٢% في محافظات الحدود.

(٣) وتتراوح نسبة الأنفاق على الأثاث والخدمات والرعاية الصحية والانتقال والاتصال والتعليم والثقافة والرياضة والترفيه ما بين ٤٦,٧٣% و٧٣,٨١% في مجموعة المحافظات الحضرية في حين أن باقى النسبة كانت من نصيب باقى مجموعات المحافظات الأخرى.

ولا يختلف التفاوت بين مجموعات المحافظات فيما يتعلق بنود الأنفاق المختلفة بل أن هذا التفاوت يظهر بصورة جلية داخل كل مجموعة من المجموعات. من الملاحظ أن ما يزيد عن ٣٥% من اجمالى الأنفاق داخل مجموعة المحافظات الحضرية يخصص للأنفاق على الطعام والشراب يليه المخصص للسكن ومستلزماته والتى بلغت حوالى ١٣%. وتتفاوت نسبة المخصص للطعام والشراب بين مجموعات المحافظات المختلفة حيث بلغت ٢٣% في مجموعة محافظات الوجه البحرى و٤٥% و٤٣% في كل من مجموعات محافظات الوجه القبلى والحدود.

إلا أن ما يلفت النظر ارتفاع مخصصات الأنفاق على السكن ومستلزماته في مجموعة محافظات الوجه البحرى والقبلى والحدود والتى بلغت ١٩% و١٥% في كل من المجموعات الثلاث. وتعتبر مخصصات الأنفاق على

جدول رقم (٣-٧)

نسبة الانفاق السنوى على كل مجموعة من مجموعات الانفاق الرئيسية بين المحافظات (الحضر والريف)

المحافظات	الطعام والشراب	السجائر والدخان المكيفات	الملابس والاقمشة والخيوط واغطية القدم	السكن ومستلزماته	الاثاث والتجهيزات والخدمات المنزلية	الخدمات والرعاية الصحية	الانتقال والاتصال	التعليم	الثقافة والرياضة و الترفيه	المطاعم والمقاهى والنوادى	اوجه الانفاق الاخرى	اجمالى الانفاق الاستهلاكى	المدفوعات التحويلية	اقساط مدفوعة	اجمالى الانفاق السنوى
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥
القاهرة	٢٦,٤٤	٢١,٧٠	٢٧,٤٥	٢٦,٤٤	٣٢,٣٣	٢٦,٢٢	٤٩,٢٢	٣٣,٣١	٣٦,٩١	٣٣,٩١	٣١,٣١	٢٨,٠٣	٢٤,١٢	٢٥,٤١	٢٧,٩٣
الاسكندرية	١٣,٠١	١١,٤٤	١١,٢٦	٧,٤١	٨,٥٥	١٤,٩٢	١٥,٢٧	١٣,٠٠	١١,٣١	١٦,١٠	١٢,٠٣	١١,٤٢	٨,٤٠	٧,٢٣	١١,٣٢
بور سعيد	٣,١٠	١,٤٦	٢,٤٩	١,٦٧	٣,٤٣	٣,٣٦	٥,٦٧	٢,٧٥	٢,٦١	١,٢٢	٣,٨٣	٢,٧٤	٣,٥٤	٦,٤٤	٢,٧٨
السويس	٢,٣٠	١,٨٧	٢,٢٤	١,٨٥	٢,٩٨	٢,٢٢	٣,٦٤	٢,٢٢	٢,٢٤	١,١٨	٢,٦٩	٢,١٩	٤,٢٦	٩,٤٨	٢,٢٨
جملة الحضر	٤٤,٨٤	٣٦,٤٦	٤٣,٤٣	٣٧,٣٧	٤٧,٢٩	٤٦,٧٣	٧٣,٨١	٥١,٢٩	٥٣,٠٧	٥٢,٤١	٤٩,٨٦	٤٤,٣٩	٤٠,٣٢	٤٨,٥٧	٤٤,٣٠
دمياط	١,١٧	١,٤١	١,٧٩	١,٤٧	١,٠١	١,٣٤	١,٤٤	٠,٩٨	١,٥٩	١,٩٣	١,٣٥	١,٣٠	٠,٩٤	٠,٦٤	١,٢٩
الدقهلية	٢,٣٠	٣,٤٤	٤,١٤	٥,٥٨	٢,٤١	٤,٦٥	٣,٤٢	٣,٧٦	٢,٦٣	٢,٠٩	٢,٨٨	٣,٢٥	٤,٨١	٣,٣٠	٣,٢٨
الشرقية	٢,٣٦	٤,٤٠	٤,٧٩	٦,١٢	٢,٥٩	٣,١٨	٣,٢٢	٣,٧٣	٢,٣٣	٢,٠٧	٢,٩٥	٤,٨٣	٣,٦٥	٠,٤٧	٤,٧٩
القليوبية	٢,٣٩	٣,٩٤	٣,٤٨	٣,٩٥	٣,٤٦	٣,٨٥	٤,١٨	٣,٧٩	٣,٦٤	٣,٩٠	٣,٦٧	٤,١٤	٣,٩٥	١٠,٤٦	٤,١٦
كفر الشيخ	١,٨٨	٣,١٧	٢,٧٠	٣,٤٩	٢,١٩	٢,٥٢	١,٨٢	٢,٢٥	١,٩٤	١,٣٥	٢,١٨	٢,٢٥	٣,٨٢	١,٦٤	٢,٢٨
الغربية	٢,٧٥	٥,٠٠	٥,١٦	٤,٧٥	٦,٦٣	٥,٠٧	٤,٧٣	٤,٨٠	٤,٩٨	٤,٨١	٤,٧٢	٣,٩٨	٥,٥٦	٢,٢٨	٤,٠١
المنوفية	١,١٨	٣,٤٢	٢,٦٧	٢,٦٩	٣,٤٨	٣,٨٢	٢,٧٣	٢,٧٦	٢,٣٨	٢,٩٧	٢,٤٦	٢,١٢	٢,٥٣	٥,٠٤	٢,١٥
البحيرة	٢,٦٤	٥,٣١	٥,٨٣	٤,٧٨	٣,٨٦	٤,٧٥	٤,٠٨	٣,٠٣	٢,٩٢	٣,٤٨	٣,٩٩	٣,٦٣	٤,٤٥	١,٣٥	٣,٦٤
الاسماعيلية	١,٣١	١,٣٠	١,٨٠	١,٥٠	١,٠٧	١,١٥	١,٦٧	١,١٠	٠,٨٦	٠,٨٧	٠,٩٩	١,٢٩	٠,٥١	٠,٥١	١,٢٦
جملة بحرى	١٧,٩٩	٣١,٣٩	٣٢,٣٧	٣٤,٣٣	٢٦,٧٠	٣٠,٣٥	٢٧,٣٠	٢٦,٢٠	٢٣,٢٧	٢٣,٤٦	٢٥,٢٠	٢٦,٧٩	٣٠,٢٢	٢٥,٦٨	٢٦,٨٧
الجيزة	١٠,٠٩	٨,٩٦	٧,٧٧	٩,٠٦	١١,٨٥	٧,٧٣	١٢,٩٦	١٠,٧٣	١١,٠٧	١٠,٩٠	٩,٦٩	٩,٤٢	١٠,٤٦	١٦,٤٠	٩,٤٧
بنى سويف	٣,٠٨	٢,٥١	١,٣٤	١,٩٢	١,٥٣	١,٩٠	١,٥٠	١,٥٩	١,٤٤	١,٣٢	١,٦٧	٢,١٢	١,٧٥	١,٩٢	٢,١١
الفيوم	٢,٤٠	٢,٣٧	١,٦٧	٢,٠١	١,٠٦	١,٢٢	١,٤٣	١,٢٠	١,٠٧	١,٣٠	١,١٨	١,٨٠	١,١١	٠,٢٦	١,٧٨
المنيا	٥,٤٨	٤,٣٨	٢,٨٩	٣,٧١	٢,٨١	٢,٤٢	١,٧٦	١,٩٢	٢,٤٦	٣,٨٧	٢,٨٥	٣,٧٥	٤,٨٢	٠,٢٩	٣,٧٦
اسيوط	٣,٣٧	٣,٠٠	٢,١٠	٢,٥١	١,٩٩	١,٨١	١,٥١	١,٤٥	١,٥٥	٢,١٥	١,٩٨	٢,٤٥	٢,٨٢	٠,٧١	٢,٤٥
سوهاج	٣,٧٦	٣,٠٦	٢,٦٣	٢,٣٥	١,٨٩	٢,١٠	١,٢٠	١,٦٤	١,٧٣	١,٠٧	١,٥٩	٢,٦٠	١,٩٠	٠,٥٠	٢,٥٧
قنا	٣,١٦	٢,٩٥	١,٧٦	٢,٢٩	١,٤٨	٢,٥٨	١,٦٧	١,٣١	١,٥٤	٠,٦٦	١,٨٩	٢,٢٩	١,٨٥	١,٢٦	٢,٢٧
اسوان	٢,٠٤	٢,١٠	١,٧٨	١,٥١	١,١٢	١,٣١	١,٢٧	٠,٩٨	١,٢١	١,١٢	١,٧٢	١,٦٢	١,٦٦	٠,٠٦	١,٦١
الاقصر	١,٢٣	٠,٨٠	٠,٤٦	٠,٨٤	٠,٤٢	٠,٣٥	٠,٤٦	٠,٤٠	٠,٢٨	٠,٢٠	٠,٤١	٠,٧٦	٠,٠٦	٠,٠٠	٠,٧٤
جملة القبلى	٣٤,٦٢	٣٠,١٣	٢٢,٤٠	٢٦,٢٠	٢٤,١٤	٢١,٤٢	٢٣,٧٦	٢١,٢٠	٢٢,٣٦	٢٢,٥٩	٢٣,٠٠	٢٦,٨٠	٢٦,٤٤	٢١,٤١	٢٦,٧٧
البحر الاحمر	٠,٥٦	٠,٤٨	٠,٣٢	٠,٤٥	٠,٢٧	٠,٢٨	٠,٣٤	٠,٢٨	٠,٢٩	٠,٢٧	٠,٣٩	٠,٤٢	٠,٧١	٠,٣٤	٠,٤٢
الوادى الجديد	٠,٤٨	٠,٢٦	٠,٤٢	٠,٣١	٠,٥١	٠,٢١	٠,٣٢	٠,٢٥	٠,٢٣	٠,٣٤	٠,٤٠	٠,٣٧	٠,٥٣	٠,٥٩	٠,٣٧
مطروح	٠,٤٦	٠,٤٠	٠,٢٦	٠,٤٢	٠,٢١	٠,٣٨	٠,٤٨	٠,٢٨	٠,٢٦	٠,٤٩	٠,٢٩	٠,٣٧	٠,٢٣	٠,٥٢	٠,٣٧
شمال سيناء	٠,٤٤	٠,٢٩	٠,٣٢	٠,٣٩	٠,٣٧	٠,٣٥	٠,٥٣	٠,١٩	٠,١٨	٠,١٠	٠,٤١	٠,٣٦	٠,٢٧	٠,٠١	٠,٣٥
جنوب سيناء	٠,٦١	٠,٥٨	٠,٤٧	٠,٥٤	٠,٥٢	٠,٢٩	٠,٧٦	٠,٣٢	٠,٣٥	٠,٣٤	٠,٤٦	٠,٥١	١,٢٧	٢,٨٧	٠,٥٤
جملة الحدود	٢,٥٥	٢,٠١	١,٨٠	٢,١٠	١,٨٧	١,٥١	٢,٤٣	١,٣١	١,٣٠	١,٥٤	١,٩٤	٢,٠٣	٣,٠٢	٤,٣٤	٢,٠٦
جملة الجمهورية	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر: المرجع السابق.

السكن ومستلزماته في مجموعة المحافظات الحضرية أقل من المستوى القومى في حين أن ما خصص لهذا البند في كل مجموعات المحافظات الثلاث الأخرى أعلى من المستوى القومى.

وتتفاوت نسبة الأنفاق على الملابس والأقمشة واغطية القدم والتى تأخذ المرتبة الثالثة بين بنود الأنفاق المختلفة، وتتساوى نسبة الأنفاق على هذا البند على مستوى مجموعة المحافظات الحضرية والمتوسط العام على المستوى القومى. إلا أن نسبة الأنفاق على مستوى مجموعة محافظات الوجه البحرى ترتفع عن المستوى القومى حيث بلغت حوالى ١٣% في حين أن هذه النسبة انخفضت إلى حوالى ٩% في مجموعة محافظات الوجه القبلى والحدود تقريبا.

ويشير الجدول رقم (٣-٨) أن المخصص للأنفاق الاستهلاكى على المستوى القومى بلغ حوالى ٩٧% من إجمالى الأنفاق في حين أن الأنفاق على المدفوعات التحويلية وأقساط المدفوعات بلغت حوالى ٣% تقريبا من هذا الإجمالى. وعموما لم يلاحظ من الجدول رقم (٣-٨) تفاوتا كبيرا بين مجموعات المحافظات المختلفة فيما يتعلق بإجمالى الأنفاق الاستهلاكى.

٣-٥-١ نسبة الأنفاق السنوى على بنود الأنفاق الرئيسية (المستوى الحضرى)

يتفاوت نسبة إجمالى الأنفاق الأستهلاكى في المناطق الحضرية بين مجموعات المحافظات المختلفة حيث تصل هذه النسبة إلى حوالى ٥٩% في المحافظات الحضرية في حين أنها لاتتعدى ٢٠% في كل في المناطق الحضرية بمجموعة محافظات الوجه البحرى والقبلى وحوالى ١,٥% في محافظات الحدود.

لا يختلف ترتيب الأهمية النسبية للأنفاق سواء على المستوى القومى أو المستويات الأخرى لمجموعة المحافظات الحضرية ومجموعات محافظات الوجه البحرى والقبلى والحدود، حيث كان ترتيب بند الأنفاق على الطعام في المرتبة الأولى يليه السكن ومستلزماته ثم الملابس والأقمشة وأغطية القدم، وفي المرتبة الرابعة يأتى بند الأنفاق على الانتقال والاتصال والذى بلغت نسبته ٧,٤% من إجمالى الأنفاق على المستوى القومى.

ومن الملاحظ أن الترتيب السابق لبنود الأنفاق لا يختلف على مستوى المحافظات المختلفة إذ يبدو أن الأنفاق مركزا في الطعام والشراب والسكن ومستلزماته والملابس والأقمشة وأغطية القدم والانتقال والاتصال. (انظر الجدول رقم (٣-٩).

ومن الجدول رقم (٣-١٠) يتضح وجود تفاوتا واضحا بين مجموعة المحافظات الحضرية ومجموعات المحافظات الأخرى في الوجه البحرى والقبلى والحدود إذ بلغت ٥٥,٣١% و٢٢,١٩% و٢٠,٨٤% و١,٦٧% من إجمالى الأنفاق على المستوى القومى على الترتيب.

جدول رقم (٣-٨)

نسبة قيمة الانفاق السنوى على كل من مجموعات الانفاق الرئيسية

حسب كل بند من بنود الانفاق والمحافظة داخل كل محافظة

بنود الانفاق / المحافظات	الطعام والشراب %	السجائر و الدخان والمكيفات %	الملابس والاقمشة و الخيوط واغطية القدم %	السكن و مستلزماته %	الاثاث والتجهيزات والخدمات المنزلية %	الخدمات والرعاية الصحية %	الانتقال والاتصال %	التعلم %	الثقافة والرياضة و الترفيه %	المطاعم والمقاهى والنوادى %	اوجه الانفاق الاخرى %	اجمالى الانفاق الاستهلاكى %	المدفوعات التحويلية %	اقساط مدفوعة %	اجمالى الانفاق السنوى %
القاهرة	٣٣,٠٦	٢,٤٥	١٠,٤٠	١٤,١٩	٣,٠٤	٤,١٩	٩,٠١	٦,٢٢	٦,٤١	٢,٧٥	٥,٧٦	٩٧,٤٨	٢,١٤	٠,٣٨	١٠٠,٠٠
الاسكندرية	٤٠,١١	٣,١٨	١٠,٥٢	٩,٨١		٥,٨٩	٦,٨٩	٥,٩٩	٤,٨٤	٣,٢٢	٥,٤٦	٩٧,٨٩	١,٨٤	٠,٢٧	١٠٠,٠٠
بور سعيد	٣٨,٨٩	١,٦٥	٩,٤٧	٨,٩٩	٣,٢٤	٥,٤١	١٠,٤٣	٥,١٧	٤,٥٦	٠,٩٩	٧,٠٧	٩٥,٨٧	٣,١٦	٠,٩٧	١٠٠,٠٠
السويس	٣٥,٣٣	٢,٥٩	١٠,٤٠	١٢,٢١	٣,٤٤	٤,٣٦	٨,١٩	٥,٠٩	٤,٧٨	١,١٧	٦,٠٦	٩٣,٦٢	٤,٦٤	١,٧٤	١٠٠,٠٠
جملة الحضر	**٣٥,٣٤**	**٢,٥٩**	**١٠,٣٧**	**١٢,٦٤**	**٢,٨٠**	**٤,٧١**	**٨,٥٢**	**٦,٠٣**	**٥,٨١**	**٢,٦٨**	**٥,٧٨**	**٩٧,٢٩**	**٢,٢٦**	**٠,٤٦**	**١٠٠,٠٠**
دمياط	٤٥,٥٧	٢,٤٩	١١,٠١	١٢,٨٠	١,٧٩	٤,٠١	٥,٠٥	٣,١٤	٤,٩١	٢,٧٨	٤,٧٤	٩٨,٢٩	١,٥٦	٠,١٥	١٠٠,٠٠
الدقهلية	٤١,٨٨	٢,٠٤	٩,٥١	١٦,٨٤	١,٧٣	٥,٢٤	٥,٤٢	٤,٤٢	٣,٦٦	١,٣٨	٣,٨٢	٩٥,٩٤	٣,٣٧	٠,٦٩	١٠٠,٠٠
الشرقية	٤٣,٣٤	٣,١٠	١١,٨٦	١٩,١٣	١,٥١	٢,٨٨	٤,٧٩	٤,١٩	٢,٧٠	١,٠٩	٣,٥٦	٩٨,١٤	١,٨٢	٠,٠٤	١٠٠,٠٠
القليوبية	٤٠,١٦	٢,٦٩	٨,٧٣	١٤,١١	٢,١٤	٤,٥٦	٦,٥٨	٥,٦٣	٤,٧٩	٢,٤٦	٥,٠٥	٩٧,٠٠	٢,١٧	٠,٨٤	١٠٠,٠٠
كفر الشيخ	٤٩,٣١	٢,٧١	٩,٣٨	١٦,٤٨	١,٤١	٢,٢٢	٣,٤٩	٤,٠٠	٣,٥٦	١,٠٦	٤,٠٠	٩٧,٦٤	٢,١٦	٠,٢٠	١٠٠,٠٠
الغربية	٣٧,٦٦	٢,٦٨	١١,١٤	١٢,٩٥	٣,٨٨	٤,٥٠	٥,٩٦	٥,١٧	٥,٢٧	٢,٣٤	٥,٤١	٩٦,٩٥	٢,٨٦	٠,١٩	١٠٠,٠٠
المنوفية	٣٧,٧٣	٢,٩٦	٩,٦١	١٥,٠٤	٣,٦٩	٧,٠٢	٥,١٢	٥,١٨	٣,٩٣	٢,٣٧	٤,٢٤	٩٦,٨٨	١,٨٥	١,٢٧	١٠٠,٠٠
البحيرة	٤٦,٤٨	٣,٠٤	١١,٠٤	١٢,٧٨	١,٧٩	٤,١٩	٥,٦٢	٣,٦٤	٣,٠٤	١,٧٨	٤,٣٨	٩٧,٧٦	٢,٠٥	٠,١٩	١٠٠,٠٠
الاسماعيلية	٤٤,٢١	٢,٤٨	١٣,٦٧	١٤,٢١	٢,٠١	٣,٨٧	٦,٠٢	٤,٤٧	٣,٠٤	١,٢٥	٣,٦٠	٩٨,٨٣	٠,٩٩	٠,١٨	١٠٠,٠٠
جملة بحرى	**٤٢,٤٦**	**٢,٧٠**	**١٠,٥٦**	**١٤,٩٤**	**٢,٢٨**	**٤,٢٦**	**٥,٤٤**	**٤,٥٣**	**٣,٩٣**	**١,٨٤**	**٤,٤٠**	**٩٧,٣٦**	**٢,٢٤**	**٠,٤٠**	**١٠٠,٠٠**
الجيزة	٣٤,٣٧	٢,٧١	٨,٦٧	١٣,٢٤	٣,٧٢	٣,٩٨	٨,٠٥	٦,٧٣	٦,٠٦	٢,٨٢	٥,٨٠	٩٦,١٦	٣,٠٠	٠,٨٤	١٠٠,٠٠
بنى سويف	٤٥,٨٠	٣,١٦	٧,٢٨	١٣,٩٦	٢,١٨	٤,١٥	٥,٣٥	٤,٨٢	٤,٣١	١,٦٧	٤,٨٩	٩٧,٥٦	٢,٠٠	٠,٤٤	١٠٠,٠٠
الفيوم	٤٤,٠١	٣,١٢	١٠,٢٤	١٥,٥٩	١,٨٥	٣,٧٩	٦,٠٠	٤,٨١	٣,٠٩	١,٦٤	٤,٠٨	٩٨,٢٣	١,٦٧	٠,١٠	١٠٠,٠٠
المنيا	٤٥,٣٤	٣,٥٨	٩,٤٦	١٢,٨٩	٢,٣١	٣,٩٣	٣,٤٥	٣,٦٦	٤,٠٦	٣,٠٧	٥,٠٢	٩٦,٧٨	٣,١٦	٠,٠٦	١٠٠,٠٠
اسيوط	٤٤,٤٦	٤,٤٧	١٠,١٩	١٧,٠٣	١,٩٥	٢,٨٦	٣,٣٥	٣,٥٦	٣,٣٣	١,٨٤	٤,٣٢	٩٧,٣٦	٢,٤٨	٠,١٦	١٠٠,٠٠
سوهاج	٤٧,٠٨	٣,٤٥	١١,٣٠	١٥,٤٦	١,٨٨	٣,٥٢	٣,٠٥	٣,٩٢	٣,٤٨	١,١٣	٤,٣٣	٩٧,٦٩	٢,١٩	٠,١١	١٠٠,٠٠
قنا	٤٥,٦٤	٤,١٠	٩,١٢	١٦,٠٨	١,٥٥	٤,٤٤	٣,٨٧	٣,٥٥	٣,٧٣	٠,٩٠	٤,٨٧	٩٧,٨٥	١,٧٤	٠,٤٢	١٠٠,٠٠
اسوان	٤٢,٠١	٣,٩١	١٢,٣٧	١٤,٣٣	١,٧٢	٣,١٢	٤,٦٠	٣,٣٧	٤,١٣	١,٨٣	٥,٦٢	٩٧,٠٣	٢,٩٥	٠,٠٣	١٠٠,٠٠
الاقصر	٥٣,٩٣	٣,٢٨	٨,٣٤	١٥,٨٥	١,٥١	٢,١٤	٤,٦٤	٣,٢٠	٢,٧٤	٠,٦٤	٣,٥٣	٩٩,٧٩	٠,٢١	٠,٠٠	١٠٠,٠٠
جملة القبلى	**٣٩,٩٤**	**٣,٢١**	**٩,٢٩**	**١٤,١٣**	**٢,٨٢**	**٣,٧٩**	**٦,٠٦**	**٥,٢٨**	**٤,٨٨**	**٢,٢٨**	**٥,١٩**	**٩٦,٨٦**	**٢,٦٤**	**٠,٥١**	**١٠٠,٠٠**
البحر الاحمر	٥١,٠٣	٣,٥٧	٩,٦٧	١٢,٤٨	١,٨٧	٣,٣٧	٣,٥١	٢,٧٤	٣,٤٦	٢,٥٩	٤,٢٧	٩٨,٥٥	٠,٩٧	٠,٤٨	١٠٠,٠٠
الوادى الجديد	٤١,٣٦	١,٩٤	٩,٩٣	١٣,٩٤	٢,٤١	٢,٣٩	٥,٤٦	٣,٥١	٣,٣٠	٣,٠١	٦,٨٤	٩٤,١٠	٥,٠٤	٠,٨٧	١٠٠,٠٠
مطروح	٤١,٥٧	٣,٢٧	٩,٩٦	١٤,٨٨	١,٩٣	٤,٦٧	٦,٢٥	٤,٤٩	٤,٤٩	٠,٩٣	٤,٨٠	٩٧,٢٤	٢,٠٨	٠,٦٧	١٠٠,٠٠
شمال سيناء	٣٧,٥٨	٢,٢٢	٩,٣٨	١٩,٣٣	٢,٦٤	٣,٥٠	١١,٠٤	٢,٩٧	٢,٩٦	٠,٨٧	٦,١٤	٩٨,٦٤	١,٣٦	٠,٠٠	١٠٠,٠٠
جنوب سيناء	٣٧,٠٤	٢,٩١	٩,٦٠	١٥,٣٣	١,٨١	٢,٤٩	٦,٩٨	٣,٥٠	٣,١٢	٢,٢١	٤,٢٨	٨٩,٢٦	٨,٢٣	٢,٥١	١٠٠,٠٠
جملة الحدود	**٤١,٤١**	**٢,٨٠**	**٩,٦٩**	**١٥,١٩**	**٢,١٠**	**٣,٢٠**	**٦,٦٦**	**٣,٤٣**	**٣,٤٣**	**١,٩٦**	**٥,١٨**	**٩٥,٠٥**	**٣,٩١**	**١,٠٤**	**١٠٠,٠٠**
جملة الجمهورية	**٣٧,٧٥**	**٢,٧٤**	**١٠,١٨**	**١٣,٤٣**	**٢,٦٩**	**٤,٤٢**	**٧,٤٠**	**٥,٥٥**	**٥,٢٢**	**٢,٤٢**	**٥,٣٨**	**٩٧,١٨**	**٢,٣٥**	**٠,٤٧**	**١٠٠,٠٠**

المصدر: المرجع السابق.

٣-٥-٢ نسبة الأنفاق السنوى على بنود الأنفاق الرئيسية (المستوى الريفى)

تتفاوت نسبة إجمالى الأنفاق الاستهلاكى بين ريف مجموعات المحافظات في الوجه البحرى ومجموعات محافظات الوجه القبلى والحدود حيث بلغت ٥٩,٣١%، ٣٧,٨٤% و٢,٨٥% على الترتيب. وهذا الترتيب لا يختلف في مجموعة بنود الأنفاق الأخرى. وتتفاوت نسبة الأنفاق في جميع بنود هذا الأنفاق في الريف بين محافظات كل مجموعة من مجموعات المحافظات المختلفة (انظر الجدول رقم (٣-١١).

٣-٦ حساب معامل تركز السكان والدخل بالنسبة لوحدة المساحة

أظهرت قياسات الدخل أن هناك فروق بين المحافظات بصورة واضحة وجلية. وواضح أن الفروق بين المحافظات والأقاليم تؤدى إلى تركز السكان في بعض المناطق نتيجة لتركز الدخل داخل تلك المناطق وهذا يؤدى إلى تركز الاستهلاك أيضا. والمقياس الذى بين ايدينا وهو معامل تركز السكان الدخل من المقاييس تحاول وصف درجة العلاقة بين الأنشطة والسكان ووحدة المساحة.

ويعتمد هذا المقياس على فرض أنه إذا كان توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على الحيز المكان يتم بطريقة عادلة فأن كل نقطة من نقاط الهيكل المكانى يجب أن تحتوى بالضرورة على نسبة متساوية من هذه الأنشطة أو بمعنى آخر أن تستحوذ كل نقطة من نقاط المساحة على نفس القدر من الأنشطة الاقتصادية. وهذا الفرض النظرى لا يحدث في الحياه العملية وبالتالى لابد من بحث عن معيار أو مقياس يقيس معاملات التركز المكانى للسكان والأنشطة التى يعبر عنها الدخل الناتج منها لهولاء السكان.

وهذا المقياس يعكس إلى حد كبير حدة التفاوت بين نصيب هذه التقسيمات ودرجة التركز في بعض الوحدات المكانية أو وجود طاقة استيعابية غير مستغلة في بعض الوحدات المكانية الأخرى كمؤشر هام لسياسة التنمية واعادة توزيع رشيد لقوى النمو.

وبحساب معامل تركز السكان يتضح انه بلغ حوالى ٤٥,١% وهذا يعنى أن اكثر من نصف السكان يمكن تحريكهم بين المحافظات المختلفة حتى يمكن أن نحقق النصيب العادل من السكان لكل محافظة وبما يتفق والمساحة المأهولة لها. وإن كان هذا التحرك لا يتعلق فقط بانتقال السكان ولكن لابد أن يرتبط بالقوى الانتاجية التى تساعد على إعادة تركز السكان.

وفيما يتعلق بمعامل تركز الدخل يتضح أنه بلغ حوالى٥٠,٦% وهذا يعنى أن تركز الدخل اعلى من تركز السكان الذى بلغ حوالى ٤٥,١%. وهذا له دلالة علمية على جانب كبير من الأهمية إذ أن هذا التركز الكبير للدخل يعنى أن المناطق التى يتركز بها الدخل هى مناطق جاذبة ومؤثرة على ما حولها من مناطق وبما يعنى أيضا أن هناك فوارق كبيرة داخل المجتمع المصرى. كما يعنى أن تركز الدخل بصورة اكثر من تركز السكان أن الطلب الكلى على السلع الاستهلاك النهائى والسلع النهائية وخاصة السلع الصناعية لها مرونة دخلية عالية. وهذه النتيجة

جدول رقم (٣-٩)

نسبة قيمة الانفاق السنوى على كل من مجموعات الانفاق الرئيسية

حسب كل بند من بنود الانفاق بين المحافظات (حضر) الحضـــــــر

بنود الانفاق / المحافظات	الطعام والشراب %	السجائر و الدخان والمكيفات %	الملابس والاقمشة و الخيوط واغطية القدم %	السكن و مستلزماته %	الاثاث والتجهيزات والخدمات المنزلية %	الخدمات والرعاية الصحية %	الانتقال والاتصال %	التعلم %	الثقافة والرياضة و الترفيه %	المطاعم والمقاهى والنوادى %	اوجه الانفاق الاخرى %	اجمالى الانفاق الاستهلاكى %	المدفوعات التحويلية %	اقساط مدفوعة %	اجمالى الانفاق السنوى %
القاهرة	٣٢,٦١	٣٣,٢٨	٣٨,٠٠	٣٩,٣٥	٤٢,٠٦	٣٥,٣٣	٤٥,٣٤	٤١,٧٢	٤٥,٧٢	٤٢,٢٩	٣٩,٨٤	٣٧,٣٥	٣٣,٨٨	٣٠,٤٣	٣٧,٢٣
الاسكندرية	١٦,٠٤	١٧,٥٤	١٥,٥٩	١١,٠٣	١١,١٢	٢٠,١١	١٤,٠٧	١٦,٢٨	١٤,٠١	٢٠,٠٨	١٥,٣١	١٥,٢١	١١,٨٠	٨,٦٦	١٥,١٠
بور سعيد	٣,٨٢	٢,٢٣	٣,٤٥	٢,٤٨	٤,٤٦	٤,٥٤	٥,٢٢	٣,٤٥	٣,٢٤	١,٥٢	٤,٨٧	٣,٦٦	٤,٩٨	٧,٧٢	٣,٧١
السويس	٢,٨٤	٢,٨٨	٣,١٠	٢,٧٦	٣,٨٨	٣,٠٠	٣,٣٦	٢,٧٨	٢,٧٨	١,٤٧	٣,٤٢	٢,٩٢	٥,٩٨	١١,٣٥	٣,٠٣
جملة الحضر	٥٥,٣١ م.ج.ع	٥٥,٩٢ م.ج.ع	٦٠,١٤ م.ج.ع	٥٥,٦٢	٦١,٥٣	٦٢,٩٨	٦٧,٩٩	٦٤,٢٣	٦٥,٧٤	٦٥,٣٥	٦٣,٤٤	٥٩,١٣	٥٦,٦٤	٥٨,١٦	٥٩,٠٧
دمياط	١,٤٤	١,٠٩	١,٢٩	١,١٤	٠,٨٠	١,٠٨	٠,٨٢	٠,٦٨	١,١٢	١,٣٧	١,٠٥	١,٢١	٠,٧٩	٠,٣٨	١,٢٠
الدقهلية	٢,٨٤	١,٩١	٢,٣٩	٣,٢١	١,٦٥	٣,٠٤	١,٨٨	٢,٠٤	١,٧٩	١,٤٦	١,٨٢	٢,٥٣	٣,٦٧	٣,٧٩	٢,٥٦
الشرقية	٢,٩١	٢,٨٧	٢,٩٥	٣,٦١	١,٤٢	١,٦٥	١,٦٤	١,٩١	١,٣١	١,١٤	١,٦٧	٢,٥٦	١,٩٦	٠,٢٣	٢,٥٣
القليوبية	٢,٩٥	٢,٧٢	٢,٣٨	٢,٩١	٢,٢٠	٢,٨٦	٢,٤٧	٢,٨١	٢,٥٤	٢,٨٢	٢,٦٠	٢,٧٧	٢,٥٥	٤,٩٨	٢,٧٧
كفر الشيخ	٢,٣٢	١,٧٦	١,٦٤	٢,١٨	٠,٩٣	٠,٨٩	٠,٨٤	١,٢٨	١,٢١	٠,٧٨	١,٣٢	١,٧٩	١,٦٣	٠,٧٥	١,٧٨
الغربية	٣,٣٩	٣,٣٣	٣,٧٢	٣,٢٨	٤,٩٠	٣,٤٦	٢,٧٤	٣,١٧	٣,٤٣	٣,٢٨	٣,٤٢	٣,٣٩	٤,١٣	١,٣٨	٣,٤٠
المنوفية	١,٤٦	١,٥٧	١,٣٧	١,٦٣	٢,٠٠	٢,٣١	١,٠١	١,٣٦	١,١٠	١,٤٣	١,١٥	١,٤٥	١,١٥	٣,٩٦	١,٤٦
البحيرة	٣,٢٦	٢,٩٣	٢,٨٧	٢,٥٢	١,٧٦	٢,٥١	٢,٠١	١,٧٣	١,٥٤	١,٩٥	٢,١٥	٢,٦٦	٢,٣٠	١,٠٧	٢,٦٤
الاسماعيلية	١,٦١	١,٢٥	١,٨٥	١,٤٦	١,٠٣	١,٢١	١,١٢	١,١١	٠,٨٠	٠,٧١	٠,٩٢	١,٤٠	٠,٥٨	٠,٥٤	١,٣٨
جملة بحرى	٢٢,١٩	١٩,٤٣	٢٠,٤٦	٢١,٩٤	١٦,٦٨	١٩,٠٢	١٤٥١	١٦١٠	١٤٨٦	١٤٩٣	١٦١١	١٩,٧٦	١٨٧٧	١٧,٠٩	١٩,٧٢
الجيزة	٨,٩٢	٩,٧١	٨,٣٤	٩,٦٦	١٣,٥٦	٨,٨٢	١٠,٦٦	١١,٨٨	١١,٣٧	١١,٤٠	١٠,٥٧	٩,٦٩	١٢,٤٩	١٧,٦٨	٩,٨٠
بنى سويف	١,٣٧	١,٣١	٠,٨١	١,١٨	٠,٩١	١,٠٦	٠,٨٢	٠,٩٨	٠,٩٤	٠,٧٨	١,٠٣	١,١٤	٠,٩٦	١,٠٧	١,١٣
الفيوم	١,٠٥	١,٠٢	٠,٩٠	١,٠٤	٠,٦٢	٠,٧٧	٠,٧٣	٠,٧٨	٠,٥٣	٠,٦١	٠,٦٨	٠,٩١	٠,٦٤	٠,٢٠	٠,٩٠
المنيا	٢,٢٥	٢,٤٥	١,٧٤	١,٨٠	١,٦١	١,٦٧	٠,٨٧	١,٢٤	١,٤٦	٢,٣٧	١,٧٥	١,٨٧	٢,٥٢	٠,٢٤	١,٨٧
اسيوط	١,٧٤	٢,٤١	١,٤٨	١,٨٧	١,٠٧	٠,٩٦	٠,٦٧	٠,٩٥	٠,٩٤	١,١٢	١,١٩	١,٤٨	١,٥٦	٠,٥١	١,٤٨
سوهاج	١,٦٩	١,٧١	١,٥١	١,٥٦	٠,٩٥	١,٠٨	٠,٥٦	٠,٩٦	٠,٩٠	٠,٦٣	٠,٨٦	١,٣٦	١,٢٧	٠,٣٣	١,٣٦
قنا	١,٧٢	٢,١٣	١,٢٨	١,٧١	٠,٨٢	١,٤٣	٠,٧٥	٠,٩١	١,٠٢	٠,٥٣	١,٢٩	١,٤٣	١,٠٥	١,٢٧	١,٤٣
اسوان	١,٣٦	١,٧٥	١,٤٨	١,٣٠	٠,٧٨	٠,٨٦	٠,٧٦	٠,٧٤	٠,٩٧	٠,٩٢	١,٢٨	١,٢٢	١,٥٣	٠,٠٧	١,٢٢
الاقصر	٠,٧٣	٠,٦١	٠,٤٢	٠,٦٠	٠,٢٩	٠,٢٥	٠,٣٢	٠,٢٩	٠,٢٧	٠,١٣	٠,٣٤	٠,٥٢	٠,٠٥	٠,٠٠	٠,٥١
جملة القبلى	٢٠,٨٤	٢٣,١٠	١٧,٩٦	٢٠,٧٢	٢٠,٦١	١٦,٩٠	١٦,١٣	١٨,٧٣	١٨,٤٠	١٨,٤٩	١٨,٩٨	١٩,٦٣	٢٢,٠٦	٢١,٣٧	١٩,٦٩
البحر الاحمر	٠,٤٠	٠,٣٨	٠,٢٨	٠,٢٧	٠,٢٠	٠,٢٢	٠,١٤	٠,١٥	٠,١٩	٠,٣١	٠,٢٣	٠,٣٠	٠,١٢	٠,٣٠	٠,٢٩
الوادى الجديد	٠,٣٠	٠,١٩	٠,٢٧	٠,٢٨	٠,٢٥	٠,١٥	٠,٢٠	٠,١٧	٠,١٧	٠,٣٤	٠,٣٥	٠,٢٧	٠,٥٩	٠,٥١	٠,٢٧
مطروح	٠,٢٩	٠,٣١	٠,٢٦	٠,٢٩	٠,١٩	٠,٢٨	٠,٢٢	٠,٢١	٠,٢٣	٠,١٠	٠,٢٣	٠,٢٦	٠,٢٣	٠,٣٨	٠,٢٦
شمال سيناء	٠,٢٨	٠,٢٣	٠,٢٦	٠,٤١	٠,٢٨	٠,٢٢	٠,٤٢	٠,١٥	٠,١٦	٠,١٠	٠,٣٢	٠,٢٩	٠,١٦	٠,٠٠	٠,٢٨
جنوب سيناء	٠,٤٠	٠,٤٣	٠,٣٨	٠,٤٧	٠,٢٧	٠,٢٣	٠,٣٨	٠,٢٦	٠,٢٤	٠,٣٧	٠,٣٢	٠,٣٧	١,٤٣	٢,٢٠	٠,٤١
جملة الحدود	١,٦٧	١,٥٥	١,٤٥	١,٧٢	١,١٩	١,١٠	١,٣٧	٠,٩٤	١,٠٠	١,٢٣	١,٤٦	١,٤٩	٢,٥٣	٣,٣٩	١,٥٢
												٠,٠٠		٠,٠٠	٠,٠٠
جملة الجمهورية	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر : المرجع السابق.

جدول رقم (٣-١٠)

نسبة انفاق كل محافظة على مجموعات الانفاق الرئسية

حسب كل بند من بنـــود الأنفـــاق محافظـــة (حضر)

المحافظات	الطعام والشراب	السجائر والدخان المكيفـــات	الملابس والاقمشة والخيوط واغطية القدم	السكـــن ومستلزماته	الأثاث والتجهيزات والخدمات المنزلية	الخدمات والرعاية الصحية	الانتقال والاتصال	التعليم	الثقافة والرياضة و الترفيه	المنـاعم والمقاهى والنوادى	اوجه الانفاق الاخرى	اجمالى الانفاق الاستهلاكى	المدفوعات التحويلية	اقســـاط مدفوعـــة	اجمالى الانفاق الســـنوى
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥
القاهرة	٣٣,٠٦	٢,٤٥	١٠,٤٠	١٤,١٩	٣,٠٤	٤,١٩	٩,٠١	٦,٢٢	٦,٤١	٢,٧٥	٥,٧٦	٩٧,٤٨	٢,١٤	٠,٣٨	١٠٠,٠٠
الاسكندرية	٤٠,١١	٣,١٨	١٠,٥٢	٩,٨١	١,٩٨	٥,٨٩	٦,٨٩	٥,٩٩	٤,٨٤	٣,٢٢	٥,٤٦	٩٧,٨٩	١,٨٤	٠,٢٧	١٠٠,٠٠
بور سعيد	٣٨,٨٩	١,٦٥	٩,٤٧	٨,٩٩	٣,٢٤	٥,٤١	١٠,٤٣	٥,١٧	٤,٥٦	٠,٩٩	٧,٠٧	٩٥,٨٧	٣,١٦	٠,٩٧	١٠٠,٠٠
السويس	٣٥,٣٣	٢,٥٩	١٠,٤٠	١٢,٢١	٣,٤٤	٤,٣٦	٨,١٩	٥,٠٩	٤,٧٨	١,١٧	٦,٠٦	٩٣,٦٢	٤,٦٤	١,٧٤	١٠٠,٠٠
جملة الحضر	**٣٥,٣٤**	**٢,٥٩**	**١٠,٣٧**	**١٢,٦٤**	**٢,٨٠**	**٤,٧١**	**٨,٥٢**	**٦,٠٣**	**٥,٨١**	**٢,٦٨**	**٥,٧٨**	**٩٧,٢٩**	**٢,٢٦**	**٠,٤٦**	**١٠٠,٠٠**
دمياط	٣١,٦٨	٣,٤٣	١٤,٦٦	١٧,٠٧	٢,٠٦	٤,٦٤	٥,٧٢	٣,٩٧	٥,٩٩	٣,٣٩	٥,٣٩	٩٧,٩٩	١,٨٠	٠,٢١	١٠٠,٠٠
الدقهلية	٢٤,٤٩	٣,٣٠	١٣,٣٣	٢٥,٤٦	١,٩٢	٦,٣٢	٥,٣٣	٥,٩٧	٣,٨٨	١,٤٤	٤,٥٠	٩٥,٩٥	٣,٦٣	٠,٤٢	١٠٠,٠٠
الشرقية	١٧,٢١	٢,٩٠	١٠,٥٧	١٩,١٦	١,٤٢	٢,٩٧	٣,٤٤	٤,٠٦	٢,٣٦	٠,٩٨	٣,١٦	٩٨,٠٧	١,٨٩	٠,٠٤	١٠٠,٠٠
القليوبية	٢٠,٠٧	٢,٩٨	٨,٨٥	١٤,٢٥	٢,١٨	٤,١٤	٥,١٣	٤,٧٥	٤,٢٤	٢,١٣	٤,٥٣	٩٦,٥٩	٢,٣٥	١,٠٥	١٠٠,٠٠
كفر الشيخ	٢٨,٧٧	٤,٣٦	١٢,٥١	٢٢,٨٧	٢,٥٢	٤,٩٣	٤,٠٧	٥,١٤	٤,١٢	١,٣٤	٤,٩١	٩٥,٥٦	٤,١٤	٠,٣٠	١٠٠,٠٠
الغربية	٢٣,٩٦	٣,٩٣	١٣,٦٢	١٧,٧٦	٤,٣٤	٥,٦٥	٦,٠٣	٦,٢٤	٦,٠٢	٢,٧٢	٦,٠٥	٩٦,٣٢	٣,٤٤	٠,٢٤	١٠٠,٠٠
المنوفية	١٩,٢٢	٥,٠٢	١٣,١٩	١٨,٨٣	٤,٢٦	٧,٩٦	٦,٥١	٦,٧٠	٥,٣٨	٣,١٤	٥,٨٩	٩٦,٠٩	٢,٩٣	٠,٩٨	١٠٠,٠٠
البحيرة	٢٥,٣١	٤,٥٩	١٦,٩٢	١٩,٦٨	٢,٧٨	٥,٨٢	٥,٧٢	٤,٣٤	٣,٨٨	٢,١٧	٥,٦٢	٩٦,٨٢	٣,٠٣	٠,١٥	١٠٠,٠٠
الاسماعيلية	٣٦,١٥	٣,٢٥	١٥,١١	١٧,٨٢	٢,٢٣	٤,٠٨	٦,٧٥	٤,٥٣	٣,٣٠	١,٥٦	٤,٠٤	٩٨,٨٣	١,٠٠	٠,١٧	١٠٠,٠٠
جملة بحرى	**٢٣,٣٨**	**٣,٦٨**	**١٢,٧٤**	**١٩,١٦**	**٢,٦١**	**٥,٠٤**	**٥,١٩**	**٥,٠٨**	**٤,٢٠**	**١,٩٨**	**٤,٨٢**	**٩٦,٨١**	**٢,٧٩**	**٠,٤٠**	**١٠٠,٠٠**
الجيزة	٣٧,١٩	٢,٩٨	٨,٦٧	١٤,٣٤	٣,٢٨	٣,٦٤	٦,٩٩	٥,٩٠	٥,٦٧	٢,٦١	٥,٢٥	٩٦,٥٤	٢,٧٤	٠,٧٢	١٠٠,٠٠
بنى سويف	٥١,١٢	٣,٧٥	٦,٧٢	١٣,٦٥	١,٩٠	٤,٠٤	٣,٦٤	٣,٩٤	٣,٣٢	١,٤٢	٤,٠٧	٩٧,٥٦	٢,٠٦	٠,٣٨	١٠٠,٠٠
الفيوم	٤٧,٠٩	٤,٢٠	٩,٩٥	١٦,٩٦	١,٥٦	٣,٠٦	٤,١١	٣,٥٠	٢,٩٢	١,٦٦	٣,٤٠	٩٨,٢٩	١,٥٥	٠,٠٦	١٠٠,٠٠
المنيا	٥٠,٩٠	٣,٦٧	٨,١٤	١٤,٧٨	١,٩٦	٢,٨٧	٢,٤٠	٢,٦٦	٣,١٧	٢,٣٣	٣,٩٠	٩٦,٧٩	٣,١٨	٠,٠٣	١٠٠,٠٠
اسيوط	٤٨,٠٠	٣,٨٤	٩,٠٤	١٥,٣٠	٢,١٣	٣,٣٠	٣,١٥	٣,٠٧	٣,٠٧	١,٩٨	٤,١٥	٩٧,٠٣	٢,٨٥	٠,١٢	١٠٠,٠٠
سوهاج	٥١,١٢	٣,٧٥	١٠,٨١	١٣,٧٣	١,٩٣	٣,٦٤	٢,٣٩	٣,٣٣	٣,٢٦	٠,٩٥	٣,١٨	٩٨,٠٩	١,٨٣	٠,٠٨	١٠٠,٠٠
قنا	٤٨,٥٧	٤,٠٨	٨,٢٢	١٥,٠٩	١,٧١	٥,٠٦	٣,٧٦	٣,٠١	٣,٢٩	٠,٦٦	٤,٢٨	٩٧,٧٥	٢,٠٢	٠,٢٣	١٠٠,٠٠
اسوان	٤٤,٢٩	٤,١٠	١١,٦٧	١٤,٠٦	١,٨٢	٣,٦٢	٤,٠٢	٣,١٥	٣,٦٤	١,٥٨	٥,٤٧	٩٧,٤٤	٢,٥٥	٠,٠٢	١٠٠,٠٠
الاقصر	٥٧,٨٨	٣,٤٢	٦,٥٩	١٧,٠٢	١,٤٩	٢,١٤	٣,١٨	٢,٧٩	١,٨١	٠,٦٠	٢,٨٧	٩٩,٨٠	٠,٢٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠
جملة القبلى	**٤٥,١٦**	**٣,٥٤**	**٨,٨٥**	**١٤,٦٧**	**٢,٣٧**	**٣,٥٧**	**٤,٥٤**	**٤,١٣**	**٤,٠٥**	**١,٩١**	**٤,٤١**	**٩٧,٢٢**	**٢,٤٥**	**٠,٣٣**	**١٠٠,٠٠**
البحر الاحمر	٤٦,٥٠	٣,٥٨	٨,٠٩	١٥,٨١	١,٦٨	٢,٩٦	٤,٠٧	٣,٣٩	٣,٢٩	١,٤٣	٤,٦٩	٩٥,٤٨	٤,١٨	٠,٣٤	١٠٠,٠٠
الوادى الجديد	٤٤,٨٤	٢,١٩	١١,٩٢	١٢,٤٠	٣,٥٥	٢,٥٢	٤,٤١	٣,٤٢	٣,٠٠	٢,٠٩	٥,٥٠	٩٥,٨١	٣,٥٢	٠,٦٦	١٠٠,٠٠
مطروح	٤٣,٠٩	٣,٤٣	٧,٣٧	١٧,٠٨	١,٤٦	٤,٥٩	٦,٦٠	٣,٨٧	٣,٤١	٣,٠١	٤,٠٠	٩٧,٩١	١,٥١	٠,٥٩	١٠٠,٠٠
شمال سيناء	٤٢,٨٨	٢,٦١	٩,٦٦	١٦,٣٢	٢,٧٤	٤,٤٣	٧,٦٤	٢,٨١	٢,٤٢	٠,٦٣	٥,٩٥	٩٨,٠٨	١,٩١	٠,٠١	١٠٠,٠٠
جنوب سيناء	٣٩,٨٧	٣,٣٨	٩,٢٩	١٥,٠٦	٢,٥٦	٢,٣٩	٧,٢٧	٣,١١	٣,١٣	١,٤٤	٤,٣٧	٩١,٨٨	٥,٨٨	٢,٢٤	١٠٠,٠٠
جملة الحدود	**٤٣,٢٣**	**٣,٠٨**	**٩,٢٤**	**١٥,٣١**	**٢,٣٩**	**٣,٢٨**	**٦,٠٤**	**٣,٣١**	**٣,٠٧**	**١,٧٠**	**٤,٨٥**	**٩٥,٤٩**	**٣,٦٣**	**٠,٨٨**	**١٠٠,٠٠**
جملة الجمهورية	**٣٤,٩٢**	**٣,١٥**	**١٠,٥٨**	**١٤,٩٩**	**٢,٦٣**	**٤,٤٧**	**٥,١١**	**٥,٢١**	**٤,٨٥**	**٢,٢٧**	**٥,١٤**	**٩٧,١٠**	**٢,٤٨**	**٠,٤٢**	**١٠٠,٠٠**

المصدر: المرجع السابق.

جدول رقم (٣-١١)

نسبة قيمـــة الانفاق على كل من مجموعـات الانفـــاق الرئيسية

داخـل كل محافظة (الريـف)

%

بنود الانفاق / المحافظات	الطعام والمشراب ١	السجائر والدخان المكيفـــات ٢	الملابس والاقمشة والخيوط واغطية القدم ٣	السكـــن ومستلزماته ٤	الاثاث والتجهيزات والخدمات المنزلية ٥	الخدمات والرعاية الصحية ٦	الانتقال والاتصال ٧	التعليم ٨	الثقافة والرياضة و الترفيه ٩	المطـاعم والمقاهى والنوادى ١٠	اوجه الانفاق الاخرى ١١	اجمالى الانفاق الاستهلاكى ١٢	المدفوعات التحويلية ١٣	أقســاط مدفوعـة ١٤	اجمالى الانفاق السـنوى ١٥
القاهرة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الاسكندرية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
بور سعيد	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
السويس	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
جملة الحضر	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
دمياط	٥٠,٩٠	٢,٧٣	١١,٢٩	١٣,١٦	١,٣١	٢,٩٨	٣,٥٦	٢,٨٧	٤,١٥	٢,٣٤	٣,٣٨	٩٨,٦٨	١,١٥	٠,١٧	١٠٠,٠٠
الدقهلية	٤٩,٥٦	٢,٥٦	٩,٤٤	١٨,٩٧	١,١١	٣,٩٦	٢,٦٢	٤,١١	٢,١٢	٠,٧٧	٢,٧٥	٩٧,٩٧	٢,٠١	٠,٠٢	١٠٠,٠٠
الشرقية	٤٩,٤٧	٢,٧٦	٩,٧٣	١٩,١٨	١,٣٧	٣,٠٣	٢,٥٥	٣,٩٨	٢,١٤	٠,٩١	٢,٩١	٩٨,٠٢	١,٩٤	٠,٠٤	١٠٠,٠٠
القليوبية	٤٦,٥٦	٣,٢٨	٨,٩٧	١٤,٣٨	٢,٢٢	٣,٧١	٣,٦٩	٣,٨٨	٣,٦٩	١,٧٩	٤,٠١	٩٦,١٩	٢,٥٤	١,٢٧	١٠٠,٠٠
كفر الشيخ	٤٩,٠٩	٣,٤٠	٨,٦٠	١٦,٢١	٢,٠٧	٤,٤٥	٢,٤٩	٣,٤٤	٢,٤٩	٠,٨٨	٣,١٤	٩٦,٢٥	٣,٥٢	٠,٢٣	١٠٠,٠٠
[illegible]ية	٤٥,١٦	٣,٣٦	٩,٨٤	١٤,٣٥	٢,٨٣	٤,٢٠	٣,٣٨	٤,٤٥	٤,٠٣	١,٨٦	٣,٩٣	٩٧,٣٨	٢,٤٤	٠,١٨	١٠٠,٠٠
المنوفية	٤٦,٣٤	٣,٨٤	٩,٠٧	١٢,٢١	٢,٦١	٤,٨٠	٤,٢٧	٤,٤٤	٣,٦٩	٢,١٢	٤,٠٨	٩٧,٤٦	٢,١٧	٠,٣٧	١٠٠,٠٠
البحيرة	٥١,٤١	٣,١٣	١١,٦٣	١٣,٥٧	١,٩٣	٣,٧٨	٢,٨٤	٢,٥١	٢,٣٨	١,٢٧	٣,٤٥	٩٧,٩١	٢,٠٤	٠,٠٦	١٠٠,٠٠
الاسماعيلية	٤٩,٤٢	٣,٣٩	١٠,٩٢	١٧,١٩	١,٦٢	٢,٥٤	٥,٠٨	٢,٤٤	٢,٢٧	١,٤٩	٣,٠٥	٩٩,٤٠	٠,٥٤	٠,٠٦	١٠٠,٠٠
جملة بحرى	٤٨,٦٠	٣,١٣	٩,٨٨	١٥,٦٠	١,٩٤	٣,٨٥	٣,١٣	٣,٦٩	٢,٩٠	١,٣٨	٣,٤٢	٩٧,٥٣	٢,٢٢	٠,٢٥	١٠٠,٠٠
الجيزة	٤٦,٩٤	٣,٨٩	٨,٦٧	١٨,١٧	١,٧٦	٢,٤٩	٣,٣٥	٣,٠٣	٤,٣٢	١,٨٨	٣,٣٦	٩٧,٨٥	١,٨٣	٠,٣٢	١٠٠,٠٠
بنى سويف	٥٤,٧١	٤,١٥	٦,٣٤	١٣,٤٤	١,٧٢	٣,٩٦	٢,٤٨	٣,٣٥	٢,٦٤	١,٢٥	٣,٥٢	٩٧,٥٦	٢,٠٩	٠,٣٤	١٠٠,٠٠
الفيوم	٤٨,٩٦	٤,٨٥	٩,٧٧	١٧,٧٩	١,٣٨	٢,٦٢	٢,٩٦	٢,٧١	٢,٨١	١,٦٧	٢,٩٩	٩٨,٤٩	١,٤٧	٠,٠٤	١٠٠,٠٠
المنيا	٥٤,٢١	٣,٧٣	٧,٣٥	١٥,٩١	١,٧٥	٢,٢٤	١,٧٧	٢,٠٦	٢,٦٤	١,٩٠	٣,٢٣	٩٦,٧٩	٣,١٩	٠,٠٢	١٠٠,٠٠
اسيوط	٥٠,٩١	٣,٣٣	٨,١٠	١٣,٨٨	٢,٢٧	٣,٦٦	٢,٩٩	٢,٦٦	٢,٨٥	٢,١٠	٤,٠١	٩٦,٧٦	٣,١٦	٠,٠٩	١٠٠,٠٠
سوهاج	٥٣,٧٦	٣,٩٥	١٠,٤٩	١٢,٥٩	١,٩٦	٣,٧٣	١,٩٦	٢,٩٤	٣,١٢	٠,٨٣	٣,٠١	٩٨,٣٥	١,٥٩	٠,٠٦	١٠٠,٠٠
قنا	٥١,١٨	٤,٠٧	٧,٤٢	١٤,٢١	١,٨٦	٥,٦٢	٣,٦٥	٢,٥٤	٢,٩٠	٠,٤٥	٣,٧٦	٩٧,٦٦	٢,٢٧	٠,٠٧	١٠٠,٠٠
اسوان	٤٧,٣٠	٤,٣٦	١٠,٧٤	١٣,٧٠	١,٩٦	٤,٢٨	٣,٢٥	٢,٨٧	٢,٩٩	١,٢٥	٥,٢٨	٩٧,٩٨	٢,٠٢	٠,٠٠	١٠٠,٠٠
الاقصر	٦٢,١٣	٣,٥٨	٤,٧٠	١٨,٢٩	١,٤٨	٢,١٤	١,٦١	٢,٣٥	٠,٨١	٠,٥٦	٢,١٦	٩٩,٨٠	٠,٢٠	٠,٠٠	١٠٠,٠٠
جملة القبلى	٥١,٥٩	٣,٩٦	٨,٣٢	١٥,٣٤	١,٨٢	٣,٣٠	٢,٦٦	٢,٧١	٣,٠٣	١,٤٧	٣,٤٦	٩٧,٦٦	٢,٢٢	٠,١٢	١٠٠,٠٠
البحر الاحمر	٤١,٥٦	٣,٥٩	٦,٣٨	١٩,٤٤	١,٤٧	٢,٥١	٤,٦٨	٤,١٠	٣,١٠	٠,١٧	٥,١٦	٩٢,١٤	٧,٦٧	٠,١٩	١٠٠,٠٠
الوادى الجديد	٤٩,٠٦	٢,٤٨	١٤,٣٥	١٠,٥٣	٤,٩٣	٢,٦٨	٣,١٣	٣,٣٠	٢,٦٣	٠,٩٦	٣,٨٦	٩٧,٩٠	١,٦٨	٠,٤١	١٠٠,٠٠
مطروح	٤٤,٧٩	٣,٦٠	٤,٤٧	١٩,٥٤	٠,٩٣	٤,٥٠	٦,٩٨	٣,١٨	٢,٢٠	٥,٣٤	٣,١١	٩٨,٦٤	٠,٨٦	٠,٤٩	١٠٠,٠٠
شمال سيناء	٥٠,٧٥	٣,٢٠	١٠,٠٦	١١,٨٤	٢,٨٩	٥,٨١	٢,٥٩	٢,٥٦	١,٦١	٠,٢٧	٥,٦٧	٩٧,٢٥	٢,٧٢	٠,٠٣	١٠٠,٠٠
جنوب سيناء	٤٣,٦٢	٤,٠١	٨,٨٩	١٤,٧٢	٣,٥٥	٢,٢٦	٧,٦٦	٢,٥٩	٣,١٤	٠,٤٢	٤,٤٩	٩٥,٣٤	٢,٧٨	١,٨٨	١٠٠,٠٠
جملة الحدود	٤٥,٤٩	٣,٤٣	٨,٦٨	١٥,٤٦	٢,٧٤	٣,٣٧	٥,٢٦	٣,١٦	٢,٦٢	١,٣٨	٤,٤٤	٩٦,٠٣	٣,٢٨	٠,٦٩	١٠٠,٠٠
جملة الجمهورية	٤٩,٦٤	٣,٤٥	٩,٢٥	١٥,٤٩	١,٩١	٣,٦٣	٣,٠٢	٣,٣١	٣,٩٤	١,٤١	٣,٤٦	٩٧,٥٣	٢,٢٥	٠,٢٢	١٠٠,٠٠

المصدر: المرجع السابق.

النظرية هامة في التحليل الإقليمى وعند وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية بهدف إعادة توزيع توطن الأنشطة والسكان، وهى على جانب كبير من الأهمية عند التفكير في سياسة إنشاء المدن الجديدة بهدف إعادة التوزيع السكانى، إلى توزيع اكثر عدالة على وحدة المساحة[1]. فمثلا إذا كان موقع المدينة الجديدة قريبا من مناطق تركز الدخل وبالتالى تصبح تلك المناطق ذات قوى جذب شديدة نتيجة تركز السكان والدخل والطلب على السلع والخدمات وبالتالى يؤدى إلى تفريغ المدن الجديدة من محتواها الاقتصادى الأمر الذى يؤدى بها إلى أن تصبح مناطق للسكنى فقط اكثر منها خلق مناطق جذب جديدة للأنشطة الإنتاجية وخاصة الأنشطة الصناعية وبالتالى تصبح هذه المدن عاملا من عوامل التركز الاقتصادى في المناطق القديمة بسبب ظاهرة الاستقطاب.

وإذا تم البحث على مستوى المجموعات الإقليمية يتضح أن الدخل في مجموعة المحافظات الحضرية اكثر تركزا من السكان بحوالى ١٢ ضعفا، في حين أن تركز الدخل اكبر قليلا من تركز السكان في مجموعة محافظات الوجه البحرى. إلا أن الوضع مختلفا في مجموعة محافظات الوجه القبلى حيث أن السكان اكثر تركزا من الدخل وهذا يعنى أن هذه المجموعة اكثر فقرا من المجموعتين السابقتين. أما مجموعة محافظات الحدود فإن تركز السكان تتساوى تقريبا مع تركز الدخل وهذا قد يتفق مع واقع هذه المحافظات ، وهذا الوضع قد يكون أفضل من واقع مجموعة محافظات الوجه القبلى.

وإذا كان هناك اختلاف وفروق بين مجموعات المحافظات فإن هناك اختلاف وفروق ايضا داخل كل مجموعة من هذه المجموعات. ففي مجموعة المحافظات الحضرية يبدو أن تركز الدخل اكبر من تركز السكان في محافظة القاهرة بحوالى مرتين ٢,٢مرة وعلى نفس المستوى الوضع في محافظة الإسكندرية وبورسعيد في حين أن محافظة السويس يتساوى فيها تركز السكان مع تركز الدخل تقريبا.

بالنظر إلى مجموعة محافظات الوجه البحرى يتضح أن هناك فروق واضحة بين المحافظات فهناك حوالى ٣ محافظات من بين ٩ هى مجموع محافظات الوجه البحرى يزيد فيها معامل تركز الدخل عن معامل تركز السكان. وهذا يعكس الفروق الواسعة بين مجموعة هذه المحافظات والمحافظات الحضرية ، كما يعكس عدم عدالة توزيع وسائل الإنتاج بين محافظات المجموعة الأولى.

وفي مجموعة محافظات الوجه القبلى لا توجد سوى محافظة واحدة يرتفع فيها معامل تركز الدخل عن معامل تركز السكان بنسبة أقل وهى محافظة الجيزة. ويبقى جميع المحافظات الأخرى يرتفع فيها معامل تركز السكان عن معامل تركز الدخل.

---

[1] انظر السيد محمد كيلان وسيد محمد عبد المقصود، الفوارق الإقليمية في مصر وطرق قياسها ، معهد التخطيط القومى، مذكرة رقم ١٣٢٤ ، مايو ١٩٨٢.

جدول رقم (٣-١٢)

نسبة قيمة الانفاق السنوى على كل من مجموعات الأنفاق الرئيسية

بين المحافظات (الريف)

بنود الانفاق / المحافظات	الطعام والشراب ١	السجائر والدخان المكيفات ٢	الملابس والاقمشة والخيوط واغطية القدم ٣	السكن ومستلزماته ٤	الاثاث والتجهيزات والخدمات المنزلية ٥	الخدمات والرعاية الصحية ٦	الانتقال والاتصال ٧	التعليم ٨	الثقافة والرياضة و الترفيه ٩	المطاعم والمقاهى والنوادى ١٠	اوجه الانفاق الاخرى ١١	اجمالى الانفاق الاستهلاكى ١٢	المدفوعات التحويلية ١٣	اقساط مدفوعة ١٤	اجمالى الانفاق السنوى ١٥
القاهرة	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
الاسكندرية	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
بور سعيد	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
السويس	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
جملة الحضر	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
دمياط	٢,٥٩	٢,٠٠	٣,٠٨	٢,١٤	١,٧٣	٢,٠٧	٢,٩٨	٢,١٩	٣,٥٦	٤,١٧	٢,٤٦	٢,٥٥	١,٢٩	١,٩٣	٢,٥٢
الدقهلية	٨,٥٠	٦,٣١	٨,٦٩	١٠,٤٢	٤,٩٣	٩,٢٩	٧,٤٠	١٠,٥٧	٦,١٣	٤,٦٤	٦,٧٥	٨,٥٥	٧,٦١	٠,٧٨	٨,٥١
الشرقية	٩,٠٦	٧,٢٨	٩,٥٥	١١,٢٥	٦,٥٠	٧,٥٨	٧,٦٩	١٠,٩٢	٦,٦١	٥,٨٢	٧,٦٣	٩,١٣	٧,٨٣	١,٦٧	٩,٠٩
القليوبية	٦,١٥	٦,٢٣	٦,٣٦	٦,٠٨	٧,٦٢	٦,٧٠	٨,٠١	٧,٦٩	٨,٢٢	٨,٢٩	٧,٥٨	٦,٤٦	٧,٤١	٣٨,١٧	٦,٥٥
كفر الشيخ	٥,٨٢	٥,٨٠	٥,٤٧	٦,١٦	٦,٣٧	٧,٢٢	٤,٨٥	٦,١١	٤,٩٨	٣,٦٥	٥,٣٤	٥,٨١	٩,٢٢	٦,١٩	٥,٨٩
الغربية	٧,٦٢	٨,١٥	٨,٩١	٧,٧٦	١٢,٣٨	٩,٦٩	٩,٣٨	١١,٢٥	١١,٤٦	١٠,٩٩	٩,٥١	٨,٣٦	٩,٠٩	٦,٨٢	٨,٣٧
المنوفية	٥,٧٧	٦,٨٨	٦,٠٦	٤,٨٧	٨,٤٢	٨,١٦	٨,٧٤	٨,٢٩	٧,٧٥	٩,٢٤	٧,٢٧	٦,١٧	٥,٩٦	١٠,٥٠	٦,١٨
البحيرة	١١,١٥	٩,٧٥	١٣,٥٣	٩,٤٢	١٠,٨٣	١١,٢٠	١٠,١٤	٨,١٧	٨,٦٩	٩,٦٩	١٠,٧٣	١٠,٨٠	٩,٧٥	٢,٧٦	١٠,٧٦
الاسماعيلية	١,٤٣	١,٤١	١,٦٩	١,٥٩	١,٢١	١,٠٠	٢,٤١	١,٠٦	١,١٠	١,٥١	١,٢٦	١,٤٩	٠,٣٤	٠,٣٨	١,٤٣
جملة بحرى	٥٨,٠٧	٥٣,٨١	٦٣,٣٣	٥٩,٧٠	٥٩,٩٩	٦٢,٩٢	٦١,٦٠	٦٦,٢٥	٥٨,٥٠	٥٨,٠١	٥٨,٥٤	٥٩,٣١	٥٨,٥٢	٦٩,٢٠	٥٩,٣١
الجيزة	٦,٣٣	٧,٥٤	٦,٢٧	٧,٨٤	٦,١٦	٤,٥٩	٧,٤٢	٦,١٣	٩,٨٢	٨,٨٨	٦,٤٩	٦,٧١	٥,٤٥	٩,٩٠	٦,٦٩
بنى سويف	٤,٣٧	٤,٧٧	٢,٧١	٣,٤٤	٣,٥٦	٤,٣٢	٣,٢٥	٤,٠١	٣,٥٦	٣,٥٢	٤,٠٢	٣,٩٦	٣,٦٩	٦,٢١	٣,٩٦
الفيوم	٣,٤٤	٤,٩٠	٣,٦٨	٤,٠٠	٢,٥١	٢,٥١	٣,٤٢	٢,٨٦	٣,٣٣	٤,١١	٣,٠١	٣,٥٧	٢,٢٨	٠,٥٨	٣,٤٩
المنيا	٨,١٠	٨,٠٢	٥,٨٩	٧,٦٢	٦,٧٩	٤,٥٧	٤,٣٥	٤,٦٢	٦,٦٦	٩,٩٥	٦,٩١	٧,٣٦	١٠,٥٢	٠,٥٤	٧,٤٢
اسيوط	٤,٣٥	٤,٠٩	٣,٧١	٣,٨٠	٥,٠٣	٤,٢٧	٤,١٩	٣,٤١	٤,١١	٦,٣٠	٤,٩١	٤,٢١	٥,٩٥	١,٧٤	٤,٢٤
سوهاج	٥,٣٠	٥,٦٠	٥,٥٥	٣,٩٨	٥,٠٢	٥,٠٢	٣,١٧	٤,٣٥	٥,١٩	٢,٨٥	٤,٢٦	٤,٩٣	٣,٤٦	١,٣٨	٤,٨٩
قنا	٣,٩١	٤,٤٧	٣,٠٤	٣,٤٨	٣,٦٩	٥,٨٧	٤,٥٩	٢,٩١	٣,٧٣	١,١٩	٤,١١	٣,٧٩	٣,٨٣	١,٢٣	٣,٧٩
اسوان	٢,٠٩	٢,٧٧	٢,٥٤	١,٩٤	٢,٢٤	٢,٥٨	٢,٣٦	١,٩٠	٢,٢٢	١,٩٣	٣,٣٤	٢,٢٠	١,٩٧	٠,٠٤	٢,١٩
الاقصر	١,٤٠	١,١٦	٠,٥٧	١,٣٢	٠,٨٦	٠,٦٦	٠,٦٠	٠,٨٠	٠,٣١	٠,٤٥	٠,٧٠	١,١٥	٠,١٠	٠,٠٠	١,١٢
جملة القبلى	٣٩,٢٧	٤٣,٣١	٣٣,٩٥	٣٧,٤١	٣٥,٨٦	٣٤,٤٠	٣٢,٣٥	٣٠,٩٨	٣٨,٩٢	٣٩,١٧	٣٧,٧٥	٣٧,٨٤	٣٧,٢٦	٢١,٦٢	٣٧,٧٩
البحر الاحمر	٠,٥٣	٠,٦٦	٠,٤٤	٠,٨٠	٠,٤٩	٠,٤٤	٠,٩٩	٠,٧٩	٠,٦٧	٠,٠٨	٠,٩٥	٠,٦٠	٢,١٧	٠,٥٧	٠,٦٤
الوادى الجديد	٠,٥٣	٠,٣٨	٠,٨٣	٠,٣٦	١,٣٧	٠,٣٩	٠,٥٥	٠,٥٣	٠,٤٨	٠,٣٦	٠,٥٩	٠,٥٣	٠,٤٠	١,٠١	٠,٥٣
مطروح	٠,٥٠	٠,٥٨	٠,٢٧	٠,٧٠	٠,٢٧	٠,٦٨	١,٢٨	٠,٥٣	٠,٤١	٢,٠٨	٠,٥٠	٠,٥٦	٠,٢١	١,٢٦	٠,٥٥
شمال سيناء	٠,٤٦	٠,٤٢	٠,٤٩	٠,٣٤	٠,٦٨	٠,٧٢	٠,٣٩	٠,٣٥	٠,٢٥	٠,٠٩	٠,٧٣	٠,٤٥	٠,٥٤	٠,٠٦	٠,٤٥
جنوب سيناء	٠,٦٤	٠,٨٤	٠,٧٠	٠,٦٩	١,٣٥	٠,٤٥	١,٨٤	٠,٥٧	٠,٧٧	٠,٢٢	٠,٩٤	٠,٧١	٠,٩٠	٦,٢٨	٠,٧٣
جملة الحدود	٢,٦٦	٢,٨٨	٢,٧٢	٢,٨٩	٤,١٥	٢,٦٩	٥,٠٥	٢,٧٧	٢,٥٨	٢,٨٢	٣,٧١	٢,٨٥	٤,٢٣	٩,١٨	٢,٩٠
جملة الجمهورية	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر: المرجع السابق.

جدول رقم (٣-١٣)

حساب معامل تركز السكان والدخل بالنسبة لوحدة المساحة فى عام ٢٠٠٠

المحافظات	عدد السكان	النسبةالمئوية للسكان الى اجمالى سكان الدولة %	المساحة/كم٢	النسبة المئوية للمساحة الى جملة المساحة المأهولة %	(س-ص)	جملة دخل المحافظة بالمليون	النسبة المئوية للدخل بالمحافظة الى اجمالى الدخل %	(د- س) ٧-٤	معامل تركز السكان	معامل تركز الدخل
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
القاهرة	٧٢٨٢٨٩٦	١١,٢٩	٢٥١,٣٨	٠,٣٩	١٠,٨٨	٩٦,٢	٢٩,٤٩	١٨,٢٠	٥,٤٤	١٣,٠٥
السكندرية	٣٥٧٧٢٤٣	٥,٥٣	١١٦٧,٨٩	١,٨١	٣,٧٢	٣٦,١	٩,٤٤	٣,٩١	١,٨٦	٤,٠٧
بورسعيد	٥٠٦٢٣٣	٠,٧٨	٧٢,١	٠,١١	٠,٦٧	٨,٧	٢,١٠	١,٣٢	٠,٣٤	١,١٤
السويس	٤٥٢١٩٤	٠,٧٠	٩١٧١,٠٩	١٤,٢٨	١٣,٤٨	٧,٤	٢,٠٤	١٣,٢٩	٦,٧٤	٦,٠٨
جملة الحضر	١١٨١٨٥٦٩	١٨,٢٨	١٠٢٩٢١,٤٩	١٦,٠٩	١,٧٩	١٤٨,٤	٤٠,٨٧	٢٢,٥٩	٠,٩٢	١٢,١٩
دمياط	٩٩٥٣٣١	١,٥٤	٥٨٩,٢	٠,٩١	٠,٦٣	٥,٤	١,٤٩	٠,٥٨	٠,٣١	٠,٢٩
الدقهلية	٤٥٧٠٤٣٧	٧,٠٧	٣٤٥٩	٥,٣٥	١,٧٢	١٥,٦	٤,٣٠	١,٤٠	٠,٨٦	٠,٧٥
الشرقية	٤٦٩٠٩٠٤	٧,٢٩	٤١٩٠	٦,٤٨	٠,٧٨	١٦,٩	٤,٦٥	١,٨٢	٠,٣٩	٠,٩٢
القليوبية	٣٥٨٣٧٩٠	٥,٥٤	٩٤٥,٣٥	١,٤٦	٤,٠٨	١٣,٦	٣,٧٥	٢,٢٨	٢,٠٤	١,١٤
كفر الشيخ	٢٤٠٢٥٤٣	٣,٧٢	٣٧٤٨	٥,٨٠	١,٠٨	١٠,٧	٢,٩٥	٢,٨٥	١,٠٤	١,٤٣
الغربية	٣٦٦٠٥٧٠	٥,٦٦	١٩٤٣,٢٧	٣,٠١	٢,٦٩	١٧,٤	٤,٧٨	١,٢٩	١,٣٣	٠,٨٩
المنوفية	٢٩٩٣٩٥١	٤,٦٣	٢٥٤٣,٧٢	٣,٩٣	٠,٧٠	١١,٥	٣,١٧	٠,٢٧	٠,٣٥	٠,٣٩
البحيرة	٤٣٣٨٥٨٧	٦,٧١	٥٧١٥,٤٣	٨,٨٤	٢,١٣	١٨,٣	٥٠٤	٣,٥٠	١,٠٧	١,٩٠
الاسماعلية	٧٨٩٢٣١	١,٢٢	١٤٤١,٥٩	٢,٢٣	١,٠١	٥	١,٣٨	٠,٨٥	٠,٥١	٠,٤٣
جملة بحرى	٢٨٠٢٠٣٤٤	٤٣,٣٥	٢٤٥٧٥,٥٩	٣٨,٠١	٥,٣٤	١١٤,٣	٣١,٤٨	٢,٤٣	٢,٢٧	٣,٢٧
الجيزة	٥٢٠٨١٨٩	٨,٠٩	١١٥٦,٤٨	١,٧٩	٦,٢٧	٣٢,٧	٩,٠١	٠,٩٢	٣,١٣	٣,٦١
بنى سويف	٢٠٦١٧٨٧	٣,١٩	١٢٠٥,٦٣	١,٨٦	١,٣٢	٦,٩	١,٩٠	٠,٠٤	٠,٦٦	٠,٠٢
الفيوم	٢٢٠٧٩٤٥	٣,٤٢	١٦٧١,٢٣	٢,٥٨	٠,٨٢	٦,٢	١,٧١	٠,٨٨	٠,٤٢	٠,٤٤
المنيا	٣٦٨٧٠٠٤	٥,٧٠	٢٣٤٧,٢٢	٣,٦٣	١,٠٧	١٤,١	٣,٨٨	٠,٣٥	١,٠٤	٠,١٣
اسيوط	٣١٢١٦٨٦	٤,٨٣	١٥٥٨,٣٦	٢,٤١	٢,٤٢	٨,٦	٢,٣٧	٠,٠٤	١,٢١	٠,٠٢
سوهاج	٣٤٨٠٧٢٨	٥,٣٨	١٥١٧,٥٢	٢,٣٥	٣,٠٤	٨,٩	٢,٤٥	٠,٠٧	١,٥٢	٠,٠٥
قنا	٢٦٩٧٠٣١	٤,١٧	١٦٠٩,٦٥	٢,٤٩	١,٦٨	٧,٧	٢,١٢	٠,٣٧	٠,٨٤	٠,١٩
اسوان	١٠٤٣٤٥٠	١,٦١	٢٠٨,٨	٠,٣٢	١,٢٩	٥,٧	١,٥٧	٠,٠٥	٠,٦٥	٠,٦٢
الاقصر	٣٩٢١٦٢	٠,٦١	٩٣٩,٥٧	١,٤٥	١,٨٥	٢,٥	٠,٦٩	٠,٧٦	٠,٤٣	٠,٣٨
جملة القبلى	٢٣٨٩٩٨٨٢	٣٦,٩٧	١٢٢١٤,٤٦	١٨,٨٩	١٨,٠٨	٩٣,٢	٢٥,٦٧	٦,٧٨	٩,٠١	٣,٣٩
البحر الاحمر	١٧٢٢٦٠	٠,٢٧	٧١,٠٠	٠,١١	٠,١٦	١,٤	٠,٣٩	٠,٢٨	٠,٠٨	٠,١٤
الوادى الجديد	١٥٦٠٨٣	٠,٢٤	١١١٢,٠٠	١,٧٢	١,٤٨	١,٢	٠,٣٣	١,٣٩	٠,٧٤	٠,٧٠
مطروح	٢٤٠٠٩٥	٠,٣٧	٤٠٢٠,٠٠	٦,٢٢	٥,٨٥	١,٣	٠,٣٦	٥,٨٩	٢,٩٣	٢,٩٣
شمال سينا	٢٨٠١١٠	٠,٤٣	١٨٤,٠٠	٠,٢٨	٠,١٥	١,٢	٠,٣٣	٠,٠٥	٠,٠٧	٠,٠٢
جنوب سينا	٦٠٠٢٦	٠,٠٩	١١٨٢٢,٠٠	١٨,٢٨	١٨,١٩	٢	٠,٥٥	١٢,٧٣	٩,١٠	٨,٨٧
جملة الحدود	٩٠٨٥٧٤	١,٤١	٢٧٢٠٩,٠٠	٤٢,٩١	٢٥,٢٠	٧,١	١,٩٦	٢٤,٩٦	١٢,٣٠	١٢,٣٢
جملة الجمهورية	٦٤٦٥٢٤٦٦	١٠٠,٠٠	٦٤٦٩٩,٤٨	١٠٠,٠٠	٤٠,١٣	٣٦٣,١	١٠٠,٠٠	١٠١,١٣	٤٥,٠٧	٥٠,٥٧

المصدر: (١) تقديرات السكان

٢) رئاسة مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم أتخاذ القرار ، وصف مصر بالمعلومات، الكتاب السنوى ،أغسطس ١٩٩٧، الأصدار الثالث

٣) الخطة الخمسية ٢٠٠٢/٢٠٠٧.

٣-٧ الدخـــل والأنفـاق والادخـار

غالبا ما يمثل الادخار قدرة الدولة على الاستثمار وكلما ارتفع معدل الادخار دل ذلك على قدرة الدولة على زيادة استثماراتها كما يمثل قدرتها الداخلية على زيادة كفاءتها الإنتاجية وفتح فرص التوظف لمواجهة الكثير من المشكلات مثل البطالة ورفع مستوى معيشة السكان وتقليل حدة الفقر وهكذا..

من الجدول رقم (٣-١٤) يلاحظ الآتى:

(١) نسبة الادخار إلى الدخل في مجموعة المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحرى اقل من نسبة الادخار على المستوى القومى الذى بلغ ١٦,٧٥% من اجمالى الدخل. إذ من الملاحظ أن نسبة الادخار على مستوى مجموعة المحافظات الحضرية بلغ ١٥,٨٢% وهو نفس النسبة تقريبا على مستوى مجموعة المحافظات في الوجه البحرى.

(٢) أن نسبة الادخار إلى الدخل على المستوى القومى أقل من مستواها في كل من مجموعة المحافظات في الوجه القبلى ومجموعة محافظات الحدود إذ بلغت ١٨,٩% و١٧,٧٧% على الترتيب.

(٣) أن هناك تفاوتا واضحا داخل كل مجموعة من مجموعات المحافظات المختلفة إذ يلاحظ أن:

أ. **مجموعة المحافظات الحضرية:** بلغت نسبة الادخار في محافظة القاهرة معدلات أعلى من المعدل على المستوى القومى إذ بلغت هذه النسبة ١٨,٠٦% أما باقى المحافظات فإنها تحت المعدل بل الأكثر من ذلك تعتبر محافظة بورسعيد أقل المحافظات على الاطلاق نسبة في الادخار إذ بلغت نسبتها ٩,٥% فقط.

ب. **مجموعة محافظات الوجه البحرى:** تعتبر محافظة دمياط أقل المحافظات ادخارا بعد محافظة بورسعيد إذ تبلغ نسبتها ١٠,٢٩% من اجمالى الدخل بها. كما أن من بين عدد ٩ محافظات هى مجموعة محافظات الوجه البحرى ثلاثة منها يرتفع معدل الادخار فيها عن المستوى القومى وهى محافظات الشرقية بنسبة ١٨,٧٧% ومحافظة المنوفية ١٧,٤٧% ومحافظة البحيره ١٦,٩٣% وذلك من اجمالى الدخل بكل منهم.

ج. **مجموعة محافظات الوجه القبلى:** جميع محافظات الوجه القبلى تبلغ نسبة الادخار فيهم اعلى من المستوى القومى فيما عدا محافظة بنى سويف الذى بلغت نسبتها ١٣,٥٤% من اجمالى الادخار بها.

د. **مجموعة محافظات الحدود:** توجد محافظتين من بين الخمس محافظات المكونه لهذه المجموعة تبلغ نسبة الادخار فيها اقل من المعدل القومى وهما محافظتى الوادى الجديد وشمال سيناء والذى بلغت النسبة كل منهما ١٢,٧٤% و١٦,١٧% على الترتيب من اجمالى الدخل في كل منهما.

جدول رقم (٣-١٤)
الدخل والانفاق والادخار ونسبتهما إلى الدخل على مستوى المحافظات
الريف والحضر

المحافظات	نسبة الانفاق إلى الدخل	نسبة الادخار إلى الدخل
القاهرة	٨١,٩٤	١٨,٠٦
الاسكندرية	٨٨,٦٠	١١,٤٠
بور سعيد	٩٠,٥٠	٩,٥٠
السويس	٨٧,٢٩	١٢,٧١
جملة الحضر	٨٤,١٨	١٥,٨٢
دمياط	٨٩,٧١	١٠,٢٩
الدقهلية	٨٣,٦٢	١٦,٣٨
الشرقية	٨١,٢٣	١٨,٧٧
القليوبية	٨٦,٦٣	١٣,٣٧
كفر الشيخ	٨٥,٧٦	١٤,٢٤
الغربية	٨٤,٨٣	١٥,١٧
المنوفية	٨٢,٥٣	١٧,٤٧
البحيرة	٨٣,٠٧	١٦,٩٣
الاسماعيلية	٨٤,٨٨	١٥,١٢
جملة بحرى	٨٤,١٧	١٥,٨٣
الجيزة	٨١,٩٣	١٨,٠٧
بنى سويف	٨٦,٤٦	١٣,٥٤
الفيوم	٨١,٥٣	١٨,٤٧
المنيا	٧٥,٥٥	٢٤,٤٥
اسيوط	٨٠,٥٣	١٩,٤٧
سوهاج	٨٢,٦٨	١٧,٣٢
قنا	٨٣,٠٥	١٦,٩٥
اسوان	٧٩,٦٣	٢٠,٣٧
الاقصر	٨٢,٢٥	١٧,٧٥
جملة القبلى	٨١,١٠	١٨,٩٠
البحر الاحمر	٨١,٨٨	١٨,١٢
الوادى الجديد	٨٧,٢٦	١٢,٧٤
مطروح	٨٠,٠٤	١٩,٩٦
شمال سيناء	٨٣,٨٣	١٦,١٧
جنوب سيناء	٧٧,٠٣	٢٢,٩٧
جملة الحدود	٨٢,٢٣	١٧,٧٧
جملة الجمهورية	٨٣,٢٥	١٦,٧٥

٣-٨ الخلاصة

من الدراسة يتضح أن هناك خللاً في توزيع الدخول في المناطق الحضرية ناتج عن خلل في توزيع مصادر الدخول من الأنشطة الاقتصادية المختلفة وهذا يعكس الفروق الواضحة بين المحافظات المختلفة.

وما يعكس هذه الفروق يلاحظ أن القاهرة بمفردها يستحوذ على ما يقرب من ٢٦,٥١% من إجمالى دخل العينة على مستوى جميع المحافظات وهو اكثر من دخل جميع محافظات الوجه القبلى بما فيه محافظة الجيزه حيث بلغت نسبة اجمالى الدخل في مجموع هذه المحافظات ٢٥,٦٨% ولا يزيد عن إجمالى دخل محافظات الوجه البحرى إلا بمقدار ٥% فقط.

تستحوذ المحافظات الحضرية ما يقرب من ٤٥% من حجم الإنفاق السنوى الكلى على بنود الأنفاق المختلفة، وتتساوى تقريبا نسبة الأنفاق في كل من مجموعة المحافظات بالوجه البحرى مع مجموعة محافظات والوجه القبلى والتى بلغت حوالى ٢٧% من إجمالى الأنفاق لكل منهما، في حين أن نصيب محافظات الحدود من الأنفاق لا يتجاوز ٢% من هذا الإجمالى.

ولا يختلف التفاوت بين مجموعات المحافظات فيما يتعلق بنود الأنفاق المختلفة بل أن هذا التفاوت يظهر بصورة جلية داخل كل مجموعة من المجموعات. من الملاحظ أن ما يزيد عن ٣٥% من اجمالى الأنفاق داخل مجموعة المحافظات الحضرية يخصص للأنفاق على الطعام والشراب يليه المخصص للسكن ومستلزماته والتى بلغت حوالى ١٣%. وتتفاوت نسبة المخصص للطعام والشراب بين مجموعات المحافظات المختلفة حيث بلغت ٢٣% في مجموعة محافظات الوجه البحرى و٤٥% و٤٣% في كل من مجموعات محافظات الوجه القبلى والحدود.

إلا أن ما يلفت النظر ارتفاع مخصصات الأنفاق على السكن ومستلزماته في مجموعة محافظات الوجه البحرى والقبلى والحدود والتى بلغت ١٩% و١٥% في كل من المجموعات الثلاث. وتعتبر مخصصات الأنفاق على السكن ومستلزماته في مجموعة المحافظات الحضرية أقل من المستوى القومى في حين أن ما خصص لهذا البند في كل مجموعات المحافظات الثلاث الأخرى أعلى من المستوى القومى.

ويشير الجدول رقم (٣-١٠) أن المخصص للأنفاق الاستهلاكى على المستوى القومى بلغ حوالى ٩٧% من إجمالى الأنفاق في حين أن الأنفاق على المدفوعات التحويلية وأقساط المدفوعات بلغت حوالى ٣% تقريبا من هذا الإجمالى. وعموما لم يلاحظ من الجدول رقم (٣-١٠) تفاوتا كبيرا بين مجموعات المحافظات المختلفة فيما يتعلق بإجمالى الأنفاق الاستهلاكى.

وضح من الدراسة أن الفروق بين المحافظات والأقاليم أدت إلى تركز السكان في بعض المناطق نتيجة لتركز الدخل داخل تلك المناطق وهذا يؤدى إلى تركز الاستهلاك أيضا. والمقياس الذى بين ايدينا وهو معامل تركز السكان الدخل من المقاييس تحاول وصف درجة العلاقة بين الأنشطة والسكان ووحدة المساحة.

وقد استخدمت الدراسة مقياس تركز السكان والدخل الذى يعكس إلى حـــد كبـــير حـــدة التفـــاوت ودرجـــة التركز في بعض الوحدات المكانية أو وجود طاقة استيعابية غير مستغلة في بعـــض الوحـــدات المكانيـــة الأخرى كمؤشر هام لسياسة التنمية واعادة توزيع رشيد لقوى النمو.

وبحساب معامل تركز السكان يتضح انه بلغ حوالى ٤٥,١% وهذا يعنى أن اكثر من نصف السكان يمكن تحريكهم بين المحافظات المختلفة حتى يمكن أن نحقق النصيب العادل من السكان لكل محافظة وبما يتفـــق والمســـاحة المأهولة لها. وإن كان هذا التحرك لا يتعلق فقط بانتقال السكان ولكن لابد أن يرتبط بالقوى الانتاجية التى تســـاعد على إعادة تركز السكان.

وفيما يتعلق بمعامل تركز الدخل يتضح أنه بلغ حوالى٥٠,٦% وهذا يعنى أن تركز الدخل اعلى من تركـز السكان الذى بلغ حوالى ٤٥,١%. وهذا له دلالة علمية على جانب كبير من الأهمية. إذ أن هذه النتيجة النظريـــة هامة في التحليل الإقليمى وعند وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية بهدف إعـــادة توزيـــع توطـــن الأنشطة والسكان، وهى على جانب كبير من الأهمية عند التفكير في سياسة إنشاء المدن الجديـــدة بهـــدف إعـــادة التوزيع السكانى، إلى توزيع اكثر عدالة على وحدة المساحة[1]. فمثلا إذا كان موقع المدينة الجديدة قريبا من منـــاطق تركز الدخل تصبح تلك المناطق ذات قوى جذب شديدة نتيجة تركز السكان والدخل والطلـــب علـــى الســـلع والخدمات وبالتالى يؤدى إلى تفريغ المدن الجديدة من محتواها الاقتصادى الأمر الذى يؤدى بها إلى أن تصبح منـــاطق للسكنى فقط اكثر منها مناطق جذب جديدة للأنشطة الإنتاجية وخاصة الأنشطة الصناعية وبالتالى تصبح هذه المـدن عاملا من عوامل التركز الاقتصادى في المناطق القديمة بسبب ظاهرة الاستقطاب.

ومن الدراسة أتضح أن معدلات الادخار في مجموعات المحافظات الحضرية والوجه البحـــرى أقـــل مـــن معدلات الادخار على المستوى القومى في حين أن معدلات الادخار في مجموعة محافظات الوجه القبلـــى والحـــدود والقاهرة أعلى من هذا المستوى. كما أن أقل معدلات ادخار كانت موجودة في محافظتى شمال ســـيناء ١٢,٧٤% ومحافظة بنى سويف ١٣,٥٤%.

---

[1] انظر السيد محمد كيلان وسيد محمد عبد المقصود، الفوارق الإقليمية في مصر وطرق قياسها ، معهد التخطيط القومى، مذكرة رقم ١٣٢٤ ، مايو ١٩٨٢.

الفصل الرابع

عـــدالة توزيع خدمات التعليـــــم

٤-١ مقدمه :

اهتمـــت مصـــر بالاستثمار فى التعليم باعتباره أحد محددات التنمية البشرية، مما يساهم فى رفع مستوى أداء الفرد وجعلـــه أكـــثر إنتاجية وقدره على الابتكار وتحسين مستوى معيشته . وقد أكدت الدراسات على وجود علاقة ارتباط بين ارتفاع مستويات التعليم وارتفاع مستويات المعيشة وارتفاع معدلات التقدم الفنى. فالاستثمار فى التعليم يساعد الأفراد على تحســين أوضاعهم والارتفاع بمكانتهم الاقتصادية والاجتماعية ويزيد من كفاءة الفرد وإنتاجيته ومن كفاءة استغلال الموارد المتاحة [١] .

وتضع الدولة خطط وبرامج تطوير نظمها التعليمية متضمنة مجموعة من الأهداف [٢] :

- توفير فرص التعليم الأساسية لجميع الأطفال بالمجتمع .
- تحقـــيق العدالـــة فى توزيع فرص التعليم سواء على مستوى النوع (ذكور / إناث) أو على المستوى الجغرافى أو الحالة الاقتصادية لأفراد المجتمع .
- زيـــادة الكفـــاءة الداخلية للتعليم عن طريق تحسين جوده التعليم وتخفيض الفاقد فى الموارد والناشىء عن ارتفاع نسبه الرسوب والتسرب بين الدارسين .
- زيادة الكفاءة الخارجية للنظام التعليمى بالتوسع فى المؤسسات التعليمية (مدارس وجامعات) التى تتناسب مع احتياجات سوق العمل وتزويدها بالمناهج التعليمية الملائمة لذلك .
- تطويـــر الإطـــار المؤسسى والأجهزة الإدارية ودعمها بالإمكانيات المادية والكفاءات البشرية القادرة على إعداد وتنفيذ السياسة التعليمية وتخطيط البرامج والمشروعات على جميع المستويات التعليمية.

وفى ضوء الأهداف السابقة تحاول هذه الورقة الإجابة على السؤال التالى:

ما مدى تحقيق مصر لهذه الأهداف، وخاصة فيما يتعلق بتحقيق العدالة فى توزيع فرص التعليم ؟

٤-٢ واقع التعليم فى مصر :

بالرغم من أن التعليم يقدم دون تمييز إلا أننا نجد غياب للتكافؤ الحقيقى فى الفرص التعليمية المتاحة للأفراد حيث أن تكافؤ الفرص هنا ليس معناه مجرد فتح أبواب التعليم على مصراعيها بالمجان (وهو حق يقره الدستور[٣] لجميع أفراد الشعب) ، وإنما معناه أن يكون هؤلاء الأفراد متكافئين فى ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية بالدرجة التى لا تسمح بضياع فرصة التعليم على احد أو تهددها .

لقـــد حققت مصر خطوات هامه فى مجال التعليم فقد ارتفعت معدلات القيد فى مراحل التعليم وارتفعت معدلات القراءة والكتابة ارتفاعاً كبيراً فى جميع المحافظات، إلا انه مازال هناك الكثير يجب تحقيقه، فمازال هناك الآلاف من الأطفال خارج المدارس، هناك ٢٣٨٣ ألف طفل خارج التعليم الأساسى والثانوى وفقاً لبيانات ٢٠٠٠/٢٠٠١ وهنـــاك ١٧٩١٥ ألف أمى (١٥+) عام ٢٠٠١، كما أن هناك أفراد من المجتمع لا تشارك فى النظام التعليمى بنفس الدرجة فنجد بعض الفئات

---

[١] علا سليمان الحكيم، التوزيع الإقليمى للإنفاق الاجتماعى (التعليم والصحة)، ورقة خلفية مقدمة لتقرير التنمية البشرية فى مصر، القاهرة، معهد التخطيط القومى، ١٩٩٨.

[٢] عبد القادر دياب : قطاع التعليم فى مصر " التحديات وآفاق المستقبل " دائرة الحوار ، معهد التخطيط القومى ٢٠٠٢ .

[٣] كفل الدستور المصرى حق التعليم لكل فرد وبحيث تكون خدمات التعليم متاحة بالتساوي بين كل المواطنين بغض النظر عن الجنس والدين واللغة والمكان.

(مـــثل النساء) وبعض المحافظات (الصعيد) وبعض المناطق (العشوائية) وبعض الطبقات (الفقيرة) لا تحصل على نصيبها المتعادل من الخدمات التعليمية وهو ما يقتضى تحقيق توزيع متكافىء لخدمات التعليم بين المحافظات وبين الفئات المختلفة[1] .

ممـــا ســـبق يتضح أن احد أهم أهداف خطط تطوير التعليم فى الدولة هو تحقيق العدالة فى توزيع فرص التعليم على مســـتوى النوع أو على المستوى الجغرافى غير أن ذلك غير محقق ، فمازال هناك تفاوتات فى توزيع الخدمات التعليمية وهنا نطرح تساؤل هل هناك بالفعل تفاوتات إقليميه فى تقديم الخدمة التعليمية ؟ وهل توجد عدالة فى توزيع الخدمات التعليمية بين محافظات مصر؟

ما المقصود بالتفاوتات الاقليمية ؟ [2]

يقصد بالتفاوتات عدم التناسب ، وتنتج عن إنحراف مجموعة من العوامل عن وضع معين (يقاس بقيمة) والمقصود هنا الـــتفاوتات غـــير المبررة بين المحافظات لان التفاوتات المبررة هى تفاوتات أوجدتها الطبيعة والظروف الطبيعية ومن الصعب الغاءها، أما التفاوتات غير المبررة تفاوتات غير مقبولة (مثل التفاوتات فى متوسط نصيب الفرد من الخدمات الصحية والتعليمية ...) .

ما المقصود بالعدالة الاجتماعية ؟

يقصد بها حصول كافة السكان على فوائد ومنافع الموارد الاستثمارية المنفذة والموارد المستخدمة، أى أن العدالة تعنى توزيع الاستثمارات والآثار المترتبة على تنفيذها على حيز الدولة دون تفرقة بحيث ينال كل مواطن وكل إقليم حقه المتعادل من ثمـــار التنمـــية ، فالعدالة الاجتماعية مرتبطة بتوزيع ثمار العمل وتحقيق المساواة بما يكفل توزيع السلع والخدمات لكل حسب حاجته .

العـــدل والمســـاواة لايمكن أن يكون لها وجود فى ضوء الفوارق بين الطبقات الاجتماعية أو الفوارق بين الذكور والإنـــاث أو الفوارق بين المناطق الجغرافية المختلفة ولذلك لابد من إعادة لتوزيع الاستثمارات والجهود والموارد والاهتمام بما يؤدى إلى تضييق هذه الفجوات وبما يؤدى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية .

أنماط التفاوتات

- تفاوتات بين المحافظات .
- تفاوتات بين محافظات الوجه البحرى والوجه القبلى والمحافظات الحضرية
- تفاوتات داخل المحافظة بين المراكز والمدن والقرى .
- تفاوتات بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية .
- تفاوتات داخل المناطق الحضرية (المناطق الراقية ، المناطق الشعبية التقليدية ، المناطق العشوائية أو ريف المدينة).
- تفاوتات بين الذكور والإناث.
- تفاوتات بين الطبقات المختلفة للمجتمع (أغنياء ، فقراء) .

---

[1] علا سليمان الحكيم : البعد الإقليمى للتعليم ، أوراق بحثيه ، تقرير التنمية البشرية لمصر ٩٨/٩٩ – معهد التخطيط القومى .

[2] علا سليمان الحكيم : التفاوتات فى التنمية البشرية على مستوى مراكز محافظات المنوفية ، الفيوم وسوهاج ، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية ، مصر ، معهد التخطيط القومى ١٩٩٥ ص ٢ .

ماهو السبب فى وجود التفاوتات بين المحافظات :

هـــل يرجع ذلك للنظام السياسى أو للمركزية الشديدة فى نظام التعليم أم للعادات والتقاليد التى تحول دون تعليم الإناث أم إلى ضيق الموارد المخصصة للتعليم أم لسوء توزيعها أم للمستوى المعيشى المحقق لمعظم الأسر المصرية أم لعدم الوعى بأهمية التعليم ومردود يته أم إلى كل هذه العوامل مجتمعه ؟

ومـــن اجـــل الاجابه على هذه التساؤلات سيتم قياس التفاوتات فى تقديم الخدمة التعليمية بالاستناد على مجموعة مؤشـــرات تعكـــس الحالة التعليمية على مستوى المحافظات المصرية وتطورها خلال الفترة ١٩٦٠ – ٢٠٠١ ٠ كما سيتم ترتيـــب المحافظـــات وفقاً لهذه المؤشرات لمعرفة مكانه كل منها وتحديد المحافظات التى تحتل المراكز المتقدمة وتلك التى تحتل المراكز الأخيرة والفروق بينهم ٠

٤–٣ مؤشرات الحالة التعليمية :

مؤشرات العملية التعليمية المستخدمة لقياس التفاوتات

يمكن تقسيم المؤشرات التى تستخدم لقياس الحالة التعليمية إلى خمسه مجموعات :

- مؤشرات لقياس مدخلات العملية التعليمية (مدارس ، فصول ، مدرسين)٠
- مؤشـــرات لقياس نوعيه التعليم مثل : عدد التلاميذ لكل مدرس، كثافة الفصل، نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم ٠
- مؤشرات تعبر عن مدى انتشار التعليم مثل : معدل القراءة والكتابة ، معدل دخول الصف الأول ، معدلات القيد بمراحل التعليم ٠
- مؤشـــرات لقـــياس مخرجات العملية التعليمية : الانتقال إلى المرحلة التعليمية التالية كنسبة من معدل القيد، الباقون للإعادة ٠
- مؤشـــرات لقياس كم الثروة التعليمية مثل عدد سنوات الدراسة (وهو ما يعبر عن التحصيل التعليمى) وكم رأس المال البشرى والاستثمار التراكمي ٠

وتجـــرى المقارنـــة عاده بين التلاميذ من حيث الفروق بين الجنسين ، ومن حيث مكان الإقامة فى الحضر والريف والمحافظة ومن حيث اختلاف الوضع الاجتماعى والاقتصادي ٠

٤–٤عدالة توزيع الخدمات التعليمية ما بين المحافظات المختلفة

هـــل هناك بالفعل تفاوتات إقليمية فى تقديم الخدمة التعليمية ؟ من أجل معرفة ذلك سيتم الاستعانة بالمؤشرات السابق ذكرها:–

١٠٤٠٤ – التفاوتات فى مؤشرات جودة التعليم على مستوى المحافظات – جدول (٤–١) :

هـــناك عدد من المؤشرات تستخدم للدلالة على جوده خدمه التعليم المقترحة أو للدلالة عن الاختلالات فى تقديمها وهى: عدد التلاميذ لكل مدرس بالابتدائى ، عدد التلاميذ لكل مدرس بالاعدادى ، كثافة الفصل الابتدائي ، كثافة الفصل بالاعدادى ، النسبة المئوية للمبانى المدرسية غير الصالحة ٠

جدول رقم (٤-١)

مؤشرات جودة التعليم علي مستوي المحافظات عام ٢٠٠١

البيان	عدد التلاميذ لكل مدرس بالابتدائى	بالاعدادى	كثافة الفصل بالابتدائى	بالاعدادى	النسبة المئوية للمبانى التعليمية غير الصالحة
القاهرة	٢٠,٤	١٦,٥	٤٠,٦	٤٢,٥	١٥,٣
الإسكندرية	٢٥,٣	١٨,٢	٤٧,٨	٤٦,٣	١٦,٠
بورسعيد	١٢,٨	١٥,٤	٣٠,٢	٣٤,١	١٩,٠
السويس	١٥,١	١٦,٤	٣٤,٧	٣٧,٦	٢٢,٨
المحافظات الحضرية	**٢١,٠**	**١٦,٩**	**٤١,٨**	**٤٢,٩**	**١٦,٠**
دمياط	٩,٧	١١,٠	٣٥,٧	٤٢,١	٢٢,٧
الدقهلية	١٥,٣	١٨,٠	٣٧,٧	٤٣,٠	٢١,٠
الشرقية	٢٣,٠	٢٠,١	٤٢,٦	٤٢,٦	٢٦,٧
القليوبية	١٧,٦	٢٢,٤	٤٠,٥	٤٧,٤	١٣,٧
كفر الشيخ	٢٣,٨	٢٤,٠	٣٩,٨	٤٢,٩	٢٢,٩
الغربية	٢٢,٧	١٨,٩	٤١,٩	٤٧,١	٢١,٩
المنوفية	١٦,٥	٢١,١	٣٨,٦	٤٨,٥	٢٨,٤
البحيرة	٢٦,١	٢٧,٣	٤٢,٢	٤٦,٦	١٩,١
الإسماعيلية	١٩,٧	١٩,٤	٣٣,٧	٣١,٣	١٦,٩
محافظات الوجه البحري	**١٩,٣**	**٢٠,٤**	**٤٠,١**	**٤٤,٥**	**٢٢,٠**
الجيزة	٢٤,٦	٢٣,٦	٤٦,٣	٤٩,١	٢١,٠
بنى سويف	٢٥,٧	٢٥,٨	٣٧,٤	٤٠,٥	٢٢,٥
الفيوم	٢١,٤	٢٣,٥	٤٤,٧	٤٤,٦	١٧,١
المنيا	٢٦,٦	١٥,٨	٤٣,٢	٤٢,٤	٣٥,١
أسيوط	٢٦,٦	٢٣,٣	٤٤,٦	٤٢,٨	٣٠,٣
سوهاج	٢١,٨	١٨,٥	٤٣,٥	٤٣,٤	٢٧,٥
قنا	١٨,٨	٢٣,٢	٤١,٣	٤٦,٤	٢٩,٤
الأقصر	٢٠,٦	٢٤,٧	٣٩,٠	٤٣,٦	٤٠,٥
أسوان	١٦,٥	١٦,٢	٣٥,٣	٣٨,٣	٤٤,٧
محافظات الوجه القبلي	**٢٣,١**	**٢٠,٩**	**٤٢,٩**	**٤٤,٣**	**٢٨,٤**
البحر الأحمر	١٤,٢	١٢,٩	٢٩,٨	٣١,٠	١٨,٩
الوادى الجديد	٦,٥	٨,٠	٢١,٨	٢٧,٩	١٨,٤
مطروح	٢١,٦	١٩,٢	٣١,١	٣٩,٢	٦٣,٦
شمال سيناء	١٢,٤	١٠,٣	٢٧,٩	٢٩,٤	٤٤,٦
جنوب سيناء	١٠,٨	١٠,١	١٧,٠	٢٧,٧	٢٠,٣
محافظات الحدودية	**١٢,٢**	**١١,٤**	**٢٦,٨**	**٣١,٢**	**٣٥,٧**
الجمهورية	**٢٠,٧**	**١٩,٦**	**٤١,١**	**٤٣,٩**	**٢٣,٨**

المصدر : معهد التخطيط القومي ، الأمم المتحدة : تقرير التنمية البشرية ، مصر ٢٠٠٣

(أ) مؤشـــر كـــثافة الفصول بالابتدائى والاعدادى :

تؤثر كثافة الفصول بدرجه كبيرة على نوعيه ما يتلقاه الطالب من تعليم، فنجد أنهـــا بلغـــت فى ٢٠٠١ كمتوسطات قوميه للتعلـــيم الابـــتدائي والاعدادى على التوالي ٤١,١ ، ٤٣,٩ ، وهذه المتوسطات فى نظام التعليم تخفى فروقاً كبيرة بين المناطق المختلفة فى كـــل من التعليم الابتدائي والاعدادى – **شكل (١) و (٢)**، فعلى سبيل المثال فبينما كانت كثافة الفصول فى الابتدائي ٤٧,٨ و ٤٦,٦ و٤٤,٧ عـــلى الـــتوالي فى محافظات الإسكندرية والجيزة والفيوم نجدها ٣٠,٢ ، ٣٣,٧ ، ٣٤,٧ عـــلى التوالي فى محافظات بورسعيد والإسماعيلية والسويس .

شكل (٤-١) كثافة الفصل فى مرحلة التعليم الإبتدائى فى محافظات مصر عام ٢٠٠١

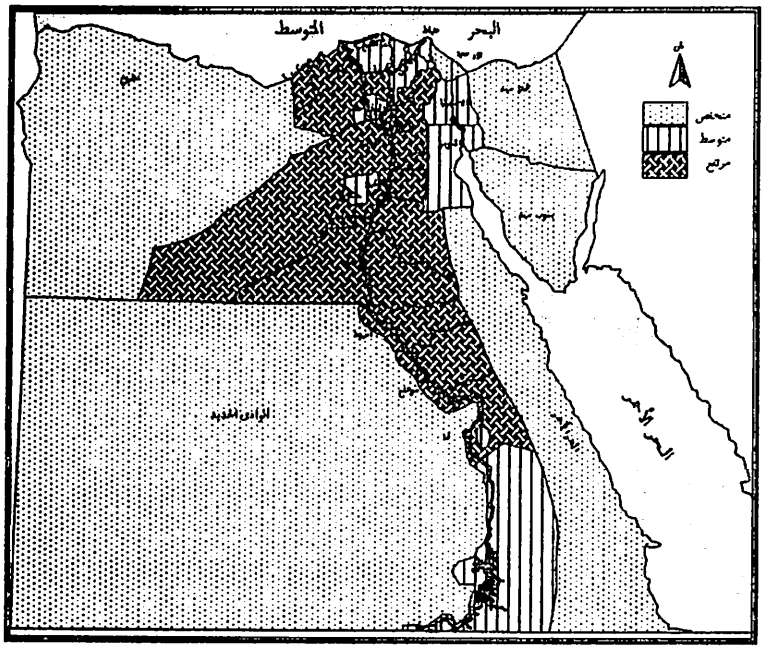

شكل (٤-٢) كثافة الفصل فى مرحلة التعليم الاعدادى فى محافظات مصر عام ٢٠٠١

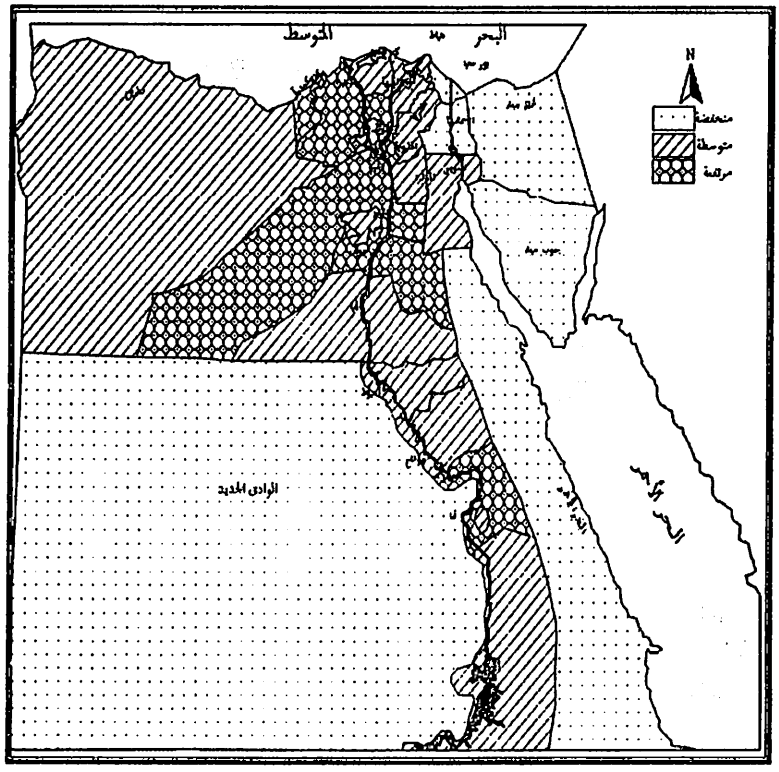

(ب) – مؤشر عدد التلاميذ لكل مدرس بالابتدائى والاعدادى

يؤثر أيضاً عدد التلاميذ لكل مدرس على جوده ونوعيه التعليم ونجد أنها بلغت فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ كمتوسطات قوميه ٢٠,٧ ، ١٩,٦ فى كل من مرحلتى التعليم الابتدائي والاعدادى . وهذه المتوسطات أيضاً تخفى فروقاً بين المحافظات المختلفة فنجدها تبلغ ٢٩,٧ و ١٢,١١ و ١٥,١ فى محافظات دمياط بورسعيد والسويس فى مرحلة التعليم الابتدائي وترتفع إلى ٢٦,٦ و ٢٥,٧ فى كل من محافظات أسيوط والمنيا ويلاحظ اتساع الفجوة والتفاوتات فيما بين المحافظات فيما يتعلق بهذا المؤشر فى التعليم الابتدائي .

ونجد نفس هذا التفاوت أيضاً فى مرحلة التعليم الاعدادى فقد بلغ عدد التلاميذ لكل مدرس بالاعدادى ١١ ، ١٥,٤ ، ١٦,٤ فى كل من محافظات دمياط وبورسعيد والسويس على التوالي (وهى نفس المحافظات السابقة) فى حين نجد أن هذا المؤشر يبلغ ٢٧,٣ ، ٢٥,٨ فى محافظتى البحيرة وبنى سويف

(ح) حالة الأبنية التعليمية :

شكل (٤–٣) حالة الأبنية التعليمية فى محافظات مصر ٢٠٠١

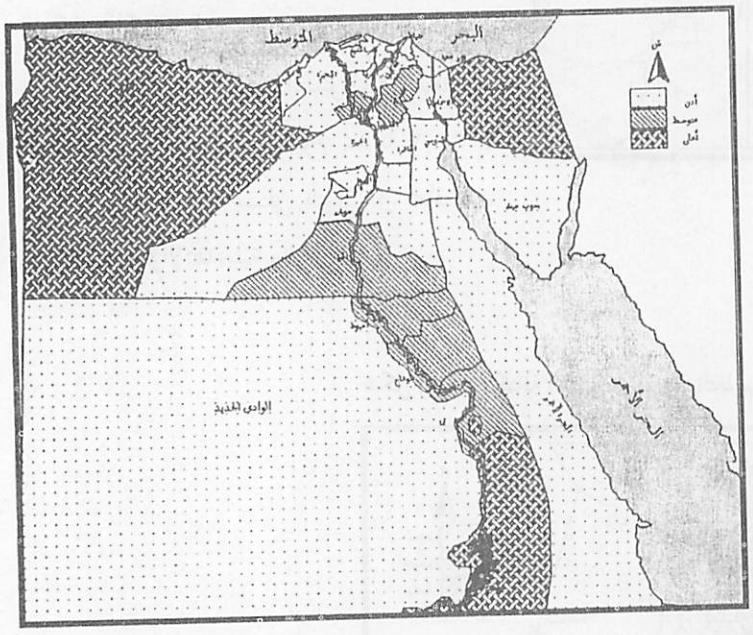

أما فيما يتعلق بمؤشر الأبنية التعليمية غير الصالحة (تشمل الأبنية غير صالحة كلية + تحتاج لصيانة)، فنجد أن نسبتها تتفاوت بشده بين المحافظات خاصة بين المحافظات الحضرية ومعظم محافظات الوجه القبلي (باستثناء الفيوم) – شكل (٣) وذلك يرجع إلى اهتمام الدولة بعملية إحلال وتجديد وبناء معظم المدارس فى المحافظات الحضرية مع إهمال باقي المحافظات لفترات طويلة مما أدى إلى عدم صلاحية كثير من المدارس بها وهو ما ينعكس على جوده العملية التعليمية .

ويتضح التفاوت بمقارنة نسبه المباني المدرسية غير الصالحة فى محافظات القاهرة ١٥,٣% والإسكندرية ١٦% ومحافظات أسوان ٤٤,٧% والأقصر ٤٠,٥% والمنيا ٣٥,١ .

٤–٤–٢ دليل التحصيل التعليمى :

وفقاً لبيانات دليل التحصيل التعليمى (والذي يتكون من معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين ومعدل القيد بمراحل التعليم المختلفة).

تحتل محافظة السويس المركز الأول من حيث دليل التعليم حيث تبلغ قيمته ٠,٨٠٠ وتأتى الفيوم فى المركز الأخير من حيث قيمه هذا الدليل فهو يصل إلى ٠,٥٣٦ . ويتضح انخفاض هذا الدليل فى جميع محافظات الوجه القبلي باستثناء أسوان والجيزة ويلاحظ التفاوتات بين قيم الدليل فى هذه المحافظات وجميع المحافظات الحضرية وليس فقط محافظة بورسعيد .

وهذا الانخفاض للدليل فى محافظات الوجه القبلي والتى أدت إلى تفاوتات بينها وبين المحافظات الأخرى ترجع أساساً إلى انخفاض فى قيم معدل القراءة والكتابة فى هذه المحافظات أكثر منها إلى انخفاض فى نسبة القيد فى مراحل التعليم (ويلاحظ أن التفاوتات بين المحافظات فيما يتعلق بهذا المؤشر الأخير محدودة ولكنها أكثر وضوحاً فى حاله معدل القراءة والكتابة) .

نجد أن هناك تفاوتات بين المحافظات فيما يتعلق بمؤشرات التعليم وهو ما يؤثر على مستوى التنمية البشرية فى هذه المحافظات حيث وجد أن السبب الرئيسي لانخفاض دليل التنمية البشرية يرجع لانخفاض دليل التحصيل التعليمى .

وقد أوضحت التقارير السابقة للتنمية البشرية لمصر الدرجة المتزايدة من عدم العدالة الاجتماعية وأتساع التفاوتات بين الأجزاء المختلفة للدولة (بين المحافظات) فى الحصول على الخدمات التعليمية . وقد أدت جهود التنمية إلى زيادة حدة التفاوتات . وهذه التفاوتات غير مقبولة مما يتطلب إيجاد السياسات اللازمة للتقليل منها لأنه من الصعب تحقيق تنمية بشرية مرتفعة ومستمرة بدون عدالة توزيع أو مع وجود تمييز من أى نوع .

٤-٤-٣ معدل القراءة والكتابة (١٥ +) :

أ- التفاوتات فيما بين المحافظات وتطورها على خلال الفترة ١٩٦٠ / ٢٠٠١ :

بالنظر إلى تطور هذا المعدل خلال الفترة ٦٠/٢٠٠١ نجد انه حدث تحسن وارتفاع كبير به فى كل المحافظات ، فقد بلغت أعلى قيمه له ٤٨,٩% فى محافظة القاهرة عام ١٩٦٠ وارتفعت إلى ٨٣,٢% فى محافظة بورسعيد عام ٢٠٠١ . وبالرغم من هذا التحسن فى قيمة المعدل إلا أن التفاوت بين المحافظات لم يتحسن على الإطلاق ، بالرغم من ارتفاع المعدلات فى كل المحافظات ، التغير الوحيد الذى طرأ هو اختلاف طفيف فى ترتيب المحافظات من حيث معدلات القراءة والكتابة فبعد أن كانت المحافظات الحضرية الأربعة القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس تحتل المراكز الأربعة الأولى على التوالي ومحافظات مطروح وقنا وسوهاج والفيوم المراكز الأربعة الأخيرة عام ١٩٦٠ اختلف الترتيب فى عام ٢٠٠١ فأصبحت بورسعيد هى التى تحتل المركز الأول وتليها باقي المحافظات الحضرية والفيوم والمنيا وسوهاج وقنا احتلوا المراكز الأخيرة، غير أن الفرق بين أعلى قيمة وأقل قيمة للمعدل- المدى[1] - فيما بين السنتين ١٩٦٠ و٢٠٠١ لم يختلف كثيراً فقد بلغ ٣٦,٦% (٤٨,٩ - ١٢,٣) عام ١٩٦٠ و٣٥,٥% (٨٣,٢ - ٤٧,٧) عام ٢٠٠١ وهو مايو ضح عدم حدوث تحسين فى التفاوت بين المحافظات فيما يتعلق بمعدل القراءة والكتابة – جدول (٤-٢).

---

[1] يستخدم المدى أى الفرق بين أعلى قيمه للمتغير وأقل قيمه لبيان التفاوتات بين المحافظات أو عبر فترة من الزمن فيما يتعلق بهذا المتغير .

جدول (٤-٢)

معدل القراءة و الكتابة (١٥+) علي المحافظات (اجمالي ،اناث ، حضر / ريف)

البيان	معدل القراءة والكتابة (١٥ +)					التفاوت بين الريف و الحضر	الاناث كنسبة من الذكور	
	اجمالى		اناث	حضر	ريف			
	١٩٦٠	٢٠٠١	٢٠٠١	٢٠٠١	٢٠٠١	٢٠٠١	١٩٦٠	٢٠٠١
القاهرة	٤٨,٩	٨١,١	٧٥,٢	٨١,١	٠,٠	٠,٠	٥٠,٠	٧٨,٠
الاسكندرية	٤٥,٣	٧٩,٦	٧٣,٥	٧٩,٦	٠,٠	٠,٠	٤٨,٠	٧٨,٢
بورسعيد	٤٢,٢	٨٣,٢	٧٨,٧	٨٣,٢	٠,٠	٠,٠	٥٠,٠	٨٣,١
السويس	٣٨,٣	٧٩,٨	٧١,٨	٧٩,٨	٠,٠	٠,٠	٤٠,٠	٧٣,٠
المحافظات الحضرية	**٤٦,٩**	**٨٠,٧**	**٧٤,٨**	**٨٠,٧**	**٠,٠**	**٠,٠**	**٤٨,٠**	**٧٨,٣**
دمياط	٣١,٣	٧٠,١	٦٦,٦	٧٧,٠	٦٧,١	٨٧,٢	٤٤,٠	٨٧,٠
الدقهلية	٢٧,٩	٦٧,٤	٥٧,٥	٧٧,٦	٦٢,٧	٨٠,٨	٢٨,٠	٦٨,٦
الشرقية	٢١,٥	٦٢,٣	٤٩,٧	٧٩,٠	٥٦,٢	٧١,١	٢١,٠	٥٧,١
القليوبية	٢٤,٨	٦٨,٨	٥٧,٢	٧٥,٩	٦٣,٢	٨٣,٢	١٩,٠	٦٢,٥
كفر الشيخ	١٥,٣	٥٦,٥	٤٤,٠	٧١,٧	٥٠,٨	٧٠,٩	٢٠,٠	٦٠,٠
الغربية	٢٥,٣	٦٩,٥	٥٨,٢	٨١,٦	٦٢,٦	٧٦,٧	٢٤,٠	٦٦,٧
المنوفية	٢٤,٢	٦٧,٤	٥٤,٤	٧٨,٣	٦٤,١	٨١,٩	٢٠,٠	٥٧,٦
البحيرة	١٨,٨	٥٦,٠	٤١,٨	٧٢,٥	٥٠,١	٦٩,٠	٢١,٠	٥٤,٠
الاسماعيلية	٢٩,٢	٧٢,٨	٦٣,٦	٨٢,٣	٦٠,٧	٧٣,٧	٣٣,٠	٧٠,٥
محافظات الوجه البحري	**٢٣,١**	**٦٤,٨**	**٥٣,١**	**٦٠,٠**	**٣٥,١**	**٧٦,١**	**٢٣,٠**	**٦٣,٠**
الفيوم	١٦,٣	٤٧,٧	٣٣,٨	٦٩,٠	٣٩,٤	٥٧,١	٢٦,٠	٤٤,٤
المنيا	١٨,١	٤٩,٣	٣٢,٧	٧٤,٧	٤٠,٩	٥٤,٨	٢٣,٠	٤٤,٦
اسيوط	١٧,٤	٥٢,٠	٣٧,١	٧٣,٥	٤١,٠	٥٥,٨	٢٥,٠	٥٧,٣
سوهاج	١٤,٢	٤٩,٥	٣١,٩	٧٠,٥	٤٢,٢	٥٩,٩	١٨,٠	٤٢,٧
قنا	١٣,٥	٥٠,٠	٣٢,٠	٧٠,٢	٤٣,١	٦١,٤	٢١,٠	٤٢,٩
الأقصر		٦٠,٨	٤٥,٣	٧٣,٠	٤٨,٠	٦٥,٨		٥١,٢
اسوان	٢٠,٠	٧٠,٢	٥٧,٥	٧٧,٤	٦٣,٥	٨٢,١	٢٢,٠	٦٢,٧
محافظات الوجه القبلي	**١٧,٨**	**٥٦,٤**	**٤١,٨**	**٥٦,٥**	**٢٠,٣**	**٥٩,٢**	**٢٣,٠**	**٥٢,٤**
مطروح	١٢,٣	٥٥,٧	٣٨,١	٦٥,٧	٤٢,٨	٦٥,٠	١٧,٠	٤٣,٩
شمال سيناء	٣٩,٩	٦٧,٨	٥٣,٩	٨١,٤	٤٥,٥	٥٥,٨	٣٧,٠	٥٥,٨
جنوب سيناء		٧٥,٨	٥٢,٠	٩١,٧	٥٠,٢	٥٤,٨		٢٥,٠
المحافظات الحدودية	**٢٢,٥**	**٧٠,٢**	**٥٥,٥**	**٥٨,٨**	**٢٨,٨**	**٦٨,٦**	**٢٥,٠**	**٥٦,٢**
الجمهورية	**٢٥,٨**	**٦٥,٦**	**٥٥,٥**	**٥٨,٨**	**٢٨,٨**	**٦٧,٦**	**٣٠,٠**	**٦٣,٤**

المصدر : معهد التخطيط القومي الامم المتحدة : تقرير التنمية البشرية ، مصر ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣

ب- التفاوتات بين مجموعه المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحرى والقبلى :

يلاحظ التفاوتات بين الثلاث مجموعات من المحافظات خاصة بين المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه القبلي حيث بلغ معدل القراءة والكتابة فى كل منهما ٨٠,٧% و٥٦,٤% على التوالي ويلاحظ الفرق الكبير فيما بينهما . ويلاحظ أن

الـــتفاوتات فى هذا المعدل بين مجموعة المحافظات الحضرية تقل كثيراً عنها داخل كل من مجموعات محافظات الوجه البحرى والوجـــه القبلي والحدود حيث يبلغ المدى المطلق لقيم هذا المعدل ٣,٦% ، ١٦,٨% ، ٢٣,٤% ، ١٣,٩% فى المجموعات الأربع على التوالي ٠

ج- التفاوتات بين الحضر والريف :

وقـــد بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (١٥+) عام ٢٠٠١ ، ٧٨,٥% على مستوى حضر مصر و٥٣,١% على مستوى الريف ومن هنا يتضح التفاوت فى مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة بين الحضر والريف ٠ تختلف درجة هذا التفاوت بين مجموعات المحافظات وبين المحافظات وبعضها ٠ فنجد أن هذا المعدل يبلغ ٧٧,٤% ، ٥٨,٩% فى حضر وريف مجموعة محافظات الوجه البحرى بينما يبلغ ٧٥,٧% و ٤٤,٨% فى مجموعة محافظات الوجه القبلي ٠

ويتضح مما سبق انخفاض نسبه الإلمام بالقراءة والكتابة فى ريف المحافظات مقارنة بحضرها وخاصة فى ريف محافظات الوجه القبلي ويلاحظ انخفاض هذه النسبة عن المتوسط العام لمجموعة المحافظات فعلى سبيل المثال تنخفض النسبة إلى ٣٩,٤% و ٤١% فى كل من ريف محافظتى الفيوم والمنيا على التوالي ٠

وهـــذا يعنى ارتفاع معدلات الأمية فى ريف الصعيد وذلك لأسباب كثيرة اجتماعية (العادات والتقاليد) اقتصادية (انخفاض مستوى الدخل) وتعليمية (عدم توفر أو بعد المدارس)٠

وبقياس الفجوة بين الحضر والريف؛ يلاحظ أن التفاوت فى المعدل فيما بين حضر المحافظات محدود ولكن التفاوت يتســـع فيما بين ريف المحافظات ٠ وتكون الفجوة اكبر عند مقارنة ريف وحضر كل محافظه وتكون هذه الفجوة فى أضيق حدودها فى محافظات دمياط والبحر الأحمر والقليوبية وأسوان فنجد أن الفرق لا يتجاوز ١٠% فى هذه المحافظات ٠

كما يتضح من الجدول انه فى محافظة المنيا أمام كل ١٠٠ فى الحضر ملمين بالقراءة والكتابة يقابلهم ٥٤,٨ ، ٥٥,٨ ٨٧,٢ فى ريف محافظات المنيا وأسيوط ودمياط على التوالي ٠

ويتضـــح مما سبق التفاوت الكبير بين الحضر والريف خاصة فى محافظات الصعيد ، ويعنى ذلك أن هناك تفاوت بين الريف والحضر فى الخدمات المقدمة فى مجال التعليم حيث ترتفع معدلات الأمية فى الريف مقارنة بالحضر وخاصة ريف الصعيد والإناث فى هذا الريف ٠

وقـــد يـــرجع ذلك إلى نقص الوعى بأهمية التعليم ونقص اهتمام الدولة بمحافظات الصعيد عامة، وبالمناطق الريفية خاصـــة٠ حيـــث أن الدولة وجهت معظم استثماراتها فى مجال التعليم إلى المحافظات الحضرية خلال السنوات الماضية وذلك لمحدودية الموارد المالية للدولة ولانخفاض النسبة المخصصة للتعليم مما أدى إلى نقص الخدمات التعليمية فى هذه المناطق ٠

د- التفاوتات بين الإناث والذكور (خلال الفترة ١٩٦٠/٢٠٠١) ٠

هناك فروق بين الإناث والذكور فى جميع المحافظات ولكنها تصبح أكثر حده فى محافظات الوجه القبلي بالرغم من التحســـن الشديد الذى طرأ على هذه المؤشرات لصالح الإناث خلال الفتـــــرة (١٩٦٠- ٢٠٠٠/٢٠٠١) إلا انه مازالت الفجوة كبيرة بين الإناث والذكور ، وذلك يرجع لكثير من العوامل السابق ذكرها ٠

بلغـــت الفجـــوة بـــين الإناث والذكور عام ١٩٦٠ ، ٣٠% على مستوى الجمهورية ، انخفضت إلى ٢٣% فى محافظـــات الوجـــه البحرى والقبلى وارتفعت إلى ٤٨ % فى مجموعة المحافظات الحضرية ونجد أن أمام كل ١٠٠ من الذكور مـــلمين بالقراءة والكتابة يقابلهم ٥٠ فقط من الإناث فى محافظة القاهرة (أعلى معدل) . وتزداد الفجوة وتتسع بشدة فى محافظات الصعيد فتبلغ الفجوة أقصى قيمه لها فى محافظة سوهاج أمام كل ١٠٠ من الذكور ملمين بالقراءة والكتابة هناك ١٨ فقط من الإناث .

أمـــا فى عام ٢٠٠١ نجد أن الوضع تحسن كثيراً ولكن مازال هناك تفاوت بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالإلمام بالقـــراءة والكـــتابة فنجد أن فى محافظة دمياط الفجوة بين الذكور والإناث أقل ما يمكن فأمام كل ١٠٠ من الذكور الملمين بالقـــراءة والكـــتابة هناك ٨٧ من الإناث أما اكبر فجوة بين الذكور والإناث فتوجد فى محافظة سوهاج فأمام كل ١٠٠ من الذكور ملمين بالقراءة والكتابة هناك ٤٢,٧ فقط من الإناث وتتضح هذه التفاوتات الكبيرة على مستوى حضر وريف كل مجموعة من المحافظات فنجد أن نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة للإناث كنسبة من الذكور تبلغ ٧٥,٢ ، ٥٣,٤ فى حضر وريف محافظـــات الوجـــه البحرى و٧١,٧ و ٣٩ فى حضر وريف محافظات الوجه القبلي مقارنه بـــ ٧٥,٣ و٤٨,٣ على مستوى حضـــر وريـــف الجمهوريـــة ويلاحظ أن التفاوتات فيما بين المحافظات داخل كل مجموعة تكاد تكون معدومة (المحافظات الحضرية) أو فى أضيق الحدود (محافظات الوجه البحرى والقبلى) .

وبالـــنظر إلى قيم معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للإناث فى المحافظات المختلفة يتضح وجود تفاوت كبير فيما بينها ، فيصل لأقصى قيمه له فى محافظة بورسعيد ٧٨,٧% وأقل قيمة فى محافظة المنيا ٣٢,٧% ويلاحظ اتساع المدى بين المحافظتين (٧٨,٧ – ٣٢,٧ = ٤٦,٠%).

ويتضح هذا التفاوت فيما بين المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه القبلي حيث يبلغ معدل القراءة والكتابة للإناث ٧٤,٨% و٤١,٨% على التوالي (أى أن المدى يصل إلى ٧٤,٨ – ٤١,٨ = ٣٣,٠ %) ويلاحظ انخفاض فى هذا المعدل فى ريـــف مجموعـــات المحافظات ولكنه أكثر انخفاضا فى ريف محافظات الوجه القبلي حيث يبلغ ٢٠,٣% وهذا يعنى ارتفاع معـــدل أمية الإناث فى هذه المناطق إلى ٨٠% وهذا من شأنه أن يعوق عملية التنمية ويرجع هذا أساسا إلى العادات والتقاليد التى تحول دون تعليم الفتيات والى انخفاض مستوى دخول الأسر مما يؤدى إلى دفع الاهالى لأطفالهم إلى سوق العمل للحصول على دخل اضافى (العمل فى المنازل ، العمل فى الحقل ، فى المصانع ..) . هذا بالإضافة إلى نقص المدارس المخصصة للإناث وعدم تواجدها فى أماكن التجمع السكانى أو بعدها ... جدول (٤-٢) .

٤-٤-٤ معدلات القيد فى مراحل التعليم المختلفة

أ- التفاوتات فيما بين المحافظات وتطورها خلال الفترة (١٩٦٠ / ٢٠٠١) .

ولقد تحسن معدل القيد فيما بين سنتى ٦٠/٢٠٠٠-٢٠٠١ فقد بلغت أعلى نسبه قيد خلال عام ١٩٦٠ فى محافظة السويس ٦٨ % مقارنه ٩٣,٨% عام ٢٠٠١ أما أقل قيمه فتوجد فى محافظة كفر الشيخ ٢٣,٢ % أى أن المدى بلغ ٤٤,٨ % (٦٨ – ٢٣,٢) فى عام ٦٠ مقارنة ١١,٦ (٩٣,٨ – ٧٤,٢) عام ٢٠٠١ . أى أن التفاوت بين المحافظات قل فيما يتعلق بهذا المعدل خلال الفترة ٦٠/٢٠٠١ (انظر جدول ٤-٣) .

يلاحـــظ ارتفـــاع نسب القيد فى معظم المحافظات عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ وتصل لأقصى قيمة لها فى محافظة السويس ٩٣,٨ % وأقل قيمة فى محافظة بنى سويف ٧٤,٢ % ويبلغ المدى بين أعلى قيمة وأقل قيمة ١٩,٦ %(٩٣,٨ – ٧٤,٢).

ويلاحظ أن التفاوت بين المحافظات فيما يتعلق بهذا المتغير أقل منه فى حاله معدل القراءة والكتابة .

ب- التفاوتات بين مجموعة المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحرى والقبلى :

هناك تفاوت محدود بين مجموعات المحافظات وخاصة بين المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحرى ولكنه يزيد بين المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه القبلي والتفاوت يكاد يختفى داخل مجموعه المحافظات الحضرية فيصل لأقصى قيمه له فى المحافظات الحضرية ٩١,٥ % مقارنة بـــ ٨٦% على مستوى الجمهورية و ٨٧% و ٨٢,٥% فى مجموعة محافظات الوجه البحرى والقبلى انظر جـــــــدول (٤-٣) .

كما يلاحظ أن التفاوت داخل مجموعات المحافظات فى أضيق الحدود خاصة مجموعة المحافظات الحضرية .

ج- التفاوتات بين الذكور والإناث وتطوره خلال الفترة (١٩٦٠ / ٢٠٠١) :

ولكـــن هناك اهتمام متزايد بتعليم الإناث وهو ما ينعكس على ارتفاع معدلات قيد الإناث فى جميع مراحل التعليم والـــذي قد يفوق قيد الذكور فى بعض الأحيان (القيد الاعـــدادى والثانوى فى المحافظات الحضرية وبعض محافظات الوجه البحرى (دمياط ، الدقهلية ، الإسماعيلية، الغربية).

مـــن اجل قياس التفاوت بين الذكور والإناث فى مجال القيد فى مراحل التعليم تم استخدام مؤشر الإناث كنسبه من الذكور فيما يتعلق بهذا المعدل وذلك فى مرحله التعليم الابتدائية والإعدادية والثانوية. ويتضح من الجدول رقم (٤-٣) انه فى عـــام ١٩٦٠ كانـــت محافظة بورسعيد تحتل المكانة الأولى من حيث ضيق الفجوة، حيث انه أمام كل ١٠٠ من الذكور مقيدين فى التعليم الابتدائي هناك ٨٣,٧ من الإناث وكانت سوهاج تحتل المركز الأخير من حيث أتساع الفجوة بين الذكور والإنـــاث فـــنجد أن أمام كل ١٠٠ من الذكور مقيدين هناك ٣٥,٨ فقط من الإناث مما يوضح أتساع الفجوة ونجد هذه الفجوة فى معظم محافظات الصعيد بالإضافة إلى بعض محافظات الوجه البحرى (الشرقية ، القليوبية ، كفر الشيخ ، البحيرة والإسماعيلية).

ويلاحـــظ التحسن الكبير فى الفجوة مابين الذكور والإناث فى مرحلة التعليم الابتدائي عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ مقارنه عام ٦٠ فى جميع المحافظات (باستثناء محافظة كفر الشيخ). فنجد انه فى محافظة القاهرة وباقى المحافظات الحضرية الفروق فى أضـــيق الحدود فأمام كل ١٠٠ من الذكور مقيدين فى التعليم الابتدائي هناك ٩٩,٣ من الإناث أى أن النسب متقاربة جداً، وفى محافظه المنيا (التى تمثل أكثر المحافظات التى تعانى من فجوة بين الذكور والإناث) نجد أن أمام كل ١٠٠ من الذكور هناك ٨٠,٤ إنـــاث مقيدين فى مرحلة التعليم الابتدائي أما محافظة كفر الشيخ فهى المحافظة الوحيدة التى تتسع فيها الفجوة بشكل كبير (أمام كل ١٠٠ ذكور ٦٦ إناث فقط مقيدين).

ونجد أن الفجوة تصبح فى صالح الإناث فى المحافظات الحضرية فى مرحلتى التعليم الاعدادى والثانوى ولكن الفجوة تظهر مره ثانيه لصالح الذكور فى محافظات الوجه القبلي .

جدول رقم (٤-٣)

نسبة القيد بمراحل التعليم المختلفة علي مستوي الجمهورية (اجمالي ،اناث ، حضر / ريف)

البيان	نسبة القيد بالتعليم الأساسى والثانوى			نسبة القيد اناث%			الاناث كنسبة من الذكور		
	اجمالى		اناث	ابتدائى	اعدادى	ثانوى	بالابتدائى		بالاعدادى	الثانوى
	٦١/١٩٦٠	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠١	٢٠٠١	١٩٦٠	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠١/٢٠٠٠
القاهرة	٥٨,٩	٩٠,٢	٩١,٥	٩٤,٢	٩٨,٢	٨١,٦	٨٠,٥	٩٩,٣	١٠١,٢	١١١,٩
الاسكندرية	٥٧,٦	٩٣,٦	٩٣,٦	١٠٢,٦	١٠١,٣	٧١,٣	٧٥,٧	٩٤,٤	١٠٠,٢	١١٢,٢
بورسعيد	٦٣,٤	٩٢,٠	٩٣,٠	٩٠,١	٩٧,٥	٩٣,٢	٨٣,٧	٩٨,٠	١٠٢,٧	١٠٧,٤
السويس	٦٨,٠	٩٣,٨	٩٥,٢	٩١,٦	١٠٢,٥	٩٣,٩	٦٩,١	٩٧,٧	١٠٠,٥	١١٦,٧
المحافظات الحضرية	**٥٩,١**	**٩١,٥**	**٩٢,٤**	**٩٦,٥**	**٩٩,٤**	**٧٩,٥**	**٧٨,٧**	**٩٧,٨**	**١٠٠,٩**	**١١١,٩**
دمياط	٤٥,٧	٩١,٦	٩٤,٦	٩٠,٦	١٠٧,٧	٨٧,٨	٧٩,٦	٩٣,١	١١١,٩	١٢٨,٩
الدقهلية	٤٢,٩	٨٩,٢	٩٠,٥	٩٠,٣	٩٧,٩	٨٤,٢	٦٥,٨	٩٧,٥	١٠٤,٧	١٠٨,٥
الشرقية	٣٦,٣	٨٧,١	٨٥,٩	٨٨,٨	٩١,٥	٧٦,٩	٥٥,٩	٩٦,٨	٩٦,٧	٩٧,٨
القليوبية	٤٣,٤	٨٣,٤	٨٢,١	٨٩,٠	٨٧,٨	٦٥,٨	٥٩,٨	٩٦,٤	٩٦,٦	٩٨,٨
كفر الشيخ	٢٣,٢	٨٨,٢	٨٦,٥	٨٨,٦	٩٤,٣	٧٧,١	٥٦,٩	٦٦,٠	٩٧,٣	٩٧,٥
الغربية	٤٥,٢	٨٩,٦	٨٩,٤	٩١,٨	٩٤,٠	٨٣,٨	٦١,٧	٩٧,٥	٩٨,٩	١٠٤,٦
المنوفية	٤٦,٢	٨٦,٦	٨٤,٦	٨٤,٩	٩٦,٢	٧٣,٥	٥٤,٤	٩٦,١	٩١,٢	١٠٠,٨
البحيرة	٢٨,١	٨٣,٣	٧٨,٨	٨٨,٣	٨٤,٤	٥٧,٦	٥٢,٨	٩٣,٨	٨٥,٧	٨٧,٩
الاسماعيلية	٥٢,٧	٩١,٧	٩١,٢	٩٣,٧	٩٨,٩	٨٠,٣	٦٠,٥	٩٥,٤	١٠١,٢	١٠٢,٦
اجمالي محافظات الوجه البحري	**٣٨,٩**	**٨٧,٠**	**٨٥,٩**	**٨٩,١**	**٩٢,٧**	**٧٤,٦**	**٥٩,٧**	**٩٦,٣**	**٩٦,٣**	**١٠٠,٢**
الجيزة	٤٥,٨	٨٦,٣	٨٤,٤	٩٣,٩	٨٧,٨	٦٤,٦	٥٨,١	٩٥,٠	٩٤,٤	٩٧,٨
بنى سويف	٤٣,٦	٧٤,٢	٦٤,٤	٧٦,٦	٦٠,٦	٤٤,٧	٦٩,٤	٨٠,٨	٧١,٠	٧٥,٨
الفيوم	٤٠,٩	٧٤,٥	٦٦,٠	٧٣,٤	٦٥,٠	٥٢,٦	٧٤,٢	٨٣,٩	٧٦,٥	٧٥,٢
المنيا	٣٥,٢	٧٧,٦	٦٦,٤	٧٧,٥	٦١,٠	٥٠,٤	٥٤,٢	٨٠,٤	٧٠,١	٦٩,٣
اسيوط	٣٧,٨	٨٦,٨	٧٨,١	٨٧,٨	٨١,٣	٥٧,٣	٥٤,٠	٨٤,٣	٨٠,٢	٨٠,١
سوهاج	٢٧,٠	٧٩,٨	٧٢,٧	٨١,٤	٧٩,٣	٤٩,٢	٣٥,٨	٨٩,٤	٨٢,٦	٧١,٤
قنا	٢٨,٧*	٨٨,٣	٨١,٣	٨٥,٣	٩٠,٧	٦٤,٢	٥٣,١*	٩١,٧	٨٤,٧	٧٣,٠
الأقصر		٩٧,٧	٩٦,٦	٩٨,٠	١٠٨,٨	٨٢,٩		٩٩,٦	٩٦,٢	٩٥,٢
اسوان	٤٥,٨	٩٤,٥	٩٢,٤	٩٣,٧	١٠٣,٣	٧٩,٦	٦٠,٩	٩٨,٤	٩٥,٢	٩٠,٣
اجمالي محافظات الوجه القبلي	**٣٦,٥**	**٨٢,٥**	**٧٥,٧**	**٨٤,١**	**٧٨,٢**	**٥٧,٤**	**٥٥,٦**	**٨٨,٠**	**٨٢,٨**	**٨٠,١**
البحر الأحمر	..	٩٣,٨	٩٣,٥	٨٩,٧	١٠٢,٥	٩٠,٨	..	٩٢,٣	٩٦,٣	١١٩,٤
الوادى الجديد	..	٩٣,٣	٩٠,٧	٩٢,١	٨٩,٨	٩١,٠	..	١٠٠,٤	٨٤,٩	٩٦,٧
مطروح	..	٨١,٤	٦٨,٣	٨٦,٥	٦٦,٠	٣٤,٨	..	٨٢,٤	٦٥,٠	٥٦,٩
شمال سيناء	..	٨٧,٨	٨٢,٩	٩١,٥	٨٧,٨	٦٢,٤	..	٩٦,٧	٩٠,٥	٧٤,٢
جنوب سيناء	..	٨٥,٧	٨٣,٦	٨٧,٦	٩٢,٨	٦٢,٣	..	٩١,٨	٩٤,٢	١٠٦,٣
اجمالي المحفظات الحدودية	**..**	**٨٨,٠**	**٨٢,٣**	**٨٩,٦**	**٨٥,٦**	**٦٥,٢**	**..**	**٩١,٩**	**٨٤,٢**	**٨٤,٧**
اجمالي الجمهورية	٤٢,٠	٨٦,٠	٨٣,٠	٨٩,٩	٨٩,١	٦٩,٢	٦٣,٢	٩٣,٢	٩١,٩	٩٤,٩

المصدر : معهد التخطيط القومي الامم المتحدة : تقرير التنمية البشرية ، مصر ٢٠٠٣

ارتفاع نسب قيد الإناث فى مراحل التعليم المختلفة فى جميع المحافظات ولكن هناك تفاوت فى هذه النسبة فيما بين هذه المحافظات فيبلغ المدى ٣٠,٨ % بين أعلى قيمه وأقل قيمه فى محافظتى السويس وبنى سويف (٩٩,٢% – ٦٤,٤%) والـتفاوت داخـل مجموعات المحافظات محدود خاصة المحافظات الحضرية فإن المدى لا يتعدى ١٤% . ولكنه يزيد داخل مجموعة محافظات الوجه القبلي حيث بلغ المدى ٣٠,٦% (٩٦,٦ % - ٦٦%)، وفيما بين المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه القبلي حيث تبلغ نسبه القيد الإجمالى للإناث ٩٤,٤% ، ٧٥,٧% على التوالي مقارنه بـ ٨٣ % على مستوى مصر

والـتفاوت فى نسب قيد الإناث بين المحافظات يزيد مع تزايد مراحل التعليم فنجد أن هذه النسبة مرتفعة فى مرحلة التعليم الابتدائي حيث تبلغ أكثر ١٠٠% فى محافظة الإسكندرية ولكنها لا تنخفض عن ٨٨ % فى معظم المحافظات باستثناء محافظتى الفيوم والمنيا. والتفاوت يتسع فى حالة التعليم الثانوي حيث نجد أن نسب قيد الإناث فى التعليم الثانوي فى سوهاج لم تتعدى ٤٩,٢% فى حين أنها فى محافظة السويس ٩٣,٩% وبذلك يتضح أن المدى واسع بين أعلى قيمة وأقل قيمة حيث يبلغ ٤٤,٧ % وهو فارقاً كبيراً .

٤-٤-٥ نسب القيد بالتعليم الأساسى والثانوى وفقاً لنوع المدارس- انظر جدول (٤-٤) :

يكون التفاوت فى أضيق الحدود فى حاله المدارس الحكومية فالمدى بين أقصى قيمه وأدنى قيمه لا يتجاوز ١٠ فمعظم الطلبة فى المحافظات المختلفة يلجأ ون إلى المدارس الحكومية لانخفاض المصاريف بها باستثناء محافظة القاهرة ، التى ينخفض فيها نسبه القيد فى هذه المدارس وذلك لان معظم سكان هذه المحافظة يتوجهون أكثر إلى المدارس الخاصة بسبب ارتفاع مستوى الدخل بها بالمقارنة بالمحافظات الأخرى فتبلغ نسبه القيد ٢٣,٢% ويلاحظ انخفاض هذه النسبة إلى أدنى المستويات فى محافظات الصـعيد ٠,٢ ويلاحـظ أن الـتفاوت محدود بين المحافظات فيما يتعلق بهذا المتغير ولكنه موجود فقط بين محافظتى القاهرة والإسكندرية من ناحية وباقى المحافظات من ناحية أخرى .

جدول رقم (٤-٤)

نسب القيد بالتعليم الأساسى والثانوى حسب التبعية

(أزهرى - حكومى - خاص)

البيان	مدارس حكومية ٢٠٠١/٢٠٠٠	مدارس خاصة ٢٠٠١/٢٠٠٠	مدارس أزهرية ٢٠٠١/٢٠٠٠
القاهرة	٧٣,٢	٢٣,٣	٣,٥
الإسكندرية	٨٣,٩	١٤,١	٢,٠
بورسعيد	٩١,٩	٥,٨	٢,٣
السويس	٨٩,٤	٧,٧	٢,٩
المحافظات الحضرية	**٧٨,٠**	**١٩,٠**	**٣,٠**
دمياط	٩٣,٠	٢,٨	٤,١
الدقهلية	٨٧,٢	٢,١	١٢,٨
الشرقية	٨٧,١	١,٠	١١,٩
القليوبية	٨٩,٧	٤,٠	٦,٣
كفر الشيخ	٨٦,٠	٠,٤	١٣,٦
الغربية	٨٤,٤	٢,٣	١٣,٣
المنوفية	٩٠,٩	١,٧	٧,٤
البحيرة	٩٠,٢	١,٦	٨,٢
الاسماعيلية	٩٠,٥	٣,٩	٥,٥
محافظات الوجه البحري	**٨٨,١**	**٢,٠**	**٩,٩**
الجيزة	٧٨,٥	١٦,٣	٥,٢
بنى سويف	٩١,٤	٢,٥	٦,١
الفيوم	٩٢,٩	٢,٠	٥,١
المنيا	٩١,١	٣,١	٥,٨
اسيوط	٨٦,٨	٢,٥	١٠,٧
سوهاج	٨١,٧	١,٣	١٧,٠
قنا	٨٧,٥	٠,٧	١١,٨
الأقصر	٨٧,٤	٢,٢	١٠,٤
اسوان	٩٣,٣	٠,٢	٦,٥
محافظات الوجه القبلي	**٨٦,٢**	**٥,١**	**٨,٧**
البحر الأحمر	٩١,٥	٢,١	٦,٤
الوادى الجديد	٩٦,٣	٠,٠	٣,٧
مطروح	٩٢,٨	٢,٤	٤,٨
شمال سيناء	٩٢,٤	١,٣	٦,٣
جنوب سيناء	٨٩,١	٠,٥	١٠,٤
المحفظات الحدودية	**٩٢,٩**	**١,٤**	**٥,٧**
الجمهورية	٨٥,٨	٦,٠	٨,٢

المصدر : معهد التخطيط القومي الامم المتحدة : تقرير التنمية البشرية ، مصر ٢٠٠٣

أما فيما يتعلق بالقيد بالمدارس الأزهرية فنجد أن التفاوت موجود ما بين المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه القبلي ولكن فى الاتجاه العكسي فالنسبة أكثر ارتفاعاً فى محافظات الوجه القبلي وذلك بسبب العادات والتقاليد التى تحبذ الالتحاق فى المدارس الأزهرية

٤-٤-٦ عدد الأطفال خارج التعليم الأساسى والثانوي والأميون

نجد تفاوت كبير فى أعداد الأطفال خارج التعليم مابين المحافظات، ففى بعض المحافظات الحضرية لا يتجاوز عدد الأطفال خارج التعليم الأساسى والثانوى ٩ آلاف (محافظة السويس) فى حين يبلغ ٢٤٣,٤ ألف فى محافظة المنيا و ٢٠٥ ألف فى محافظة البحيرة وذلك بالطبع له علاقة بعدد السكان فى كل محافظة .

وتنطبق نفس الملاحظة على أعداد الأميون فالفروق بين المحافظات كبيرة، ففى بعض المحافظات لا تتجاوز ٢٥١ ألف (محافظة أسوان) فى حين تصل إلى ١٤٢٦ ألف ، ١٣٦٨ ألف فى محافظتى البحيرة والقاهرة وذلك أيضاً له علاقة بعدد السكان فأعداد الأميون تتزايد مع تزايد عدد السكان داخل المحافظة بالإضافة إلى عامل نقص المدارس ونقص الوعى والعادات والتقاليد ونقص المواصلات .جدول (٤-٥)

جدول (٤-٥) الأطفال خارج التعليم الأساسي و الثانوي و الأميون علي مستوي المحافظات عام ٢٠٠١

البيان	أطفال خارج التعليم الأساسى والثانوى بالألف	أميون(١٥+) بالألف	السكان (١٥ +) الحاصلين على مؤهل ثانوى أو أعلى	
			اجمالى	اناث
القاهرة	١٦٤,٤	١٣٦٨,١	٤٣,٥	٣٨,٩
الإسكندرية	٥١,٧	٦٨٠,٨	٣٦,٤	٣٣,٢
بورسعيد	٩,٧	٨٥,٠	٤٥,٤	٤٣,٠
السويس	٧,٢	٨١,٥	٣٩,١	٣٤,٠
المحافظات الحضرية	**٢٣٣,١**	**٢٢١٥,٣**	**٤١,٣**	**٣٧,٢**
دمياط	٢١,٤	٢٤٥,٩	٢٧,٦	٢٧,٩
الدقهلية	١٢٢,٦	١٢٢٩,٨	٢٩,٨	٢٥,٦
الشرقية	١٤٧,٠	١٣٧٠,٠	٢٦,٧	٢١,١
القليوبية	١٧٢,٩	٩٠٤,٩	٢٩,٥	٢٤,٤
كفر الشيخ	٧١,٠	٨٠٣,٤	٢٤,٤	١٨,٨
الغربية	٩٠,٢	٩٤٧,٣	٣١,٩	٢٦,٧
المنوفية	١١٠,٤	٧٩٩,٠	٣٠,٠	٢٤,١
البحيرة	٢٠٥,٦	١٤٢٦,٢	٢٢,٣	١٦,٢
الإسماعيلية	١٧,٢	١٨٠,٤	٣٣,٣	٢٨,٥
محافظات الوجه البحري	**٩٥٨,١**	**٧٩٠٦,٩**	**٢٨,٠**	**٢٢,٩**
الجيزة	١٩٤,٩	١٢٥١,٧	٣٢,٨	٢٧,١
بنى سويف	١٦٠,٢	٦٩٣,٨	٢١,٦	١٤,٢
الفيوم	١٧٥,٧	٧٨١,٦	٢٠,٠	١٤,٠
المنيا	٢٤٣,٤	١٢٩٤,٦	٢٠,٧	١٣,٠
اسيوط	١٠١,٤	١٠٥٢,٧	٢٢,٨	١٥,٢
سوهاج	١٨٧,٨	١٢٠٥,٤	١٩,٢	١١,٢
قنا	٨٤,٩	٩٢٥,٩	١٩,١	٩,٦
الأقصر	١,٠	١١٨,٨	٢٤,٣	١٥,٦
اسوان	١٤,٦	٢٥١,٠	٣٠,٦	٢١,٤
محافظات الوجه القبلي	**١١٦٤,٠**	**٧٥٧٥,٦**	**٢٣,٩**	**١٦,٥**
البحر الأحمر	١,٩	٣٢,١	٤٠,٤	٢٧,٧
الوادى الجديد	٢,٨	٢٩,٣	٣٨,٨	٣١,٢
مطروح	١٢,٥	٧٣,٦	١٧,٣	١١,٢
شمال سيناء	٩,٢	٦٩,٢	٢٩,٨	٢٢,٠
جنوب سيناء	١,٩	١٣,٠	٣٩,٠	٢٢,٨
المحفظات الحدودية	**٢٨,٣**	**٢١٧,١**	**٣٠,٩**	**٢١,٩**
اجمالى الجمهورية	٢٣٨٣,٥	١٧٩١٥,٠	٢٩,٣	٢٣,٥

المصدر : معهد التخطيط القومي الامم المتحدة : تقرير التنمية البشرية ، مصر ٢٠٠٣

٤-٤-٧ التفاوت فى نسبه السكان الحاصلين على مؤهل ثانوى أو أعلى :

الـــتفاوت فى نســـبه السكان الحاصلين على مؤهل ثانوى أو أعلى فيما بين المحافظات الحضرية محدود وأيضاً داخل مجموعات المحافظات الوجه البحرى ومحافظات الوجه القبلي ولكن التفاوت يظهر بين المجموعات المختلفة خاصة بين مجموعه المحافظـــات الحضرية ومجموعه محافظات الوجه القبلي والتفاوت يصبح أكثر وضوحاً فيما يتعلق بنسبه الإناث الحاصلات على مؤهـــل ثانوى أو أعلى ففى حين تصل هذه النسبة إلى ٤٣,٠ % فى محافظة السويس فإنها لا تتجاوز ١٠% فى محافظة المنيا وذلـــك بســـبب العادات والتقاليد والزواج المبكر ونقص المدارس التى تحول دون التحاق الفتيات بالتعليم العالي فى محافظات الصعيد انظر جدول (٤-٥) .

٤-٥ ترتيب المحافظات والتفاوتات بينها :

- بالاستناد إلى مجموعة المؤشرات الواردة فى الخمسة جداول تم ترتيب المحافظات وفقاً لقيم كل مؤشر بحيث تحصل المحافظة عـــلى الترتيـــب ١ فى حالـــه القـــيمة القصوى للمؤشر والترتيب ٢٢ للقيمة الدنيا له (وذلك فى حاله الاتجاه الموجب للمؤشرات مثل معدل القراءة والكتابة ، معـــدل القيد ،..) أما فى حاله الاتجاه السالب للمؤشرات فإن الترتيب يكون عكسي ، بحيث أن أقل قيمه تعنى تقدم المحافظات وتحصل على الترتيب الأول (الأمية ، الأطفال خارج التعليم ...).

وبتجميع النقاط للمؤشرات المختلفة لكل محافظة نحصل على إجمالى النقاط ومنها أعيد ترتيب المحافظات مرة ثانية مما ممكننا من التوصل إلى النتائج التالية :

- بالنســـبة لمؤشر معدل القراءة والكتابة (١٥+) احتلت كل من محافظتى بورسعيد والقاهرة الترتيب الأول والثاني بإجمالي عدد نقاط ١٤ و١٠ بينما نجد أن محافظات سوهاج ، قنا ، الفيوم وبنى سويف تحتل المراكز الأخيرة (٢٢ ، ٢١ ، ٢٠ ١٩ على التوالي) بإجمالي عدد نقاط ١٤٤ ، ١٣٩ ، ١٣١ ، ١٢٥ .

ويتضـــح الفـــرق بـــين أعلى عدد من النقاط (١٤٤) وأقل عدد للنقاط (١٠) وهو مايو ضح الفارق الكبير بين المحافظات خاصة المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه القبلي .

- ويستمر نفس الاتجاه السابق فيما يتعلق بمؤشر نسب القيد بمراحل التعليم المختلفة ويلاحظ أن ترتيب المحافظات لا يختلف كـــثيراً خاصة بالنسبة للمراكز الأولى والأخيرة ولكن هنا يتضح الفارق الأكبر بين المحافظة الأولى والمحافظة الأخيرة من حيث مجموع النقاط فهى ٢٠٠ و٣٨ .
- والوضع يختلف كليه فى حاله القيد بالتعليم الأساسى والثانوى وفقاً لأنواع المدارس (حكومية وخاصة) حيث نجد أن محافظتى المنيا والفيوم تحتلان المراكز الأولى وتليها باقي محافظات الوجه القبلي بإجمالي عدد نقاط ٣٧ و ٣٦ على التوالي أمـــا محافظات الإسكندرية والقاهرة والجيزة فتحتل المراكز الأخيرة بإجمالي عدد نقاط (٦٥ ، ٦٤ ، ٥٩) ويلاحظ أن الفارق بين المحافظات فى النقاط ليس كبيراً كما فى الحالتين السابقتين .
- أما فيما يتعلق بترتيب المحافظات وفقاً لمؤشرات عدد الأطفال خارج التعليم الأساسى والأميون نجد أن بورسعيد والسويس تحتلان المراكز ١،٢ بعدد نقاط ١٣ ، ٢٢ وتحتل محافظات المنيا وسوهاج وقنا المراكز الأخيرة بعدد نقاط ١٠٠ ، ٩٣ ، ٨٤ على التوالي .

- وأخيراً فيما يتعلق بمؤشرات جوده التعليم فنجد أن الوضع يختلف قليلاً بورسعيد ودمياط تحتل المراكز الأولى بعدد نقاط ٧ ، ١٣ أما المحافظات الأخيرة فهى الجيزة والبحيرة بعدد نقاط ٧٨ ، ٧٥ على التوالي .

ويتضح مما سبق انه بالنسبة لجميع المؤشرات هناك فارق كبير بين عدد نقاط المحافظات التى تحتل المراكز الأولى وهى غالباً ما تكون المحافظات الحضرية والمحافظات التى تحتل المراكز الأخيرة غالباً ما تكون محافظات الوجه القبلي وخاصة سوهاج والمنيا وقنا .

٤-٦ أسباب القصور فى الخدمات التعليمية :

- **اختلاف الخصائص السكانية** : اختلاف الأوضاع الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والمؤسسية والتاريخية وحجم وتركيب وتوزيع السكان له أثره المباشر فى اختلاف خصائص السكان . وفى مقدرة أى محافظة على تقديم خدماتها ، وتحسين خصائصهم ، والاستفادة المثلى من مواردها البشرية . أيضاً يؤثر سوء توزيع السكان ويعمق من التفاوتات حيث يتركز السكان فى المناطق الحضرية ، مما يؤدى إلى عدم التوازن النسبى للسكان بين الحضر والريف ، والى سوء توزيع الخدمات التعليمية . فإذا كان حجم وتركيب وتوزيع السكان ملائماً ومتوازناً مع مقدرة كل محافظة ومواردها الطبيعية المستغلة أو التى يمكن استغلالها أمكن تحسين خصائصهم ، وبالتالى زيادة كفاءتهم وتتحسن تبعاً لذلك أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية . ونتيجة للزيادة السكانية السريعة فى مختلف المحافظات أصبحت الدولة تواجه مشكلة عجز الهياكل الإنتاجية والخدمية عن الوفاء بهذه الاحتياجات الأساسية للسكان . وهذا ينطبق على جميع المحافظات وان كان الوضع يتفاوت من محافظة لأخرى وهو ما أتضح عند دراسة التوزيع الإقليمى للخدمات التعليمية . فقد أدت زيادة السكان إلى زيادة من هم فى سن التعليم ، غير انه لم يقابل هذه الزيادة زيادة مماثلة فى الخدمات التعليمية ، وترتب على ذلك عدد من المشاكل نتيجة عدم القدرة على استيعاب هذه الأعداد فى مرحلة التعليم الإلزامي فى كثير من المحافظات مما أدى إلى ظاهرة التسرب والأمية .
- تختلف المحافظات من حيث درجة النمو والموارد والإمكانيات المتاحة والظروف الطبيعية والسكان والعادات والتقاليد ودرجة التحضر ومستوى المعيشة ، أيضاً تختلف من حيث مستوى الخدمات التعليمية .
- محدودية الموارد المالية الموجهة للخدمات التعليمية وعدم المساواة فى توزيعها وعدم الكفاءة فى استخدامها مما انعكس فى نقص المدارس والكوادر التعليمية وارتفاع كثافة الفصل وانخفاض نسب الاستيعاب فى بعض مراحل التعليم ونقص الوعى التعليمى بسبب العادات والتقاليد .
- ارتفاع تكاليف التعليم (بالرغم من مجانيته) مما يؤدى إلى عدم العدالة فى الحصول على هذه الخدمة . وذلك بسبب انخفاض مستوى المعيشة والدخل فى هذه المحافظات مما يدفع بكثير من الأسر إلى حرمان أطفالهم من التعليم وتوجيههم إلى سوق العمل خاصة فى المجال الزراعي حيث تزداد هذه المشكلة فى ريف هذه المحافظات .
- عدم التكافؤ فى الحصول على الفرص التعليمية . المجتمع لم يزود الأفراد بإمكانية الحصول على وسائل تكوين القدرات البشرية الأساسية والحصول على خدمة التعليم وبالتالى فهو المسئول عن إزالة الحواجز التى تحول دون الوصول إليه .
- العادات والتقاليد والأنماط الثقافية السائدة التى تميز بين الذكر والأنثى بالاضافه إلى الجهل وعدم الوعى بأهمية التعليم ومردود يته والزواج المبكر الذى يحول دون تعليم الإناث .

- عدم التعرف على الاحتياجات التعليمية لكل محافظة .
- اختلاف نسبة ما تخصصه كل أسرة للإنفاق على التعليم .
- المركزية الشديدة فى إدارة العملية التعليمية .
- النظام المتبع فى عملية التنمية من حيث تركيز الاستثمارات فى المحافظات الحضرية وفى المدن الكبرى .

٤-٧ نموذج مقترح للتقليل من التفاوتات :

وقـــد قـــام احد الباحثين فى بحث عن التنمية البشرية والتفاوتات الإقليمية فى إيران باقتراح نموذج لتقليل التفاوتات الإقليمية، حيث أنها مشكلة خطيرة تقابل واضعي السياسات فى الوقت الحالي . وهذا النموذج يؤلف مؤشر مركب، ويعتمد عـــلى عـــدد من المؤشرات التعليمية والصحية والاقتصادية والديمجرافية ... التى تتوفر عنها بيانات على مستوى المحافظات وذكور وإناث حيث تستخدم هذه المؤشرات للمقارنة بين المحافظات المختلفة ويقترح هذا البحث :

- طريقه لدمج البيانات معاً فى مؤشر مركب للتنمية وبالتالى يرتب المحافظات وفقاً لمستوى التنمية بهم (فى إطار مؤشر التنمية البشرية لترتيب المحافظات).
- يقترح طريقة من اجل معرفة درجة التفاوتات الإقليمية على أساس المؤشرات المختارة (مؤشرات عن توقع الحياة ، التعليم ، الصحة ، النوع الاجتماعى ، الفقر ، الأنشطة الاقتصادية).
- تقترح أسلوب من اجل تضمين النتائج فى نموذج يهدف إلى تقليل التفاوتات الإقليمية .

ومن اجل هذا الغرض فهى تحدد عدد من الأهداف للمحافظات المختلفة تعتمد على ثلاثة مبادىء : العدالة ، الطاقة لاستيعاب التطور والاهتمام العملي على المستوى القومى وتقترح أسلوب لتعديل هذه الأهداف .

وتقوم الطريقة السابقة على تحديد مجموعات من المحافظات المتجانسة وكما يتم تحديد درجة بين هذه المجموعات .

نظـــراً لضخامة حجم البيانات المطلوبة لتطبيق هذا النموذج وطول العمليات الحسابية فإن إعداد مثل هذا النموذج يتطلب أفراد بحث خاص لما يستغرقه من وقت طويل .

وبالرغم من ان التعليم يقدم دون تمييز إلا اننا نجد غياب للتكافؤ الحقيقى فى الفرص التعليمية المتاحه للأفراد حيث ان تكافؤ الفرص هنا ليس معناه مجرد فتح ابواب التعليم على مصراعيها بالمجان (وهو حق يقره الستور) لجميع افراد الشعب وإنما معـــناه ان يكون هؤلاء الأفراد متكافئين فى ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية بالدرجة التى لاتسمح بضياع فرصه التعليم على أحد أو تمددها .

ولقد حققت مصر خطوات هامه فى مجال التعليم فقد ارتفعت معدلات القيد فى مراحل التعليم وارتفعت معدلات القـــراءة والكتابة إرتفاعاً كبيراً فى جميع المحافظات إلا انه مازال هناك الكثير يجب تحقيقه . واحد اهم اهداف خطط تطوير التعلـــيم فى الدوله هو تحقيق العداله فى توفير فرص التعليم على مستوى النوع وعلى المستوى الجغرافى غير ان ذلك لم يتحقق فمازال هناك تفاوتات وعدم عداله فى توزيع الخدمات التعليمية .

ومن اجل الدلاله على عدم عداله توزيع هذه الخدمات تم الاستعانة بمجموعة من المؤشرات : مؤشرات تعكس جوده التعلـــيم وتشـــمل (عدد التلاميذ لكل مدرس بالابتدائى والاعدادى ، كثافة الفصل ، نسبه المبانى المدرسين غير الصالحه ومؤشرات تعبر عن مدى انتشار التعليم وتشمل (معدل القراءة والكتابة ومعدلات القيد بمراحل التعليم المختلفة) ٠

واســـتخدمت هذه المؤشرات لإظهار التفاوتات وعدم العداله فى توزيع الخدمات التعليمية فيما بين المحافظات وفيما بين مجموعة المحافظات الحضرية ومحافظات الوجه البحرى والقبلى وبين الحضر والريف وبين الذكور والإناث وقد أظهر تحليل هـــذه المؤشرات وجود تفاوتات بين المحافظات المختلفة فيما يتعلق بمعظم المؤشرات المستخدمة وإن تفاوتت درجة وحدة هذه التفاوتات من مؤشر لآخر وفيما بين مجموعات المحافظات ٠وبالرغم من حدوث تحسن فى هذه التفاوتات خلال الفترة ٦٠-٢٠٠١ إلا أن مازال هناك الكثير الذى يجب عمله من اجل تحقيق العدالة فى تقديم الخدمات التعليمية ٠

وخلـــص هذا الجزء الى غياب التكافؤ فى الفرص التعليمية المتاحة بين المحافظات وبين الحضر والريف وبين الذكور والإناث وعدم عداله توزيع الخدمات فهى تتركز فى المحافظات الحضرية وفى المدن بصفه خاصه فى حين تعانى المحافظات الريفية والمناطق الحضرية الفقيرة من نقص فى هذه الخدمات ٠ ويمكن القول ان هناك تحيز للحضر على حساب الريف وتحيز للذكور على حساب الإناث وتحيز ضد الفقراء ٠

وتـــعرض الدراســـة لاسباب القصور فى الخدمات التعليمية من حيث اختلاف الخصائص السكانية فى كل محافظة وكذلك اختلافها من حيث درجة النمو والإمكانيات بالإضافة إلى محدودية الموارد المالية الموجهه للخدمات التعليمية وارتفاع تكاليف التعليم وعدم التكافؤ فى الوصول للخدمة التعليمية والعادات والتقاليد والمركزية الشديدة فى إدارة العملية التعليمية ٠ ثم يقترح نموذج لتقليل التفاوتات ولتحقيق العداله ٠

الفصـــــل الخامس

عدالة توزيع شبكـــة الخدمات الصحيـــة الحكوميـــة

٥-١ مقدمة:

أصبحت حياة كثير من السكان مرهونة بالنظم الصحية التى تضطلع بمسئولية أساسية ودائمة تجاههم، ولهذه النظم أهمية بالغة لتحقيق التطور الصحى للفرد والأسرة والمجتمع. والمقصود بالنظام الصحى هو مجموع المنظمات والمؤسسات والموارد المكرسة لإنتاج تدخلات صحية، تعنى كل جهد يبذل ويرمى أساساً إلى تحسين الصحة سواء كان ذلك فى إطار الرعاية الصحية الشخصية أو فى إطار خدمات الرعاية الصحية أو من خلال المبادرات المشتركة بين القطاعات .

وتختلف استراتيجية الدول لتأمين الخدمة الصحية لمواطنيها، وأهم عناصر هذه الاستراتيجية تتمثل فى انتشار شبكة الخدمات الصحية فى ربوع أراضيها وعلى مراكزها العمرانية رغم اختلاف أحجامها، حيث تعتبر الخدمات الصحية من الخدمات الضرورية التى تعنى بصحة الفرد والمجتمع.

يهدف البحث إلى دراسة واقع الخدمات الصحية المقدمة على مستوى محافظات مصر من حيث العدالة ــ الكفاءة ــ الجودة، بهدف تحديد مظاهر الخلل فى تغطية الخدمة لكافة السكان على ربوع مصر، مع دراسة أسباب هذا الخلل، بهدف وضع سياسات ملائمة لتحقيق العدالة فى هذه الخدمة.

٥-٢ واقع الخدمات الصحية فى مصر:

لقد أثبتت التجارب الناجحة للتنمية فى الدول المتقدمة أن الارتقاء بالخدمات الصحية التى تقدم للسكان تساهم بشكل فعال فى زيادة معدلات النمو، ويتجلى ذلك فى ارتفاع أمد الحياة وزيادة الإنتاجية. والقول بأن هدف التنمية هو الإنسان، باعتباره محور عملية التنمية يعنى أن دخله والمنافع التى يحصل عليها من وراء إنفاقه لهذا الدخل ليست سوى واحداً من الخيارات التى يستحقها مثل تعليم ومعارف أفضل، الصحة البدنية والنفسية، القدرة الأوسع على التفاعل الاجتماعى والانخراط فى المشاركة الديموقراطية فى شئون المجتمع والوطن. وإذا كانت التنمية البشرية تسعى إلى تحسين نوعية الحياة من خلال تنمية القدرات البشرية وكيفية استخدام هذه القدرات ، فإن كلا من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (صحة – تعليم ..) يتفاعلان معا ولا يمكن الفصل بينهما .

ومما لاشك فيه أن الحكومات المتعاقبة تبذل جهودا حثيثة فى مجال تقديم الرعاية الصحية للسكان، غير أنه بالرغم من هذه الجهود، فمازال قطاع الصحة يثير العديد من التساؤلات والتحديات، ولما كانت الصحة من الأمور المتعلقة بالأمن القومى لمصر، باعتبارها حجر الزاوية فى أى جهد يبذل لتنمية الوطن، كان لزاما من أن نتناول واقع الخدمات الصحية فى مصر من الجوانب التالية:

٥-٢-١ . الخدمات الصحية العلاجية :

تتعدد الجهات التى تقدم الخدمات العلاجية فى مصر، كما تتعدد أنواع هذه الخدمات. ويشتمل الهيكل التنظيمي للخدمة الصحية على نوعين من الخدمات : خدمات حكومية وخدمات خاصة – إطار رقم (١).

إطار رقم (١)

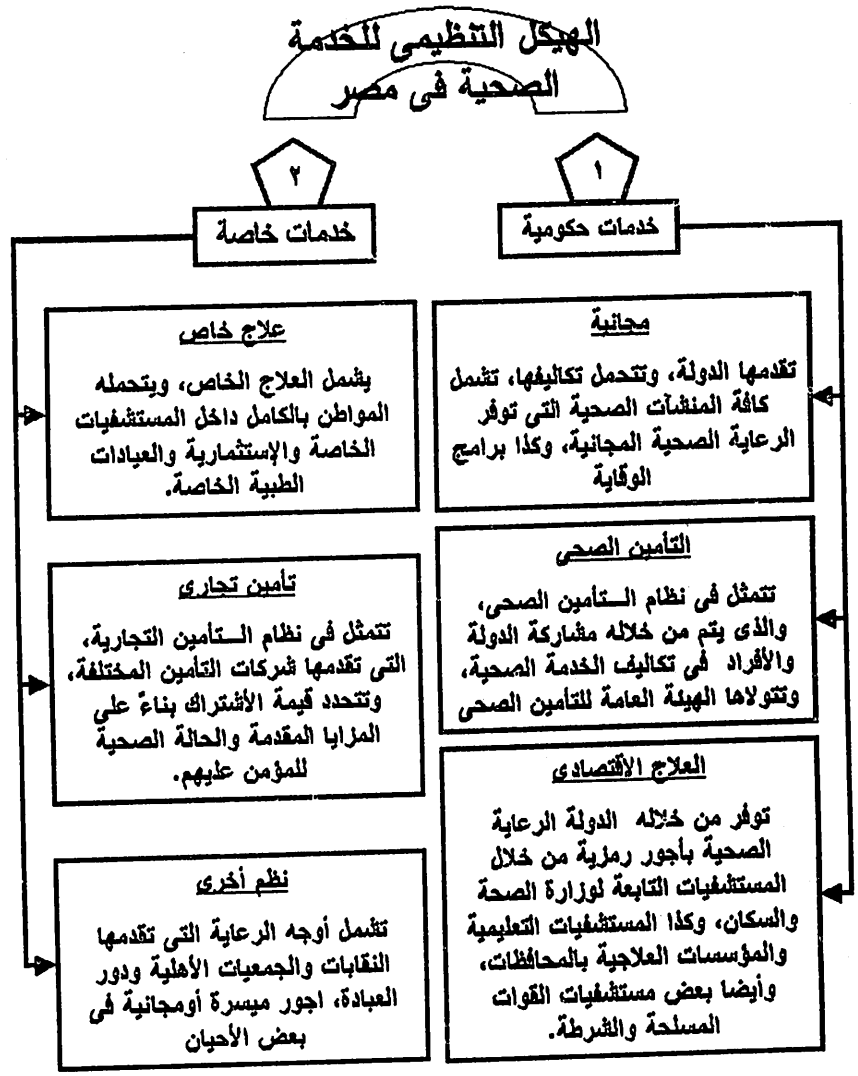

يتبين من الإطار السابق وجود نوعين من أنظمة الخدمة الصحية، الأول حكومي: ويتضمن كافة الخدمات المجانية التى تقدم من الدولة، بالإضافة إلى نظام التأمين الصحى، وكذا العلاج الاقتصادي ؛ ويتم تقديم الخدمة الحكومية من خلال وزارة الصحة، والوزارات الأخرى والمستشفيات والمعاهد، والمؤسسة العلاجية والهيئة العامة للتأمين الصحى. أما النوع الثانى من الخدمة فيشمل الخدمات الخاصة، التى يتولاها القطاع الخاص، ويشمل العلاج الخاص الذى يتحمله المواطن بالكامل، بالإضافة إلى أنظمة التأمين التجارى وأوجه الرعاية التى تقدمها النقابات أو الجمعيات الأهلية ودور العبادة، بأجور ميسرة فى بعض الأحيان؛ ويتم تقديم الخدمة الحكومية من خلال المستشفيات الخاصة والاستثمارية والعيادات الطبية الخاصة.

ونظرا لصعوبة الحصول على مؤشرات الخدمة الصحية الخاصة، سوف يتم تقييم الملامح الأساسية للحالة الصحية فى مصر من خلال مؤشرات وزارة الصحة

٥-٣ عدالة توزيع الخدمات الصحية :

توجد كثير من المعايير والمؤشرات التى يمكن من خلالها القياس السليم لمدى تحقق العدالة فى توزيع الخدمات الصحية، ويتم قياس هذه المعايير، طبقا لرؤية منظمة الصحة العالمية، بواسطة مجموعة من المؤشرات، يصل عددها إلى نحو ٧٣ مؤشراً تقيس وتحدد كفاءة تقديم الخدمة في كل بلد من البلدان، وترتكز هذه المؤشرات إلى مجموعات من التنظيمات، تتعلق بالتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظام الصحى، وكذلك تتعلق بنمو وتطور النظام الصحى، ومتطلباته من موارد مادية وبشرية، وكذا التوجهات واتجاهات التطوير المستقبلى[١].

غير أن دراسة هذه المعايير والمؤشرات تتطلب حصر المؤشرات الصحية الأساسية على المستوى القومى والإقليمي والمحلى، وحسب فئات السن والنوع والحالة الاقتصادية والاجتماعية، وتحديد التفاوت في المؤشرات على كافة المستويات السابق ذكرها، وبيان مدى تقاربها مع الدول المتقدمة.

كما تتطلب أيضا دراسة كفاءة الأداء وفاعليته، من حيث إتاحة حصول السكان أى كان موقعهم على نصيب عادل من الخدمة الصحية، وفى حدود إمكانياتهم ، ويحقق مستوى معين من الرضاء المنتفع .

ولن يتأتى ذلك إلا إذا تمت مسوح علمية وميدانية وافية على المستوى المحلى، تشمل كافة الفئات السنية والنوعية، وطبقا لمستوياتها الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية، ومدى تحقق جودة وكفاءة لكافة الخدمات الصحية ، عندئذ فقط يمكن تحديد المعايير الدقيقة لقياس عدالة الخدمة.

وهناك العديد من المؤشرات التى تعكس كفاءة وكفاية الخدمة الصحية، وكذا تعكس عدالة توزيع هذه الخدمة، ونتيجة لعدم توافر البيانات بالتفصيل المطلوب لإجراء مثل هذا التحليل، ومن أجل تحقيق الهدف من هذا البحث، فسوف نعتمد على المؤشرات التالية:

جدول رقم (٥-١)

نصيب السكان من الخدمة الصحية عام ٢٠٠١

البيان	أطباء	ممرضين	آسرة	خدمات علاجية	رعاية أمومة وطفولة
القاهرة	١٤٠٨	١٣٥٧	١٠٩٧	١٦	٨٦
الإسكندرية	١٥٩٦	٩٨١	١٣٥١	١٦	٢٢٠
بورسعيد	٨٠٥	٤٤٠	٤٧٩	١١	٢١
السويس	١٣٠٥	٥٩٠	١٤٥٤	١١	١٢٥
دمياط	٨٦١	١٧٢	٥٦٩	٢٦	١١٥
الدقهلية	١١٦٧	٨٣٥	٧٤٠	٥	٨٥
الشرقية	٢٠٣٥	٩٨٠	٢٠٧١	٤١	١٠٧
القليوبية	٢٥٤١	٨٨٤	٩٦١	١٧	٨٥
كفر الشيخ	١٥١٨	٥٧٠	٧٠٤	١٣	١٠٥
الغربية	١٠٥٨	٣٢٠	٤٠٣	٩	٩٩
المنوفية	٢١٤٤	٧١٦	٧٥٨	١٩	٦٢
البحيرة	٢١١٨	٦١٣	١٠٩٤	٢٤	١٠٦
الإسماعيلية	١٩٨٧	٥٩٠	٥٣١	٢٢	٨٥
الجيزة	١٣٥٥	١١١٦	١١٨٣	٢٢	١٠٥
بنى سويف	٢٨٤٥	٧٠٠	١٢٦٢	٢٧	٦٢
الفيوم	٣١٤٩	٧٨٣	٧٩٧	١٧	٤٥
المنيا	٢٢٩٠	٩٤٠	٦٣٤	١٣	٥٩
أسيوط	٢٠٧٦	٥٢٨	١١٩٣	٢٤	٨٦
سوهاج	٢٤٩٩	٢٣٩٤	١٢٧٣	٢٢	٧٨
قنا	٣٢٠٧	٢١٥٨	١٣٢٢	٣٥	٩٥
الأقصر	١٢٦٢	١٢٠٥	٧٩٩	٩	٧٩
أسوان	١٣٠٠	٦٥٣	١١٥	٢٦	١٠٨
البحر الأحمر	٦٣٦	٥١٧	٣٦٩	٩	٨١٦
الوادي الجديد	١١٤٩	١٦٨	٢٠٠	٥	٦٥
مطروح	١١١٢	٣٩٩	٣٥٤	٨	١٠١
شمال سيناء	٩٨٠	٣٨٩	٦٠٠	١٠	٢٩٤
جنوب سيناء	٥٤٩	٢١٣	١٥٦	٦	١٧
الجمهورية	١٦٦٧	٧٤٣	٨٠١	١٥	٨٥

المصدر اعتمادا على :

وزارة الصحة، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٠١.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تقديرات السكان فى مصر لعام ٢٠٠١.

---

(١) سمير فياض، الرعاية الصحية وانعكاساتها على الفئات الاجتماعية فى مصر، فى : تنمية مصر: رؤية مستقبلية، أعمال ندوات معهد التخطيط القومى لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢، القاهرة، يوليو ٢٠٠٣، ص:٢٦٣-٢٦٥.

١/١/٣/٥ نصيب السكان من وحدات الخدمة العلاجية:

يـــدور المعـــدل القومى لوحدات الخدمة العلاجية بكافة أنواعها حول١٥ نسمة/ وحدة، ويعكس ذلك ارتفاعـــا ملحوظا فى مستوى الخدمة الصحية، غير أن ذلك لا يعكس جودة الخدمة، أو توافر الإمكانيات المادية أو البشـــرية داخـــل هذه الوحدات، وقد تكون هذه الوحدات عبارة عن عيادة صغيرة أو مستوصف أو حتى وحدة صحية لا يتوافر لها سوى الحد الأدنى من التجهيزات.

ويتفاوت هذا المعدل بين المحافظات على النحو التالي :

- محافظات يرتفع بها هذا المعدل بقيم تتراوح مابين ٥-١٠ نسمة، تشمل الدقهلية، الأقصر، الغربية، بالإضافة إلى محافظات الحدود الخمسة.
- محافظـــات يتراوح بها المعدل مابين ١١-٢٠ نسمة، تشمل محافظات الحضر الأربع، بالإضافة إلى محافظات كفر الشيخ، المنوفية، المنيا والفيوم.
- محافظات يرتفع بها هذا المعدل عن ٢٠ نسمة، تشمل محافظات دمياط، الشرقية، البحيرة، الإسماعيلية، الجيزة، بنى سويف، أسيوط، سوهاج، قنا وأسوان.

٢/١/٣/٥ نصيب السكان من الأطباء والممرضين :

يدور المعدل القومى للأطباء حول ١٦٦٧ نسمة/ طبيب، وهو معدل مرتفع نسبيا- جدول رقم (٥-٢) ، وقـــد يعكـــس ذلك هجرة الأطباء للعمل بدول الخليج، أو العمل فى مهن أخرى بسبب تدنى مستويات الأجور، ويؤكـــد ذلـــك أن جملة عدد القائمين بالعمل لا يتعدى ٦٦% من إجمالى المقيدين[1]، وقد يعكس ذلك جزء من المشكلة الصحية التى يعانى منها المجتمع المصرى.

بيـــنما يدور المعدل القومى للمرضين حول ٧٤٣ نسمة/ ممرض، وهو معدل معتدل نسبيا، وقد يعكس إقـــبالاً مـــتزيداً نحو هذا النوع من التعليم، غير أن ذلك قد لا يعكس ارتفاعا فى جودة الخدمة المقدمة، لأن ذلك يتطلب الارتقاء بمستوى تدريب هذه الفئة، والعمل على زيادة أجورها .. وتظهر حدة التفاوتات فى هذا المؤشر بين المحافظات على النحو التالي:

أولاً- بالنسبة لنصيب السكان من الأطباء يتبين الآتى:

- توجـــد محافظـــات يـــتراوح بها المعدل مابين ٦٠٠-١٦٠٠ نسمة/ طبيب ، تشمل محافظات الحضر والحدود، بالإضافة إلى محافظات الدقهلية، الغربية، كفر الشيخ، الجيزة، أسوان والأقصر.
- وهـــناك محافظـــات يتراوح بها هذا المعدل ما بين ١٦٠٠- ٢٦٠٠ نسمة/ طبيب ، تشمل محافظات القليوبية، الشرقية، المنوفية، البحيرة، الإسماعيلية، المنيا، أسيوط وسوهاج.
- كما يرتفع هذا المعدل عن ٢٦٠٠نسمة/ طبيب بمحافظات محافظات بنى سويف، الفيوم وقنا.

---

[1] تظهر بيانات وزارة الصحة أن جملة المقيدين بالمدربات الصحية يصل إلى نحو ٥٨٦٩٥ طبيب، وأن القائم بالعمل ٣٩٢٠٤ طبيب فقط- وزارة الصحة والسكان، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٠١.

جدول رقم (٥-٢) بعض المؤشرات الأساسية للحالة الصحية فى محافظات مصر ٢٠٠١

البيان	عدد الأطباء بوزارة الصحة والسكان لكل ١٠٠٠٠نسمة		عدد الممرضات بوزارة الصحة والسكان لكل ١٠٠٠٠نسمة		نسبة الممرضات للأطباء الصحة والسكان		عدد الآسرة سرير لكل ١٠٠٠٠ نسمة				عدد الوحدات الصحية لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة		ترتيب المحافظات وفقا لبعض مؤشرات الخدمة الصحية
							الإجمالى		وزارة الصحة والسكان				
	الموشر	الترتيب	الموشر	الترتيب	الموشر	الترتيب	الموشر	الترتيب	الموشر	الترتيب	الموشر	الترتيب	
القاهرة	٧,١	١٤	٧,٤	٢٥	١٠٣,٨	٢٧	٣٣,٦	٤	٢٣,٣	٦	٢,١	٩	١٤
الإسكندرية	٦,٣	١٦	١٠,٣	٢١	١٦٢,٨	٢٠	٢١,٩	١٠	١٧,٧	١١	١,٥	٢٠	١٦
بورسعيد	١٢,٤	٣	٢٢,٧	٧	١٨٣,١	١٩	٣٣,٢	٥	٢٣,٣	٧	١,٦	١٧	١٠
السويس	٧,٧	١٢	١٦,٩	١٢	٢٢١,١	١٦	٢٦,٥	٩	٢٢,٠	٨	٣,٥	٦	١١
المحافظات الحضرية	**٧,١**	..	**٩,٢**	..	**١٣٠,٤**	..	**٢٩,٧**	..	**٢٠,٩**	..	**٢,٢**	..	..
دمياط	١١,٦	٤	٥٨,١	٢	٥٠٠,٤	٢	٢٧,٠	٨	٢٧,٠	٤	٢,٥	٧	٥
الدقهلية	٨,٦	٩	١٢,٠	١٨	١٣٩,٨	٢٢	١٣,٨	١٨	١١,٨	٢٠	١,٤	٢٣	١٨
الشرقية	٤,٩	١٨	١٠,٢	٢٢	٢٠٧,٧	١٧	١٢,٨	٢٠	٩,٧	٢٦	١,٥	٢١	٢١
القليوبية	٣,٩	٢٤	١١,٣	١٩	٢٨٧,٦	١٠	١٩,٦	١١	١٨,٦	١٠	١,٥	١٩	١٦
كفر الشيخ	٦,٦	١٥	١٧,٥	١٠	٢٦٦,٣	١٢	١٢,٢	٢٢	١١,٦	٢١	١,٤	٢٢	١٧
الغربية	٩,٤	٦	٣١,٢	٤	٣٣٠,٩	٨	١٧,٥	١٤	١٤,٢	١٣	١,٢	٢٦	١٢
المنوفية	٤,٧	٢١	١٤,٠	١٦	٢٩٩,٤	٩	١٤,٢	١٧	١٣,٣	١٤	١,٤	٢٥	١٧
البحيرة	٤,٧	٢٠	١٦,٣	١٣	٣٤٥,٦	٦	١١,٣	٢٤	١٠,٥	٢٤	١,٨	١٥	١٧
الإسماعيلية	٥,٠	١٧	١٧,٠	١١	٣٣٦,٦	٧	١٤,٧	١٦	١٢,٨	١٦	٢,٠	١١	١٣
الوجه البحرى	**٦,٣**	..	**١٧,٣**	..	**٢٧٣,٧**	..	**١٥,٩**	..	**١٤,٤**	..	**١,٧**	..	..
الجيزة	٧,٤	١٣	٩,٠	٢٣	١٢١,٤	٢٤	١٩,٤	١٢	١٢,٥	١٧	١,١	٢٧	١٩
بنى سويف	٣,٥	٢٥	١٤,٣	١٥	٤٠٦,٥	٣	١٢,٣	٢١	١١,٩	١٩	٢,٠	١٠	١٦
الفيوم	٣,٢	٢٦	١٢,٨	١٧	٤٠٢,٠	٤	١٠,٤	٢٦	١٠,٣	٢٥	١,٥	١٨	١٩
المنيا	٤,٤	٢٢	١٠,٧	٢٠	٢٤٣,٧	١٥	١٢,٠	٢٣	١٠,٨	٢٢	١,٩	١٤	١٩
أسيوط	٤,٨	١٩	١٩,٠	٩	٣٩٣,١	٥	١٥,٩	١٥	١٣,٢	١٥	١,٧	١٦	١٣
سوهاج	٤,٠	٢٣	٤,٢	٢٧	١٠٤,٤	٢٦	١٣,١	١٩	١٢,٢	١٨	١,٤	٢٤	٢٣
قنا	٣,١	٢٧	٤,٦	٢٦	١٤٨,٦	٢١	١٠,٩	٢٥	١٠,٦	٢٣	٢,٠	١٢	٢٢
الأقصر	٧,٩	١٠	٨,٣	٢٤	١٠٤,٨	٢٥	٥٤,٩	٢	٤٥,٠	٢	٢,٣	٨	١٢
أسوان	٧,٧	١١	١٥,٣	١٤	١٩٩,٣	١٨	٤,٥	٢٧	٣,٥	٢٧	١,٩	١٣	١٨
الوجه القبلى	**٥,١**	..	**١٠,٤**	..	**٢٠٤,٠**	..	**١٧,١**	..	**١٤,٥**	..	**١,٩**	..	..
البحر الأحمر	١٥,٧	٢	١٩,٣	٨	١٢٣,١	٢٣	٢٧,٤	٦	٢١,٥	٩	٤,٠	٥	٩
الوادي الجديد	٨,٧	٨	٥٩,٤	١	٦٨٣,٢	١	٤٤,٧	٣	٤٢,٩	٣	٥,١	٣	٣
مطروح	٩,٠	٧	٢٥,١	٦	٢٧٨,٥	١١	٢٧,٤	٧	٢٤,٠	٥	٤,٥	٤	٧
شمال سيناء	١٠,٢	٥	٢٥,٨	٥	٢٥٢,١	١٤	١٨,٧	١٣	١٦,٦	١٢	٦,٧	٢	٩
جنوب سيناء	١٨,٣	١	٤٧,٢	٣	٢٥٧,٧	١٣	٦٩,٢	١	٦٤,٣	١	٩,٩	١	٣
محافظات الحدود	**١٢,٤**	..	**٣٥,٤**	..	**٢٨٥,٣**	..	**٣٧,٥**	..	**٣٣,٩**	..	**٦,٠**	..	..
مصر	**٦,٥**	..	**١٣,٥**	..	**٢٢٤,٤**	..	**٢٠,٠**	..	**١٦,٧**	..	**٢,٤**	..	..

المصدر: معهد التخطيط القومى، تقرير التنمية البشرية - مصر ، ٢٠٠٣.

شكل رقم (١) التباين المكانى بين المحافظات المصرية فى عدد الأطباء والممرضين عام ٢٠٠١

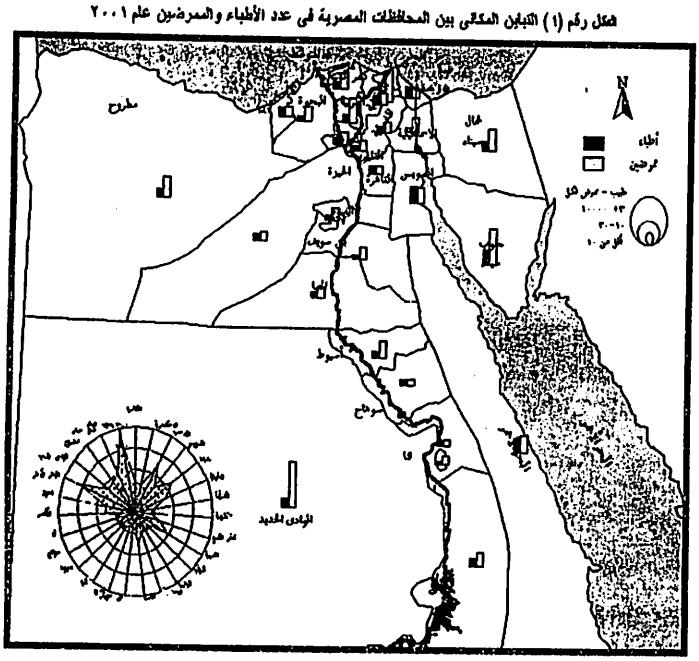

ثانـــياً- بالنســـبة لنصيب السكان من الممرضين تبين التالى:

- توجـــد محافظـــات يقل بها المعدل عن ٧٥٠ نســـمة/ ممرض ، تشمل محافظات الحدود، بالإضافة إلى محافظات بور سعيد، الســـويس، دمياط، الغربية، كفر الشيخ، المنوفية، البحيرة، الإسماعيلية، بنى سويف، أسيوط و أسوان .

- وهناك محافظات يتراوح بها هذا المعدل مـــا بين ٧٥٠- ١٥٠٠ نسمة/ ممرض ، تشـــمل محافظات القاهرة، الإسكندرية، الدقهلـــية، الشرقية، الجيزة، الفيوم، المنيا، أسيوط والأقصر.

- وهناك محافظات يرتفع بها هذا المعدل عن ١٥٠٠ نسمة/ ممرض ، تشمل محافظتى سوهاج وقنا.

وبالنسبة لمؤشر طبيب / ممرض لكل ١٠٠٠٠ نسمة : يتبين ارتفاع هذا المؤشر بكافة محافظات الحدود، وقد لا يعكس ذلك دلالات منطقية للعدالة نتيجة انخفاض عدد السكان - جدول رقم (٢) وشكل رقم (١)، ومع استبعاد محافظات الحدود من هذا المؤشر تأتى محافظات بورسعيد ودمياط والغربية فى الترتيب الأول لهذا المؤشر، وذلك على الـــرغم من تركز نحو ١٣,١% من جملة الأطباء و ٦,٢% من جملة الممرضين بمحافظة واحدة (القاهرة) ، وتأتى محافظات قنا وبنى سويف والفيوم فى الترتيب الأخير لهذا المؤشر. وباستقراء بيانات هذا المؤشر يتبين وجود فجوات بين المحافظات المختلفة، وهى تتفق لحد ما مع التفاوتات فى مستويات التنمية البشرية بين هذه المحافظات وداخلها[1]، ويتطلـــب ذلك بذل الجهد لتوفير الخدمة الصحية، وذلك بالارتفاع بعدد الأطباء والممرضين وطبقاً لأعداد السكان وتوزيعهم الجغرافي على المساحة المأهولة، بهدف تحقيق درجة أكبر من العدالة فى هذا المؤشر.

---

[1] تحتل معظم عواصم المحافظات المراكز الأولى (داخل كل محافظة) وفقاً لدليل التنمية البشرية، بالإضافة إلى وجود تفاوت بينها وبين باقى المراكز بالمحافظة فيما يتعلق بدليل التنمية البشرية وباقي المؤشرات المكونة له ، ويرجع ذلك أساساً لتركيز الاهتمام وجهود التنمية بها مع تركز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية مما كان له أكبر الأثر في حدوث تقدم نسبي بها مقارنة بباقى المراكـــز- انظر: معهد التخطيط القومى، تقرير التنمية البشرية - مصر ، ٢٠٠٣

شكل رقم (٢) مظاهر الخلل فى توزيع الآسرة على محافظات مصر عام ٢٠٠١

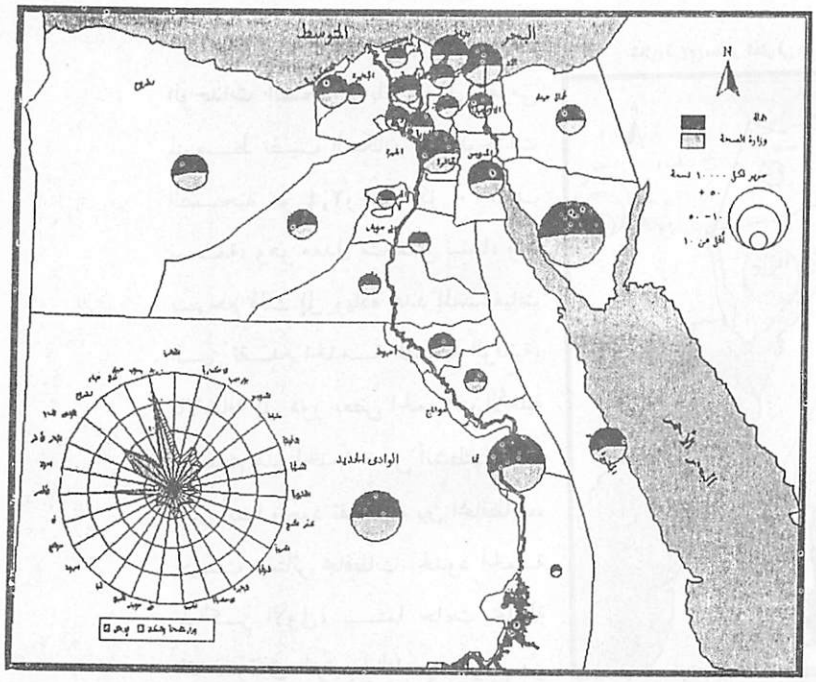

٣/١/٣/٥ نصيب السكان من الآسرة:

بدراسة هذا المؤشر يتبن أن عدد الآسرة فى عام ٢٠٠١ بلغ نحو ٩٣٥٩٣ فى وزارة الصحة (٢١,٥% منها يتركز فى محافظة القاهرة)، ١١٥١٧٦ فى باقي الجهات الحكومية (١٧,٥% منها يتركز فى محافظة القاهرة)[١] ، وبالرغم من هذا التركز إلا أن محافظة القاهرة تأتى فى الترتيب الرابع لهذا المؤشر على المستوى الإجمالى، والسادس على مستوى وزارة الصحة والسكان. ويعكس هذا المؤشر تفاوتات واضحة (عدم العدالة) بين المحافظات، و تشير الدراسات إلى زيادة حدة هذه التفاوتات على المستوى المحلى أيضا –شكل (٢).

وبالرغم من انخفاض عدد السكان بمحافظات الحدود؛ إلا أنها احتلت مكانة متقدمة فى هذا المؤشر، ويعكس ذلك دلالات غير منطقية أيضا. إن تحقيق درجة أعلى نسبيا من العدالة يتطلب ضخ كثير من الاستثمارات للقطاع الصحي خلال السنوات القادمة، للارتقاء بهذا المؤشر، والحد من الفجوات على المستوى الإقليمى والمحلى.

وبالنسبة لنصيب السكان من الآسرة داخل وحدات الخدمة العلاجية، فقد تبين من الجدول رقم (١) أن المعدل القومى للآسرة بلغ ٨٠١ نسمة/سرير، وقد يعكس ذلك تقدما ملحوظا فى هذا الشأن، إلا أنه لا يعكس جودة الخدمة المقدمة، أو عدالة التوزيع بين المحافظات، حيث توجد تفاوتات فى توزيع الآسرة بين المحافظات على النحو التالي:

- محافظات يرتفع بها هذا المعدل بقيم تتراوح مابين ١٠٠-٥٠٠ نسمة، تشمل محافظة أسوان و الغربية، بالإضافة إلى محافظات الحدود الخمسة (قلة السكان).- محافظات يرتفع بها هذا المعدل بقيم تتراوح مابين ١٠٠-٥٠٠ نسمة، تشمل محافظة أسوان و الغربية، بالإضافة إلى محافظات الحدود الخمسة (قلة السكان).
- محافظات يتراوح بها المعدل مابين ٥٠٠-١٠٠٠ نسمة، تشمل محافظات بورسعيد، دمياط، الدقهلية، القليوبية، كفر الشيخ، المنوفية، الإسماعيلية، الفيوم، المنيا والأقصر.
- محافظات يرتفع بها هذا المعدل عن ١٠٠٠ نسمة، تشمل محافظات القاهرة، الإسكندرية، السويس، الشرقية، البحيرة، الجيزة، بنى سويف، أسيوط، سوهاج وقنا.

---

[١] وزارة الصحة والسكان، بيانات غير منشورة، مركز معلومات وزارة الصحة، القاهرة ٢٠٠١.

٣/٢/٣/٥ نصيب السكان من الوحدات الصحية: بلغ المعدل القومى لمتوسط نصيب السكان من الوحدات الصحية نحو ٢,٤وحدة لكل ١٠٠ألف نسمة، وهو معدل منخفض نسبيا، وقد يرجع ذلك إلى زيادة عدد المستشفيات التى تقدم الخدمة الصحية الوقائية، بالإضافة إلى دور بعض الجمعيات الأهلية فى تقديم هذه الخدمة ضمن أنشطتها. كما يتبين أيضا وجود تفاوتات بين المحافظات، حيث تستأثر محافظات الحدود الخمسة المراكز الأولى، بينما جاءت محافظة القاهرة فى الترتيب التاسع؛ بالرغم من تركز نحو ١٣,٧% من جملة الوحدات الصحية على مستوى الجمهورية-شكل رقم (٣).

شكل رقم (٣) مظاهر الخلل فى التوزيع الجغرافى للوحدات الصحية على محافظات مصر عام ٢٠٠١

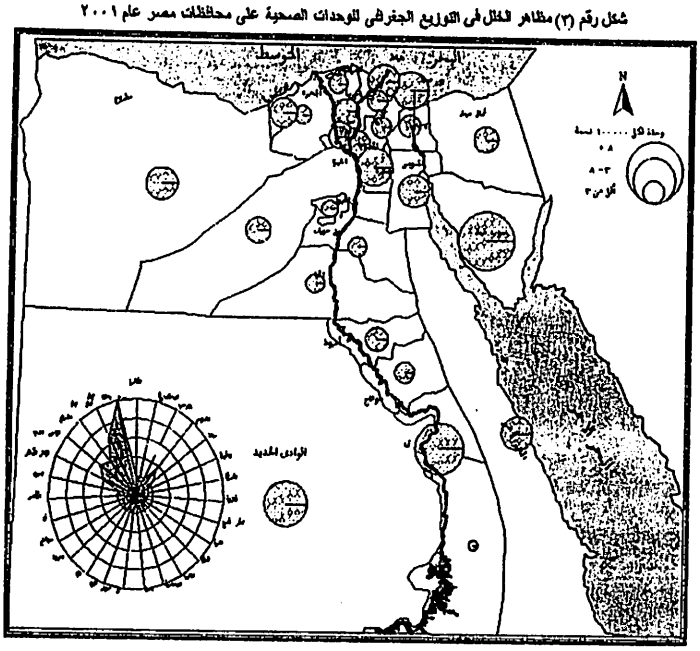

٤/٢/٣/٥ نصيب السكان من وحدات رعاية الأمومة والطفولة:

يدور المعدل القومى لوحدات رعاية الأمومة والطفولة حول ٨٥ نسمة، وقد يعكس ذلك تقدما ملحوظا وتوجها من قبل الدول للارتقاء بهذا النوع من الخدمات، لهذه الفئات الحساسة، ويؤكد ذلك انخفاض معدلات وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة من ١٧٤ عام ١٩٩٢ إلى نحو ٦٠,٧ لكل ١٠٠ ألف مولود حى عام ٢٠٠، وكذلك انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع من ١٠٨ إلى ٣٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حى خلال الفترة (١٩٦١-٢٠٠١)[1]. و مما يدلل على تطور هذا المؤشر هو انخفض حدة التفاوتات بين المحافظات، باستثناء محافظتي البحر الأحمر وجنوب سيناء، حيث تحتاج هاتين المحافظتين إلى زيادة عدد الوحدات بسبب اتساع مساحة كليهما .

ويعكس التباين المكاني بين المحافظات المصرية حجم الفجوات، خاصة فى الخدمات المقدمة للنساء بين الريف والحضر، حيث تعانى المرأة من عدم قدرتها على الوصول والاستفادة من الخدمات الصحية، خاصة فى الريف بالرغم من التحسن الكبير فى معدل وفيات الأمهات إلا أنه مازال مرتفعاً، وقد يرجع ذلك إلى نقص الوعى علاوة على الأمية المرتفعة بين النساء فى الريف وتباعد الوحدات الصحية المتخصصة.أما بالنسبة للوفيات (الأمهات – الرضع) فهذا يرجع أساساً إلى القصور فى تسجيل الواقعات الحيوية (مواليد/وفيات) وكذا عدم الاهتمام بأسباب الوفاة الحقيقية وخاصة فى الوجه القبلي بصفة عامة وفى ريف الوجه القبلي بصفة خاصة .

---

[1] تقرير التنمية البشرية – مصر ٢٠٠٣، مرجع سبق ذكره، ص:٥.

شكل رقم (٤) التباين المكانى بين المحافظات المصرية فى التغطية بمياه الشرب والصرف الصحى عام ٢٠٠١

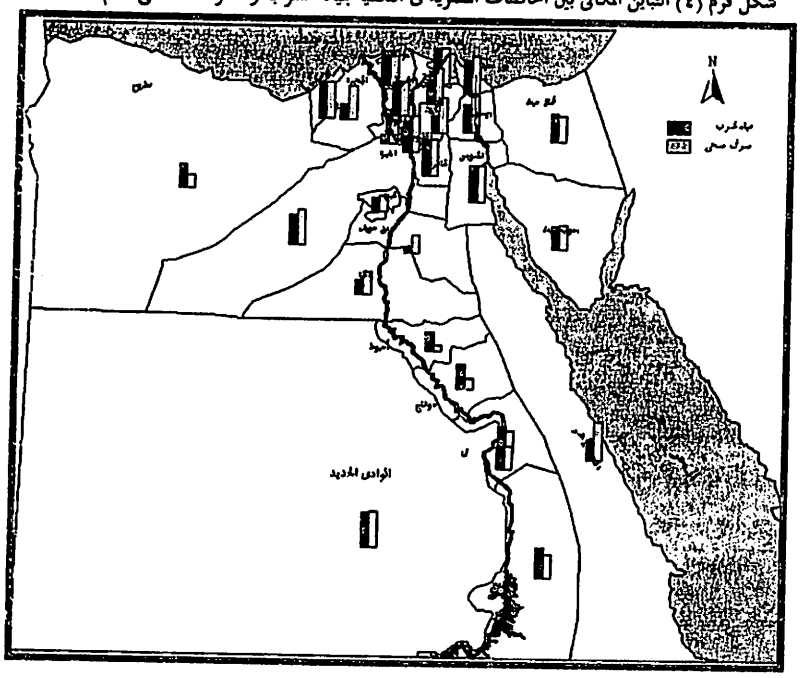

٥/٢/٣/٥ نصيب السكان من المياه المأمونة والصرف الصحي: أصبح توفير خدمة مياه الشرب النقية ومد خطوط الصرف الصحى من الأهداف الأساسية والحيوية ومقياساً للمستوى الاجتماعى والصحى والتى تعمل على تنمية المجتمع من كافة جوانبه مع الحفاظ على حياة الإنسان وتحسين البيئة.

وتشير بيانات الجدول رقم (٥-٣) وشكل رقم (٤) إلى أن هناك تحسناً واضحاً فى هذا المؤشر على مستوى المحافظات المصرية، ويرجع ذلك إلى جهود الدولة فى النهوض بهذه الخدمة، مما أسهم فى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من استهلاك مياه الشرب من ١٣٠ لتر/يوم عام ١٩٨١ إلى نحو ٢٥٠لتر/يوم مع نهاية عام ٢٠٠٠[١]، وقد تم رفع تغطية الجمهورية من نحو ٨١,٤% من مياه الشرب عام ١٩٩٦ على نحو ٩٢% عام ٢٠٠١ (٩٩% فى الحضر و٧٩% فى الريف)، كما تم رفع نسبة الاتصال بمرافق الصرف الصحى من نحو ٤١% إلى ٥٥% خلال نفس الفترة (٨٠% فى الحضر و٣٤% فى الريف)[٢].

كما يتبين من الشكل السابق وجود بعض التباينات فى الآسر المزودة بمياه الشرب والصرف الصحى على المستوى الإقليمى، حيث ترتفع نسبة التغطية بمياه الشرب فى المحافظات الحضرية إلى نحو ٩٩,٨% من جملة الآسر، يليها محافظات الحدود بنسبة تغطية تصل إلى نحو ٩٠%، وتنخفض نسبة التغطية فى محافظات الوجه البحرى والقبلى، بنسب تتراوح مابين ٨٩,٦ – ٨٥,٩% لكل منهما على التوالى.

---

(١) تطورت الطاقة الإنتاجية خلال الفترة (١٩٥٢-١٩٨١) من محطات مياه الشرب من نحو ١٢٦٩ ألف متر٣/يوم باستثمارات قدرها ٨٦ مليون جنيه بمعدل استهلاك للفرد ٥٥ ل/يوم إلى نحو ٤٤٧٦ ألف متر٣/يوم باستثمارات منفذة خلال هذه الفترة قدرها ٨٢٧ مليون جنيه ليرتفع نصيب الفرد إلى ١٣٠ ل/يوم، وقد تم إضافة طاقة جديدة قدرها ١١٣٦٦ ألف متر٣/يوم باستثمارات منفذة خلال هذه الفترة قدرها ١٣١٦٩ مليون جنيه ليرتفع نصيب الفرد إلى ٢٥٠ ل/يوم خلال الفترة (١٩٨١ – ١٩٩٩). وتهدف الخطة المستقبلية (٢٠٠٢- ٢٠٠٧) إضافة طاقة جديدة من المشروعات الجارى تنفيذها حتى قدرها ١١٩١٦ ألف متر٣/يوم باستثمارات قدرها ١٥٣٧٨ مليون جنيه ليرتفع نصيب الفرد إلى ٣٥٠ ل/يوم.

وفى مجال نشاط الصرف الصحى تطورت الطاقة الإنتاجية من محطات الصرف الصحى من نحو ٣٦٣ ألف متر٣/يوم باستثمارات قدرها ٨٤ مليون جنيه بمعدل تصريف للفرد ١٥ ل/يوم ؛ إلى نحو ٦٣٢ ألف متر٣/يوم باستثمارات منفذة خلال هذه الفترة قدرها ٢٣٧ مليون جنيه ليرتفع تصريف الفرد إلى ٢٥ ل/يوم خلال الفترة (١٩٥٢-١٩٨١)، وتم إضافة طاقة جديدة قدرها ٦١٥٣ ألف متر٣/يوم باستثمارات منفذة خلال هذه الفترة قدرها ١٩٧٢١ مليون جنيه ليرتفع نصيب الفرد إلى ١٥٠ ل/يوم خلال الفترة (١٩٨١ – ١٩٩٩). وتهدف الخطة المستقبلية (٢٠٠٢- ٢٠٠٧) إضافة طاقة جديدة من المشروعات الجارى تنفيذها قدرها ١٧٦٧ ألف متر٣/يوم باستثمارات قدرها ٢٥٥٠٥ مليون جنيه ليرتفع تصريف الفرد إلى٢٠٠ ل/يوم – لمزيد من التفاصيل انظر: مجلس الشورى، تحديث مصر، قطاع المرافق، القاهرة، http://www.shoura.gov.eg، ٢٠٠٢.

(٢) وزارة التخطيط، الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢-٢٠٠٧) وخطة عامها الأول، القاهرة، إبريل ٢٠٠٢، ص: ١٢٢.

جدول رقم (٥-٣) بعض المؤشرات الأساسية للحالة الصحية فى محافظات مصر ٢٠٠١

البيان	توقع الحياة عند الميلاد (سنوات)		الأسر المزودة بـ				للحوامل اللاتي يحصلن				معدل وفيات الأمومة لكل ١٠٠٠ مولود حى		ترتيب المحافظات وفقا لبعض مؤشرات الخدمة الصحية
			مياه مأمونة %		صرف صحي %		على رعاية %						
	الموشر	الترتيب	الموشر	الترتيب	الموشر	الترتيب	الموشر	الترتيب			الموشر	الترتيب	
القاهرة	٦٧,٧	٧	٩٩,٩	١	٩٩,٩	٤	٥٣,٥	١			٤٢,٢	١	٤
الإسكندرية	٦٧,٩	٦	٩٩,٨	٢	٩٩,٩	٥	٥٦,٢	٢			٥٨,٧	٢	٥
بورسعيد	٦٨,٥	١	٩٦,٦	٧	١٠٠,٠	١	٥٣,٧	٣			٨٨,٨	٣	٣
السويس	٦٨,٢	٤	٩٩,٨	٣	١٠٠,٠	٢	٥٣,٩	٤			٦٥,٥	٤	٥
المحافظات الحضرية	٦٨,١	..	٩٩,٨	..	٩٩,٩	..	٥٤,٥	..			٨٨,٦	..	..
دمياط	٦٨,٤	٣	٩٩,٣	٤	٩٩,٤	٧	٥٦,٢	٥			٢٤,٨	٥	٥
الدقهلية	٦٧,٧	٨	٩٠,٢	١٤	٩٩,٣	٨	٥٤,٩	٦			٥٨,٨	٦	٩
الشرقية	٦٧,٢	١٤	٨١,٦	٢٣	٩٨,٥	١١	٦٢,٣	٧			٥٢,٨	٧	١٠
القليوبية	٦٨,٥	٢	٩٤,٦	٩	٩٨,٧	١٠	٥٦,٠	٨			٣٠,٣	٨	٧
كفر الشيخ	٦٦,٦	٢١	٩٧,٦	٦	٩٥,٣	١٦	٤٩,٥	٩			٣٥,٧	٩	١٠
الغربية	٦٨,٢	٥	٩٥,٥	٨	٩٧,٤	١٤	٥٢,٥	١٠			٥٤,٧	١٠	١١
المنوفية	٦٧,٥	١١	٧٥,٤	٢٦	٩٧,٨	١٣	٧٢,٩	١١			٤٣,٦	١١	١٣
البحيرة	٦٧,٥	١٠	٨٠,١	٢٤	٩٧,٢	١٥	٦٤,١	١٢			٢٥,٦	١٢	١٢
الإسماعيلية	٦٦,٩	١٩	٩٣,٠	١٢	١٠٠,٠	٣	٦٤,٥	١٣			٥٢,٧	١٣	١٣
الوجه البحرى	٦٧,٥	..	٨٩,٦	..	٩٨,٢	..	٥٩,٢	..			٤١,٨	..	..
الجيزة	٦٥,٦	٢٥	٩٤,٢	١١	٩٩,٠	٩	٦٩,٩	١٤			٥٤,٤	١٤	١٣
بنى سويف	٦٧,٦	٩	٧٢,١	٢٧	٨٣,٢	٢٣	٥٤,٦	١٥			٤٨,٦	١٥	١٨
الفيوم	٦٥,٦	٢٦	٧٩,٦	٢٥	٨١,٤	٢٤	٧١,١	١٦			٤٢,٥	١٦	٢٠
المنيا	٦٥,٤	٢٧	٨٢,٣	٢٢	٨٩,٤	١٩	٦٥,٠	١٧			٤٥,٩	١٧	٢١
أسيوط	٦٦,٧	٢٠	٨٣,٩	٢٠	٧٣,٠	٢٧	٧٥,٤	١٨			٣٦,٢	١٨	٢٠
سوهاج	٦٦,٥	٢٢	٨٨,٩	١٦	٧٥,٧	٢٦	٦٥,٤	١٩			٥١,٣	١٩	٢٠
قنا	٦٦,٥	٢٣	٨٩,٦	١٥	٨٦,٣	٢٢	٥٧,٤	٢٠			٨٥,٦	٢٠	٢١
الأقصر	٦٥,٩	٢٤	٨٨,٣	١٧	٨٨,١	٢١	٥٨,٤	٢١			٩٥,٢	٢١	٢١
أسوان	٦٧,٢	١٢	٩٤,٢	١٠	٨٨,٤	٢٠	٥٤,٦	٢٢			٩٦,٩	٢٢	١٧
الوجه القبلي	٦٦,٢	..	٨٥,٩	..	٨٤,٩	..	٦٣,١	..			٦١,٨	..	..
البحر الأحمر	٦٧,٢	١٣	٨٣,٧	٢١	٩٩,٦	٦	٦٨,٨	٢٣			٧٨,٠	٢٣	١٦
الوادي الجديد	٦٧,٢	١٥	٩٧,٨	٥	٩٨,٥	١٢	٧٨,٧	٢٤			٢٨,٣	٢٤	١٦
مطروح	٦٧,١	١٧	٨٨,١	١٨	٧٨,٩	٢٥	٦٠,٢	٢٥			٦٧,١	٢٥	٢٣
شمال سيناء	٦٧,٢	١٦	٩٢,٨	١٣	٩١,٢	١٧	٥٨,٠	٢٦			٣٦,٠	٢٦	٢١
جنوب سيناء	٦٧,١	١٨	٨٧,٨	١٩	٨٩,٥	١٨	٨٦,٣	٢٧			٤٦,١	٢٧	٢٢
محافظات الحدود	٦٧,٢	..	٩٠,٠	..	٩١,٦	..	٦٨,٦	..			٥٠,٣	..	..
مصر ٥	٦٧,١	..	٩١,٣	..	٩٣,٦	..	٦١,١	..			٦٠,٧	..	..

المصدر: معهد التخطيط القومى، تقرير التنمية البشرية - مصر ، ٢٠٠٣.

٥/٢/٣/٥ التأمين الصحى :

تشـــير البيانات إلى اتساع نطاق مظلة التأمين الصحى بدخول شرائح جديدة، مما أدى إلى ارتفاع عدد المؤمن عليهم إلى ٢٩,٨ مليون منتفع عام ٢٠٠٠ مقابل ٢١,١ مليون منتفع عام ١٩٩٥[١]، ويعنى ذلك أن الرعاية التأمينية لا تغطى إلا نحو ٤٥,٢% من السكان، أغلبهم إما من السكان الذكور بالحضر ممن يخدمون فى الحكومة أو قطاع الأعمال (العام سابقا)، أو القطاع الخاص المنظم، أو من أرباب المعاشات والأرامل، وإما من أطفال المدارس، ونسبة محدودة ممن ينتمون إلى شريحة ما قبل السن المدرسي. وبالرغم من ارتفاع معدل التغطية بمظلة التأمين خلال الفـــترة (١٩٩٥-٢٠٠٠) إلا أنـــه لا يزال يعانى من بعض القصور نتيجة انخفاض الموارد المالية، مما أثر سلبا على العاملين المتعاقدين ودرجة الانضباط فى مواعيد العمل خصوصا لكبار الأطباء، بالإضافة إلى عزوف كثير من المؤمن علـــيهم من الانتفاع بهذه الخدمة نتيجة لسوء المعاملة ونقص الدعم المقدم للدواء، كما توجد مشاكل أخرى تتعلق بتجزؤ أنظمة التأمين ما بين الأنظمة الحكومية والخاصة، والتباين فيما بينها من حيث جودة الخدمة ، بما يجعلها غير عادلة، وغير متاحة للجميع، كما أنها تتحول إلى نظام غير كفء[٢] .

يتبين من دراسة المؤشرات السابقة مايلى:

- تعكس مؤشرات الصحة دلالات غير متوقعة على مستوى المحافظات، حيث ترتفع غالبية المؤشرات الصحية فى محافظات الوجه القبلي مقارنة بالمحافظات الحضرية ، مما يعنى أن الخدمات الصحية فى الوجه القبلي أوفر نسبيا عنها فى المحافظات الحضرية، وأن الوعى الصحي بها أكثر ارتفاعا، وهى نتيجة تثير تساؤلات جادة حول مدى دقة وشمول بيانات المحافظات، وخاصة محافظات الوجه القبلى. ومن واقع الخبرة واستقراء البيانات الديموجرافية لأعوام كثيرة، ربما يكون من أهم أسباب هذه النتيجة غير المنطقية أن معظم هذه البيانات بيانات مسجلة فى وزارة الصحة ووحداتها والتى يتردد عليها بنسبة أكبر سكان

---

[١] وزارة التخطيط، الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٢

[٢] يتجزأ نظام تقديم الرعاية الصحية من خلال التأمين الصحى إلى: وزارة صحة، ووزارات أخرى، وهيئات حكومية اقتصادية وخدمية، وشركات قطاع الأعمال، وأنظمة التأمين الصحى الحكومي والنقابي وغيره، وأنظمة القطاع الخاص المتنوعة والمتعددة، وذلك يؤدى إلي تنوع فى الخدمات الصحية المتاحة بما يجعلها غير عادلة، وغير متاحة للجميع، كما أنها تتحول إلى نظام غير كفء، حيث يتوزع تحمل المخاطر إلى قطاعات متعددة، بدلاً من تجميعها فى نظام واحد، يحقق العدالة للجميع، والكفاءة فى تحمل المخاطر. كما تشير الدراسات إلى زيادة ديون هيئة التأمين الصحي لجهات مختلفة، وهناك شكاوى متكررة من القصور في أداء الخدمة الصحية، وزاد من أعباء التأمين الصحي قانون التأمين علي طلبة المدارس وقانون التأمين علي الأطفال من الميلاد إلي سن ما قبل المدرسة وذلك لعدم وجود تمويل كاف لتقديم الخدمة، لذلك لابد من إصلاح التأمين الصحي بتحديث التشريعات التي يصل تاريخ إصدارها إلي ما يقرب من٤٠ عاما، و لم تتغير رسومها فتصل رسوم الزيارة المترلية إلي٢٠ قرشا حتى الآن؛ وهي قيمة غير فعالة في الوقت الحالي لذلك يجب توحيد الرسوم وتوحيد الخدمات من خلال توحيد التشريعات، ولابد من زيادة مساهمة المنتفع في تكاليف العلاج بشكل مدروس خاصة في الدواء، فتكلفة الدواء تستقطع أكثر من٦٠% من إجمالي تكلفة العلاج وهو رقم غير طبيعي بالمقارنة بالنظم التأمينية العالمية ففي انجلترا لا تتعدي النسبة٢٠% ومع اقتراب تطبيق اتفاقية الجات واحتمالات زيادة أسعار الدواء ستكون هناك أزمة حقيقية تواجه صرف الدواء من خلال التأمين الصحي لذلك يجب ترشيد تكلفة الدواء وعقد اتفاقيات لصرف الدواء وإعداد قوائم بالأدوية المسموح بصرفها، كما يجب توحيد جهات العلاج حتى يكون هناك توازن بين الإيرادات والنفقات مما يقلل الخسائر ويظل التأمين الصحي يلبي الخدمات الصحية للمواطنين لمزيد من التفاصيل انظر:

- مجلس الشورى، مستقبل الرعاية الصحية فى مصر والتوجه القومى للتأمين الصحى الاجتماعى، القاهرة، ١٩٩٦، ص: ٦٠-٧٣.
- سمير فياض، الرعاية الصحية وانعكاساتها على الفئات الاجتماعية فى مصر، مرجع سبق ذكره، ص:٢٧١.
- فاطمة محمود مهدي، التأمين الصحي.. قصور في دورة التمويل، تحقيقات الأهرام، العدد ١٢٦، http://eb٢.ahram. org. eg /Archive ، ديسمبر ٢٠٠٢.

محافظات الوجهين البحري والقبلي، أما سكان المحافظات الحضرية فيتردد أغلبهم على العيادات الخاصة للأطباء والتي لا يتم حصر الحالات بها.

- أن هناك تحسناً واضحاً في بعض المجالات مثل نسبه الأسر التي تحصل على خدمات صحية، ومياه مأمونة، و صرف صحي على مستوى الجمهورية، غير أن عديد من المناطق الريفية مازالت تعاني من قصور هذه الخدمات بها وتحتاج إلى كثير من الدعم .
- وباستقراء الأرقام الخاصة بالأطباء والممرضات فإنه مازال هناك كثير من الجهود يجب أن تبذل لتحسين الخدمة الصحية وذلك بالارتفاع بعدد الأطباء والممرضات والوحدات الصحية وطبقاً لأعداد السكان وتوزيعهم الجغرافي على المساحة المأهولة.
- صعوبة الوصول إلى معايير تمكن من القياس السليم لمدى تحقق العدالة، إلا إذا تم عمل مسوح علمية وافية وتفصيلية على المستوى الإقليمي والمحلي، حسب فئات السن والنوع ووفقا للحالة الاقتصادية والاجتماعية، ومدى تحقق جودة وكفاءة مجمل نظم تقديم الخدمات الصحية وتفاصيلها.

٥-٤ أسباب القصور في الخدمات الصحية :

كما سبق الإشارة فإن الوضع الراهن لحالة الخدمات الصحية في مصر على المستوى القومي والإقليمي قد تم مناقشته من خلال بعض المؤشرات، الذي تبين من خلاله وجود بعض القصور في مستوى الخدمات الصحية، وما يمثله من اعتبارات اقتصادية ضاغطة تعكس الخلل الواضح بين الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة، واحتياجات السكان من خدمات صحية .

إن ضمان نجاح الخدمات المقدمة يفترض التخطيط والإدارة الدقيقة للبرامج ذات العلاقة المباشرة بالمشاكل المحلية، إضافة إلى ذلك فإن الخدمات الصحية المقدمة محلياً يجب أن تكون متاحة ومتوفرة، وأن يكون هناك نوع من التوازن مابين السكان ووحدات الخدمة الصحية على صعيد المساحة المأهولة.

وقد أظهرت المؤشرات السابقة رغم محدوديتها[1]؛ أن الخريطة الصحية في مصر لا تزال تعاني من بعض المشاكل؛ وذلك بالرغم من ارتفاع حجم الاستثمارات التي تم تنفيذها في مجال الخدمات الصحية من نحو ٠,٩ مليار جنيه بالخطة الخمسية الأولى (١٩٨٧/٨٢) إلى نحو ١٢,٤ مليار جنيه خلال الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٧/٩٦-٢٠٠٢/٢٠٠١)[2]. وتتمثل مشكلة الرعاية الصحية في الجوانب الموضحة بالإطار (٢).

---

(١) جدير بالذكر أن بيانات الحالة الصحية - والتي تم الحصول عليها من وزارة الصحة والسكان - تقل كثيراً بها نسبة الثقة في مصداقية البيانات - لأسباب مختلفة - فقد يرجع ذلك إلى عدم الدقة في تسجيل البيانات أو إلى القصور في تسجيلها وخاصة الواقعات الحيوية (ميلاد/وفاة) بصفة عامة - وبصفة أكثر في محافظات الوجه القبلي وفي الريف بوجه خاص، بالإضافة إلى اختلاف مكان تسجيل الواقعة الحيوية (ميلاد/وفاة) عن مكان محل الإقامة المعتاد، حيث تزداد الأرقام في الأماكن التي بها مستشفيات وخاصة الكبيرة منها والمتخصصة (مستشفى الحلاء/ مستشفى قصر العيني / المستشفيات العامة بعواصم المحافظات) حيث تسجل هذه الواقعات الحيوية (ميلاد/ وفاه) في أماكن هذه المستشفيات (حي/ مركز/ مدينة) وليس في مكان الإقامة المعتاد — لمزيد من التفاصيل انظر: تقرير التنمية البشرية — مصر ٢٠٠٣، مرجع سبق ذكره، ص:٣٦-٣٧.

(٢) وزارة التخطيط، الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٢.

إطار رقم (٢)

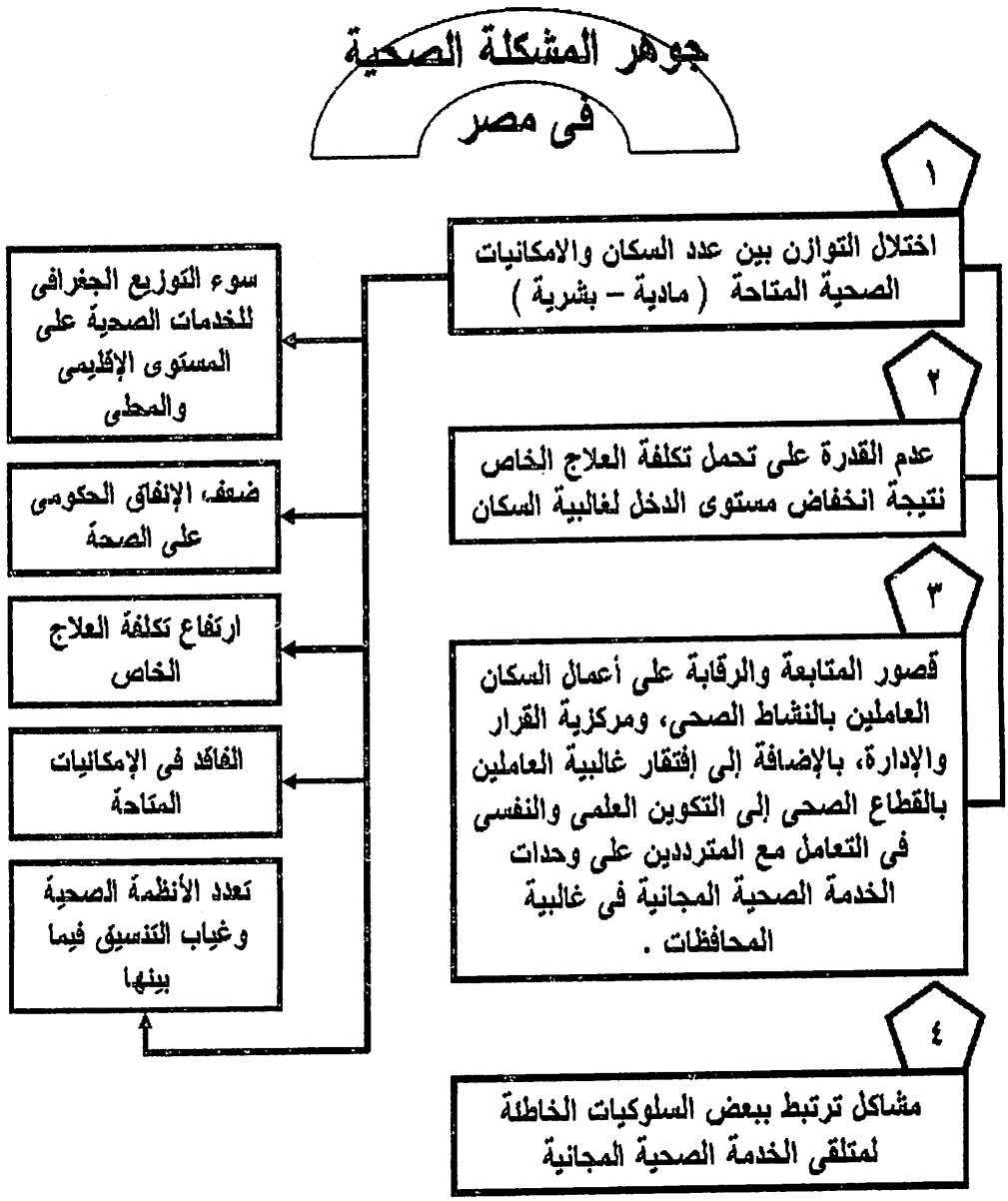

يتـــبين مـــن الإطار السابق أن أسباب القصور فى الخدمات الصحية فى مصر يكمن فى عدم قدرة غالبية السكان على تحمل تكلفة العلاج فى حالة المرض نتيجة لانخفاض مستوى الدخل لغالبية السكان، كما لا يتوفر نظام صحي مناسب يحقق العدالة فى الوصول بالخدمة الصحية إلى غالبية السكان.

٥-٥ متطلبات تحقيق العدالة فى توفير الخدمات الصحية :

إن استعراض واقع الخدمات الصحية فى مصر يجب أن يقوم على تحديد طبيعة الخدمات المقدمة من حيث ملاءمتها من الناحية الكمية والنوعية ، أي مدى توفر رعاية طبية متطورة تساهم في رفع المستوى الصحي للمواطنين عـــلى صعيد المساحة المأهولة للدولة، بما يحقق العدالة فى الوصول بالخدمة لجميع السكان أى كان موقعهم، دون النظر لأحوالهم الاجتماعية أو الاقتصادية.

إن تطور احتياجات المواطن المصرى من الخدمات الصحية وما يؤثر فى الصحة من عوامل اجتماعية واقتصادية وبيئـــية، إضافة إلى مشاكل الـــدواء ، لهى قضايا حاكمة لتوفـــير حياة سلـــيمة له، ينبغى مناقشتها وتطويرها فى إطـــار العوامـــل المؤثرة في الحالة الصحية على مستوى العالم[1] . ومن هنا كان التوجه نحو تحقيق العدالة فى توفير الخدمات الصحية لا يتأتى إلا من خلال إنشاء مظلة للتأمين الصحى على المستوى القومى، باعتبار ذلك الحل الأمثل إلى تحقـــيق العدل الاجتماعى فى توفير المتطلبات الصحية والحفاظ على الفرد والمجتمع ، على أن تأخذ فى الاعتبار تنفيذ التوجهات التالية :

- إتاحـــة الحصول علي الخدمات الصحية (كرعاية صحية) على كافة المستويات الإدارية المكانية، خاصة للمـــناطق الريفية، وضواحي المدن وما حولها، والمناطق الهامشية (العشوائية)، على أن تكون ذات جودة عالـــية مـــن ناحية الكم والكيف، وبتكلفة مناسبة، وتحظى بالرضاء العام بين السكان، باعتبار ذلك من متطلبات تحقيق العدالة فى توفير الخدمات الصحية. — إطار رقم (٣).
- إتباع سياسة تمويلية محققة للعدالة في القطاعات الاجتماعية المختلفة: في القطاعين العام والخاص، في الريف والحضر، عادلة للفقير مثل الغني.
- توزيع الإمكانيات طبقا لمعايير العدالة والاحتياج سواء كانت إمكانيات بشرية أو مادية .

ولـــن يتم ذلك فى إطار التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والمكانية إلا من خلال الشراكة بين الدولة والجمعيات الأهلية والنقابات ، وكذلك رجال الأعمال والمستثمرين.

---

(١) هناك كثير من العوامل التى تؤثر على تطور الخدمات الصحية في العالم ، منها:

- تأثير التقدم العلمي والتقني فى كافة مجالات الحياة وخاصة الصحة : تعليما ، وممارسة ، ووقاية ، ودواء ، وارتفاع أسعار الغذاء والدواء
- المتغيرات السكانية والديمغرافية فى العالم النامي المتصف بزيادة السكان ، خاصة تحت سن العشرين .
- العولمة وما يصحبها من سرعة الانتقال والاتصال والتجارة والسياحة ، وكلها تدعو إلى انتقال الأمراض ، وكذلك انتقال الحيوانات وما يعتريها من احتمال انتقال الأمراض المشتركة (Zoon sis) .
- الثورة الصناعية وما صاحبها من زيادة وسائل النقل وتطور المصانع واستعمال الكيماويات ، وما يصاحب ذلك من حوادث وتلوث فى البيئة وظهور آفات جـــديدة بسببها ، وتطلب الأمر النظر إلى قيمة الوقت فى إنقاذ الحياة ، خاصة فى الحالات الحرجة .
- تزايد الإنفاق الصحي الفردي والجماعى من الدولة بسبب التطورات المرضية المستحدثة والسارية من الأمراض ، والحوادث المتزايدة ، وغلو أسعار وسائل التشخيص والعلاج والدواء .
- التطور المستمر والمطلوب فى سبل ومسارات التعليم الطبي ليتوافق مع المتغيرات العالمية المتاحة للرؤية من خلال وسائل الإعلام العالمية ، وتطلع الإنسان لصحة أفضل وحياة أطول .
- أهمية البحوث الطبية والدوائية وخاصة الاستقصاءات الصحية الكاشفة لمسببات الأمراض وانتشارها ، وتحديد سبل المواجهة والعلاج وتوحيد الاستثمارات
- تغير السلوكيات البشرية والمهنية بما فيها السلوكيات الطبية ، خاصة بعد الغزو التقني الصناعي ، مما حول المهنة إلى صناعة ، مع تغير القـــيم الحاكمة بالمؤثرات التجارية .
- أهمية الاتصال الخارجي والترابط الداخلي للاستفادة من كل المستجدات الحادثة في أساليب التعليم الطبي والعلاجي والإنتاج الدوائي

لمزيد من التفاصيل انظر : إبراهيم جميل بدران، قضية المنظومة العربية الصحية والغذائية ، فى مؤتمر العولمة -الكويت٢٠٠٢، انظر:
http://islamset.com/ arbic/aioms/globle/resbadran١. Html.،

إطار رقم (٣)

المتطلبات اللازمة لتحقيق العدالة فى توفير الخدمة الصحية

٥-٦- توجهات للارتقاء بمستوى الخدمات الصحية :

الارتقـــاء بمســـتوى الخدمـــات الصحية فى مصر يتطلب تبنى مفهوم المشاركة فى التنمية فى إطار التنمية البشرية، التى تهدف إلى تحسين نوعية الحياة والارتقاء بجودتها عن طريق توسيع الخيارات أمام السكان ، عن طريق الارتقاء باحتياجات السكان فى مجالات الصحة والتعليم والمعرفة وحسن استخدام الموارد المتاحة ، بما يؤدي إلى تمتع الفـــرد بنصيب أوفر وأكثر عدالة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن ثم ينبغي العمل على دعم وتطوير ثقافة المشاركة وقـــيمها ، وتنمـــية الوعـــي بين أفراد المجتمع بأن النهوض بأوضاعهم وظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، مرهون بمشـــاركتهم الإيجابـــية الفعالـــة، على الصعيدين الفردي والجماعي، وأن ذلك هو الطريق الحقيقى لنجاح التنمية وتواصلها واستمرارها[1].

والارتقاء بمستوى الخدمات الصحية يتطلب الآتي – إطار رقم (٤) :

١- تـــبنى خطة قومية شاملة للتنمية الصحية فى مصر توضع بواسطة لجنة من الخبراء المتخصصين فى مجال الصحة، وتتناسب مع الموارد المتاحة والتى تلتزم الدولة بتوفيرها، وفى إطارالخطط الخمسية للدولة .

٢- تحقـــيق العدالة الاجتماعية بين كافة فئات الشعب فى مجال الحصول على الرعاية الصحية التأمينية، ويتطلب ذلك مد مظلة التأمين الصحى لتغطى كافة المواطنين ، حيث إنه يغطى حالياً نسبة ٤٤% منهم ، وقد يتطلب ذلك ضرورة الاستفادة بالمنظومة الحالية للرعاية الصـــحية الأساسية المنتشرة فى جميع أنحاء الجمهورية .

٣- تـــبنى نظام متطور لتقديم الرعاية الصحية لمختلف شرائح المجتمع حسب حاجاتهم وقدراتهم المالية مع ضرورة توفير الرعاية المجانية لغير القادرين خاصة على مستوى الرعاية الصحية الأساسية، على كافة المستويات المحلية.

٤- توفير الرعاية العاجلة بالمجان ودون أى مقابل وعلى مستوى مناسب من الجودة.

٥- - الارتقـــاء بمستوى التعليم الطبى فى مصر والتعرف على نظم التعليم الطبى المختلفة التقليدية وغير التقليدية لنختار منها الأسلوب الذى يحقق لنا الارتقاء بمستوى الخريج وبالتالى بمستوى الخدمات الصحية .

٦- إنشـــاء مجالس صحية محلية بالمحافظات تحدد سلطاتها ومسئولياتها ويرأسها محافظ الإقليم وتضم جميع الجهات التى تقدم خدمة صحية بالمحافظة ، والتنسيق بين مختلف هذه الجهات والتكامل بينها ومنع الازدواجية .

٧- عمـــل نظام قومى للمعلومات الصحية يعكس الحالة الصحية للسكان، و العوامل المؤثرة فيها، على أن يشمل هـــذا الـــنظام عـــلى : المؤشرات السكانية (الديموجرافية) والمرضية محدداً الأمراض المختلفة ومعدلات الإصابة وانتشـــارها الجغرافي وتكلفة مواجهتهما ، والموارد المتاحة للتنمـــية الصـــحية بمختلف مســـتوياتها (الأولية والثانوية والمتخصصة وعالية التخصص).

---

[1] تقرير التنمية البشرية – مصر ٢٠٠٣، مرجع سبق ذكره، ص:٥٥.

إطار رقم (٤)

توجهات للإرتقاء بالخدمات الصحية

١

وضع استراتيجية صحية على المستوى الإقليمي بالتعاون مع وزارات التخطيط والإعلام والتعليم والمجتمعات العمرانية الجديدة والبيئة، على أن تأخذ هذه الاستراتيجية في الأعتبار أن هناك مؤشرات غير طبية تؤثر على الصحة، تشمل:

١. الانفجار السكاني وزيادة التكدس في البيت والفصل والطريق والعمل .
٢. زيادة نسبة صغار السن والزيادة النسبية في من هم أكبر من ستين سنة وكل له متطلباته .
٣. تزايد ظاهرة هجرة السكان من القرية إلى المدينة ، ومن دولة إلى أخرى، وزيادة الاختلاط بالأجانب، والسياحة وانتقال السلع والحيوانات مع سرعة المواصلات .
٤. تأثير الإعلام وخاصة مع السماوات المفتوحة وتوفير المعلومات والوسائل للحفاظ على الصحة وطول العمر ، وانتشار التعليم وزيادة التطلع واحتياج المواطن .

٢

عمل نظام قومي للمعلومات الصحية للمواطن المصري، و العوامل المؤثرة عليه، وأن يحتوى النظام على :

١- المؤشرات (الديموجرافية) والصحية، لحدة الأمراض المختلفة ومعدلات الإصابة وانتشارها الجغرافي وتكلفة مواجهتها .
٢- الموارد المالية والبشرية المتاحة للتنمية الصحية بمختلف مستوياتها .
٣-التحديث المستمر حتى يكون صورة صادقة معبرة عن حالة التنمية الصحية ومتاحة لكل العاملين بقطاعات التنمية الصحية في مختلف قطاعات الدولة .
٤- ضرورة الاسترشاد بالمؤشرات الصحية لكافة الدول للاسترشاد بها عند عمل المشروعات الصحية بمصر .

٣

تنمية الموارد المالية للقطاع الصحي، من خلال

١- زيادة موازنة الإنفاق الصحي الحكومي والعائلي.
٢- تنمية الجهود الذاتية وتكاملها مع الجهود الحكومية.
٣- الحد من علاج المواطنين بالخارج، إلا في حالة الضرورة القصوى.
٤- الحد من الفاقد في هذا القطاع مع تعظيم استخدام الإمكانيات المتاحة.
٥-تشجيع أنماط تأمينية جديدة بالتعاون مع القطاع الخاص والجمعيات الأهلية.

٤

الارتقاء بخدمات التأمين الصحي كماً وكيفاً، على النحو التالي:

١- مد مظلة التأمين الصحي لتغطي كافة السكان في مصر، مع الإعداد الجيد لتطبيق التأمين الشامل، وإيجاد صيغة مناسبة لما يتحمله الفرد والمجتمع حتى لا يعتبر التنفيذ لنقص الموارد اللازمة .
٢- الاسترشاد بتجربة الدول التي سبقتنا في مجال التأمين الصحي.
٣- استصدار تشريع ينظم تطبيق التأمين الصحي الشامل على باقي السكان غير الخاضعين لمظلة التأمين الصحي الساري، بحيث يتم التطبيق تدريجياً على الأساس الجغرافي وليس على أساس تقسيم المجتمع إلى شرائح أو فئات، وبذلك تتحقق العدالة بين كافة فئات السكان في مجال الحصول على الرعاية الصحية التأمينية.

٥

تحديد أولويات العمل في مجال الصحة، على النحو التالي:

١-الأولوية للخدمات الوقائية، مع امتداد مفاهيم الوقاية من المرض على الحماية منه، وكذا الحفاظ على البيئة من التلوث.
٢- تدعيم خدمات الرعاية الصحية في الريف، والمناطق النائية والعشوائية. والاهتمام بعلاج الطوارئ والحوادث.
٣- إعطاء الأولوية لفئات الوجه القبلي، لقصور الموارد المالية والبشرية بها وقد ما أوضحته مؤشرات الحالة الصحية.

٦

الوعي الصحي والمشاركة في أنشطة الصحة

١- الوعي الصحي من جمهور المستهلكين، خاصة في مجال التأمين الصحي، بحيث لا يحصل على الخدمة الصحية إلا المستحقين لها .
٢- دور أكبر للجمعيات والتعليمات الخيرية نحو المشاركة في تمويل العلاج لغير القادرين .
٣- تقديم خدمات بأسعار رمزية.

٥-٧ السياسات اللازمة لتحقيق العدالة فى توفير الخدمات الصحية

٥/٧/١: تبنى مفهوم التنمية البشرية :

أن التمـــتع بأعـــلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه وهو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان، دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية" ويعنى ذلك رؤيا أكثر شمولية وإيجابية في ما يخص رفاهية وصالح الإنسان وتحديداً ربط ذلك بالأبعاد الاجتماعية من جهة والعقلية من جهة أخرى.

ويتطلب ذلك:

- التأكيد على دعم مشروعات الإصلاح البيئى، خاصة فى الريف المصرى.
- استثمارات أكبر فى مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى.
- العمل على إستئصال الفقر والقضاء على مسبباته.
- تعزيز دور المرأة فى التنمية الشاملة.
- إعطاء دعم أكبر أكبر للجوانب الإجتماعية فى خطط التنمية.

٥/٧/٢ التوزيع المتوازن للخدمات الصحية على صعيد المساحة الكلية لمصر:

من المفترض أن يتحقق توزيع متوازن للخدمات الصحية لجميع السكان، بحيث لا يبقى أحد خارج نطاق تلك الخدمات بغض النظر عن مكان سكنه ووضعه الاقتصادي. وإذا تعذر خدمة كل السكان فإن الأولوية يجب أن تبقى دائماً لتلك الفئات المحرومة والمعوزة في المجتمع. وهذا التوجه ينطوي على مبدأ المساواة وعدم التمييز بين السكان.

ويتطلب ذلك :

- حصر المؤشرات الصحية الأساسية على المستوى القومى والإقليمي والمحلى، وحسب فئات السن والنوع والحالة الاقتصادية والاجتماعية.
- تحديد التفاوت في المؤشرات على كافة المستويات السابق ذكرها، وبيان مدى تقاربها مع الدول المتقدمة.
- دراســـة كفاءة الأداء وفاعليته، من حيث إتاحة حصول السكان أى كان موقعهم على نصيب عادل من الخدمة الصحية، وفى حدود إمكانياتهم ، ويحقق مستوى معين من الرضاء المنتفع .

٥/٧/٣: تعزيز الوعي الصحي الوقائى لدى السكان:

إن الخدمات الصحية المقدمة يجب أن لا تنحسر في مستوى تقديم العلاج، ولكنها يجب أيضاً أن تعمل على تعزيز الوعي بالأنماط الصحية لدى السكان وأن تعمل على معالجة الأسباب الجذرية للأمراض بالتأكيد على البعد الوقائي، لما للسياسات الوقائية من تأثير هام وحاسم في تعزيز الصحة للجميع.

ويتطلب ذلك:

- تنظيم وإصلاح: التعليم، والبيئة، والمرافق، والتغذية، والإسكان (إن أسباب سوء الصحة لا تنحصر فقط في عوامـــل ترتبط مباشرة بالصحة، بل ترتبط أيضا بالعديد من العوامل والمتغيرات؛ فالقضاء على الأمية، زيادة الدخل وتعزيز دور المرأة.. كل ذلك له تأثير كبير على الصحة).

- إعطاء دور أكبر لمركز الشباب والأندية فى آداء دورها المنوط بها من الأنشطة الرياضية، والترفيهية، وذلك عل اعتبار العقل السليم فى الجسم السليم.
- التأكيد على الدور الإعلامى فى التوعية بالأنماط الصحية الوقائية.

٤/٧/٥: إن ضمان نجاح الخدمات المقدمة يفترض **التخطيط والإدارة الدقيقة للبرامج ذات العلاقة المباشرة بالمشاكل المحلية، إضافة إلى أهمية إتاحة البيانات والمعلومات أمام صانعي القرار للوقوف على مدى نجاح الخدمات المقدمة نتيجة للسياسات المتبعة**، إضافة إلى ذلك فإن الخدمات الصحية المقدمة محلياً يجب أن تكون متاحة ومتوفرة بالنظر إلى الموارد المحدودة للحكومة ولأن المجتمع يجب عادة أن يساهم في النفقات، كما أن الخدمات يجب أن تكون مدارة بشكل جيد حيث أنه وبدون الإدارة الناجحة فإن البرامج المخططة والمعدة ستفشل حتماً.

٥/٧/٥: إن دور المجتمع يجب أن لا ينحصر في تلقي الخدمات المخططة والمعدة سلفا، ولكن يجب أن يساهم وبفاعلية في **تحديد المشاكل والاحتياجات الصحية برمتها وتطوير حلول وتطبيق وتقييم البرامج الصحية**. وهذا الموضوع يثير السؤال عما إذا كانت الخدمات الصحية تشكل جزءاً من التنمية الاجتماعية في المجتمع وبناء على احتياجاته، أو ببساطة مجموعة من الخدمات تقدم لهم وقد يقبلونها أو يتجاهلونها كونها غير ذات علاقة باحتياجاتهم ورغباتهم، أن هذه القضية أي دور المجتمع تتضمن غالباً الإمكانية الكبرى لمساهمة الصحة في التنمية.

الفصل السادس

العـــدالة في توزيع ثمـــــار التنمية

مع التطبيـــق على قطـــاع الإسكـــــان

١٩٩٦

٦-١ مقدمة:

تعمل الدولة جاهدة على توفير المسكن الملائم لجميع أفراد الشعب سواء في المناطق الحضرية (المدن) أو في المناطق الريفية. كما تقوم أيضا بإنشاء المدن الجديدة تهدف فيما تهدف إليه للتخفيف من الكثافة السكانية والازدحام السكني بالمدن الكبرى، وتوفير مسكن ملائم وصحي لفئات المواطنين ذوى الدخل المحدود من عمال الصناعة في المدن الجديدة مثل العاشر من رمضان والعبور والسادس من أكتوبر والسادات... وبقية شبكة المدن الجديدة في مصر، لقد كان ومازال هدف توفير مسكن ملائم لكل أسرة أحد أهداف السياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار تحقيق مبدأ الكفاية والعدل الذى عملت مصر على تحقيقه اعتبارا من ثورة يوليو عام ١٩٥٢.

ولكن هل تحقق مبدأ العدالة في قطاع الإسكان حيث يمثل المسكن المأوى الذى يحمى الإنسان وهو لا يقل أهمية عن المأكل والمشرب والملبس بل هو أحد أهم الحاجات الأساسية للإنسان. وما هى العدالة أصلاً ؟

٦-٢ العدالة

العدالة هى أحد الفضائل الأربعة التي قال بها الفلاسفة من قديم الأزل، وهى "الحكمه، الشجاعة ، العفه، العدالة "[١]

ويعتبر الإعلان العالمى لحقوق الانسان المنطلق الأساسى لتحقيق العدالة فقد أقر قاعدة انسانية عامة مشتركة لعلاقة الفرد بباقى أفراد مجتمعه وعلاقة هؤلاء الأفراد بالدولة وأجهزة الحكم التى تباشر شئون حياتهم. وجاء في الاعلان العالمى الكثير من الحقوق مثل الحق في الحرية وخاصة حرية الرأى والفكر والعقيده، وحرية المأكل والملبس والمسكن، والأمن والتعليم..الخ من الحقوق حتى حق المشاركة في صنع القرار فيما يختص بحياة الإنسان وحياة باقى أفراد مجتمعه. ويتضمن ذلك ضمنا تحقيق العدل بين جميع أفراد ذلك المجتمع، إذ أن الكثير من تلك الحقوق تعتبر حقوق واجبة بطبيعة الحياه أو فطرية. إن افتقاد أحد أفراد المجتمع لحق من تلك الحقوق " الإسكان " أو حرمانه منها يسقط عن هذا الفرد التكليف القانونى الذى بينه وبين حكومته كما يسقط في بعض الأحيان التكليف الشرعى[٢].

تحقيق العدالة يقتضى وجود تشريع أو قانون أو حتى عرف عن كيفية أو أسس العدالة في التعامل بين الناس وبينهم وبين الحكام. وتقتضى العدالة أن يتم تطبيق هذه التشريعات دون تحيزاً أو محاباه لفرد على آخر أو لجماعة على أخرى في البلد الواحد. أن تحقيق هذا الجانب حتى ولو كان شكليا فهو لا يضمن أن تلك التشريعات تحقق العدالة في جانبها الموضوعى. أن تحقيق العدالة المطلقة هى لله وحده سبحانه وتعالى فهو " العدل ".

وعدالة التوزيع[٣] تعنى تحقيق المساواة بين الأفراد وخاصة عند توزيع الأموال بين جميع المواطنين أو عند توزيع الاستثمارات كما هو حديثا، وهى أصلا من الأموال التى تجمع من الناس في شكل ضرائب يعاد استخدامها

---

[١] مجمع اللغة العربية ، المعجم الوجيز، المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٤٠٩.

[٢] اسقط عمر بن الخطاب رضى الله عنه العقوبة عن السارق في حالة الجوع.

[٣] هناك نوعين من العدالة عدالة توزيعية وأخرى تعويضية . أنظر، د/طلعت عبد الحميد، العدالة الاجتماعية في السياسة التعليمية في مصر، المؤتمر العلمى الدولى للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ، مارس ١٩٨٧، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٧ ، ص ١٢٤-١٢٦.

في جهود الحكام في العمل على راحة المحكومين وتقديم الخدمات إليهم وتطورت تلك الجهود لتصبح توزيع جهود التنمية في مجالاتها المختلفة بين جميع أفراد المجتمع دون تمييز.

هذا ويمكن الإشارة إلى أن العدالة المطلقة لله وحده وبالتالى فإن المجتمعات الحديثة وحكامها لا يستطيعون تحقيق العدالة المطلقة في كل شئ ، فقد يكون ذلك فوق طاقاتهم أو لقصور في جهودهم أو لظروف وقيود خارجه عن أرادتهم لذلك تنشأ الفوارق أو ظاهرة عدم العدالة أو عدم التوازن، وهنا يمكن القول أنه يجب أن يعمل الحاكم دائما أبداً على تحقيق العدالة والمساواة وخاصة إذا كانت غير مبرره أو انتفت القيود الواردة على جهوده في هذا الشأن، وإلا أصبح مقصراً في حق رعاياه وحق توفير أحد أو كل الحقوق التى كفلها الاعلان العالمى لحقوق الإنسان.

٦-٣ المسكن

أخذ الإنسان يبحث عن مأوى مناسب له منذ أن وضع أقدامه على الأرض. وذلك لكى يدفع عن نفسه عوامل الطبيعة والأخطار التى كانت وستظل تحيط به. إن الإنسان يسعى ويكد طول يومه في طلب الرزق (القوت) وليحفظ على نفسه حياته ويعود آخر يومه إلى مأواه للراحة والاستعداد ليوم عمل جديد ، استمراراً لما أمره الله به من عمارة الأرض واستمرار الحياه وحفظ النوع حتى يرث الله الأرض ومن عليها.

وقد أدى ارتفاع مستوى المعيشة الذى يحققه الإنسان يوما بعد يوم أن عمل على تطوير مسكنه وما يشتمل عليه من مفردات داخلية، فلم يعد المسكن مجرد ٤ جدران وسقف لقضاء الحاجة البيولوجية للإنسان بل أخذت الأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية تستأثر وتفرض وجودها على المسكن ومواصفاته الداخلية والخارجية وشروطه الصحية..الخ، وقد اهتم أصحاب القرار على اختلاف مستوياتهم ونوازعهم بمختلف جوانب قضية الإسكان.[1]

إن أى إنسان يتطلع إلى توفير بيت (مسكن) ليقيم فيه بنفسه أو مع أسرته، إلا أن إشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لجميع الأفراد قد غدا ضرباً من الأحلام بعيده المنال نسبيا، فما هى الأسباب التى تحول دون تحقيق ما يتمناه الناس وخاصة المسكن أو المأوى المناسب. هناك كثير من العوامل التى تقف وراء ذلك وخاصة الجانب المالى (التمويل/الاستثمارات) أو تكلفة المسكن[2] ، بل وندرة بعض الموارد مثل الأرض في المناطق الحضرية، وبعض مواد البناء مثل الأسمنت..الخ. لقد أصبح المسكن جزء من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، بحيث تتم عملية إنشاء الوحدات السكنية اللازمة في إطار الخطة العامة للتنمية بالدولة وأخذ مفهوم المستوطنات البشرية في الظهور وهو ما يعرف بمشروعات الإسكان المتكامل (المدن/أو الأحياء المتكاملة مثل القاهرة الجديدة، مدينة نصر، العبور....).

---

[1] نأخذ قضية اقتصاديات الإسكان بعدا هاماً من أبعاد تحقيق العدالة ، انظر ، د/ إسماعيل إبراهيم الشيخ درة، اقتصاديات الإسكان ، عالم المعرفة ١٢٧، مطابع الرسالة، الكويت، ١٩٨٨، ص ٤٧.

[2] لم تعد تكلفة المسكن هى تكلفة البناء، بل أن تكاليف البنية الأساسية اللازمة أصبحت عاملا هاماً في التكلفة.

٦-٤ مشكلة الإسكان في مصر

رغم أهمية الجانب الاقتصادى في توفير المسكن الملائم للمواطن المصرى، فإن مشكلة الإسكان لم تعد مشكلة اقتصادية فقط، بل أصبحت قضية ذات أبعاد كثيرة، اقتصادية واجتماعية بل وسياسية. إن مشكلة الإسكان سوف تظل قضية حاده نظراً للنمو السكانى المرتفع ومحدودية الموارد التى تخصصها الدولة لقطاع الإسكان، كما أن القضية أخذت ابعادا أخرى في السنوات الأخيره. لقد تم إعادة تخصيص الموارد المالية المتاحة لقطاع الإسكان من الإسكان الشعبى والمتوسط إلى الإسكان الفاخر، وفوق المتوسط نسبيا ، وتغير السوق من الايجار إلى التمليك إلى الإيجار مفروش وبدون فرش. ومحصله عدم العدالة وصلت إلى حد[١]:-

- وجود فائض عرض في سوق الإسكان الفاخر لا يقابله طلب.
- وجود فائض طلب حاد وضرورى للمسكن اللازم لذوى الدخل المنخفض أو المحدود والذى يمثل السواد الأعظم من السكان.

إن سلعة المسكن سلعة ذات منفعه عامه ، سلعه ضرورية ، سلعه أساسية يجب أن لا تترك لآليات السوق، بل يجب أو يتحتم على الدولة أن تتصدى لها بحزم حتى لا يشعر المواطن بالإحباط وما يترتب عليه في حالة عجزه عن الحصول على مسكن وتكوين أسرة. ويقول د/عبد الفضيل[٢] " إن جمال المدن وحق المواطنه كل لا يتجزأ ". إن وجود الأحياء الراقية والمبانى الجميلة في مصر الجديدة ومدينة نصر لا تتواكب مع عزبة الهجانة والدويقة على مشارفهما ولن يشعر المواطن المصرى بحق المواطنه والرغبة في العطاء والانتماء حينما يتكدسون في حجرات ضيقة وفي مساكن غير صحية وآيلة للسقوط، في الوقت الذى يشاهدون فيه العمارات الشاهقة وتظل شاغرة لأن أسعارها فوق طاقة دخولهم المحدوده. لقد بلغ اجمالى عدد الوحدات السكنية للإسكان الحضرى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ نحو ١٥٨ ألف وحده ساهم القطاع الخاص فيها بنسبة ٦٣,٣٥% وهو عادة اسكان فاخر وفوق المتوسط، أما القطاع العام والمحافظات وبقية الأجهزة الأخرى والبنك العقارى فقد قامت ببناء حوالى ٥٨ ألف وحدة سكنية[٣] منها ٣٠% فقط إسكان منخفض التكاليف والنسبة الباقية إسكان اقتصادى ٦٠%، متوسط وفوق المتوسط ١٠%. كما بلغت استثمارات القطاع الخاص ٣,٥ مليار جنيه مقابل ٠,٨ مليار جنيه للقطاع العام[٤]. وهو ما يوضح أحد أهم أسباب المشكلة.

٦-٥ الفوارق (عدم العدالة) في قطاع الإسكان في مصر

٦-٥-١ معدل التزاحم

أولاً : على مستوى المحافظات

(١) على مستوى حضر المحافظات

الصورة السابقة لقطاع الإسكان صوره اجمالية لا توضح الصورة في كل محافظة على حده وهى صورة اجمالية لكل من الحضر والريف. وظاهرة الفوارق أو عدم العدالة يمكن النظر لها بشكل اكثر دقة على مستوى

---

[١] د/ محمود عبد الفضيل ، تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية ، دار المستقبل العربى، القاهرة ، ١٩٨٣، ص ٨٩.

[٢] المرجع السابق ، ص ٩٠.

[٣] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، ١٩٩٤-٢٠٠١، القاهرة ٢٠٠٢، ص ١٧٠.

[٤] المرجع السابق ، ص ١٧٠.

المحافظة، لذلك فإن جدول رقم (٦-١) يوضح عدد الأسر وعدد الأفراد وعدد الغرف ومتوسط حجم الأسـرة في كل من الريف والحضر بمحافظات مصر عام ١٩٩٦.

ويتضح من الجدول السابق المؤشرات التالية:

- **معـدل التزاحـم**

أ- يبلغ أدنى معدل تزاحم في حضر محافظتي دمياط والدقهلية ١,٠٦ فرد/غرفه، ١,٠٧ فرد/غرفه على التوالى وهو أدنى من المتوسط العام في حضر مصر والذى بلغ ١,٢ فرد/غرفه.

ب- يبلغ أعلى معدل تزاحم في حضر محافظتي شمال سيناء وأسوان حيث يبلغ ١,٤٤ فرد/غرفه في شمال سيناء، ١,٣٨ فرد/غرفه في أسوان.

والمؤشرات السابقة رغم بساطتها تدل على الفوارق بين المحافظات في الإسكان الحضرى وما يعكسه من طبيعة العادات والتقاليد ومعدل النمو السكانى.

(٢) على مستوى ريف المحافظات

يوضح جدول رقم (٦-٢) عدد الأسر والأفراد والغرف ومتوسط حجم الأسرة ومعدل التزاحم في ريف مصر. ومنه يتضح الآتى:-

- **معـدل التـزاحم**

يعكس معدل التزاحم عدد الغرف في ريف مصر ، وقد سبق الإشارة أن ريف مصر يستحوذ على ٢٧ مليون غرفه. وبذلك يبلغ معدل التزاحم كمتوسط عام لريف مصر ١,٢٦ فرد/غرفه. أما على مستوى المحافظات فيوضح الجدول رقم (٦-٣) ما يأتى:

أ- يبلغ أعلى معدل تزاحم في ريف محافظة سيناء حيث يصل نحو ٢ فرد/غرفة يليها في درجة الازدحام محافظات جنوب سيناء والبحر الأحمر ، وسوهاج وهو ما يعكس نقص عدد الغرف بهذه المحافظات.

ب- ينخفض معدل التزاحم في الوادى الجديد والمنيا والدقهلية حيث تحقق أدنى معدل تزاحم وهو ما يعتبر ميزه نسبية لهذه المحافظات في توافر الغرف السكنية عن بقية المحافظات جميعا. يلى ذلك مجموعة محافظات تقترب من المتوسط العام على مستوى الريف في مصر وهى مطروح وأسوان والأقصر والفيوم والغربية وكفر الشيخ.

أوضح المؤشران السابقان درجة من عدم العدالة في توافر عدد الغرف الاسكانية اللازمة للأفراد على مستوى كل من الحضر والريف والمحافظات وإن كانا لا يعكسان بعض الخصائص النوعية **Quality** للمسكن والتى توفر شرط تحقيق حياه كريمه للإنسان من حيث المفردات الأساسية للحياه مثل نوع المسكن وتوفر المياه والاضاءة ونوع الحيازه وتوافر المنافع الأساسية لراحة الساكن مثل المطبخ والحمام. وهذا كله سوف يرد ذكره في الأجزاء التالية على مستوى ريف وحضر المحافظات كل على حده لبيان درجة الفوارق أو عدم العدالة بين ابناء مصر والمنوط بالمخطط وصانع القرار العمل على تداركها شيئا فشيئا في برامج التنمية المستقبلية.

جدول رقم (٦-١)

عدد الاسر والافراد ومتوسط حجم الاسره والتزاحم في المناطق الحضرية ١٩٩٦

المحافظه	الاسر		الافراد		جمله عدد الغرف	متوسط حجم الاسره	معدل التزاحم
	عدد	%	عدد	%			
القاهره	١٦٥٧٠٨١	٢٨,٤	٦٧٣٥١٧٢	٢٦,٩	٥٨٩٠٨٣٦	٤,٠٦	١,١٤
الاسكندريه	٧٩٩٧٥٥	١٣,٧	٣٣٢١٨٤٤	١٣,٣	٢٧٣٨٤٨١	٤,١٥	١,٢١
بورسعيد	١١٢٣٤٨	١,٩	٤٦٥٣٥١	١,٩	٣٥٥٢٧٠	٤,١٤	١,٣١
السويس	٩٧١٠١	١,٧	٤١٥١٤٦	١,٧	٣٣٣٩٦٦	٤,٢٨	١,٢٤
دمياط	٦١٣٧٦	١,١	٢٤٩٢٠٢	١,٠	٢٣٤٦٣٩	٤,٠٦	١,٠٦
الدقهليه	٢٧٧٥٧٨	٤,٨	١١٦٥٦٨٣	٤,٧	١٠٩٠٧٣٦	٤,٢	١,٠٧
الشرقيه	٢١٩٤٠٨	٣,٨	٩٥٧٧٣٨	٣,٨	٨٥٠٢٦١	٤,٣٧	١,١٣
القليوبيه	٢٩٨٢٢٢	٥,١	١٣٣٢٨١٠	٥,٣	١٠١٦٠٣٦	٤,٤٧	١,٣١
كفر الشيخ	١١١٤٥٩	١,٩	٥٠٥١٢٩	٢,٠	٤٣٤٤٩٠	٤,٥٣	١,١٦
الغربيه	٢٤٨٩٢١	٤,٣	١٠٥١٠٦٦	٤,٢	٨٩٨٢٠٩	٤,٢٢	١,١٧
المنوفيه	١١٩٧٥٩	٢,١	٥٣٧٧٣٨	٢,١	٤٧٤٩٤٠	٤,٤٩	١,١٣
البحيره	١٩٥٤٦٧	٣,٣	٩٠٥١٥٧	٣,٦	٧٥٨٢٠٥	٤,٦٣	١,١٩
الاسماعليه	٨٢٣٥٢	١,٤	٣٥٧٠٩١	١,٤	٢٩١٩٦٢	٤,٣٤	١,٢٢
الجيزه	٦١٣٢٤٥	١٠,٥	٢٥٧٠٣٨٤	١٠,٣	٢١١٧٣٥٢	٤,١٩	١,٢١
بني سويف	٩٣٣٧١	١,٦	٤٣٥٠٤٨	١,٧	٣٤٩٨٤٦	٤,٦٦	١,٢٤
الفيوم	٩٥٣٩٠	١,٦	٤٤٣٣٤٦	١,٨	٣٣٣٦١٤	٤,٦٥	١,٣٣
المنيا	١٤٠٢٨٢	٢,٤	٦٣٢٨٦١	٢,٥	٥٠٣٥٢٤	٤,٥١	١,٢٦
اسيوط	١٥٥٥٨٣	٢,٧	٧٣٩٠٠٤	٣,٠	٥٨٨٥٨٦	٤,٧٥	١,٢٦
سوهاج	١٤٠٠٢٢	٢,٤	٦٦٨٧٢٥	٢,٧	٤٨٩٠١٦	٤,٧٨	١,٣٧
قنا	١٠٤٨٤٥	١,٨	٥١٠٠٨٩	٢,٠	٣٩٠٢٨٠	٤,٨٧	١,٣١
اسوان	٨٥١٥٩	١,٥	٤٠٨٥٢٥	١,٦	٢٩٦٨٧٢	٤,٨	١,٣٨
الاقصر	٣٧٤١٤	٠,٦	١٦٤٠٦٨	٠,٧	١٣٦٧٢٩	٤,٣٩	١,٢
البحر الاحمر	٢٢٥٩٠	٠,٤	١٠٦١٦٨	٠,٤	٧٩٥٣٠	٤,٧	١,٣٣
الوادى الجديد	١٣١٥٤	٠,٢	٦٥١٤٦	٠,٣	٥٤٥٦٠	٤,٩٥	١,١٩
مطروح	٢٢٨٤٤	٠,٤	١١٦٤٧٢	٠,٥	٨٩٧٠٧	٥,١	١,٣
شمال سيناء	٣٠٠٣٤	٠,٥	١٤٧٦٣٥	٠,٦	١٠٢٤٧٥	٤,٩٢	١,٤٤
جنوب سيناء	٥١١٧	٠,١	٢٠٦٥٥	٠,١	١٥٨٢٧	٤,٠٤	١,٣١
جمله	٥٨٣٩٨٧٧	١٠٠	٢٥٠٢٧٢٥٣	١٠٠	٢٠٩١٥٩٤٩	٤,٢٩	١,٢

جدول رقم (٦-٢)

عدد الأسر والأفراد ومتوسط حجم الأسرة والتزاحم في المناطق الريفية ١٩٩٦

المحافظه	الاسر		الافراد		جمله عدد الغرف	متوسط حجم الاسره	معدل التزاحم
	عدد	%	عدد	%			
القاهره	٠	٠,٠	٠	٠,٠٠	٠	٠	٠
الاسكندريه	٠	٠,٠	٠	٠,٠٠	٠	٠	٠
بورسعيد	٠	٠,٠	٠	٠,٠٠	٠	٠	٠
السويس	٠	٠,٠	٠	٠,٠٠	٠	٠	٠
دمياط	١٥١٤٦٠	٢,٢	٦٦٢٤٥١	١,٩٥	٥٦٧٥٤٨	٤,٣٧	١,١٧
الدقهليه	٦٦٦٥٢٠	٩,٧	٣٠٤٨٨٩٥	٨,٩٧	٢٧٤٧٠٢٢	٤,٥٧	١,١١
الشرقيه	٦٨٩٣٦١	١٠,٠	٣٣١٥٩٨٧	٩,٧٦	٢٩١٥٥٥٤	٤,٨١	١,١٤
القليوبيه	٤١٥٢٧٧	٦,١	١٩٥٤٦١٢	٥,٧٥	١٥٠٦٠٨٢	٤,٧١	١,٣
كفر الشيخ	٣٢٩٠٩٠	٤,٨	١٧١٣٨٥٨	٥,٠٤	١٣٩٤٥٢٦	٥,٢١	١,٢٣
الغربيه	٤٧٣٤٠٠	٦,٩	٢٣٤٥٤٠٧	٦,٩٠	١٨٧٧٥١٧	٤,٩٥	١,٢٥
المنوفيه	٤٥٤٨٣٧	٦,٦	٢٢١٢٣١٥	٦,٥١	١٧٤٥٩٠٦	٤,٨٦	١,٢٧
البحيره	٥٦١٣٢٧	٨,٢	٣٠٨١٠٢٠	٩,٠٦	٢٣٢٤٩٤٦	٥,٤٩	١,٣٣
الاسماعليه	٧١٢٩٨	١,٠	٣٥٥١٤٢	١,٠٤	٢٨٧٧٣٣	٤,٩٨	١,٢٣
الجيزه	٤٦٨٣٦١	٦,٨	٢١٩١٤٣٩	٦,٤٥	١٦٦٦٣١٦	٤,٦٨	١,٣٢
بنى سويف	٢٦٧٦٥٨	٣,٩	١٤٢١٣٧٧	٤,١٨	١١٧٢١٩٦	٥,٣١	١,٢١
الفيوم	٣٠٠٨٨٧	٤,٤	١٥٤٢٧٦٣	٤,٥٤	١٢١٢٥٠٨	٥,١٣	١,٢٧
المنيا	٥٤٩٠٤٧	٨,٠	٢٦٦٦٩٠٣	٧,٨٥	٢٤١٤٦٠٥	٤,٨٦	١,١
اسيوط	٣٧٩٣٠٣	٥,٥	٢٠٣٧٧٧٩	٦,٠٠	١٤٧٥٩٤٦	٥,٣٧	١,٣٨
سوهاج	٤٩٤٤٤٣	٧,٢	٢٤٤٤٢٨٧	٧,١٩	١٥٩٤٦٧٧	٤,٩٤	١,٥٣
قنا	٣٦٩٥٣١	٥,٤	١٩٢٣٨٠٨	٥,٦٦	١٣٣٤٧٠٠	٥,٢١	١,٤٤
اسوان	١١٥٩٧٥	١,٧	٥٥٧٩٠٣	١,٦٤	٤٤٠٢٧٧	٤,٨١	١,٢٧
الاقصر	٤١٠٦٣	٠,٦	١٩٤٨١٢	٠,٥٧	١٥٢٩٢١	٤,٧٤	١,٢٧
البحر الاحمر	٦٨١٤	٠,١	٢٧٨٥٧	٠,٠٨	١٨١٣٧	٤,٠٩	١,٥٤
الوادى الجديد	١٢٩١٨	٠,٢	٧٢٩٩٤	٠,٢١	٦٧٤٧٢	٥,٦٥	١,٠٨
مطروح	١٨٩٠٤	٠,٣	٩٣٢٧٣	٠,٢٧	٧٣٢٩٩	٤,٩٣	١,٢٧
شمال سيناء	٢٠٠٩٧	٠,٣	١٠٢٩٠٧	٠,٣٠	٥٢٠٣٤	٥,١٢	١,٩٨
جنوب سيناء	٥١٥٢	٠,١	٢٣١٩٩	٠,٠٧	١٥٠١٢	٤,٥	١,٥٥
جمـــله	٦٨٦٢٧٢٣	١٠٠	٣٣٩٩٠٩٨٨	١٠٠	٢٧٠٥٦٩٣٤	٤,٩٥	١,٢٦

٦-٥-٢ نـــوع المسكـــن

أولا: المناطق الحضرية بالمحافظات (المـــــدن)

يختلف نوع المسكن الذى تقطنه الأسرة المصرية في الحضر، فهناك أسر تقطن شقه وأسر أخرى تقطن اكثر من شقة أو فيلا أو منزل (بيت) مستقل وهناك وحدات سكنية عباره عن غرفه مستقله أو اكثر من غرفه والإســكان الحضرى عانى خلال العقود الماضية من تسارع النمو السكانى والهجرة المتدفقة من المناطق الريفيـــة وذات الدخـــل المنخفض مما أضطرها إلى سكنى أحواش المدافن أو بناء العشش أو الخيام والأكواخ وهى كلها تدخـــل في نطـــاق العشوائيات.

والجدول رقم (٦-٣) يوضح نوع المسكن في حضر محافظات مصر ومنه يتضح الآتى:

أ- النمط العام للإسكان في حضر مصر كالآتى:-

- شقة تمثل ٧٨,٦٥% ، أكثر من شقة تمثل ٠,٠٦%
- فيلا تمثل ٤,٤٢% ، بيت ريفى ٧,٠٣%
- غرفة أو اكثر في وحدة سكنية تمثل ٥,٤١% ، غرفة مستقله تمثل ٣,٦٤%
- عشه أو خيمة تمثل ٠,١٨% ، حوش مدفن يمثل ٠,٠٣%

ب- بلغ اجمالى عدد الأسر التى تقطن مسكنا من نوع الشقة ما يقرب من نصف مليون أسرة تتركز في محافظـة القاهرة حيث يتركز بها ٣١% من إجمالى الشقق في مصر يليها الإسكندرية والجيزة فالقليوبية والدقهليـــة. أما بقية المحافظات فتعانى من قلة عدد الشقق وهو أحد مظاهر الفوارق أو عدم العدالة في نـــوع المســـكن المناسب.

جـ- يبلـــغ عـــدد الأســـر التى تقطـــن اكثـــر مـــن شقة ٣٧,٤ ألف أســـرة، منهـــا ٢٥% في كل مـــن القاهرة والإسكندرية ويليهما مدن محافظات الوجه البحرى والجيزة وتقل نسبة الأسر التى تقطن أكثر مـــن شقة في بقية المحافظات، وخاصة مدن المحافظات الحدودية ما عدا شمال سيناء.

د- الفيـــلا كنوع راق من السكـــن يتركـــز في محافظتـــى القاهرة والإسكندرية والجيزة والبحيرة وسوهاج والشرقية وأسيوط. وتقل نسبة الفيلات بشكل كبير في كل من الوادى الجديد وجنوب سيناء والأقصر.

هـ- البيت الريفـــى وهـــو شكل مـــن أشكـــال الفيـــلات ويوجـــد في المناطـــق الحضـــرية القديمة حيث تقطن أسرة بيت يأخذ شكل البيت الريفى المستقل، وينتشر هذا النمط مـــن الإســـكان في كثـــير مـــن المحافظات بنسب صغيره، ولكنه يرتفع في كل من أسوان والمنيا وقنا وأسيوط ثم الشرقية والمنوفية، وهـــو نمط سكنى للعائلات وخاصة القديمة من الأغنياء نسبيا والذين ينشدون الخصوصية ومـــازالوا يحتفظـــون بالطابع الريفى في المدن.

و- النمط المتدنى نسبيا وهو سكنى غرفه أو اكثر في وحده سكنية وهى ليست شقه بل غرفه مستقله أو اكـــثر من غرفه ويتركز هذا النوع في القاهرة والإسكندرية نظراً لأزمة الإسكان لمحدودى الدخل والفقراء نسبيا، وتبلغ نسبة هذا النوع ٤٧% في كل من القاهرة والإسكندرية فقط أى أن العاصمة والميناء تستحوذ علـــى ما يقرب من نصف هذا النوع من الإسكان المتدنى نسبيا ويقل هذا النوع في المحافظات الحدودية حيـــث تمثل الخصوصية مبدأ هام في الإسكان وكذا في السواحل (بورسعيد والسويس ودمياط).

جدول رقم (٦-٣)

توزيع الاسر حسب نوع السكن فى المناطق الحضريه بالمحافظات ١٩٩٦

المحافظه	اسـر تقطن																	
	شقـه		اكثر من شقـه		فيـلا		بيت ريفى		غرفه او اكثر فى وحده سكنيه		غرفه مستقله		عشـه او خيمـه		حوش مدفـن	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
القاهره	١٤٢٧٨٧٥	٣١,١١	٧٣٦١	١٩,٦٤	٢٧٨٦٥	١٠,٨	٦٠٥٣٥	٢,٥٧	٩٥٧٨٨	٣٠,٣	٨١٦٥٥	٣٨,٤٥	٢٤٤٢	٢٣,٣١	١٨٠٥	١٠٠,٠
الاسكندريه	٦٦٩٤٠٨	١٤,٥٩	٢٥٥١	٦,٨١	٢٤٥١٣	٩,٥	١٣٤١٣	٣,٢٧	٥٢٦٤٧	١٦,٧	٣٥١٩٧	١٦,٥٧	١١٩٢	١١,٣٨	٠	٠,٠
بورسعيد	٩٩٢٨٧	٢,١٦	١٢٩	٠,٣٤	٣٤٧٢	١,٣	٣٢٣٩	٠,٧٩	٢٩٤٣	٠,٩	١٤٦٧	٠,٦٩	١٦٦٦	١٥,٩٠	٠	٠,٠
السويس	٨٣٩٩٢	١,٨٣	٤٢٥	١,١٣	٧٠٧١	٢,٧	١٥٦١	٠,٣٨	٢٩١٠	٠,٩	١٠٩٤	٠,٥٢	٣٩	٠,٣٧	٠	٠,٠
دمياط	٥٥٤٤٠	١,٢١	٤٢٨	١,١٤	٣٣٦٦	١,٣	٧٥٨	٠,١٨	٧٨٧	٠,٢	٤٩٥	٠,٢٣	٩٣	٠,٨٩	٠	٠,٠
الدقهليه	٢٣٥٥٢٢	٥,١٣	٢٨٩٨	٧,٧٣	١٤٩٥١	٥,٨	١٣٢٤٣	٣,٢٣	٧٩٥٩	٢,٥	٢٧٨٨	١,٣١	٩٢	٠,٨٨	٠	٠,٠
الشرقيه	١٦٩٠٨٨	٣,٦٨	٢١٧١	٥,٧٩	١١٩٢٣	٤,٦	٢٤١٣٥	٥,٨٩	٨٦٠٩	٢,٧	٣٣٠٠	١,٥٥	٦٦	٠,٦٣	٠	٠,٠
القليوبيه	٢٥٣٩٤٦	٥,٥٣	٢٣١١	٦,١٦	٨٣٣٣	٣,٢	٧١٠٧	١,٧٣	١٣٩٣٣	٤,٤	١٢٤٢٧	٥,٨٥	٩٢	٠,٨٨	٠	٠,٠
كفر الشيخ	٨٤٢٤١	١,٨٤	١٦٣٧	٤,٣٧	٦٤٩٨	٢,٥	١٢٢٤٢	٢,٩٩	٤٨٧٩	١,٥	١٨٩٧	٠,٨٩	٤٢	٠,٤٠	٠	٠,٠
الغربيه	٢١٣١٦٤	٤,٦٤	٢٧٧٧	٧,٤١	٦٣٣٨	٢,٥	٦٤٥٨	١,٥٨	١٢٢٠٩	٣,٩	٧٥٩١	٣,٥٧	٣٢٩	٣,١٤	٠	٠,٠
المنوفيه	٧٩٢٦٧	١,٧٣	١٦٢٨	٤,٣٤	٤٧٤٠	١,٨	٢٢٨٠٥	٥,٥٦	٩٠٦٩	٢,٩	٢١١٧	١,٠٠	٨١	٠,٧٧	٠	٠,٠
البحيره	١٣٩٩٨٤	٣,٠٥	١٥٣٧	٤,١٠	١٩٢٣٧	٧,٥	١٦٨٥٤	٤,١١	١٤١٤٤	٤,٥	٣٤٩١	١,٦٤	٩٥	٠,٩١	٠	٠,٠
الاسماعليه	٥٨٦٩٧	١,٢٨	٣١١	٠,٨٣	١٠٩٧٠	٤,٣	٧٩٠٨	١,٩٣	٢٨٢٣	٠,٩	١٥٩٩	٠,٧٥	٣٤	٠,٣٢	٠	٠,٠
الجيزه	٥١٦٥٤٤	١١,٢٦	٤٤٣٩	١١,٨٤	٢٢٣٦٣	٨,٧	١٨٤٩٨	٤,٥١	٢٦٨٢٧	٨,٥	٢٣٦٢٣	١١,١٢	٥٨٠	٥,٥٤	٠	٠,٠
بني سويف	٤٧٤٥٤	١,٠٣	٨٩٣	٢,٣٨	١١٠٤٠	٤,٣	٢٥٢٧٤	٦,١٦	٤٤٩٦	١,٤	٤٠٩٩	١,٩٣	٨٤	٠,٨٠	٠	٠,٠
الفيوم	٥٥٤٩٦	١,٢١	٦٦٩	١,٧٨	٧٩٣٨	٣,١	١٩٢٣٨	٤,٦٩	٨٦٣١	٢,٧	٣٣٠٤	١,٥٦	١١٠	١,٠٥	٠	٠,٠
المنيا	٨١٧٣٠	١,٧٨	١٠٨٢	٢,٨٩	٩٣٧٨	٣,٦	٣٦٦٩٧	٨,٩٥	٤٣٠١	١,٤	٦٨٠٦	٣,٢٠	١١٠	١,٠٥	٠	٠,٠
اسيوط	٨٩٩٨١	١,٩٦	١٢٠٩	٣,٢٣	١٢٨٣٣	٥,٠	٣١٦٠٢	٧,٧١	١٢١٦١	٣,٩	٧٣٩٩	٣,٤٨	٢٦٦	٢,٥٤	٠	٠,٠
سوهاج	٨٣٠٩٤	١,٨١	١٠٦٧	٢,٨٥	١٦٦٣٩	٦,٥	١٩٥٩٤	٤,٧٨	١٢٥٤٩	٤,٠	٦٨٨٩	٣,٢٤	١٣٦	١,٣٠	٠	٠,٠
قنا	٥٣١٦٧	١,١٦	٩٩٠	٢,٦٤	٣٠٢٤	١,٢	٣٦٠٨٤	٨,٨٠	٩٣٨٣	٣,٠	١٥٥٧	٠,٧٣	٥١٨	٤,٩٤	٠	٠,٠
اسوان	٣٠٠٣٢	٠,٦٥	٤٢٤	١,١٣	٧٣٢٩	٢,٨	٤٠٧٢٢	٩,٩٣	٤٤٤٨	١,٤	٢٠٣٤	٠,٩٦	٦٢	٠,٥٩	٠	٠,٠
الاقصر	١٨٣١٠	٠,٤٠	٢٢١	٠,٥٩	١٢٥٢	٠,٥	١٥٦٣٣	٣,٨١	١٥٣٣	٠,٥	٤٥٤	٠,٢١	١٠	٠,١٠	٠	٠,٠
البحر الاحمر	١٥٠٠٣	٠,٣٣	٥٨	٠,١٥	٤١١٣	١,٦	١٢٧٤	٠,٣١	٥١١	٠,٢	١٤٢	٠,٠٧	٩٢٤	٨,٨٢	٠	٠,٠
الوادى الجديد	٦١٣١	٠,١٣	٣٧	٠,١٠	٢٨٦	٠,١	٦٢٦٧	١,٥٣	٣٩١	٠,١	٤١	٠,٠٢	١	٠,٠١	٠	٠,٠
مطروح	٥٦٦٧	٠,١٢	٥٨	٠,١٥	٦١٠٩	٢,٤	١٠١٧٨	٢,٤٨	٥١٣	٠,٢	٣١٧	٠,١٥	٢	٠,٠٢	٠	٠,٠
شمال سيناء	١٣٢٣٧	٠,٢٩	١٧٢	٠,٤٦	٥٦٨٧	٢,٢	٧٦٧٠	١,٨٧	١٢٥٢	٠,٤	٥٥٢	٠,٢٦	١٣٣٧	١٢,٧٦	٠	٠,٠
جنوب سيناء	٣٤٦٧	٠,٠٨	٤	٠,٠١	٥٠٩	٠,٢	٩٨٨	٠,٢٤	٢٣	٠,٠	٥١	٠,٠٢	٧٤	٠,٧١	٠	٠,٠
جمله	٤٥٨٩٢٢٤	١٠٠,٠٠	٣٧٤٨٧	١٠٠,٠٠	٢٥٧٧٧٧	١٠٠,٠	٤٠٩٩٧٧	١٠٠,٠٠	٣١٥٧١٩	١٠٠,٠	٢١٢٣٨٦	١٠٠	١٠٤٧٧	١٠٠	١٨٠٥	١٠٠,٠

ز- الغرفة الواحده المستقلة التى تعيش فيها أسرة كاملة رغم أنها تمثل نسبة ٣,٦% من اجمالى أنواع الإسكان إلا أنها تتركز أيضا في القاهرة والإسكندرية حيث تستحوذ ٥٥% من جملة هذا النوع . وتقل نسبة هذا النوع ايضا في المحافظات الساحلية والحدودية.

ح- الإسكان العشوائى المتمثل في العشش والخيام والأكواخ يتركز في المدن الكبرى، وهى القاهرة والإسكندرية وشمال سيناء وبورسعيد والغربية والجيزة والبحر الأحمر وقنا.

ط- يوجد ١٨٠٥ أسرة في القاهرة تعيش في المدافن وهو ما يعنى حوالى ٧ آلاف نسمه ويبدو أن هذا الرقم صغير للغاية إذ لا يمثل سوى ٠,٠٣% من اجمالى الإسكان.

ثانيا: المناطق الريفية بالمحافظات

أ- النمط العام لنوع المسكن في المناطق الريفية يوضحه جدول رقم(٦-٤) كالآتى:-

- الشقه تمثل ٢٨,١% من اجمالى أنواع المساكن ، أكثر من شقة تمثل ٠,٧%.
- الفيلا تمثل ٦,٤% ، البيت الريفى يمثل ٥٠,٨% من اجمالى المساكن في الريف وهو ما يفيد غالبية نمط المسكن الريفى.
- الغرفة أو اكثر في وحدة سكنية تمثل ١٠,٦% ، غرفة مستقلة تمثل ٣,٢٠% ، العشة أو الخيمة تمثل ٠,٢٠%

كما يوضح جدول (٦-٤) نمط أو درجة العدالة في توزيع المسكن حسب النوع في المحافظات الآتية:

ب- يستحوذ ريف الوجه البحرى على نسبة كبيرة من نمط الشقة كسكن للأسرة، حيث يبلغ ٨٢% من اجمالى توزيع الشقق على المحافظات يتركز في محافظات الوجه البحرى وتستحوذ الدقهلية على ١٦,٨% يليها الغربية بنسبة ١١,٥% ثم الجيزة والقليوبية والشرقية وكل منهم يستحوذ على اكثر قليلا من ١٠% ويلى هذه المحافظات ٣ محافظات تبلغ فيها النسبة من ٦-٧% من الشقق هى البحيرة ودمياط والمنوفية.
ينخفض نصيب ريف محافظات الوجه قبلى كله من نمط السكن في شقة حيث تبلغ النسبة ٣,٤% في قنا، ٢,٨% في سوهاج، ٢,٥% في اسيوط، ونسبة ضئيلة جدا في شمال الصعيد بنى سويف والفيوم والمنيا والأقصر ومحافظات الحدود.

جـ- نمط السكن في اكثر من شقة يتركز أيضا في المحافظات الريفية الكبرى وهى الدقهلية، والغربية، والبحيرة ومن الوجه القبلى سوهاج. أما بقية المحافظات فتحصل على نسبة بسيطة من هذا النمط الذى يعتبر سلعه لذوى الدخل المرتفع نسبيا.

عـ- الفيلا كنمط لنوع السكن في الريف المصرى تتركز أيضا في الدقهلية والبحيرة والشرقية ويرجع ذلك لوجود جامعتين كبيرتين في الدقهلية والشرقية والبحيرة وبها عدد كبير من الأساتذة الذين يفضلون السكنى في نمط الفيلا. يلى ذلك الجيزة وسوهاج بنسبة أقل.

هـ- ينتشر نمط البيت الريفى في جميع المحافظات بنسبة متقاربة وتقل النسبة بشكل واضح في دمياط وتنخفض النسبة جدا في محافظات الحدود.

و- تأخذ الغرفة أو اكثر نمط انتشارى مثله مثل البيت الريفى في ريف محافظات مصر وتقل أيضا في محافظات الحدود.

ز- نمط الغرفة المستقلة ينتشر أيضا في جميع المحافظات ما عدا الحدود

ح- تقل العشش والخيام وتنعدم سكنى المدافن في ريف مصر.

٦-٥-٣ حيازة المسكن

تشكل حيازة المسكن شكل آخر من اشكال عدم العدالة في توفير المسكن لكل مواطن في دولة واحدة ، يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات وأنواع الحيازة هى اسلوب الانتفاع بالمسكن، فهناك مساكن يملكها أصحابها (ساكينها) قد يكونوا قد حصلوا على تلك الملكية إرثا من ابائهم أو اسرهم أو هم قادرون على شراء وتملك المسكن، أما غير القادر فيمكنه تأجير مسكن مقابل ايجار نقدى معين أو أنواع أخرى من الحيازه مثل الهبه أو مسكن ادارى كميزه عينية (تعتبر احيانا جزء من الأجر) - وفيما يلى عرض لأنواع الحيازه للمسكن على مستوى المحافظات في كل من الحضر والريف كل على حدة نظراً لأختلاف المستوى الاقتصادى والاجتماعى للمواطن في كل من الحضر والريف واختلاف المسكن الحضرى عن المسكن الريفى. جدول رقم (٦-٥) يوضح نوع حيازه المسكن في المناطق الحضرية ومنه يتضح الآتى:

٦-٥-٣-١ أشكال الحيازة في الإسكان المصرى

يعتبر الإيجار أشهر أشكال حيازة المسكن، فالمالك الغنى - يبنى بيتا أو عمارة يستخدم منها وحدة أو اكثر لنفسه ويمكنه أن يؤجر الباقى نظير ايجار Rent كعائد لرأسماله الذى استثمره في بناء هذا المبنى، وكان ذلك بحزيا حتى نهاية النصف الأول من القرن الماضى ثم بدأت أزمة الإسكان في مصر اعتبارا من عقد الستينات نظراً للتدخل الحكومى في سوق الإسكان، وعزوف القطاع الخاص عن الاستثمار وبالتالى وقع عبء توفير المسكن لمقابلة الطلب المتزايد لمقابلة النمو السكانى المرتفع على الحكومة وحدها و لم تتمكن من ذلك نظراً لما كانت تواجهه من مشكلات عسكرية. وتفاقمت أزمة الايجار نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة والتضخم وانخفاض الإيجارات القديمة، وأضير الملاك القدامى فبدأ الملاك الجدد في نهج أسلوب بيع الوحدات السكنية تمليك أو الحصول على الإيجار مرة واحدة طول العمر (عمر المبنى). وهناك أنواع أخرى من الحيازة أهمها الهبه والميزه العينية وفيما يلى عرض لأنواع الحيازه في الحضر بمحافظات مصر.

٦-٥-٣-٢ أساليب حيازة المسكن

أولا: على مستوى الحضر في المحافظات

- النمط العام للحيازه في الحضر جاء كالآتى كما يوضحه جدول (٦-٥):-

- يمثل أسلوب الإيجار العادى ٤٤,٢٨% من اجمالى أنواع الحيازة في حضر محافظات مصر.
- يمثل نمط المسكن الملك (شراء بيت أو عماره أو شراء أرض وبناء بيت أو عماره عليها نسبة ٤٠,٨٦% من جملة الحيازات للمسكن).
- يمثل نظام التمليك الجديد (شراء وحدة سكنية في عمارة أو بيت مكون من عدة وحدات سكنية) بنسبة ٨,٤٣%.

جدول رقم (٤٠١)

توزيع الاسر حسب نوع السكن فى المناطق الريفيه بالمحافظات ١٩٩٦

اسر تقطن

المحافظه	شقه		اكثر من شقه		فيلا		بيت ريفى		غرفه او اكثر فى وحده سكنيه		غرفه مستقله		عشه او خيمه		حوش مدفن	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
القاهره	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠
الاسكندريه	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠
بورسعيد	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠
السويس	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠		٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠
دمياط	١٢٠٧٤٠	٦,٢٧	١٢٥٥	٢,٤	١٤٤٦٨	٣,٣	٦٨٥٠	٠,٢	٥٢٧٥	٠,٧	٢٥٦٢	١,٢	٢٧١	١,٨	٠	٠
الدقهليه	٣٢٤٩٢٣	١٦,٨٧	٨١٩٦	١٥,٦	٨٥١٦٣	١٩,٤	١٨٥٨٠٩	٥,٣	٥١٢١٩	٧,١	١٠٦٧٣	٤,٩	١٧٦	١,٢	٠	٠
الشرقيه	١٩٩٣٢٧	١٠,٣٥	٤٩٠٣	٩,٣	٦٢٧٠٦	١٤,٣	٣٤٠١٤٧	٩,٨	٦٣٨٤٢	٨,٨	١٨٠٠٥	٨,٢	٢٢٦	١,٥	٠	٠
القليوبيه	٢٠٢١١٨	١٠,٥٠	٣٩٩٠	٧,٦	٢٢١٨٩	٥,٠	١٢٩٢٥٤	٣,٧	٤٥٧٤١	٦,٣	١١٦٨٣	٥,٣	١٢٣	٠,٨	٠	٠
كفر الشيخ	١٣٧٥٦٤	٧,١٤	٣٩٩٨	٧,٦	٢٦٣٨٢	٦,٠	١٢٤٨١٤	٣,٦	٣٢٥٨٥	٤,٥	٣٣٥٢	١,٥	١٩٧	١,٣	٠	٠
الغربيه	٢٢٢٦٢٧	١١,٥٦	٧١٢٣	١٣,٥	٣٦٣٦١	٨,٣	١٥٦٥٢٠	٤,٥	٤٠٠٤٤	٥,٥	١٠٥٥٢	٤,٨	٦٣	٠,٤	٠	٠
المنوفيه	١٢٠٤٥٠	٦,٢٦	٤٦٤١	٨,٨	٢٣٢٢٢	٥,٣	٢٢٤٦٤٢	٦,٥	٦٨٩١٨	٩,٥	١٢٤٥١	٥,٧	٢٥٠	١,٧	٠	٠
البحيره	١٥٠٢٦٨	٧,٨٠	٥٧٤١	١٠,٩	٦٣٦٦٣	١٤,٥	٢٦٥١٨٨	٧,٦	٦٨٩٤٤	٩,٥	٧٠٦٣	٣,٢	١٨٤	١,٢	٠	٠
الاسماعليه	١٠٣١٦	٠,٥٤	٢٠٦	٠,٤	١٢٢٦٦	٢,٨	٤٣٣٩٦	١,٢	٢٩٤٢	٠,٤	١٦٦٨	٠,٨	٤٨٠	٣,٢	٠	٠
الجيزه	٢٠٣٢١٩	١٠,٥٥	٢٩٠٦	٥,٥	٢٩٥٣٦	٦,٧	١٦١٥١٠	٤,٦	٤٦٥٦٩	٦,٤	٢٤٠٣٩	١٠,٩	٤٦٦	٣,١	٠	٠
بنى سويف	١٤٣٨٣	٠,٧٥	٤١٥	٠,٨	٥٢٩١	١,٢	٢٢٩٥٤٥	٦,٦	٩٤٨٥	١,٣	٧٩٧٥	٣,٦	٢١٣	١,٤	٠	٠
الفيوم	١٧٣٥٠	٠,٩٠	٥٦٧	١,١	٥٩٣٤	١,٤	٢١٠٥٠٣	٦,٠	٥١٥١٦	٧,١	١٤٦٨١	٦,٧	١٦٤	١,١	٠	٠
المنيا	١٢٢٨٢	٠,٦٤	٥١٤	١,٠	٢١٩٧	٠,٥	٥٢٠٢٣٣	١٤,٩	٥٧٨١	٠,٨	٧٤٣٠	٣,٤	٣٢٢	٢,٢	٠	٠
اسيوط	٤٨٢٨٣	٢,٥١	١٤٦٨	٢,٨	٧٧٨١	١,٨	٢٣٩٤٠٦	٦,٩	٥٨٢٣٢	٨,٠	٢٢٩٧٧	١٠,٥	٦٤٦	٤,٤	٠	٠
سوهاج	٥٥١١٥	٢,٨٦	٥٠٦٨	٩,٦	٢٨٩١٢	٦,٦	٢٥٩٢١٣	٧,٤	٩٨٦٦٥	١٣,٦	٤٦٠٥٢	٢١,٠	١٠٥٤	٧,١	٠	٠
قنا	٦٦٠٣١	٣,٤٣	١٢٨٢	٢,٤	٥٨٩٠	١,٣	٢٢٢٩٤٥	٦,٤	٦٠٦٤١	٨,٤	١١٩٣٥	٥,٤	٤٠٢	٢,٧	٠	٠
اسوان	٨٦٥٠	٠,٤٥	٢٥٤	٠,٥	٢١٥٠	٠,٥	٨٩٠٨٦	٢,٦	١٠٥٠٣	١,٥	٥١٦٢	٢,٣	١٣٦	٠,٩	٠	٠
الاقصر	٤٤٣٩	٠,٢٣	٦٥	٠,١	٣٨١	٠,١	٣٤٣٨٩	١,٠	١١٥١	٠,٢	٦٠٢	٠,٣	٢٩	٠,٢	٠	٠
البحر الاحمر	٣٥٥٢	٠,١٨	٥٢	٠,١	٣٣٢	٠,١	٢٨٩	٠,٠	٥٢	٠,٠	٣٤٨	٠,٢	١٥٠٨	١٠,٢	٠	٠
الوادى الجديد	٥١٤	٠,٠	١١	٠,٠	١٥٢	٠,٠	١١٧٠٣	٠,٣	٤١١	٠,١	١٣٤	٠,١	٢	٠,٠	٠	٠
مطروح	١٣٩٧	٠,٠٧	٤	٠,٠	٩٧٦	٠,٢	١٦١١٣	٠,٥	٩٧	٠,٠	٢٥٦	٠,١	٣٩	٠,٣	٠	٠
شمال سيناء	١٦٩٥	٠,٠٩	٢٨	٠,١	٢٩٢٩	٠,٧	٦١٤٥	٠,٢	١٠٧٨	٠,١	١٥٠	٠,١	٧٤١٥	٥٠,٠	٠	٠
جنوب سيناء	٢٦٣	٠,٠١	٢	٠,٠	٥٦٩	٠,١	٣٥٧٦	٠,١	١٨٨	٠,٠	٧٢	٠,٠	٤٧٧	٣,٢	٠	٠
جمله	١٩٢٥٥٠٦	١٠٠,٠٠	٥٢٦٨٩	١٠٠,٠	٤٣٩٤٥٠	١٠٠,٠	٣٤٨١٢٧٦	١٠٠,٠	٧٢٣٨٧٩	١٠٠,٠	٢١٩٨١٢	١٠٠,٠	١٤٨٤٣	١٠٠,٠	٠	٠

- يمثل نظام الهبه في حيازة المسكن ٠,٣%.
- يمثل نظام أو نمط المسكن كميزه عينية أو مسكن إدارى أى ملك جهة العمل نسبة ٠,٩٦%

- **على مستوى المحافظات**

- نظـــام الإيجـار

يسود نظام الإيجار في المحافظات الحضرية الكبرى وهى القاهرة والإسكندرية والجـيزة حيـث تحصل المحافظات الثلاث معاً على نسبة ٦٧,٥% من اجمالى الوحدات السكنية المؤجرة وينتشـر نظـام الحيازة بالإيجار في بقية المحافظات بنسبة ٥,٤% في القليوبية ثم أقل من ذلـك في بقيـة المحافظـات ٢٢ محافظة، وهو ما يوضح درجة كبيرة من الفوارق أو عدم العدالة بين المحافظات في هذا النظام الذى يعتـبر عادلا أو مناسبا اكثر لمستوى دخل الفرد في مصر.

- نظـام المسكـن الملك

يرتفع نصيب كل من القاهرة والإسكندرية في نظام المسكن الملك نسبيا عن بقيـة المحافظـات حيث تحصل القاهرة على نسبة ١٧.٨% والإسكندرية على نسبة ٩,٢% من إجمالى الحيـازه للمسـكن بنظام الملك. وتنتشر ملكية المسكن بشكل اكثر عدالة في بقية المحافظات ولا تشكل فوارق كبـيرة مثـل الإيجار.

- نظـام التمـليك

ارتبط نظام التمليك بالعمارات الكبيرة متعدده الأدوار والوحدات السكنية وهو متدنى بشـكل كبير في المحافظات الحضرية الكبرى كالقاهرة والإسكندرية والجيزة وبورسعيد. حيث الشركات العقاريـة الكبرى بل وكبار الملاك من التجار ورجال الأعمال الذين دخلوا قطاع الإسكان للمساهمة في حل الأزمـة بتوفير المسكن ولكنهم للأسف استغلوها لتحقيق مكاسب كبيره في بداية الأمر ثم حلـت بهـم الأزمـة وأصبح هناك فائض في هذا النوع لا يجد من يستفيد به لعدم قدرة المواطن المحتـاج إلى وحـدة سـكنية للحصول عليها تمليك بثمن باهظ، هذا ويمثل هذا النوع من الحيازه في القاهرة نسبة ٣٨,٨% في حـين يصل في الإسكندرية إلى ١٧,٢% من اجمالى المحافظات يلى الإسكندرية محافظـة الجيزة المجاورة للقـاهرة أو امتداد لها بنسبة ١٠,٢% ثم بورسعيد ، ثم ينتشر نظام التمليك في بقية حضر محافظات مصر بنسـب صغيرة.

- الهبـه [1] كنظام لحيازة المسكـن

رغم انه نظام قديم إلا أنه مازال موجوداً نظراً لعدة عوامل منها:

- انه نظام يورث

---

[1] نظام قديم حيث كان الولاه والحكام والاقطاعيين يهبون سكنا لبعض العاملين لديهم سواء عمال أو خدم أو أقرباء فقراء..الخ أو في بعض الأحيان أوقاف.

جدول رقم (٦-٥)

توزيع الأسر حسب نوع حيازة المسكن في حضر المحافظات ١٩٩٦

المحافظه	نوع الحيازه										الجمله
	ايجـــار عادى		ملك		تمليك		هبـــــه		ميزه عينيه		اخري		
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
القاهره	٩٦٧١٤٢	٣٧,٦	٤٢٣٧٧٢	١٧,٨	١٩٠٣٠٣	٣٨,٨	٤٤٨٥٦	١٥,٣	١٢٤٥١	٢٢,٢	٨٣٣٤	٣٣,٣	١٦٤٦٨٥٨
الاسكندريه	٤٦٦٧٠١	١٨,١	٢١٨٢٦٢	٩,٢	٨٤٣٥٢	١٧,٢	١٨٥٤٦	٦,٣	٦٦٢٦	١١,٨	٢٧٢٥	١٠,٩	٧٩٧٢١٢
بورسعيد	٥٤٠٤٤	٢,١	١٨٤٥١	٠,٨	٣٣٥٠١	٦,٨	٦٦٤	٠,٢	١٩٠٦	٣,٤	١٩١٣	٧,٦	١١٠٤٧٩
السويس	٥٤٠٧٩	٢,١	٢٦٥٨٦	١,١	٧٧٣٠	١,٦	٥٠٥١	١,٧	٢٦٧٨	٤,٨	٩٠٦	٣,٦	٩٧٠٣٠
دمياط	١٦٣٢٤	٠,٦	٣١٣٦٠	١,٣	٩٥٧٠	٢,٠	٢٩٨٥	١,٠	٣١٣	٠,٦	١٠١	٠,٤	٦٠٦٥٣
الدقهليه	٧٩١٩٣	٣,١	١٦٠٧٥٩	٦,٨	١٠٦١٣	٢,٢	٢٢٨٤٣	٧,٨	١٣٧٨	٢,٥	٢٤٥١	٩,٨	٢٧٧٢٣٧
الشرقيه	٦٢٠٦٢	٢,٤	١٣١١٦٨	٥,٥	١٠٩٧٠	٢,٢	١١٦٠٩	٤,٠	٢٢٧٥	٤,١	٧١٤	٢,٩	٢١٨٧٩٨
القليوبيه	١٣٩٠١٩	٥,٤	١١٩٦٤٠	٥,٠	٩٠٦٦	١,٨	٢٦٥١٣	٩,١	٣٣٢٥	٥,٩	٤٤٤	١,٨	٢٩٨٠٠٧
كفر الشيخ	٢٤٩٨٦	١,٠	٧٥١٥٦	٣,٢	٣٤٥٥	٠,٧	٦٨٩٦	٢,٤	٦٩٥	١,٢	٢٣٣	٠,٩	١١١٤٢١
الغربيه	٨٤٧٢٥	٣,٣	١٢٦٦٢٩	٥,٣	٩٠٥٠	١,٨	٢٥٦٨٧	٨,٨	١٢٥١	٢,٢	١٢٩٨	٥,٢	٢٤٨٦٤٠
المنوفيه	٢٥١٠٦	١,٠	٧٣٧٩٧	٣,١	٥٧٣٠	١,٢	١٣٢٧٩	٤,٥	١١٥٩	٢,١	٤٣١	١,٧	١١٩٥٠٢
البحيره	٤٣٤٣١	١,٧	١٢٨٦٧٤	٥,٤	١٢٧٦٠	٢,٦	٨٩١٨	٣,٠	٩٣٩	١,٧	٤٥٨	١,٨	١٩٥١٨٠
الاسماعليه	٢٨٤٨٢	١,١	٣٢٤٤٢	١,٤	١٣٠٧٣	٢,٧	٣٣٩٥	١,٢	٤١٤١	٧,٤	٢٠٥	٠,٨	٨١٧٣٨
الجيزه	٣٠٤١٦٣	١١,٨	٢١٩٥٠٣	٩,٢	٤٩٩٩٩	١٠,٢	٢٩٢٧٣	١٠,٠	٥٣١٦	٩,٥	١٦٥٠	٦,٦	٦٠٩٩٠٤
بنى سويف	٢٢٧٠٦	٠,٩	٥٧٥٢٣	٢,٤	٢٦٧٢	٠,٥	٩٨١٥	٣,٤	٢٩٧	٠,٥	١٤٤	٠,٦	٩٣١٥٧
الفيوم	٢٠٠٩٤	٠,٨	٥٥٥٤٢	٢,٣	٦٢٤٦	١,٣	١٢٧٨١	٤,٤	٤١٦	٠,٧	١١٨	٠,٥	٩٥١٩٧
المنيا	٣٠٤٣١	١,٢	٨٨٢٥٧	٣,٧	٧١٨٤	١,٥	١٣١٨٨	٤,٥	٨١٣	١,٥	١٩٩	٠,٨	١٤٠٠٧٢
اسيوط	٤٣٧٣٣	١,٧	٩٨٥٦٧	٤,١	٢٧٩٠	٠,٦	٨٤١٣	٢,٩	٥٧٢	١,٠	٣٧٥	١,٥	١٥٤٤٥٠
سوهاج	٣٣١٠٢	١,٣	٨٨٧٥٧	٣,٧	٤٨٤٣	١,٠	١٢٦٢١	٤,٣	٢١٨	٠,٤	٢٨٤	١,١	١٣٩٨٢٥
قنا	٢٢٨٧٠	٠,٩	٦٩٠٢٣	٢,٩	٢٤٨٢	٠,٥	٧٧٠٩	٢,٦	١٨٩٢	٣,٤	٧٦٢	٣,٠	١٠٤٧٣٨
اسوان	١٩٣٩٧	٠,٨	٥٤٠٧٣	٢,٣	٣٥٧٨	٠,٧	٣٣٤٤	١,١	٣٦٩٩	٦,٦	٥٥٨	٢,٢	٨٤٦٤٩
الاقصر	٨٥١٥	٠,٣	٢٥٢٣٧	١,١	٢٠٥٨	٠,٤	١٣٩١	٠,٥	٧٥	٠,١	٩٣	٠,٤	٣٧٣٦٩
البحر الاحمر	٥٩٩٦	٠,٢	١١٠٢١	٠,٥	١٩٠٠	٠,٤	٨٥٩	٠,٣	٢٠٧٩	٣,٧	٤١١	١,٦	٢٢٢٦٦
الوادى الجديد	٥٧٢٧	٠,٢	٦٠٧٠	٠,٣	٤٧٥	٠,١	٤٢٧	٠,١	٤٣١	٠,٨	١٩	٠,١	١٣١٤٩
مطروح	٣٤٣٢	٠,١	١٧٥٣٤	٠,٧	١٢٨٣	٠,٣	٢٨١	٠,١	١٨٧	٠,٣	٢٣	٠,١	٢٢٧٤٠
شمال سيناء	٧٠١٥	٠,٣	١٧٥٥٠	٠,٧	٣٦٣٤	٠,٧	١٠١٠	٠,٣	٣٨١	٠,٧	١٤٢	٠,٦	٢٩٧٣٢
جنوب سيناء	٢٣٧١	٠,١	٨٧٠	٠,٠	٨٥٤	٠,٢	٤٣	٠,٠	٥٤٨	١,٠	٤١	٠,٢	٤٧٢٧
جمله	٢٥٧٤٨٤٦	١٠٠	٢٣٧٦٢٢٣	١٠٠	٤٩٠١٧١	١٠٠	٢٩٢٣٩٧	١٠٠	٥٦٠٦١	١٠٠	٢٥٠٣٢	١٠٠	٥٨١٤٧٣٠

- أن عمر المسكن طويل نسبيا قد لا يقل عن ١٠٠ سنه إن لم يزيد وهو يوجد بنسبة ١٥% في محافظة القاهرة يليها الجيزة ثم القليوبية فالغربية والدقهلية ثم الإسكندرية وينتشر بعد ذلك في حضر المحافظات بنسبة صغيرة.

- الميزة العينية

الميزة العينية في حيازة المسكن أو ما يطلق عليها " المسكن الادارى " وهو المسكن الذى توفره جهة العمل لمستخدميها سواء طول العمر أو فترة العمل ثم تركه عند ترك العمل وهو يعتبر جزء من الأجر عن العمل ، وقد بدأ يتلاشى تدريجيا والنسبة العظمى في القاهرة والإسكندرية والجيزة ثم ينتشر في بقية المحافظات بنسب متقاربة.

العرض السابق لأسلوب حيازة المسكن في حضر محافظات مصر يوضح عدم العدالة في أى من أساليب الحيازه حيث تحصل المحافظات الكبرى على نصيب اكبر وخاصة القاهرة والإسكندرية والجيزة والقليوبية وبعض محافظات الوجه البحرى وتنتشر جميع النظم في بقية المحافظات بنسب صغيره (مما يدل على الفوارق أو عدم العدالة).

٦-٥-٤ مصدر المياه في المسكن المصرى

المياه أحد أهم مفردات البنية الأساسية للمسكن وتوفرها سواء لحاجة الشرب والنظافة أو الاغتسال على جانب كبير من الأهمية لقياس مدى مناسبة المسكن للحياه. وتتوفر المياه في مصر من الشبكة العامة للمياه في مصر وتتصل بالمسكن عن طريق التوصيل إلى المسكن أو إلى المبنى كله أو من حنفيه خارج المبنى. كما أن هناك مناطق مازالت لا تصلها المياه من الشبكة العامة بل تحصل على حاجتها من المياه من المياه الجوفية سواء بسحبها عن طريق طلمبة أو حفر آبار. وفيما يلى عرض لمصدر المياه في المسكن المصرى للتعرف على مدى توفرها للجميع في محافظات مصر سواء على مستوى الريف أو الحضر.

أولاً: مصدر المياه في حضر المحافظات

يوضح جدول رقم (٦-٦) مصدر المياه في المناطق الحضرية، ومنه يتضح الآتى:-

بلغ إجمالي حجم الأسر المصرية في حضر المحافظات ٥,٦ مليون أسرة تحصل على المياه من الشبكة العامة كالآتى:-

- يوجد ٥,٠٣ مليون أسرة تحصل على أو تصلها المياه حتى المسكن تمثل نسبة ٨٩,٤% من اجمالى حجم الأسر المتصله بالشبكة العامة.
- يوجد ٢٧٠ ألف أسرة تحصل على المياه من داخل المبنى الذى تعيش فيه يمثل نسبة ٤,٨%.
- يوجد ٣٢٧ ألف أسرة تحصل على المياه من خارج المبنى (حنفية رئيسية) تمثل نسبة ٥,٨% من اجمالى الأسرة المرتبطة بالشبكة.
- يوجد كذلك ٢٠٣ ألف أسرة خارج الشبكة العامة لتوصيل المياه تحصل على مياهها من طلمبات.

وفيما يلى الوضع في كل محافظة على حدة لبيان درجة الفوارق في الامداد بالمياه للأسر المصرية التى تعيش في المناطق الحضرية.

- **الميـــاه التى تصل حتى المسكـــن**

- تحتل محافظة القاهرة المركز الأول في توصيل المياه إلى أسرها حتى المسكن حيث تحصل علـــى اكـــبر نسبة ٢٨,٧% من إجمالي الأسر التى تحصل على المياه في مسكنها يقطنون القاهرة، يليها الإسـكندرية حيث تحصل على ١٤% من إجمالي المياه التى تصل حتى المسكن ثم الجيزة في المركز الثالث.

- تفتقر محافظات الحدود ومدينة الأقصر في الحصول على المياه من الشبكة حتى المسكن حيث تنخفـض نسبة تلك الأسر لهذه المحافظات جدا (أقل من ١%).

- تنتشر الأسر في بقية المحافظات بنسب صغيرة ما بين ١-٤% في معظم المحافظات.

- محافظتى الدقهلية والقليوبية يحصلان على نسبة ٥% من إجمالى الأسر التى تصلها المياه حتى المسكن.

والصورة السابقة تعبر عن عدم عدالة كبيره في امداد المياه حتى المسكن للأسرة المصريـــة حيـــث تحظـــى القاهرة والإسكندرية فقط بنسبة جيده أما باقى الأسر بجميع المحافظات تعانى من ذلك.

- **الميـــــاه داخـــل المبـــنى**

تتوفر مياه الشرب أيضا في المبنى أو البيت من مصدر واحد وتشترك الأسر المعيشية التى تقطن هذا المبنى أو البيت من الحصول على المياه من هذا المصدر المشترك، ويعرض الجدول رقم (٦-٦) أيضا توزيع توفر هذا المصـــدر للمياه على المحافظات كالآتى:

- تتصدر المحافظات القاهرة بنسبة ٢٠,٨٥% من إجمالى المبانى التى يتوفر بها ميـــاه كمصـــدر لجميـــع سكان المبنى تليها الإسكندرية بنصيب يبلغ ١١,٢% ثم الجيزه بنسبة ٨.٨% وتحصل بقية المحافظـات على نسب صغيره أعلاها المنيا وأسيوط وسوهاج.

- **الميـــاه من مصدر خارج المبنـــى**

تحتل القاهرة والجيزة ثم الإسكندرية المراكز الثلاث الأولى في الحصول على نسبة اكبر من المياه التى توفـــر للسكان من مصدر ولكنه خارج المبنى. وينتشر هذا المصدر في بقية المحافظات بنسب صغيره.

- **الميـــاه مـــن طلمـــبه**

تعتبر الطلمبه وعادة ما تكون داخل المبنى مصدراً هاما للمياه في بعض المناطق التى لم تصلها الشبكة العامـة للمياه النقية. وتحصل القاهرة أيضا على أعلى نسبة من هذا المصدر، حيث ٢٣% من مستهلكى المياه من طلمبـــات من أسر مدينة القاهرة ويليها الجيزة ثم القليوبية. ويمثل هذا المصدر في إقليم القاهرة بمحافظاته الثـــلاث ٥٢,٣% أى أكثر من النصف على مستوى جميع محافظات مصر.

ومن الملاحظ أن هذا النظام يكاد ينعدم في محافظات الحدود ومحافظات السواحل مثـــل الإســـكندرية والســـويس وبورسعيد ودمياط. وتنتشر بنسبه صغيره في جميع المحافظات الأخرى.

جدول رقم (٦-٦)

توزيع الاسر حسب مصدر المياه في حضر المحافظات ١٩٩٦

المحافظه	مياه من شبكة عامه								طلمبه		الجملة	
	المسكن		المبنى		خارج المبنى		الجمله					
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
القاهره	١٤٤٦٣٧٩	٢٨,٧١	٥٦٣٢٩	٢٠,٨٥	١٠٧١٩٦	٣٢,٧٠	١٦٠٩٩٠٤	٢٨,٥٦	٤٧١٧٧	١٩٦,٥١	١٧٦٤٢٧٧	٥٨٧٩.١٦
الاسكندريه	٧٤٠٦٣٩	١٤,٧٠	٣٠٣١٢	١١,٢٢	٢٧٦٢٣	٨,٤٣	٧٩٨٥٧٤	١٤,١٧	١١٨١	٤,٩٢	٨٢٧٣٧٨	٢٧٥٧,١٠
بورسعيد	١٠٤٤٧٣	٢,٠٧	٥٥٠	٠,٢٠	٧٣٠٦	٢,٢٣	١١٢٣٢٩	١,٩٩	١٩	٠,٠٨	١١٩٦٥٤	٣٩٨,٧٣
السويس	٩٢٤٦٧	١,٨٤	٢٦٢٠	٠,٩٧	١٩٣٤	٠,٥٩	٩٧٠٢١	١,٧٢	٨٠	٠,٣٣	٩٩٠٣٥	٣٣٠,٠٢
دمياط	٥٩٩٩٩	١,١٩	٣٣١	٠,١٢	١٠٠٤	٠,٣١	٦١٣٣٤	١,٠٩	٤٢	٠,١٧	٦٢٣٨٠	٢٠٧,٨٧
الدقهليه	٢٦٦٨٥١	٥,٣٠	٣٨٤٢	١,٤٢	٤٨٨٣	١,٤٩	٢٧٥٥٧٦	٤,٨٩	٢٠٠٢	٨,٣٤	٢٨٢٤٦١	٩٤١,٢٥
الشرقيه	١٩٧٦٧٦	٣,٩٢	٥٧٥٠	٢,١٣	٩٥٩٠	٢,٩٣	٢١٣٠١٦	٣,٧٨	٦٣٩٢	٢٦,٦٢	٢٢٨٩٩٨	٧٦٣,١٠
القليوبيه	٢٥٢٦٥٩	٥,٠١	١١١٨٠	٤,١٤	١٣٤٠٤	٤,٠٩	٢٧٧٢٤٣	٤,٩٢	٢٠٩٧٩	٨٧,٣٨	٣١١٦٢٦	١٠٣٨,٤٤
كفر الشيخ	٩٨٥٤٧	١,٩٦	٣٤٣٤	١,٢٧	٨٤٦٠	٢,٥٨	١١٠٤٤١	١,٩٦	١٠١٨	٤,٢٤	١١٩٩١٩	٣٩٩,٦١
الغربيه	٢٢٢٧١٤	٤,٤٢	٧٢٤٩	٢,٦٨	٧٦٣٥	٢,٣٣	٢٣٧٠٩٨	٤,٢٢	١١٣٢٣	٤٧,١٦	٢٥٦٥٥٦	٨٥٤,٩٣
المنوفيه	٩١٩٠٦	١,٨٢	١٠١٥٠	٣,٧٦	٥٣٨٨	١,٦٤	١٠٧٤٤٤	١,٩١	١٢٣١٥	٥١,٣٠	١٢٥١٤٧	٤١٧,٠٣
البحيره	١٦٢٥٦٠	٣,٢٣	٧٣٩١	٢,٧٤	١٢٢٦٠	٣,٧٤	١٨٢٢١١	٣,٢٣	١٣٢٥٦	٥٥,٢١	٢٠٧٧٢٧	٦٩٢,٢٢
الاسماعليه	٧٤٣٦٩	١,٤٨	١٣١٤	٠,٤٩	٣٨٤٠	١,١٧	٧٩٥٢٣	١,٤١	٢٨٢٩	١١,٧٨	٨٦١٩٢	٢٨٧,٢٢
الجيزه	٥١٦٥٩٢	١٠,٢٥	٢٣٩٠٦	٨,٨٥	٣٤٥٩٤	١٠,٥٥	٥٧٥٠٩٢	١٠,٢٠	٣٨١٥٣	١٥٨,٩٢	٦٤٧٨٣٩	٢١٥٨,٨٢
بنى سويف	٦٤١٢٤	١,٢٧	٨٧٢٧	٣,٢٣	١٤٩٦٥	٤,٥٧	٨٧٨١٦	١,٥٦	٥٥٥٥	٢٣,١٤	١٠٨٣٣٦	٣٦١,٠١
الفيوم	٧٠٧١٣	١,٤٠	١٣٨٣٤	٥,١٢	١٠٥٥٠	٣,٢٢	٩٥٠٩٧	١,٦٩	٢٩٣	١,٢٢	١٠٥٩٤٠	٣٥٣,٠٣
المنيا	١٠٤٨٠٣	٢,٠٨	١٧١٧٦	٦,٣٦	١١٠١٦	٣,٣٦	١٣٢٩٩٥	٢,٣٦	٧٢٨٧	٣٠,٣٥	١٥١٢٩٨	٥٠٤,١٨
اسيوط	١٢٠٩١٢	٢,٤٠	١٧١٣١	٦,٣٤	٧٨٤٠	٢,٣٩	١٤٥٨٨٣	٢,٥٩	٩٧٠٠	٤٠,٤٠	١٦٣٤٢٣	٥٤٤,٥٨
سوهاج	١٠٥٣٣٩	٢,٠٩	١٦٣٢٨	٦,٠٤	٦٠٥٦	١,٨٥	١٢٧٧٢٣	٢,٢٧	١٢٢٩٩	٥١,٢٣	١٤٦٠٧٨	٤٨٦,٧٨
قنا	٧٩٠٣٨	١,٥٧	١٢٣٦٧	٤,٥٨	٥٩٠٢	١,٨٠	٩٧٣٠٧	١,٧٣	٧٥٣٨	٣١,٤٠	١١٠٧٤٧	٣٦٩,٠٥
اسوان	٧١٤٤٩	١,٤٢	٨١٩٧	٣,٠٣	٥١١٩	١,٥٦	٨٤٧٦٥	١,٥٠	٣٩٤	١,٦٤	٩٠٢٧٨	٣٠٠,٨٤
الاقصر	٢٧٦٣٧	٠,٥٥	٥٥٣٥	٢,٠٥	٨١٦	٠,٢٥	٣٣٩٨٨	٠,٦٠	٣٤٢٦	١٤,٢٧	٣٨٢٣٠	١٢٧,٤٠
البحر الاحمر	١٣٩٧٢	٠,٢٨	١٢٢٨	٠,٤٥	٧٣٧٤	٢,٢٥	٢٢٥٧٤	٠,٤٠	١٦	٠,٠٧	٢٩٩٦٤	٩٩,٨٥
الوادى الجديد	١٢١٩٠	٠,٢٤	٧٥٢	٠,٢٨	٢٠٨	٠,٠٦	١٣١٥٠	٠,٢٣	٤	٠,٠٢	١٣٣٦٢	٤٤,٥٣
مطروح	١١٩٦١	٠,٢٤	١٢١٠	٠,٤٥	٩٦٦١	٢,٩٥	٢٢٨٣٢	٠,٤١	١٢	٠,٠٥	٣٢٥٠٥	١٠٨,٣٢
شمال سيناء	٢٤٠٠٨	٠,٤٨	٣٢٤٨	١,٢٠	٢٧٥٣	٠,٨٤	٣٠٠٠٩	٠,٥٣	٢٥	٠,١٠	٣٢٧٨٧	١٠٩,٢٦
جنوب سيناء	٤٦١٢	٠,٠٩	٧٧	٠,٠٣	٤٢٥	٠,١٣	٥١١٤	٠,٠٩	٣	٠,٠١	٥٥٤٢	١٨,٤٧
جملـــه	٥٠٣٨٥٨٩	١٠٠	٢٧٠١٦٨	١٠٠	٣٢٧٨٠٢	١٠٠	٥٦٣٦٥٥٩	١٠٠	٢٠٣٣١٨	٨٤٦,٨٧٦	٦١٦٧٦٧٩	٢٠٥٥٣

- **الآبـــار**

لا تستخدم الآبار كمصدر لمياه الشرب والاغتسال في المناطق الحضرية بمحافظات مصر.

ثانيا: مصدر المياه في ريف محافظات مصر

يعتبر وصول المياه من الشبكة العامة إلى ريف مصر من إنجازات التنمية في مصر خلال الخمسين عاماً الماضية. فقد كان الريف المصرى محروما من المياه النقية بصفة عامة بل كان غالبية المواطنين أهل الريف في النصف الأول من القرن الماضى يشربون من الترع ومن النهر مباشرة . والجدول رقم (٦-٧) يوضح مصدر مياه الشرب والاغتسال من الشبكة العامة إلى المواطن في أشكال مختلفة كالآتى:-

- **الميـاه داخـل المسكـن**

إنجاز عظيم أن تصل مياه الشرب النقية إلى داخل منزل الريف المصرى في شكلها المثالى وهو داخل الوحدة السكنية نفسها دون مشاركة من أسرة أخرى في مصدر المياه. وتحصل محافظات الوجه البحرى على نصيب جيد من هذا النظام تأتى في المقدمة محافظة الدقهلية بنسبة ١٦,٥% يليها الشرقية بنسبة ١٠,٨% ثم الجيزة والبحيرة وينتشر بعد ذلك في بقية المحافظات وتقل نسبيا في محافظات الإسماعيلية وبنى سويف وأسوان وتقل جداً في ريف محافظات الحدود.

- **الميـاه من مصدر داخل المبنى**

ترتفع نسبة مصدر المياه من داخل المبنى في محافظة سوهاج ١٢,١٥% يليها أسيوط ٩,٤٣% يليها المنيا والفيوم. وتنتشر في المحافظات الأخرى بنسب صغيره وتقل جدا هذه الظاهرة في محافظات الحدود.

- **الميـاه من مصدر خارج المبنى**

تنتشر ظاهرة مصدر المياه خارج المبنى بشكل اكبر في محافظة الفيوم والبحيرة ثم الشرقية وهى مناطق بها نسبة من البداوة (عربان) قد تكون أيضا متنقله يناسبها هذا النوع من المصدر، حيث تمثل ١٨% في الفيوم من إجمالى الأسر التى تحصل على مياه من خارج المبنى، ١٤% في البحيرة، ١٠,٩% في الشرقية، وتقل النسبة بعد ذلك في بقية المحافظات.

- **الطلمبـــه كمصدر للميـاه**

الطلمبه كمصدر للمياه توجد بشكل واضح في ريف المنيا وسوهاج وتنتشر بنسب صغيرة في بقية المحافظات وتقل جدا كمصدر للمياه في محافظات الحدود.

- **الآبـــار كمصدر للميـاه**

محافظات الحدود الخمس تنتشر فيها ظاهرة الحصول على المياه من الآبار في الصحراء وأكثر المحافظات اعتمادا على مياه الآبار محافظة مطروح تليها جنوب سيناء ثم شمال سيناء والبحر الأحمر. هذا ويبدو أن ريف محافظة الوادى الجديد أصبح يعتمد في الحصول على المياه من شبكة عامة أيضا، بل وداخل المسكن (أنظر جدول (٦-٧).

جدول رقم (٦-٧)

توزيع الاسر حسب مصدر المياه في ريف المحافظات ١٩٩٦

المحافظه	مياه من شبكة عامه								طلمبه		الجمله	
	المسكن		المبنى		خارج المبنى		الجمله					
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
القاهره	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠
الاسكندريه	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠
بورسعيد	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠
السويس	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠
دمياط	١٤٠٠٠٦	٤,٦٨	٣٨٧٤	٠,٣٨	٥٥٦٥	٠,٦٥	١٤٩٤٤٥	٣,٠٨	٥٦٦	١,٠	١٥٥٥٧٦	١٤٥,٠
الدقهليه	٤٩٣٤٤٨	١٦,٥١	٥٢٥١٩	٥,١٩	٣٠٣٣٤	٣,٥٧	٥٧٦٣٠١	١١,٨٨	٨٠٠٩١	١٣٩,٣	٦٨٦٧٢٦	٦٤٠,٢
الشرقيه	٣٢٥١٧٣	١٠,٨٨	٦٠٦٧٨	٦,٠٠	٩٣٠٢٣	١٠,٩٤	٤٧٨٨٧٤	٩,٨٧	١٧٦٩٢٤	٣٠٧,٧	٧٤٨٨٢١	٦٩٨,١
القليوبيه	١٨٣٢١٢	٦,١٣	٤١٠٠٣	٤,٠٥	١٦٥٨٣	١,٩٥	٢٤٠٧٩٨	٤,٩٦	١٥٦١٦٢	٢٧١,٦	٤١٣٥٤٣	٣٨٥,٥
كفر الشيخ	١٨٥٢٦٨	٦,٢٠	٤٩٤٩٦	٤,٨٩	٨٢٢٨٤	٩,٦٨	٣١٧٠٤٨	٦,٥٤	٨٨٠٨	١٥,٣	٤٠٨١٤٠	٣٨٠,٥
الغربيه	٢٧٣٩٤٣	٩,١٦	٦١١٩٤	٦,٠٥	٣١٨٥٢	٣,٧٥	٣٦٦٩٨٩	٧,٥٧	٩٧٧٠٣	١٦٩,٩	٤٩٦٥٤٤	٤٦٢,٩
المنوفيه	١٩١٠٣٣	٦,٣٩	٦١٩٢٤	٦,١٢	٢٩٤٤٥	٣,٤٦	٢٨٢٤٠٢	٥,٨٢	١٥٤٥٠٤	٢٦٨,٧	٤٦٦٣٥١	٤٣٤,٨
البحيره	٢٤٨٢١٦	٨,٣٠	٤٧١٨٦	٤,٦٧	١١٩٧٣٣	١٤,٠٩	٤١٥١٣٥	٨,٥٦	١١٧٠٠٣	٢٠٣,٥	٦٥١٨٧١	٦٠٧,٧
الاسماعليه	٣١٩٤٨	١,٠٧	٤٢٧٥	٠,٤٢	١١٦٤٣	١,٣٧	٤٧٨٦٦	٠,٩٩	٢١٦٠٨	٣٧,٦	٨١١١٧	٧٥,٦
الجيزه	٢٥٤٧٥٣	٨,٥٢	٨٤٢٥٦	٨,٣٣	٣٧٠٦٠	٤,٣٦	٣٧٦٠٦٩	٧,٧٥	٧٨٤٤٥	١٣٦,٤	٤٩١٥٧٤	٤٥٨,٣
بنى سويف	٥٨٥١٧	١,٩٦	٤١٦١١	٤,١١	٨٣١٨٧	٩,٧٩	١٨٣٣١٥	٣,٧٨	٨١٠١٨	١٤٠,٩	٣٤٧٥٢٠	٣٢٤,٠
الفيوم	٦٤٢٣٩	٢,١٥	٧٧٤٣٤	٧,٦٦	١٥٣٢٦٠	١٨,٠٣	٢٩٤٩٣٣	٦,٠٨	٣٤٩٠	٦,١	٤٥١٦٨٣	٤٢١,١
المنيا	٨٢١٠٩	٢,٧٥	٨٠٨١٧	٧,٩٩	٨١١٤٧	٩,٥٥	٢٤٤٠٧٣	٥,٠٣	٢٩٠١٩٠	٥٠٤,٧	٦١٥٤١٠	٥٧٣,٧
اسيوط	١٢٤٢٩٢	٤,١٦	٩٥٣٧١	٩,٤٣	٢٢٧٩٢	٢,٦٨	٢٤٢٤٥٥	٥,٠٠	١٢٨٢٣٤	٢٢٣,٠	٣٩٣٤٨١	٣٦٦,٨
سوهاج	١٠٨١١٣	٣,٦٢	١٢٢٨٧٧	١٢,١٥	٢١٥١٠	٢,٥٣	٢٥٢٥٠٠	٥,٢١	٢٣٢٧١٧	٤٠٤,٨	٥٠٦٧٢٧	٤٧٢,٤
قنا	١٣٤٦٢٠	٤,٥٠	٦٤٧٥٥	٦,٤٠	١٦٨٥٨	١,٩٨	٢١٦٢٣٣	٤,٤٦	١٤٢٠٧١	٢٤٧,١	٣٧٥١٦٢	٣٤٩,٧
اسوان	٥٧٤٩٣	١,٩٢	٤٣٦٦٨	٤,٣٢	٦١٠٥	٠,٧٢	١٠٧٢٦٦	٢,٢١	٥١٤٥	٨,٩	١١٨٥١٦	١١٠,٥
الاقصر	١٠٩٧٣	٠,٣٧	١٣١١١	١,٣٠	١٥٤٠	٠,١٨	٢٥٦٢٤	٠,٥٣	١٢٧١٠	٢٢,١	٣٩٨٧٤	٢٧,٢
البحر الاحمر	٢٤٦١	٠,٠٨	٢٥٠	٠,٠٢	٩٩٠	٠,١٢	٣٧٠١	٠,٠٨	٢٤	٠,٠	٤٧١٥	٤,٤
الوادى الجديد	١٠٠٧٥	٠,٣٤	١٦٠٧	٠,١٦	٤٠٩	٠,٠٥	١٢٠٩١	٠,٢٥	١٩	٠,٠	١٢٥١٩	١١,٧
مطروح	٥٠٣٩	٠,١٧	١٣٠٩	٠,١٣	٨٣٧	٠,١٠	٧١٨٥	٠,١٥	٤٣	٠,١	٨٠٦٥	٧,٥
شمال سيناء	٣٥٣٣	٠,١٢	٢٠٧٤	٠,٢١	٣٥٧٦	٠,٤٢	٩١٨٣	٠,١٩	١٢٦٠	٢,٢	١٤٠١٩	١٣,١
جنوب سيناء	٩٦٧	٠,٠٣	١٢٥	٠,٠١	٢٨٢	٠,٠٣	١٣٧٤	٠,٠٣	٤	٠,٠	١٦٦٠	١,٥
جمله	٢٩٨٩٤٣١	١٠٠	١٠١١٤١٤	١٠٠	٨٥٠٠١٥	١٠٠	٤٨٥٠٨٦٠	١٠٠	١٧٨٨٧٣٩	٣١١١,٢	٧٤٨٩٦١٤	٦٩٨٢,٣

٦-٥-٥ مصـــدر أضـــاءه المسكن المصرى

تستخدم الأسرة المصرية مصادر عدة للإضاءة في الليل وقد أصبحت الكهرباء المصـــدر الأول في مصـــر اعتبارا من عقد الستينات من القرن الماضى بعد إن كان الكيروسين هو المصدر الأساسي في النصف الأول من القرن الماضى كوقود للمبات[1] الإضاءة أو بعض الفوانيس الكبيره (كلوب). ثم جاء البوتاجاز بعـــد ذلـك كمصـــدر للإضاءة، وفيما يلى عرض لكل نوع من هذه الأنواع لمصدر للإضاءة في المنزل المصرى أو المستخدم بواسطة الأسـرة المصرية في كل من الحضر والريف على حدة.

أولاً: مصدر الإضاءة في حضر المحافظات

جدول رقم (٦-٨) يوضح توزيع الأسر المصرية حسب وسيلة الإضاءة الرئيسية المســتخدمة في المنـاطق الحضرية والريفية بالمحافظات، ومنه يتضح النمط العام للإضاءة بالمناطق الحضرية بالمحافظات على الوجه التالى:

- تمثل الكهرباء مصدراً للإضاءة لعدد ٥,٧ مليون أسرة مصرية حضريه تمثل نسبة ٩٨,٤% من إجمـالى الأسر المصرية وهو إنجاز كبير.
- مازال ٧٥,٨ ألف أسرة مصرية في الحضر تستخدم الكيروسين كمصدر للإضاءة يجـــب أن تعمـــل الدولة على إمداد الكهرباء لهم.
- هناك نسبة صغيره من الأسر الحضرية تمثل ٠,١٤% من اجمالى الأسر تستخدم البوتاجاز كمصـــدر للإضاءة.

أما على مستوى المحافظات يتضح من الجدول رقم (٦-٨) الآتى:-

- **الكهرباء كمصدر للإضاءة.**

تظهر درجة عدم العدالة في توزيع الكهرباء واضحة في المدن المصرية (الحضر) من تركز استخدام الكـهرباء في القاهرة والإسكندرية حيث تستحوذ القاهرة على ٢٨,٤% من الكهرباء في المناطق الحضرية تليها الإســـكندرية بنسبة ١٣,٨%، يلى القاهرة والإسكندرية حضر محافظة الجيزة المجاورة للقاهرة بل امتداد لها والمستفيد من وجـــود محطات الكهرباء التى تخدم القاهرة والجيزة معاً وتستحوذ الجيزة على ١٠,٦% من الكهرباء في الحضر.

تفتقر بقية المحافظات في استخدام الكهرباء حيث لا تزيد نسبة الأسر التى تستخدم الكهرباء عـــن ٥% في القليوبية وهى أيضا ضمن إقليم القاهرة وبقية محافظات مصر تحصل على نسبة أقل من ٥% من إجمالى الكـــهرباء أو مصدر الإضاءة بها من الكهرباء.

- **الكيروسين كمصدر للإضاءة**

ينتشر استخدام الكيروسين كمصدر للإضاءة في جميع محافظات مصر، والنسبة الأكبر في محافظة القـــاهرة ، وتقل النسبة إلى حد ما في محافظات السويس ودمياط ومحافظات الحدود.

---

[1] كان هناك ما يسمى لمبه نمرة ٥ ، لمبه نمرة ١٠، لمبه سهرايه وهى عبارة عن وعاء به كيروسين وشريط ثم زجاجة علوية حتى تحفظ احـــتراق الشريط ويمنع الريـــح. وكان هناك لمبه بدون زجاجة تسمى لمبه صاروخ. وفي بيوت الأغنياء نسبيا كان يستعمل فانـــوس أو كلوب يعمل بالكيروسين.

- **البوتاجـــاز كمصدر للإضاءة**

رغم أن البوتاجاز تستخدمه نسبة قليلة من الأسر على مستوى محافظات مصر إلا أن الـــتركز أيضـــا في القاهرة والإسكندرية. ويقل استخدام البوتاجاز بشكل واضح في محافظات الحدود.

- هناك مصادر أخرى للإضاءة ، ويتركز استخدامها أيضا في القاهرة.

ثانيا: مصدر الإضاءة في ريف المحافظات

النمط العام للإضاءة في ريف مصر يأخذ الشكل التالى الذى يوضحه جدول (٦-٩) كالآتى:-

- بلغ عدد الأسر التى تستخدم الكهرباء كمصدر للإضاءة في ريف مصر ٦,٣ مليون أسرة تمثل نســـبة ٩٢,٤% من إجمالى الأسر التى تعيش في ريف مصر ويبلغ عددها ٦٠٨ مليون أسرة . وهـــو أيضـــا إنجاز لمصر في توصيل الكهرباء لأكثر من ٩٠% من سكان الريف مقارنة بكثير من الدول النامية.

كما بلغ عدد الأسر التى تستخدم الكيروسين في الإضاءة ٤٧٨ ألف أسرة تمثل حوالى ٧,٠% من اجمـــال أسر الريف في مصر. أما عدد الأسر التى تستخدم البوتاجاز فقد بلغ عددها ٢٥,٩ ألف أسرة تمثـــل ٠,٤% مـــن اجمالى الأسر الريفية ، أما المصادر الأخرى فتوفر الإضاءة لعدد ٢٠,٨ ألف أسرة تمثل ٠,٣% من اجمالى الأسر.

أما على مستوى المحافظات فيوضح الجدول الفوارق أو عدم العدالة الاتيه:-

- **الكهـــرباء كمصـــدر للإضـــاءة**

تأتى أسر ريف محافظة الشرقية والدقهلية في مقدمة المحافظات من حيث اســـتخدام الكـــهرباء كمصـــدر للإضاءة، حيث تمثل نسبة ١٠,٤% ، ١٠,٢% لكل منهما على التوالى، وتنخفض هذه النسبة إلى ٨% في البحـــيرة ثم إلىّ ٧% في كل من المنيا والغربية والجيزة وتنخفض بعد ذلك في جميع المحافظات وأقل المحافظات حظا في وجـــود الكهرباء أسر محافظات الحدود.

- **الكيروســـين كمصـــدر للإضـــاءة**

ينتشر استخدام الكيروسين في محافظات المنيا واسيوط والفيوم وسوهاج بنسبة ١٦%،١١%،١٠% علـــى التوالى وينخفض بعد ذلك كمصدر للإضاءة في جميع المحافظات ويقل جداً في دمياط وأسوان والأقصـــــر والبحـــر الأحمر والوادى الجديد وجنوب سيناء.

- **البوتـــاجاز كمصدر للإضاءة**

الشرقية وأسيوط أكثر محافظتين تستخدم الأسر بهما البوتاجاز كمصدر للإضاءة وتنخفض النسبة بعد ذلك وتقـــل جدا في محافظات الحدود ما عدا مطروح نظراً لوجود آبار الغاز بها.

٦-٥-٦ توفـــر المنافـــع بالمسكن المصرى

يعتبر من أهم الشروط الأساسية للمسكن توفير راحة السكان، ويقوم بتوفير هذا الشرط الشكل الداخلـــى للمسكن والذى يوفر عنصر الراحة هو وجود مساحات داخلية معينه للخدمات التى يقوم بها المسكن، مثال ذلـــك

جدول رقم (٦-٨)

توزيع الأسر حسب وسيلة الإضاءة الرئيسية في حضر وريف المحافظات ١٩٩٦

المحافظه	استخدام أسر الحضر				استخدام أسر الريف			
	كهـــرباء	كيروسين	بوتجـــاز	اخرى	كهـــرباء	كيروسين	بوتجـــاز	اخرى
	%	%	%	%	%	%	%	%
القاهره	٢٨,٧٤	٢١,١	٢٨	٤٢,٦	٠	٠	٠	٠
الاسكندريه	١٣,٨	٥,٢	٨,٢٤	٦,١	٠	٠	٠	٠
بورسعيد	١,٩	٥,٠	٦,٢	٠,٥	٠	٠	٠	٠
السويس	١,٧	٠,٥	٠,٧٩	١,١	٠	٠	٠	٠
دمياط	١,١	٠,٣	٠,٢٧	٠,٣	٢,٣٥	٠,٤٤	٠,٥٢	٠,٦٥
الدقهليه	٤,٨	٢,٨	١,٦٣	١,٧	١٠,٢	٣,٣٦	٣,٤٢	٣,٨٤
الشرقيه	٣,٨	٢,٦	٨,٠٩	٢,٥	١٠,٤	٥,٣	١٠,٨	٦,١٨
القليوبيه	٥,١	٦,٢	٥,٢٩	٢,٧	٦,١٤	٥,٠٨	٣,٥١	٣,٣٥
كفر الشيخ	١,٩	٣,٤	١,١٦	١,٧	٤,٨٦	٣,٨٨	٧,٨٩	٢,٠٨
الغربيه	٤,٣	٢,١	٢,٤٥	١,١	٧,٢٨	٢,٢٧	٢,٢٢	٢,٧٢
المنوفيه	٢	٢,٧	٤,٤	١,٥	٦,٨	٤,٤٥	٦,٨	٣,٢٩
البحيره	٣,٤	٢,١	٣,٦٢	١,٩	٨,٤٣	٤,٩٦	٧,٤٤	٧,١٩
الاسماعليه	١,٤	٠,٦	١,٧٩	٠,٧	١,٠٥	٠,٨٧	٠,٦١	١,٢٩
الجيزه	١٠,٦	٥,٧	٤,٦٦	٧,٥	٧,١٩	٢,٣٨	٣,٢٢	٣
بنى سويف	١,٦	٤,٥	٦,٢	٠,٦	٣,٦٣	٧,٤٣	٦,٣٣	٢,٣١
الفيوم	١,٦	٤,٧	١,٧٤	١,٠	٣,٩	١٠,٩	٤,٢٦	٢,١٩
المنيا	٢,٤	٥,١	٣,١١	١,٩	٧,٣٣	١٦,٨	١٠,٧	٧,١١
اسيوط	٢,٦	٧,٥	٣,٨١	٥,٠	٥,٠٦	١١,٣	٩,٤٨	١٢
سوهاج	٢,٣	٦,١	٢,٩٢	١,٥	٦,٩٣	١٠,٨	٦,٧٤	٧,٩١
قنا	١,٨	٣,٩	٢,٥٢	٣,٠	٥,٤	٤,٩٨	٧,٢٢	٦,٨
اسوان	١,٥	١,٨	١,٣٧	١,١	١,٧٦	٠,٨٢	٠,٧٤	٢,٢٩
الاقصر	٠,٦	٠,٥	٠,٣٩	٠,٧	٠,٦١	٠,٣٧	٠,٤٧	١,٢٩
البحر الاحمر	٠,٤	٢,٠	٠,٦٧	٣,٩	٠,٠٧	٠,٣٨	٠,١٧	٢,٨٨
الوادى الجديد	٠,٢	٠,١	٠,٠٢	٠,١	٠,١٩	٠,١١	٠,٠٥	٠,٢٢
مطروح	٠,٤	١,٩	٠,٤١	١,٥	٠,١٣	١,٦٥	٧,١٨	٣,٢٥
شمال سيناء	٠,٥	١,٥	٠,١٧	٧,٧	٠,١٨	١,٠٩	٠,٢٥	١٧
جنوب سيناء	٠,١	٠,٢	٠,٠٨	٠,١	٠,٠٥	٠,٣٥	٠,٠٣	١,١٥
جمله	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وجود مطبخ وحمام ومرحاض وممرات وسلالم، وما إلى ذلك من مكونات ضرورية للمسكن مثل الشباك أو الفتحات اللازمة للتهوية ودخول الشمس....الخ.

ولا يختلف المسكن أو المأوى بين المدينة والريف فكل منهما يحتاج إلى توفير هذه المنافع الأساسية وإن كان الشكل والجودة والمساحة و.... مواصفات أخرى يختلف من منطقة إلى منطقة، ومن دولة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر، وكذا حسب نوع المسكن ومتوسط دخل الفرد ومتغيرات أخرى اجتماعية مثل العادات والتقاليد.

٦-٦ الخلاصة

العدالة المطلقة لله وحده سبحانه وتعالى فهو " العدل". ويشير التحليل الذى ورد في هذا الفصل وجود فوارق نسبية في توافر المسكن للمواطن المصرى، سببه قصور الاستثمارات العامة اللازمة لقطاع الإسكان لتوفير المسكن لمحدودى الدخل. لقد كان لدخول القطاع الخاص مجال الإسكان أثره الكبير في زيادة المعروض من المسكن لكن ليس في مقدور الفئات محدودة الدخل والفقراء من المواطنين على مستوى جميع المحافظات.

هذا ومن ناحية نوع المسكن وتوافر المنافع به هناك أيضا فروق وإن كانت هذه الفروق أو عدم العدالة يمكن النظر إليها في ظل العرف العام ، وهو أن كل مواطن على قدر طاقته. ولكن في ظل متغير آخر يرد على عدم العدالة المطلقة إن كل مواطن يجب أن يكون له مأوى مناسب وذا شروط عامة مقبولة من ناحية الأمان والصحة.

وقد قامت الدولة في السنوات الأخيرة ببناء المدن الجديدة وبها فائض إسكان من جميع الفئات، يجب أن تبحث الدولة عن آلية لتوجيه السكان إلى هذا الفائض لاستخدامه وتحسين حالتهم من ناحية الإسكان وأهم محاور تلك الآلية:

- وجود فرص عمل بجوار المسكن المتاح.
- تمليك أو تأجير المسكن في حدود مالية تتناسب مع دخل المواطن.
- استمرار الدولة في الالتزام ببناء المساكن لذوى الدخل المحدود وخاصة الشباب المقبل على الزواج.
- دراسة جوانب عدم العدالة في توافر المسكن لكل أسرة ومحاولة تحقيق العدالة النسبية في الآجل المتوسط أو الطويل بما لا يتجاوز ١٠-١٥ سنة كعقد بين الدولة والمواطن.

.. أن المسكن أحد أهم الحاجات الأساسية للمواطن مثل رغيف الخبز يجب أن لا يحرم منه أحد.

الفصل السابع

دور الجمعيات الأهليـــة كآلية من الآليـــات المساعـــدة في تحقيق العـــدالة

٧-١ مقدمه

لقد تزامن الأهتمام بموضوع التنمية الإقتصادية مع تجدد النظام العالمى بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية مما جعل الأفكار التى طرحت بشأن التنمية الإقتصادية ممزوجة بالصراعات الإيدولوجية من ناحية ونزعة التحرر الوطنى من ناحية أخرى نتيجة للتغيرات التى حدثت فى الإقتصاد والمجتمع والتى اثرت على عملية التخطيط سواء فى الأسلوب أو فى الأدوات ، حيث أدت التحولات الاجتماعية والاقتصادية إلى ضرورة التغيير فى أدوار شركاء التنمية، فلم تعد الدولة وحدها هى المسئولة عن التنمية ، بل تم توسيع قاعدة الشركاء فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى ليشمل القطاع الخاص والمنظمات الغير حكومية .

وقد شهدت مصر تطورا فى استخدامها للمداخل التنموية المختلفة فى السنوات الأخيرة وذلك بعد ظهور بعض العيوب فى المداخل التقليدية القديمة " التخطيط المركزى – التخطيط التأشيرى" . ويتمثل هذا التطور فى إدراج الحكومة لمبدأ "التخطيط بالمشاركة " بين الحكومة والمنظمات الأهلية والقطاع الخاص وهذا النوع من التخطيط يسمح بأن تلعب الجمعيات الأهلية دوراً هاماً فى تقدير الاحتياجات الفعلية كما أنها يمكن أن تشارك فى اختيار الاولويات ورسم السياسات وتحديد المشروعات والهياكل التمويلية لهذه المشروعات بحيث تكون قيد التنفيذ بشكل مرن ودون التقيد بالروتين الحكومى الذى يؤدى فى كثير من الأحيان إلى وقف تنفيذ هذه المشروعات . بمعنى المشاركة الفعلية فى العملية التخطيطية وفى المتابعة.

وبالتالى قامت الدولة بإعداد الخطة الخمسية الحالية طبقا لمفهوم التخطيط بالمشاركة ، ولأن التجربة العملية اثبتت أن جهود التنمية المستدامة التى تحرص الحكومة على انجاحها لايمكن أن تتحقق بدون مشاركة فعالة من قبل المجتمعات المحلية متمثلة فى جمعياتها الأهلية فى رسم السياسات ووضع البرامج وذلك بإشراكها فى إعداد الخطط وتمويلها وتنفيذها من خلال منهج التخطيط بالمشاركة ، والذى يقوم على تكامل جهود الحكومة والقطاع الخاص والأهلى والتنسيق بينها .

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو دور الجمعيات الأهلية كآلية من الآليات المساعدة لتحقيق العدالة :

- تعمل الجمعيات الأهلية على تخفيف العبء عن الحكومة عن طريق مشاركتها فى تقديم الخدمات فى المجالات المختلفة التى تهتم بها ، وخاصة بمجالات الرعاية الاجتماعية – الأطفال – الأسرة – المكفوفين – مجالات تنظيم الأسرة) كما تساهم فى علاج بعض المشاكل مثل مشكلة البطالة مثلا عن طريق قيامها بتبنى مشروعات تهدف إلى تدريب الخريجين واستيعابهم داخل المشروعات الصغيرة التى تقيمها .
- تساهم فى رفع مستوى الوعى الثقافى عن طريق انشطتها فى تلك المجالات مثل عقد الندوات وإصدار المجلات وتشجيع أعضائها على المشاركة فى الحياة السياسية والثقافية وتوعية المواطنين بصورة عامة لحقوقهم وواجباتهم .
- تعتبر الجمعيات الأهلية مدرسة يتعلم فيها الفرد ويطبق قواعد الديمقراطية عن طريق مشاركته فى انتخاب مجلس اداراتها وكذلك تعد مجالا للتدريب على فنون الادارة والقيادة .

وسوف نتعرف فى هذا الجزء من الدراسة على وضع الجمعيات الأهلية ودورها كآلية من الآليات المساعدة فى تحقيق العدالة ومدى اسهامها فى تلبية الاحتياجات الفعلية للمحافظات والتى تعتمد على دراسة

مدى توافق الخدمات التى تقدمها لمجتماعتها مع الاحتياجات الفعلية لهذه المجتمعات من حيث تصويب خدماتها إلى الفئات والمجتمعات الفقيرة والأكثر احتياجاً.

٧-٢ تحليل لوضع ودور الجمعيات الأهلية فى المساهمة فى تحقيق العدالة على مستوى المحافظات

تتميز الجمعيات الأهلية بأنها أكثر قدرة وفاعلية فى الوصول والتغلغل فى القاعدة الشعبية بشكل يتعذر على الأجهزة الحكومية القيام به نظرا لأنها أكثر تحررا من الروتين والقيود الأدارية بما يعطيها قدرة أكبر على المبادرة والأبداع فى مواجهة المشكلات وعلى تحديد احتياجات وأولويات السكان فى مجتمعاتها المحلية بكفاءة وواقعية كما أنها قادرة على تعبئة الطاقات . **والتعرف على دور الجمعيات الأهلية كألية لتحقيق العدالة يتطلب دراسة الاتى:**

٧-٢ -١ التوزيع الاقليمى للجمعيات الأهلية :

وصل عدد الجمعيات الأهلية في مصر في نهاية ١٩٩٨ إلى ١٤,٦٥٧ جمعية كما يتضح من الجدول رقم (٧-١) منها ١٠٨٥٠ جمعية رعاية اجتماعية بنسبة ٧٤% و ٣٨٠٧ جمعية تنمية اجتماعية بنسبة ٢٦% ، توجد منها ٣٧٦ جمعية مركزية أي لها أكثر من فرع بالمحافظات بنسبة ٢,٧% من إجمالي الجمعيات ، وتستحوذ محافظة القاهرة على الكم الأكبر من الجمعيات بنسبة ٢٥,٥% ، تليها الجيزة بنسبة ٧,٦% ، الإسكندرية بنسبة ٦,٤% ثم الشرقية بنسبة ٦,٢% بينما سجلت نسبة الجمعيات في محافظات الحدود معدلات ضئيلة بلغت أقصاها في محافظة الوادي الجديد بنسبة ١% وأدناها في محافظة جنوب سيناء بنسبة ٠,٢٨% وذلك قد يرجع إلى انخفاض عدد السكان بهذه المحافظات وارتفاع مستوى المعيشة بها .

وللحكم على عدالة توزيع الجمعيات الأهلية على مستوى المحافظات علينا أن نقارن بين نسبة هذه الجمعيات في كل محافظة ونسبة السكان في هذه المحافظة كما يتضح من الجدول رقم (٧-٢) فطبقا لتعداد ١٩٩٦ يقطن القاهرة ١١,٥% من سكان مصر بينما تحتوى على ٢٦% من الجمعيات الأهلية في مصر بدون الجمعيات المركزية. **وبصفة عامة تعانى محافظات مصر من عدم توازن في توزيع الجمعيات الأهلية بالمقارنة بتوزيع السكان** وبالتالي عدد السكان الذين تخدمهم الجمعيات

جدول رقم (٧-١)

التوزيع الجغرافي للجمعيات الأهلية(رعاية وتنمية) في عام ١٩٩٩/٩٨

المحافظة	جمعيات الرعاية		جمعيات التنمية		جمعيات الرعاية والتنمية	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المركزية	٣٧٦	٣,٥	٢٠	٠,٥٣	٣٩٦	٢,٧
القاهـرة	٣٣٤٢	٣١	٣٩٣	١٠,٣	٣٧٣٥	٢٥,٥
الإسكندرية	٧٨٣	٧,٢	١٥١	٣,٩٧	٩٣٤	٦,٣٧
بورسعيد	١٧٩	١,٧	٤١	١,٠٨	٢٢٠	١,٥
الإسماعيلية	١١٢	١	٧٨	٢,٠٥	١٩٠	١,٣
السويس	١٣٣	١,٢	٨٥	٢,٢٣	٢١٨	١,٤٩
دمياط	١٢٨	١,٢	٧٨	٢,٠٥	٢٠٦	١,٤١
الدقهلية	٣٤١	٣,١	٢٢٠	٥.٧٨	٥٦١	٣,٨٣
الشرقية	٥٤٥	٥	٣٥٦	٩,٣٥	٩٠١	٦,١٥
القليوبية	٣٣٠	٣	١٥٨	٤,١٥	٤٨٨	٣,٣٣
كفر الشيخ	٢٠٥	١,٩	١٣٤	٣,٥٢	٣٣٩	٢,٣١
الغربية	٣٢٦	٣	١٤٦	٣,٨٤	٤٧٢	٣,٢٢
المنوفية	٤٩٩	٤,٦	١٧٩	٤,٧	٦٧٨	٤,٦٣
البحيرة	٣٩٨	٣,٧	١٤٧	٣,٨٦	٥٤٥	٣,٧٢
الجيزة	٩٢٣	٨,٥	١٨٨	٤,٩٤	١١١١	٧,٥٨
الفيـوم	١٢٢	١,١	١٣٢	٣,٤٧	٢٥٤	١,٧٣
بنى سويف	٢٠١	١,٩	١٩٤	٥,١	٣٩٥	٢,٦٩
المنيـا	٥٤١	٥	١٤١	٣,٧	٦٨٢	٤,٦٥
أسيوط	٢٨٢	٢,٦	١٥٩	٤,١٨	٤٤١	٣,٠١
سوهاج	٢٤٤	٢,٣	١٤٥	٣,٨١	٣٨٩	٢,٦٥
قنـا	٢٠٧	١,٩	١٥٦	٤,١	٣٦٣	٢,٤٨
الأقصر	٦٠	٠,٦	٤٤	١,١٦	١٠٤	٠,٧١
أسوان	٢٥٢	٢,٣	٢٤٦	٦,٤٦	٤٩٨	٣,٤
البحر الأحمر	٨٤	٠,٨	٢٢	٠,٥٨	١٠٦	٠,٧٢
الوادى الجديد	٩٠	٠,٨	٥٨	١,٥٢	١٤٨	١,٠١
مرسى مطروح	٥١	٠,٥	٦٠	١,٥٨	١١١	٠,٧٦
شمال سيناء	٦٦	٠,٦	٦٥	١,٧١	١٣١	٠,٨٩
جنوب سيناء	٣٠	٠,٣	١١	٠,٢٩	٤١	٠,٢٨
المجموع	١٠٨٥٠	١٠٠	٣٨٠٧	١٠٠	١٤٦٥٧	١٠٠

المصدر: الكتاب الاحصائى السنوى ١٩٩٩/٩٨، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار ، وزارة الشئون الاجتماعية

الأهلية في كل محافظة ، فعلى الرغم من إنخفاض نسبة الجمعيات الأهلية في محافظات الحدود ألا أنها تتناسب مع أعداد السكان القليلة هناك .

جدول رقم (٧-٢)

التوزيع النسبى لعدد الجمعيات الأهلية والسكان في المحافظات

المحافظة	السكان % *	الجمعيات %**	المحافظة	السكان % *	الجمعيات %**
القاهرة	١١,٥	٢٦	الإسكندرية	٥,٦	٦,٥
بورسعيد	٠,٨	١,٥	الإسماعيلية	١,٢	١,٣
السويس	٠,٧	١,٥	دمياط	١,٥	١,٤
الدقهلية	٧,١	٣,٩	الشرقية	٧,٣	٦,٣
القليوبية	٥,٦	٣,٤	كفر الشيخ	٣,٧	٢,٤
الغربية	٥,٧	٣,٣	المنوفية	٤,٧	٤,٨
البحيرة	٦,٨	٣,٨	الجيزة	٨,١	٧,٨
الفيوم	٣,٤	١,٨	بنى سويف	٣,٢	٢,٨
المنيا	٥,٦	٤,٨	أسيوط	٤,٧	٣,١
سوهاج	٥,٢	٢,٧	قنا	٤,١	٢,٥
الاقصر	٠,٥	٠,٧	البحر الأحمر	٠,٢٥	٠,٧
الوادى الجديد	٠,٢	١	مرسى مطروح	٠,٣	٠,٨
شمال سيناء	٠,٤	٠,٩	جنوب سيناء	٠,١	٠,٣

المصدر: محسوب بواسطة الباحث * طبقا لتعداد ١٩٩٦. ** بدون حساب الجمعيات المركزية

٧-٢-٢ التوزيع الجغرافى لجمعيات التنمية

توضح بيانات جدول رقم (٧-٣) والشكل رقم (١) أن ٣١,٤ من جمعيات الرعاية التى تعمل فى ميدان واحد (المساعدة الاجتماعية) يتركز أكثر من نصفها فى محافظة القاهرة ١٢٦٨ ، وأن هناك ٤١٣٣ جمعية رعاية يتضمن نشاطها المساعدة الاجتماعية يتواجد جزء كبير منها فى محافظة القاهرة ٧٧٩ رغم أن القاهرة تضم نحو ٥% من الفقراء فى مصر بنسبة ٨,٨% من إجمالى سكانها و ٤,٢% من الفقراء المدقعون بنسبة ٢,٢% من إجمالى سكانها .

شكل (٧-١) الجمعيات الاهلية وفقا لميادين العمل ١٩٩٩

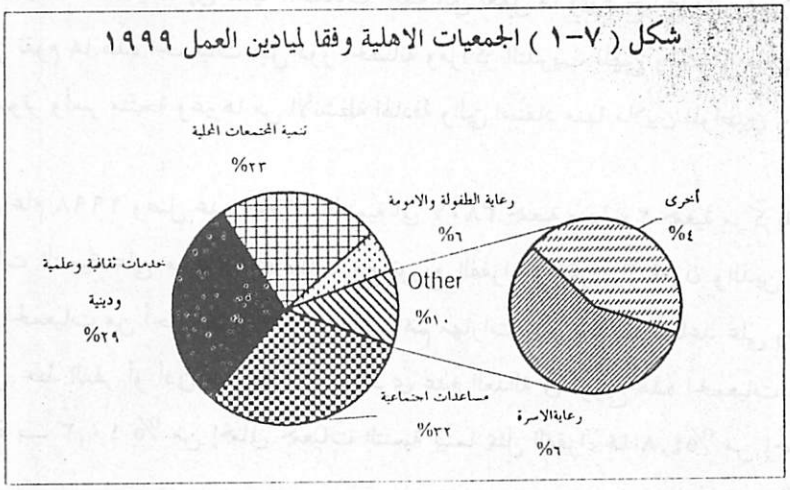

جدول رقم (٧-٣)

توزيع الجمعيات وفقاً لميادين العمل عام ١٩٩٩

مجالات العمل	العدد	%
رعاية الطفولة والأمومة	٨٦٨	٥,٩٢
رعاية الأسرة	٨٥١	٥,٨١
المساعدات الاجتماعية	٤٥٩١	٣١,٣٢
رعاية الشيخوخة	٥٦	٠,٣٨
رعاية الفئات الخاصة والمعاقين	٢١٢	١,٤٥
الخدمات الثقافية والعلمية والدينية	٤٢٦٥	٢٩,١٠
تنمية المجتمعات المحلية (تنمية المجتمع المحلى)	٣٤٣٧	٢٣,٤٥
التنظيم والإدارة	٢٢	٠,١٥
رعاية المسجونين	٢١	٠,١٤
تنظيم الأسرة	٨١	٠,٥٥
الصداقة بين ج.م.ع. والشعوب الصديقة	٤١	٠,٢٨
النشاط الأدبى	٢٥	٠,١٧
الدفاع المدنى	٢٦	٠,١٨
أرباب المعاشات	٢	٠,٠١
حماية البيئة والحفاظ عليها	٥٣	٠,٣٦
التنمية الاقتصادية للأسرة تنمية الدخل	٣	٠,٠٢
حماية المستهلك	٤٦	٠,٣١
أخرى	٥٧	٠,٣٩
الإجمالي	١٤٦٥٧	١٠٠,٠٠

المصدر: وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية

٧-٢-٣ توزيع مشروعات جمعيات التنمية الاجتماعية وعدد المستفيدين

تهدف هذه الجمعيات إلى تنمية المجتمعات المحلية التى تعمل بها ويوضح الجدول رقم (٧-٤) تعدد المجالات والأنشطة التى تقوم بها هذه الجمعيات مثل دور الحضانة ومراكز التدريب المهنى ومشاغل للفتيات وتنظيم الأسرة ، وتدريب كمبيوتر وأسر منتجة وغيرها من الأنشطة الهادفة والتى استفاد منها ملايين المواطنين .

وفى عام ١٩٩٨ وصل عدد جمعيات التنمية الى ٣٨٠٧ جمعية منها ٢٠ جمعية مركزية ، وإذا قارنا التوزيع النسبى لجمعيات التنمية على مستوى المحافظات مع توزيع الفقراء والفقراء المدقعون والذين هم فى أمس الحاجة لخدمات هذه الجمعيات من أجل تطوير قدراتهم وأكسابهم مهارات عمل جديدة تساعد على رفع مستوى معيشتهم الذى يقع على خط الفقر أو أدنى منه يتضح مرة أخرى عدم العدالة فى توزيع هذه الجمعيات الأهلية حيث تستأثر محافظة القاهرة بـ ١٠,٣ % من إجمالى جمعيات التنمية بينما يمثل الفقراء بها ٤,٨% من إجمالى الفقراء فى مصر

و٤,١٥% من إجمالى الفقراء المدقعون ، تليها محافظة الشرقية والتى تضم ٩,٣٥% من جمعيات التنمية بينما يوجد بها ٥,٧% من إجمالى الفقراء فى مصر بنسبة ١٦,١% من سكان المحافظة و٣,١٦% من الفقراء المدقعون فى مصر بنسبة ٢,٦% من سكان المحافظة ، أما إذا انتقلنا على الجانب الآخر فنجد أن محافظة أسيوط والتى تضم ١٣,٧% من فقراء مصر بنسبة ٥٨,١ % أى أكثر من نصف سكان المحافظة من الفقراء و٢٠,١% من إجمالى الفقراء المدقعون فى مصر وبما يوازى ربع سكان المحافظة تضم فقط ٤,١٨% من جمعيات التنمية وبصفة عامة ترتفع معدلات الفقر بصورة ملحوظة فى الصعيد و٥١,٢% من سكان بنى سويف من الفقراء ، و٤٥,٥% من سكان سوهاج من الفقراء، وهذا مايستلزم العمل على جذب الجمعيات الأهلية إلى هذه المحافظات بحيث تخدم الأشد احتياجا والأكثر استحقاقا لخدماتها.

جدول رقم (٧-٤)

التوزيع الجغرافي لجمعيات التنمية والفقراء والفقـــراء المدقعـــون (%)

المحافظة	جمعيات التنمية ٩٨/ ١٩٩٩(١)	الفقـــراء ٢٠٠٠		الفقـــراء المدقعـــون	
		% من اجمالى الفقراء(٢)	% من اجمالى السكان (٣)	% من اجمالى الفقراء المدقعون(٤)	% من اجمالى السكان(٥)
المركزيـــة	٠,٥٣	–	–	–	–
القاهـــرة	١٠,٣٢	٤,٨٣	٨,٨	٤,١٥	٢,٢
الإسكندرية	٣,٩٧	٣,٠٤	١١,٣	٢,٢٣	٢,٤
بورسعيد	١,٠٨	٠,١	٢,٦	٠,٠٣	٠,٢
الإسماعيلية	٢,٠٥	٠,٤٧	٧,٩	٠,٢	١
السويس	٢,٢٣	٠,١٤	٤,٢	٠,٠٥	٠,٤
دميـــاط	٢,٠٥	٠,٠٧	٠,٩	–	–
الدقهلية	٥,٧٨	٦,٠٩	١٧,٧	٣,٦٧	٣,١
الشرقية	٩,٣٥	٥,٧	١٦,١	٣,١٦	٢,٦
القليوبية	٤,١٥	٣,٢٧	١٢,١	٢,٦٩	٢,٩
كفر الشيخ	٣,٥٢	١,٢	٦,٧	٠,٥٦	٠,٩
الغربية	٣,٨٤	٢,٧٨	١٠,١	١,٩٠	٢
المنوفية	٤,٧	٤,٩	٢١,٧	٢,٨٧	٣,٧
البحيرة	٣,٨٦	٣,٤	١٠,٤	١,٦٩	١,٥
الجيزة	٤,٩٤	٧,٤	١٨,٩	٥,٩٤	٤,٤
الفيـــوم	٣,٤٧	٥,٩	٣٥,٤	٦,٢٤	١٠,٩
بنى سويف	٥,١	٧,٩٥	٥١,٢	١٠,٨	٢٠,٢
المنيـــا	٣,٧	٦,٧٧	٢٤,٤	٥,٥٤	٥,٨
أسيوط	٤,١٨	١٣,٦٦	٥٨,١	٢٠,٠٨	٢٤,٨
سوهاج	٣,٨١	١١,٩٣	٤٥,٥	١٥,٥٣	١٧,٢
قنـــا*	٥,٢٦	٧,٧٥	٣٣,٣	١٠,٣٤	١٢,٩
أسوان	٦,٤٦	١,٩٢	٢٤,٥	١,٨٧	٦,٩
محافظات الحدود**	٥,٦٨	٠,٧٣	١٠,٧	٠,٤٥	١,٩
المجمـــوع	١٠٠	١٠٠	٢٠,١	١٠٠	٥,٨

المصدر : عمود (١) الكتاب الإحصائي السنوي ٩٨/٩٩، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار ، وزارة الشئون الاجتماعية .

عمود (٣)،(٥) تقرير التنمية البشرية المصرى ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، معهد التخطيط القومي.

عمود (٢)، (٤) محسوب بواسطـــة الباحث.

* محافظة قنـــا تضم مدينة الأقصـــر.

** محافظات الحدود تضم محافظة البحر الأحمر ، الوادى الجديد ، مطروح ، شمال سيناء ، جنوب سيناء.

جدول رقم (٧-٥)

توزيع مشروعات جمعيات التنمية وعدد المستفيدين حسب نوع المشروع خلال عام ١٩٩٩/٩٨

م	النشاط	العدد	المستفيدين	م	النشاط	العدد	المستفيدين
١	دار حضانة	٢١٤٨	٢٨٦٤٣٢	٣٠	تدريب آلة كاتبة	١٠١	١٣٢٨٩
٢	حضانة رضع	٢٤٧	٣٧٣٣٥	٣١	طباعة	١	٦٠٠
٣	مركز تدريب فتيات ومشاغل	١٠٧١	٦٤٤٨٧	٣٢	خدمة بيئة	٤١٦	٨٤٣٣٥١
٤	تدريب تريكو	٤٥٠	١٩٧٠١	٣٣	مناحل	٥٣٨	٣١٠٥٧
٥	مراكز تدريب مهنى	١٢١	١٤٩٣٩	٣٤	أمن غذائى	١٨	٢٠٩٤
٦	تصنيع أحذية	٥٠	٣٥٢٤	٣٥	استشارات أسرية	٣٢	٢٣٨٤
٧	مكاتب تحفيظ قرآن كريم	٩٢٣	٦٦٨٠٦	٣٦	مزرعة أو مشتل	٢	٢٠٥
٨	مركز سجاد وكليم	١٧٤	١٢٥٨٩	٣٧	أسر منتجة	١٥٩	٥٥٢٦
٩	نجارة	١٤٣	٢٤٧٣١	٣٨	تدريب أسر منتجة	٢٥	١٥١٨
١٠	نادى اجتماعى لقائى	٤٧٠	٦٢٤٦٩	٣٩	مساعدات	٤٩٤	١٢٠٧٤٦
١١	ندوات ومسابقات	٢٩٨	٩٦٥٥	٤٠	كفالة يتيم	٤٢	٦٩٥٦
١٢	رعاية صحية	٧٨٨	٢٥٥٥٤٧٣	٤١	دفن موتى	٦٧	٥٣٤١
١٣	نادى طفل	٢٢٥	٢٢٩٤٧	٤٢	معارض	١١	٣٠٨٠
١٤	حديقة طفل	٥	٢٥٩٨٥	٤٣	قروض	٧٠	٩٨٠٥
١٥	مكتبة طفل	٣١٧	٣٦٧٨	٤٤	منح ومشروعات	٩٦	١٢٠٧٩
١٦	مكتبة عادية	٣٢	٤٤٩٨٤	٤٥	نادى دفاع اجتماعى	٢١	٢٣٥٠
١٧	دار مسنين	٧	١١٥٤	٤٦	رالدات	١٦٧	٣٢١١٠
١٨	نادى مسنين	٢٨	٣٣٦٩	٤٧	علاج إدمان	١	٧٠٠
١٩	حج وعمرة	١٦٣	٣٩٠١	٤٨	مهاجر	١٢٤	٨٤٠
٢٠	رعاية مساجد	٤٦	١٥٧١٠	٤٩	ألبان (تصنيع لبن)	١١	١٠٦٠
٢١	دار مقتربات	٣٨	٧٦٣١٠	٥٠	توزيع بوتاجاز	١١	٤٠٥٥
٢٢	دار مناسبات	٩	٣١٦	٥١	مطاحن غلال	٤٤	٥١٠٩
٢٣	دار إيواء	٩	٣١٦	٥٢	فواكه أرز	٨	٤٠٠٠
٢٤	نادى مسالى	٣٧٣	٢٩٧٧٨	٥٣	أسر مضيفة	٢٠	٢٦٢
٢٥	مركز خدمة المرأة العاملة	١٥	٨٨٦٣	٥٤	تصنيع لحف	٨	٥٩٢
٢٦	تنمية المرأة الريفية	١٣	١٦٢	٥٥	منافذ بيع خبز	٩	٢١١٠
٢٧	تنظيم أسرة	٧٣	٩٢٢٦	٥٦	مراكز صيانة أجهزة	٢	١٢٠
٢٨	مراكز تأهيل	٥	١٢٧١٠	٥٧	أخرى *	٦٥	١٥٠٧٣
٢٩	تدريب كمبيوتر	٥٠	٥٣٩٣				

المصدر: الكتاب الاحصائى السنوى ١٩٩٩/٩٨، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، وزارة الشئون الاجتماعية.

* تصنيع جلود - تربية بط - حدائق عامة - مصبغة - مشروع ألبان - تصوير - فراشة - ورش بلاط - نوى البلح - غزل وصوف مشروع تنمية زراعية - جرار زراعي - تصنيع أرابيسك - تربية ماعز - عصير زيتون - مصنع معالجة ورق - مشروعات صناعية - رسم. موسسة ايوائية - حضانة معوقين - تنظيف فكرى - معاهد أزهرية - مركز دعاية - مشروع الطفل العامل - موسسة إبداع - تبنى مواهب - إصدار جريدة .

٧-٣ الجمعيات الأهلية ودورها فى مجابهة الفقر

يعتبر العمل على تخفيف حدة الفقر من أهم المجالات المتعلقة بأنشطه الجمعيات الأهلية وذلك من خلال المساعدة فى زيادة قدرة الأسرة الفقيرة على إيجاد مصادر جديدة لدخولها وزيادتها، حيث تؤكد الجمعيات الأهلية على ضرورة التزام الحكومة بتبنى سياسات اقتصادية لتحقيق تنمية مطردة وإنهاء حالة الركود والتعجيل بمعدل النمو الاقتصادى وذلك من خلال سياسات محددة وبرامج موجه بصفة خاصة إلى تخفيف من حدة الفقر فى مصر والحد من الفوارق فى الدخل ،والقضاء على ظاهرة الفقر المدقع خاصة بين الأسر التي تعولها نساء أو مسنين أو متعطلين .

٧-٣-١ دور الجمعيات الأهلية فى النهوض بوضع المرأة فى المجتمع

ولايفوتنا توجيه الاهتمام إلى أحد الجماعات الحساسة والمهمشة التى دخلت أخيرا دائرة الاهتمام من قبل المسئولين وهى المرأة المعيلة ، حيث تشير كثير من البحوث مثال "خصائص الأسرة المعيشية ودور المرأة المصرية فى الأسرة " الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ١٩٩١" أن عدد الأسر التى يرأسها نساء تتراوح ما بين ٢٠% إلى ٢٢% ما يهمنا هنا أن هذه الدراسات أكدت أن المستوى الاقتصادى والاجتماعى لهذه الأسر أدنى من الأسر التى يرأسها رجال ، فيشير جدول رقم (٧-٦) إلى أن نسبة رؤساء الأسر من الإناث يتراوح ما بين ١٢% من إجمالى الأسر فى محافظة البحيرة إلى حوالى ٢٢% فى محافظة سوهاج وأن نسبة الأرامل والمطلقات منهن يتراوح ما بين ٦٤ % إلى ٩١% ، وبصفة عامة فإن هناك أكثر من ٧٥% من إجمالى الأسر التى تعولها إناث إما مطلقات أو أرامل ويعانين من مستوى اقتصادى واجتماعى متدن عن الأسر التى يرأسها ذكور.

جدول رقم (٧-٦)

نسبة رؤساء الأسر المعيشية من الإناث ونسبة المطلقات والأرامل منهن ١٩٩٦

المحافظة	نسبة رؤساء الأسر من الإناث	نسبة المطلقات والأرامل منهن	المحافظة	نسبة رؤساء الأسر من الإناث	نسبة المطلقات والأرامل منهن
القاهرة	٢٠	٨٥	الإسكندرية	١٥	٨٨
بورسعيد	١٨	٩١	الإسماعيلية	١٤	٨٤
السويس	١٧	٨٩	دمياط	١٩	٧٧
الدقهلية	٢٠	٦٩	الشرقية	١٧	٧٨
القليوبية	١٥	٨٥	كفر الشيخ	١٥	٧٩
الغربية	١٧	٨٠	المنوفية	١٧	٨٣
البحيرة	١٢	٨٧	الجيزة	١٦	٧٨
الفيوم	١٥	٨٣	بنى سويف	١٧	٨١
المنيا	١٧	٧٥	أسيوط	١٧	٦٨
سوهاج	٢٢	٦٤	قنا	١٩	٦٥
أسوان	١٧	٧٣			

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، بحث الملامح الديمغرافية لسكان المحافظات ١٩٩٦.

وبالتالى فإن المرأة المعيلة هى أكثر شرائح المجتمع[1] حاجة إلى الاهتمام لأنها تعانى انخفاضا فى مستوى الدخل والمعيشة وتحتاج إلى الدعم . كما أن التحولات الاقتصادية التى حدثت فى مصر وحققت نجاحا شهدت به المنظمات الدولية تقتضى أيضا الاهتمام بالشق الاجتماعى نظرا لما يترتب على هذه التحولات من آثار لاشك أن أكثرها يقع على كاهل المرأة بصفة عامة والمرأة المعيلة بصفة خاصة ولاسيما أن الدراسات قد أكدت كما سبق وأوضحنا أن من ٢٠% إلى ٢٢% من الأسر المصرية تعولها امرأة ، لذا وجب تقديم يد العون لها كى تنجح فى القيام بدورها المزدوج فى تنمية المجتمع ورعاية أسرتها التى هى مصدر رزقها بعد أن فقدت عائلها سواء بالوفاة أو الطلاق أو المرض. ومن هنا فإن دور الجمعيات الأهلية يكمن فى التنسيق فيما بين الجهود التى تبذل من أجل المرأة المعيلة ، تقديم بعض الخدمات للمرأة (مثل تدريب المرأة المعيلة أو إحدى بناتها على عدة أعمال مثل جليسة طفل أو

---

[1] أمل ابراهيم أسعد (تحقيق) المرأة المعيلة فى دائرة الاهتمام ، المؤتمر الثالث للمرأة، إصدارات الأهرام، القاهرة ١٨ مارس ٢٠٠٢

مسن ، مديرة منزل ، تجميل السيدات ، البيع والتسويق، أعمال الكمبيوتر أو السكرتارية) ، إتاحة مراكز للمعلومات عن المرأة بصفة عامة والمرأة المعيلة بصفة خاصة ، بالتعاون مع الجهات المعنية المختلفة ، العمل على تعديل اتجاهات المرأة نحو العمل فى بعض المهن مثل المطلوبة فى سوق العمل ومحاولة إتاحة نظام ادخارى وتأمينى لها بالاتفاق مع شركات التأمين ، إتاحة فرص عمل لأسرة المرأة المعيلة مما يساعد أيضا فى حل مشاكل المرأة العاملة التى تحتاج إلى بعض الخدمات المعاونة للقيام بدورها الانجابى الأسرى .

٧-٣-٢ بعض إنجازات الجمعيات الأهلية فى مجال مكافحة الفقر على مستوى المحافظات

وللجمعيات الأهلية أيضا دور آخر هام فى مكافحة الفقر ورفع مستوى الدخل فإلى جانب التدريب والتأهيل ، تقوم بعض الجمعيات الأهلية بالتعاون مع المنظمات الدولية والصندوق الاجتماعى للتنمية وجمعيات الأسر المنتجة فى بعض المحافظات المصرية بتقديم قروض للأسر والأفراد لإقامة مشروعات صغيرة مدرة للدخل وتخلق فرص عمل وتخدم المجتمع وإن كان من الصعب حصر المشروعات التي تقوم بها الجمعيات بتمويل من المنظمات الدولية إلا أنه يمكن التعرض لبعض منها [1] :

- ففى محافظة أسوان قدمت هيئة كير الدولية (CARE) منح خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ وشمل هذا المشروع ٢٧ جمعية بلغ إجمالى التمويل ٥٨٣,٠٠٠ جنية وتنوعت المشاريع ما بين إنتاج حيوانى ،تسويق ،ملابس جاهزة ومحلات ،أستخدام أدوات بيئية ،مراكب صيد استفاد منها ٣٠٨٣ مواطن .
- وفى محافظة سوهاج أسندت هيئة المعونة الأمريكية (USAID) مشروعا لتنمية الصناعات الصغيرة والحرفية فى عام ١٩٩٣ إلى جمعية رجال الأعمال وبلغ التمويل ٤٥,٠٠٠ دولار كما قدمت منظمة اليونيسف (UNICEF) منحة بحوالى ١٠٠ألف دولار بغرض تقديم قروض إلى ٤٢٠ سيدة .
- وفى محافظة بنى سويف قام معهد الشئون الثقافية بإسناد مشروع لمجموعة من جمعيات التنمية بتكلفة بلغت نحو ١٠٥ ألف جنية فى أنشطة متعددة مثل الخضراوات ،البقالة وصيد السمك ،استفادت منه ٢٢١١ أسرة سنويا ومشروع لتنمية مهارات المرأة الريفية استفادت منه ٥٧ سيدة سنويا وقروض لغرض الإنتاج الحيوانى استفادت منه ٦٨ سيدة سنويا .
- وفى محافظة أسيوط بلغ حجم التمويل الذى قدمته السفارة الكندية ٢٠,٥ ألف جنية من أجل النهوض بصناعة الألبان ،كما قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الإدارية بتقديم ٥,٥ مليون دولار وديعة خلال الفترة من ٩٥-١٩٩٧ بهدف منح قروض لتدعيم المنشآت الريفية الصغيرة القائمة .
- وقامت هيئة كير وبرنامج المعونة الأمريكية فى محافظة الفيوم بتقديم تمويل بلغ ٢٠٠,٧٥٠ جنية بهدف تمويل مشروعات إنتاجية صغيرة مثل تعليب العصائر والملابس الجاهزة .
- وفى محافظة قنا قامت هيئة كير بتقديم تمويل ١١٥ ألف جنية لصرف قروض لتنفيذ مشروعات فى مجال الإنتاج الحيوانى وبلغ عدد المستفيدين ١٥٠٠ أسرة ومشروع آخر بلغ تمويله ٦٤٢ ألف جنية وعدد المستفيدين ٧٥٦٥ وغير ذلك من المشروعات العديدة التي من الصعب حصرها .

---

[1] مركز البحوث الاجتماعية ، المشاركة الاقتصادية للمرأة المصرية من موقع الجامعة الامريكية بالقاهرة WWW. AUCEGYPT. EDU.

يوضح جدول رقم (٧-٧) عدد الأسر المستفيدة من مشروع الأسر المنتجة منذ عام ١٩٦٤ حتى ١٩٩٩/٩٨ حيث بلغ عدد الأسر المستفيدة من المشروع ١,٠٢١,٧٨٦ أسرة موزعة على النحو المبين بالجدول :

جدول رقم (٧-٧)

بيان أنشطة الأسر المستفيدة من مشروع الأسر المنتجـــة من ١٩٦٤ حتى عام ١٩٩٨

المديريات	المشروعات الإنتاجية حسب مصادر التمويل				أسر مستفيدة من برامج التدريب	أسر تسويقية توجيهية	أسر تحت التنفيذ	اجمالى الأسر المستفيدة
	جمعيات أسر منتجة	الصندوق الاجتماعي	مصادر مختلفة	الاجمالى				
القاهرة	٢٣٨٢٣	٧٧٨	٢٧٥٧	٢٧٣٥٨	٤٣١٣٧	٦٣١	١٥٥	٧١٢٨١
الإسكندرية	٩٤٦١	٣٣٠	٢٤٦٥	١٢٢٥٦	٢٧٩١٥	٧٧	٤٣٦	٤٠٦٨٤
بورسعيد	٤٠١٤	١٤٩٥	٨٧٨	٦٣٨٧	١٢٧٥	-	١٢٥٣	٨٩١٥
الإسماعيلية	٢٠٢٤	١٧٥	٢٦٥	٢٤٥٩	٢٢٢٠	١٤٦٥١	-	١٩٣٣٥
السويس	٥٠٦١	٣٧٠	٧٣٠	٦١٦١	٢٨٨٥	-	٣١١٤	١٢١٦٠
دمياط	٢٣٦٤٧	١١٩٧	٩٥٨	٢٥٨٠٢	٥٦٠٩	١٧	١٥	٣١٤٤٣
الدقهلية	٤٨٨٧٦	٣٢٤٥	١١١٨١	٦٣٣٠٢	١٥٨٧٩	-	١٦٨٥	٨٠٨٦٦
الشرقية	٢٤٥٣٣	٦٥٦٤	٤٤٣٥	٣٣٩٧٩	١٦٧٧٣	١٧٦٩	١٥٩٩٩	٦٧٢٠٦
القليوبية	٨٩٨٥	١٦٩٨	٣٥٩٠	١٤٢٧٣	١٥٢٣٦	-	٢٥٠	٢٩٧٥٩
كفر الشيخ	٦٨٥٥	١١٨٠	٨٧٣١	١٦٧٦٦	٤٠٠١٤	-	٣٠٧٧	٥٩٨٥٧
الغربية	٧٢٢٩	١٨٤٩	٧١٤٨	١٦٢٢٦	١٠٠٩١	-	٧٨٣	٢٧١٢٠
المنوفية	١١٦٣٧	٣٠٨	٧٨٥١	١٩٧٩٦	٧٨٨٦	-	٧٢٣	٢٨٤٠٥
البحيرة	٣٤٧٣٨	٢٠٣٤	١٦٨٥١	٥٣٦٢٣	١٠٠٨١	٣٠٥٣	٢٣٠	٦٨٣٥٧
الجيـــزة	١١٤٦	٢١٤	٣١٠٣	٤٤٦٣	٢٠٥٧٠	١٥	٤٥	٢٧٥٩٣
الفيـــوم	٨٤٧١	١٤٨٩	٢٥٩٣	١٢٥٥٣	٥٤٣٥	-	٤٦٠	١٨٤٤٨
بنى سويف	٣٠٦٣٥	١٨٨٤	٦٨٩٠	٣٩٤٠٩	٤٤١٧	-	٢٧٥	٤٤١٠١
المنيـــا	١١٤٤٣	٢٥٦٦	٤٠٠٢	١٨٠١١	٩٣٦٩	٥٨٠	٢٩٥٨٢	٥٤٥٤٢
أسيوط	٣٨٥٧٦	٦٤٩	٢٠٩٩٦	٦٠٢٢١	٧٧٩٨	١١	٥٠٠	٧١٢٦٠
سوهاج	٣٥٦٥٧	١٧٣٢	٢٥٧٧٩	٦٣١٦٨	١١٠٨٢	-	١٤٣٧	٧٥٦٨٧
قنـــا	٢٤١٠٠	١٦٦٩	١٩٢٩٨	٤٥٠٦٧	٢٩٢٣٨	٥٠	١٤٩٠	٧٥٥٧٥
الأقصر	٥٢	٣٠٦	١٠٩٥	١٤٥٣	٢٢٩	-	١٥٥	٢٣٢٣
أسوان	١٦٥٨١	٩٠٤٣	٢٤١٦٠	٤٩٧٨٤	١٥٤٠٩	-	٣٠٠٠	٦٨١٩٣
البحر الأحمر	١٥	٣٣٨	١٢٢	٤٧٥	١٥١٨	-	٨٢	٤٨٧٥
الوادى الجديد	٤٣١٢	٢٢٦	٣٩٤	٤٩٣٢	٤٤٨٨	٢٥٨	١٦٢	١٠٠٤٠
مرسى مطروح	٣١٦٤	٢٥٨	٣٠٩	٣٧٣١	١٣٠٨	-	٤٠	٥٠٧٩
شمال سيناء	٥١٩٣	١١٤٩	١١٩٠	٧٥٣٢	١٨٦٨	٢١	٣٧٠	١١٠٩٥
جنوب سيناء	١٤٩٧	٢٠٨	٣٦٠	٢٠٦٥	٦٩٢	٢٥	٢٥٨	٣٠٤٠
إجمالي	٣٩٧١١١	٤٢٩٥٤	١٨٢٣٦٥	٦٢٢٤٣٠	٣١٢٤٢٢	٢١١٥٨	٦٥٧٧٨	١٠٢١٧٨٦

المصدر: إيمـان الشربينـى ، فاعلية النظم الخبيرة في رفع كفـاءة أداء الجمعيـات الأهليـة في جمهـورية مصر العربيـة، مذكـرة خارجـية (١٦٠٣)، معهد التخطيط القومى، يونيو ٢٠٠٠، نقلا عن وزارة الشئون الاجتماعية، الإدارة المركزية للأسر المنتجـة والتكـوين المهنى.

٧-٣-٣ الدور المحتمل لتفعيل آليات الجمعيات الأهلية

وتستطيع الجمعيات الأهلية المساعدة فى الجهود الموجهه للتخفيف من حدة الفقر من خلال مناطق عمل يمكن إجمالها فى [٢] :

١- إجراء مسح للأسر التي تحتاج إلى تدريب أو عمل فى نطاق المجتمع الذى تخدمه الجمعية الأهلية من ناحية ،والتعرف على مراكز التدريب المتوفرة وإمكانياتها وشروط الالتحاق من ناحية أخرى ،والعمل مع هذه المراكز فى وضع البرامج التدريبية وتشجيع المتدربين للاستفادة من هذه البرامج .

٢- إجراء حصر لاحتياجات سوق العمل فى المنطقة التي تخدمها الجمعية الأهلية .

٣- المساعدة فى إنشاء صناعات صغيرة ترتبط بصناعات أكبر وتغذيتها لضمان تسويق منتجاتها (صناعات مغذية) .

٤- القيام بدور الوساطة لإتاحة قروض ميسرة للأسرة المعيلة وللعاطلين عن العمل لبدء مشروعات جديدة ومتابعة سداد هذه القروض لضمان إستمرار دوران رأس المال .

٥- تعزيز مستويات تعاون الجمعيات الأهلية مع الصندوق الاجتماعى للتنمية فى تقديم التمويل ومساعدة طالبى التمويل بدراسات جدوى اقتصادية لمشروعاتهم بطريقة علمية سليمة حيث يقدم الصندوق الدعم المالى والفنى للجمعيات الأهلية ويقوم بتدريب العاملين فيها على عمل هذه الدراسات .

٦- التأكيد على عملية التنسيق والتعاون بين ما تقدمه الجمعيات الأهلية التي تعمل فى مجال تقديم المساعدات المقدمه للأسر الفقيرة فى حدود إمكانياتها ،وما تقدمه مؤسسات المجتمع المدنى الأخرى،ودور العبادة فى مناطق عملها بهدف تجنيب الأزدواجية والتكرار وذلك لتوفير الحد الأدنى المطلوب لحياة الأسر الفقيرة ولأطفالها خاصة التي تعولها النساء .

٧- تسعى الجمعيات إلى توفير آلية لتبادل الخبرات فيما بينها وممارسة أنشطة تكاملية .

٧-٤ دور الجمعيات الأهلية فى توفير الرعاية الصحية فى مصر

٧-٤-١- الوضع الحالى

أثبتت الجمعيات الأهلية فى مصر نجاحها فى مجال الرعاية الصحية بحيث أصبحت تلعب دورا لا غنى عنه فى هذا المجال ،وللأسف فإنه من الصعب عمليا إجراء تقييم دقيق لمساهمة الجمعيات الأهلية فى المجال الصحى ،ولذا قد نكتفى بالإشارة إلى بعض البيانات القليلة التي توفرت لدينا .

وتعمل الجمعيات الأهلية فى عدد من مناطق العمل فهى تشارك الحكومة مشاركة فعالة فى مجال تنظيم الأسرة فتوجد ٧٣ جمعية تنمية يضم نشاطها تنظيم الأسرة ،بلغ عدد المستفيدين منها عام ١٩٩٨ (٩٢٢٦).[١]

وتعمل الجمعيات الأهلية فى مجال الرعاية الصحية للأطفال من خلال التوعية والمشاركة الفعلية فى حملات تطعيم الأطفال (شلل الأطفال) .

---

[٢] هدى بدران ،توصيات الجمعيات الأهلية المصرية حول تطوير أوضاع المرأة المصرية ،مؤتمر بكين ١٩٩٥ ،الأوراق الخلفية للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ،المجلس القومى للمرأة ،ص٣٢٧-٣٣٠ .

[١] أ. محمد توفيق الطودى ، دور الجمعيات الأهلية فى الخدمات الطبية " دراسة حالة الجمعية المصرية لتنظيم الأسرة ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٩٩٦.

كما نجحت الجمعيات الأهلية فى تقديم الخدمة الطبية وتجسير الفجوة ما بين الخدمات الصحية للقطاع الحكومى والقطاع الخاص.

أما الجمعيات الأهلية فنظرا لقدرتها على الانتشار قد تصل الخدمة فى بعض الأحيان إلى المناطق البعيدة والنائية ولأنها لا تهدف إلى الربح فقد حددت أسعار العلاج عند مستوى متواضع، لذلك شهدت مستشفياتها إقبال غير عادى من المرضى خاصة أنها تقدم الخدمة مجانا لغير القادرين بعد دراسة حالتهم. وغالبا ما تمارس الجمعيات الأهلية النشاط الصحى من ضمن أنشطتها مثال : الجمعيات الإسلامية ،خاصة الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية والتى يتبعها ٥ آلاف مسجد على مستوى الجمهورية، حيث غالبا ما تلحق بالمساجد وحدات صحية.

٧-٤-٢ نظرة مستقبلية لدور الجمعيات الأهلية فى المجال الصحى

وتسعى الجمعيات الأهلية بجهودها منفردة أو بالتعاون مع الهيئات الطبية والمنظمات الشعبية الأخرى فى المناطق التى تخدمها إلى :-

١- توسيع شبكة التأمين الصحى لتشمل السيدات غير العاملات وربات البيوت .

٢- التنسيق مع مراكز الخدمات الصحية المتاحة بالمنطقة للتأكد من أن الخدمات الصحية تصل إلى كافة الأفراد من الذكور والإناث ،والتوعية بأهمية الرعاية الصحية للطفل والمرأة والصحة الوقائية .

٣- الاتصال بأجهزة الإعلام والثقافة والإستفادة من إمكانياتها فى نشر الوعى الصحى مثل توفير أفلام للتوعية الصحية للأفراد بما فيهم الأميين وعرضها فى أماكن التجمعات الجماهيرية .

٤- إقامة دورات تدريبية للعاملين بالجمعيات الأهلية العاملة فى المجال الصحى بالإستعانة بمراكز ومكاتب الصحة بالمنطقة وذلك لزيادة قدراتهم على نشر الوعى الصحى .

٥- مكافحة الزواج المبكر للإناث عن طريق التوعية بأضراره الصحية والنفسية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية .

٦- إجراء فحص دورى للأطفال العاملين بالورش والمصانع والمحال التجارية للإطمئنان على حالتهم الصحية والعمل على شمولهم بتأمينات اجتماعية ابتداءا من ١٥ سنة .

٧- نشر التوعية الصحية للذكور والإناث مع الإهتمام بمظلة خاصة بالزوجات والأمهات نظرا للدور الخاص للمرأة فى المحافظة على صحة الأسرة ، والقيام بجهود للتوعية بأضرار ختان الإناث من الناحية الصحية والنفسية .[1]

وهنا يجب التأكيد على أهمية قيام الجمعيات الأهلية بالالتزام بمشاركة الدولة فى تنفيذ سياستها التنموية التى تركز على الإنسان والتنمية البشرية باعتبارها حجر الزاوية فى التنمية الشاملة وهذا يتضمن توفير الخدمات الصحية الأولية والعلاجية وخدمات الصحة الأسرية لكافة السكان والأسر فى كل أنحاء مصر وضمان وصولها للفقراء والمعدمين مجانا .

---

[1] هدى بدران ،مرجع سابق ،ص ٣٣٤-٣٣٧ .

٧-٥ دور الجمعيات الأهلية فى مجال التعليم ومحو الأمية

تنطلق أهمية دور الجمعيات الأهلية فى مجال التعليم ومحو الأمية اليوم وذلك بسبب تدهور الحالة التعليمية بكل أبعادها (الطالب- المعلم ــ المدرسة)، وحتمية مواجهة مشكلة الأمية والفجوة النوعية...الخ . وقد قامت بعض الجمعيات الأهلية مؤخرا فى المساهمة للحد من هذه المشاكل بطرق غير تقليدية، حيث يتركز دورها على إنشاء فصول محو الأمية ،إعطاء دروس تقوية للطلاب ، إصلاحات لبعض المدارس، مساعدة الطلاب الفقراء ،وبالطبع نشر الوعى بأهمية التعليم ومحاولة الوقوف على أسباب عدم الالتحاق والتسرب وعلاجها وتوعية الأهالي بأهمية تعلم المرأة وعدم التمييز بينها وبين الذكور وكان لأهمية دور الجمعيات الأهلية فى مجال التعليم إنشاء إدارة للجمعيات الأهلية بوزارة التربية والتعليم .

٧-٥-١ تحليل لوضع ودور الجمعيات الأهلية فى مجال محو الأمية على مستوى المحافظات

نظرا لعدم توفر قاعدة بيانات تضم كافة أنشطة الجمعيات الأهلية وعدد المستفيدين منها فسوف نركز على دور الجمعيات الأهلية فى مجال محو الأمية ،فطبقا لتعداد ١٩٩٦ بلغ معدل الأمية فى مصر ٣٩% ومعدل الأمية بين الإناث ٥١% وبين الذكور ٢٩% ،وطبقا لتقرير التنمية البشرية المصرى ٢٠٠١/٢٠٠٠ فقد حدث تحسن طفيف حيث وصل معدل الأمية بين الإناث إلى ٥٠,٤% ومستوى الأمية الإجمالي ٣٨% ولا شك أن هذا المعدل مازال مرتفعا ويحتاج إلى بذل المزيد من الجهود .

وقد وصل مجموع الجمعيات الأهلية التي تعمل فى مجال محو الأمية عام ١٩٩٩/٩٨ إلى ٩٢٩ جمعية، منها ٦١١ جمعية تنمية و٣١٨ جمعية رعاية وبلغ عدد الفصول الإجمالية ٢٠٣٩ فصل كما يتضح من جدول رقم (٧-٨) وكان عدد الدارسين بهذه الفصول ٤١,٩٥٦ دارس

جدول رقم (٧-٨)

توزيع الجمعيات الأهلية التى تعمل في مجال محو الأمية حسب المحافظات ونوع الجمعية وأعـداد الدارسين عام ١٩٩٩/٩٨

(القيمة بالجنيه)

المحافظات	نوع الجمعيـة			عدد الفصول	عدد الدارسين		
	تنميـة	رعايـة	الجملة		ذكـور	إنـاث	المجموع
القاهرة	١١٤	١٦١	٢٧٥	٥٠٢	١١٠٩	٨٧٩٠	٩٨٩٩
الإسكندرية	٤٤	٢٧	٧١	١٧٠	٣٩٨	٣٤٣٧	٣٨٣٥
بورسعيد	١١	٥	١٦	٢٢	٩٧	٢٦٢	٣٥٩
الإسماعيلية	١٥	٢	١٧	٢٩	١٥٠	٤٤٦	٥٩٦
السويس	٤	٢	٦	٩	٣٢	٣٣	٦٥
دمياط	١٤	٠	١٤	١٩	١٣٩	٢٦٩	٤٠٨
الدقهلية	٢	٠	٢	٨	٧١	١٠٢	١٧٣
الشرقية	٧	٠	٧	٢٣	١٩٣	٣٠٥	٤٩٨
القليوبية	١٢	٢	١٤	٢٢	٢١٢	٣٠٤	٥١٦
كفر الشيخ	٣٢	٨	٤٠	٦١	١٠١٣	١٥٨	١١٧١
الغربية	١٧	٣	٢٠	٢٧	١٧٩	١٥٧	٣٣٦
المنوفية	١٢	٠	١٢	٢٩	٢٩٠	٦٠٩	٨٩٩
البحيرة	٢٥	٥	٣٠	٥٨	٤٤٤	٥٩٨	١٠٤٢
الجيـزة	٥١	٥٩	١١٠	٣٠٩	١٢٩٤	٥١٧٣	٦٤٦٧
الفيـوم	١٤	٠	١٤	٦٤	٣١٩	١٣٦٠	١٦٧٩
بنى سويف	١٢	٢	١٤	٣٥	٥٢١	٣٠٢	٨٢٣
المنيـا	٢٦	١١	٣٧	٣٧	٤٢٤	٩٢٢	١٣٤٦
أسيوط	٨٥	٩	٩٤	٢٥٢	١٥٠٦	٢٨٨٢	٤٣٨٨
سوهاج	٩	١	١٠	١١٥	١٠٤	٢٨٧٥	٢٩٧٩
قنـا	٧	١	٨	٢١	٠	٤٨١	٤٨١
الأقصر	٢	١	٣	١٢	٦٦	٢٨٢	٣٤٨
أسوان	٥٤	١٤	٦٨	١٤٧	٩٤٣	٥٦٩	١٥١٢
البحر الأحمر	٥	٢	٧	٨	٠	٧٨	٧٨
الوادى الجديد	٤	٣	٧	١٤	٢٠	٢٤٤	٢٦٤
مرسى مطروح	٢٣	٠	٢٣	٢٧	٦٥٥	٦٩٠	١٣٤٥
شمال سيناء	٩	٠	٩	١٨	٢٢٩	١٧٠	٣٩٩
جنوب سيناء	١	٠	١	١	٢٠	٣٠	٥٠
المجمـوع	٦١١	٣١٨	٩٢٩	٢٠٣٩	١٠٤٢٨	٣١٥٢٨	٤١٩٥٦

المصدر: الكتاب الاحصائى السنوى ١٩٩٩/٩٨، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، وزارة الشئون الاجتماعية.

وكان أكثر المستفيدين من الإناث ٣١٥٢٨بنسبة ٧٥% فى حين كان عدد الذكور المستفيدين ١٠,٤٢٨ بنسبة ٢٥% .

تضم محافظة القاهرة العدد الأكبر من الجمعيات الأهلية والفصول حيث بلغ عدد الجمعيات الأهلية العاملة بمحو الأمية ٢٧٥ بها ٥٠٢ فصل بنسبة ٢٥% بينما سجلت معدلات الأمية بمحافظة القاهرة طبقا لتعداد ١٩٩٦ ٢٤% للاجمالى ،٣١% للنساء ،١٨% للرجال وبلغ عدد المستفيدين من هذه الفصول ٩٨٩٩ بنسبة ٢٤% من إجمالى المستفيدين وتليها محافظة الجيزة ،أما المحافظات التي ترتفع فيها معدلات الأمية بصورة ملحوظة فهى الفيوم حيث وصل بها معدل الأمية الإجمالى إلى ٥٧ % ومعدل الأمية بين الإناث إلى ٦٩% أما عدد المستفيدين من الخدمات التي تقدمها ١٤ جمعية تضم ٦٤ فصل كان ١٦٧٠ منهم للإناث ٨١% و للذكور ٢٩% ومحافظة المنيا التي بلغت نسبة الأمية الإجمالية بها ٥٥% (٧٠% للإناث و٤١% للذكور) وكان عدد المستفيدين من ٣٧ فصل هو ١٣٤٦ منهم ٦٨,٥ % من الإناث و٣١,٥ % من الذكور وهذا يدل على قدرة هذه الجمعيات الأهلية على استقطاب أعداد كبيرة من الفتيات اللاتى لم يلتحقن بالتعليم أو المتسربات منه وإن ظلت أعداد هذه الجمعيات الأهلية وفصولها دون المستوى المطلوب فى بعض المحافظات التي ترتفع فيها الأمية بصفة عامة وبين الإناث بصفة خاصة .

ومن أجل تمكين الإناث من التحصيل العلمى على قدم المساواة مع الذكور ومن أجل الحد من الأمية على نطاق المجتمع وخاصة أمية الإناث تؤكد الجمعيات الأهلية على ضرورة أن تتبنى الحكومة وتنفذ خطة تتضمن آليات للمتابعة تحقق الإستيعاب الكامل للأطفال (ذكور وإناث) فى الريف والحضر فى التعليم الأساسى ، ومقاومة التسرب فى كافة مراحل التعليم، تنفيذ خطة قومية لتوعية أرباب الأسر ، وإتاحة فرص الإلتحاق بالتعليم خاصة الأساسى فى كل مناطق مصر بما فيها المناطق الريفية البعيدة، زيادة مدارس الفصل الواحد ، توفير الحوافز للإلتحاق بالمدرسة ولضمان عدم التسرب منها مثل إعفاء أطفال الأسر الفقيرة من الرسوم المدرسية ، تقديم زى مدرسى مجانى لأطفال الفقراء مع تشديد العقوبة على أولياء الأمور الذين يمنعون أطفالهم من الإلتحاق بالمدارس[1] .

٧-٥-٢ نشاط الجمعيات الأهلية فى بعض المجالات الأخرى

من الأنشطة الهامة التى تحقق عائدا على الجمعيات الأهلية وتقدم خدمة كبيرة للأطفال قبل دخول المدرسة والأمهات خاصة العاملات منهن هى دور الحضانة حيث بلغ عدد دور الحضانة التابعة لجمعيات التنمية والرعاية ٤٦٨٥ من ٦٧٢٦ عام ١٩٩٨ بنسبة ٧٠% وعدد الفصول التابعة لها ١١٩٨٨ بنسبة ٦٢% وبلغت سعتها الاستيعابية ٣٥٢,٩٤٨ بنسبة ٦٤% وعدد الملتحقين بها ٣٢٣,١١٦ بنسبة ٦٣% .

ويوضح جدول رقم (٧-٩) التوزيع الجغرافى لدور الحضانة التابعة للجمعيات الأهلية ، كما تقوم الجمعيات الأهلية بتوفير دور المغتربين والمغتربات ، دور أندية للمسنين وغيرها من الأنشطة التى تخدم المجتمع .

---

[1] هدى بدران ، مرجع سابق ، ص ٣٣٠ -٣٣٤ .

جدول رقم (٧-٩)

التوزيع الجغرافي لدور الحضانة التابعة للجمعيات الأهلية وعدد الملتحقين بها عام ١٩٩٨

المحافظة	جمعيات التنمية			جمعيات الرعاية			شركات، أفراد، أخرى		
	الدور	الفصول	الملتحقين	الدور	الفصول	الملتحقين	الدور	الفصول	الملتحقين
القاهرة	٢٢٠	٧٩٦	٢٤٩٥٩	٣٤٦	١١٠٧	٣٣٦٨٨	١٠٤١	٤٥٨٨	٨٤٨٩٤
الإسكندرية	١٦٣	٦٣٢	١٨٤٨١	٧٩	٣٥٤	٨٦٧٩	٤٧١	١٨٥٧	٤٨٣٦٣
بورسعيد	٤٠	٩٣	٣٩٦٢	٢٨	٨٢	١٨٤٦	٨٥	٢٢٥	٨٣٨٧
الإسماعيلية	٥٦	١١٢	١٩٠٠	٣٣	٦٧	١١٥٠	١١٢	٢٢٥	٣٩٢٠
السويس	٥٣	٢٦٥	٣٨٣١	٦٤	٣٢٩	٥١٠٠	١٢٥	٦٤٩	٩٥٣٢
دمياط	٧٢	٣٥٥	١٠٩٠٠	٢٣	١٢٠	٣٩٠٠	١٢٣	٦٢٠	١٩٠٠
الدقهلية	١٧٧	٣٨٨	١٧٣٤٠	١٠٩	٢٥٢	١٦٩٢٩	٣٧٩	٩٢٩	٤٤٨٥٩
الشرقية	٧٤	٢٣٩	٢٥٣٩	١١٧	٢٢٥	٣٣٣٩	٢٩٢	٧٤٤	٨٣٠٦
القليوبية	١٦٦	٥٨١	١٣٥٥٩	٦٩	٢٤١	٣٥١٠	٣٠٢	٩٨٣	٢٥٣٦١
كفر الشيخ	٩١	١٥٠	٤٨٦٠	٢٠	٢٦	١٥٥٠	١٤٣	٢٤٣	٨٣٦٠
الغربية	١٢٤	٢٦٨	٩٠٨٠	٩١	٢٨٢	١٩٨٠	٤٨٩	١٤٣٠	٥٢١٣٠
المنوفية	٢٢٣	٣٣٨	١١٢٣٢	١١٧	٢٤٢	٥٥٣٨	٤٣٥	٨٠٤	٢٦١١٥
البحيرة	١٢٩	٢٤٣	٧٥٦٥	٥٥	١٢٥	٣٧٦٤	٢٢٠	٤٥٥	١٤٤٢٢
الجيزة	٢٠٩	٥٢٤	١٧٧٥٠	٠	٠	٠	٦٣٨	١٧٩٦	٦٣٥٣٠
الفيوم	١١٠	٢٠٥	٤٥٣٩	٥٢	١٥١	٢٩٢٨	١٧٩	٣٩٧	٨٤٩٢
بنى سويف	١٦٢	٢٦٠	٦٥٠٠	٥٣	١٤٦	٣٩١٥	٢٤٠	٤٩٠	١٢٦٤٠
المنيا	١٦٢	٣٢٤	٧٧٦٠	١٤١	٣٠٠	٤٩٣٥	٣٢٦	٦٦٢	١٣٢٨٥
أسيوط	٩٤	١٧٢	٤٠١٥	٧٠	١٨٨	٣٣٠٩	١٨٠	٤٠٨	٧٦٩٦
سوهاج	٩٢	١٧٢	٣٥٤٠	٨٠	١٩١	٥٨١٠	١٧٨	٣٧٦	٩٨٠٥
قنا	١١٤	٢٢٦	٨٣١٢	٩٩	٢٤٢	٤٧٥٦	٢٣٤	٥٠٩	١٣٩٨٨
الأقصر	٣٠	٦٤	١١٨٥	١٨	٣٤	٨٥٠	٥١	١٠٦	٢٣٥٠
أسوان	١٩٤	٢٤٠	٧٤٨٠	٩	٢٥	٢٣٩٦	٢١٢	٣١٥	١٠٧٣٦
البحر الأحمر	٤٦	٩١	١٥٤٤	٢٩	٥٨	١٦٤٠	٧٧	١٥٢	٣٢٧٠
الوادى الجديد	٥٦	١١٢	٣٦٦٠	١٤	٥٤	٤٨٠	٧٠	١٦٦	٤١٤٠
مرسى مطروح	٣١	٧٢	٨٥٩	٧	٨	٣٣٠	٤١	٨٦	١٣٢٨
شمال سيناء	٢٨	٦٠	١٣٠٠	٣٤	١١١	١٣٥٠	٦٩	١٩٠	٤٧٠٠
جنوب سيناء	١٠	٣٤	٥٦٦	٢	١٢	٢٢٦	١٤	٤٨	٨١٢
إجمالي	٢٩٢٦	٧٠١٦	١٩٩١٦٨	١٧٥٩	٤٩٧٢	١٢٣٩٤٨	٦٧٢٦	١٩٤٥٣	٥١٠٤٢١

المصدر: الكتاب الاحصائى السنوى ١٩٩٩/٩٨، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار ، وزارة الشئون الاجتماعية.

٧-٥-٣ نظرة مستقبلية لدور الجمعيات الأهلية فى مجال محو الأمية

قامت الحكومة بتقديم مشروع قومى لمحو الأمية يشتمل على : محو الأمية الهجائية والوظيفية والثقافية والسياسية والصحية، وفى هذا المجال تستطيع الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى والأحزاب السياسية أن تساعد فى القضاء على الأمية خاصة بين الإناث عن طريق :

١- الإتصال المباشر بالأهالى الذين لايلحقون أولادهم بالمدرسة والأسر التى يتسرب أبناؤها من التعليم للتعرف على أسبابهم وعلاجها عن طريق العمل على تقديم حوافز لإلحاق الأطفال بالمدارس وهى ماسبق ذكرها بالتعاون مع الهيئات الدولية والوزارات المعنية .

٢- تحسين مستوى التعليم بالمدارس الواقعة فى المناطق التى تمارس فيها الجمعيات الأهلية عملها عن طريق فتح فصول للتقوية والتنسيق بينها وبين الإدارات التعليمية لتوفير الإشراف الفنى ، إشراك الجمعيات الأهلية فى مجالس الآباء بالمدارس وإشراك أعضاء من مجالس الآباء فى اجتماعات مجالس إدارة الجمعيات الأهلية .

٣- فتح فصول لمحو الأمية بكل جمعية وبكل مدرسة وتوفير الأدوات التعليمية اللازمة والمعلمين الأكفاء ١٨ وربط جهود محو الأمية بتعليم مهارات جديدة تساعد فى ايجاد مصادر جديدة للدخل ورفع الوعى ، ويجب أن تعمل الجمعيات الاهلية على تكامل جهودها لمحو الأمية مع جهودها فى الميادين الأخرى مثل : تحسين الصحة والبيئة وتقديم الخدمات الضرورية للسكان فى المناطق التى تخدمها .

٤- تقديم المساعدة فى تطوير برامج الهيئة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار لضمان إستمرار تعليم الكبار الى نهاية مرحلة التعليم الأساسى بما يؤهلهم لتطوير قدراتهم ويضمن عدم ارتدادهم إلى الأمية .

٦-٧ بعض التوصيات لتفعيل دور الجمعيات الأهلية فى المستقبل :

- رسم خريطة للعمل الاجتماعى فى مصر بحيث تشارك فيها الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدنى بالدور الأكبر بالتنسيق مع الجهات الحكومية ومشاركة فعالة من القطاع الخاص.
- الإسراع فى مشروع إعداد قاعدة بيانات للجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة فى مصر وذلك للتنسيق فيما بينهم وتبادل الخبرات ومنع الازدواجية والتكرار فى الأعمال .
- التنسيق فيما بين الجمعيات للعمل كوحدات متكاملة وليس كوحدات متنافسة ، واشتراك عدد من الجمعيات سويا لتنفيذ مشروعات مشتركة .
- نشر الوعى بأهمية العمل التطوعى خاصة بين جموع الشباب فى المدارس والجامعات ومراكز الشباب ، تضمين المناهج التعليمية والبرامج الإعلامية عن أهمية التطوع والتوسع فى إنشاء مراكز للتطوع من أجل استقطاب المتطوعين.
- تنمية المهارات الإدارية والتنظيمية لدى القائمين على هذه الجمعيات والعمل على تداول السلطة داخل الجمعيات والسماح للكوادر الشابة على تحمل عبء العمل الاجتماعى ويفضل أيضا أن ويمتد التدريب ليشمل موظفى الجهاز الادارى المتعاملين مع الجمعيات الأهلية .
- تشجيع الجمعيات للانتقال من مجالات العمل التقليدية (المساعدة الاجتماعية) إلى النشاط التنموى مثل إقامة مشروعات توفر فرص عمل وتدريب الشباب الخريجين والمتعطلين .
- أن تعمل الجمعيات على تنويع مصادر تمويلها لضمان استمرارية عملها والدخول فى الأنشطة الإنتاجية التى تدر عليها عائداً يعاد استثماره فى أنشطة جديدة لمساعدة المحتاجين وتوفير فرص عمل جديدة .
- تشجيع الجمعيات الصغيرة التى تعمل فى مجالات متشابهة وفى نفس النطاق الجغرافى على الاندماج من أجل الاستفادة بمزايا الحجم الكبير والتوسع وتطوير أعمالها.

- تبادل الخبرات مع الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الهادفة للربح فى بقية أنحاء الوطن العربى ومع الجهات الأجنبية للاستفادة من تجاربهم وخبراتهم.
- تحفيز الجمعيات الأهلية للانتشار خارج القاهرة والجيزة والإسكندرية فى المناطق النائية والمناطق المحرومة من الخدمات .
- تشجيع الجمعيات الأهلية للعمل على توسيع قاعدة المشاركة الشعبية واستقطاب مشاركة أوسع للشباب والمرأة سواء فى هيئاتها العامة أو هيئاتها القيادية.
- أهمية التعاون مع المنظمات الدولية المانحة فى مجال العمل التطوعى على أن تأخذ الجمعيات الأهلية بعين الاعتبار المصالح الحقيقية لمجتمعاتها ووفق أولوياتها والاحتياجات الفعلية للفئات التى تخدمها والأهداف التى تسعى الدولة إلى تحقيقها.
- تشجيع المستفيدين من أنشطة الجمعيات على المشاركة الفعالة فى توجيه هذه الأنشطة وتنفيذها لأن ذلك يساعد على قيام الجمعيات بأنشطتها على أعلى مستوى من الكفاءة كما يساعد على تمكين الفئات المهمشة وإدماجها فى المجتمع .

٧-٧ الخلاصة والتوصيات

يتضح مما سبق أن توزيع الجمعيات الأهلية على مستوى محافظات مصر غير متوازن ،حيث تستأثر محافظة القاهرة بنحو ربع الجمعيات الأهلية فى مصر وتركز أنشطة هذه الجمعيات فيها تليها محافظة الإسكندرية والجيزة ، بينما يقل عدد الجمعيات الأهلية كثيراً فى المناطق الأكثر احتياجا (خاصة محافظات الصعيد التى تعانى من ارتفاع معدلات الفقر والأمية بها ، وضعف معدلات النمو وارتفاع البطالة فيها ... الخ) وهو ما يتنافى مع فلسفة العمل الأهلى الخيرى الذى يهدف إلى الوصول والتغلغل فى طبقات المجتمع الأكثر احتياجاً وخدمة الفئات المهمشه والمهملة والأكثر احتياجاً وقد يكون ذلك راجعا إلى عدم وجود خريطة توجه العمل الأهلى فى مصر وهنا يظهر دور الدولة بالتنسيق مع الجمعيات فى إعادة التوزيع المكانى لهذه الجمعيات أو فروعها من خلال تنفيذ سياسات التحفيز لجذبها إلى المناطق المحتاجة لخدماتها من حيث النشاط والعدد أى تتوافق عددياً ونوعياً مع الاحتياجات الفعلية لمجتمعاتها المحلية .

وتوضح الدراسة أيضا إلى أن نوعيات الأنشطة التى تقوم بها الجمعيات الأهلية فى مصر معظمها مازال يعمل فى مرحلة العمل التقليدى (من مساعدة الفقراء والمحتاجين والاعتماد على التبرعات والهبات التى ترد إليها وهو مصدر غير منتظم للدخل) ولم تنتقل بعد إلى مرحلة العمل التنموى والمشاركة بفعالية فى رفع معدلات النمو الاقتصادى والتشغيل .

وتتسم معظم الجمعيات الأهلية فى مصر بصغر حجمها ومحدودية مواردها مما يؤثر على قدرتها على المشاركة بفعالية والوصول إلى أكبر عدد من المستفيدين وتركز نشاطها فى نطاق ضيق بينما تتسم الجمعيات كبيرة الحجم بالقدرة على استقطاب الموارد وعلى الانتشار وإنشاء أكبر عدد من الفروع التابعة لها على مستوى المحافظات ومن هنا تظهر أهمية التخطيط بالمشاركة والعمل على دمج الجمعيات التى تعمل فى مجالات متشابهة وفى نطاق جغرافى واحد وعلى أهمية توسيع نشاطها والتنسيق بينها وبين بعضها البعض وبين الحكومة والقطاع الخاص للاستفادة من مزايا الحجم الكبير .

الفصل الثامـــــن

أهـــــم النتـــائج والتوصيـــات

٨-١ أهـــم نتائـــج الدراســـة

تتـــناول هـــذه الدراسة موضوع العدالة في توزيع ثمار التنمية في محافظات مصر من خلال بحث وتحليل الفوارق الأقليمية في عدد من المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية التى تمثل ثماراً لجهود التنمية لسكان مصر في بعض المجالات الهـــامة مثل الدخل والتعليم والخدمات الصحية الحكومية والإسكان وفرص العمل. هذا بالإضافة إلى تحليل المؤشـــرات الديموجرافية في علاقتها بالتفاوتات الأقليمية ، كما اهتمت هذه الدراسة بتحليل دور الجمعيات الأهلية كأليةٍ من الآليات المساعدة لتحقيق العدالة، حيث أنها تقوم بتعويض جـــزء من جهود الحكومة التى لم تتحقق لبعض الفئات من السكان أو في بعض الأقاليم وبالتالى تساهم في تحقيق قدر اكبر من العدالة .

أن التخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة والعمل على توزيع الدخول وفرص وقد توصلت الدراســـة إلى مجموعة من النتائج الهامة والتى نضعها أمام متخذى القرار والمسئولين عن التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعـــية لمـــراعاتها عند وضع الأولويات وصياغة السياسات، بهدف تقليل التفاوتات بين الأقاليم والمحافظات المختلفة وتحقيق قدر أكبر من العدالة مما يضفى درجة أكبر من رضا المواطن تجاه متخذى القرار وتجعله راضيا عن قـــراراته ويعمل على زيادة إنتاجيته وبذل أقصى جهده مادام أصبح واثقاً من مردود هذه الجهود المتمثلة في توزيع أكثر عدالة لثمار التنمية عليه وعلى أسرته ومجتمعه وابناء وطنه جميعاً.

تخلـــص الدراســـة إلى مجموعة من النتائج تعكس مدى العدالة في توزيع ثمار التنمية في بعض المجالات الاقتصـــادية والاجتماعـــية والتى تمثلت في: الجوانب الديمجرافية وفرص العمل والخدمات الصحية والتعليمية والإسكان وتوزيع الدخل- والجمعيات الأهلية كآلية من الآليات المساعدة في تحقيق العدالة.

٨-١-١ بالنسبة للجوانب الديمجرافية ، فقد أوضحت الدراسة الآتى :

(أ) أوضـــحت الدراســـة أنـــه بالرغم من الانخفاض الذى حدث في المؤشرات الحيوية للسكان إلا أن الأعداد المطلقة لحجم السكان في مصر مازالت كبيره حيث يزداد السكان بمقدار ١١ مليون نسمة كل عشر سنوات مـــنذ عام ١٩٧٦ نتيجة قوة الدفع الذاتى للسكان – وقد تصل هذه النسبة إلى ١٥ مليون نسمه كل عشر سنوات.

(ب) كما أنـــه من المتوقع أن تزداد هذه المشكلة تعقيداً على المستوى القومى والإقليمى خاصة إذا لم يقابلها نفس الزيادة في الموارد ولا في عدالة توزيع الخدمات كما وكيفياً، حيث تؤثر الزيادة السكانية على نوعية القدرة الاســـتيعابية للخدمات خاصة الصحية وقدرة الدولة على نشرها في جميع القرى والمناطق والمناطق العشوائية المحرومة منها خاصة في الريف وبالجوده المطلوبة.

(جـــ) أن القيمـــة الاقتصادية للطفل في مصر من العوامل المؤثرة على الإنجاب وعلى حجم الأســـرة وبالتالى على تفـــاقـــم هـــذه المشكلة، مما يتطلب العمل على توعيـــة السكان والأسرة (الزوجين) على إعـــلاء القيم الاقتصادية للأسرة الصغيرة.

٨-١-٢ فيما يتعلـــق بفـرص العمـل فيلاحـظ الأتـــى:

(أ) تتفاوت المحافظات فيما بينها من حيث تركز أعـداد المتعطلين حيث يتركز أكثر من نصفهم (حوال٥٤%) في سـبع محافظـات فقط، وهى على الترتيب: القاهرة، الدقهلية، الغربية، الشرقية، البحيرة، كفر الشيخ، وأسيوط.

(ب) تتفاوت المحافظات فيما بينها من حيث نصيب كل منها من الاستثمارات (استثمارات الخطة الخمسية(٢٠٠٢ -٢٠٠٧) وخطة عامها الأول) طبقاً للاحتياجات الفعلية الملحة لتلك المحافظات للقضاء على البطالة. كما تتفاوت المحافظات من حيث العلاقة بين الطلب على العمالة وأعداد المتعطلين .

(جـ) هناك عـدالة نسبية في توزيع فرص العمل الحكومية على مستوى المحافظات المختلفة .

٨-١-٣ بالنسبة لعدالـة توزيـع الدخـل والانفـاق فيلاحظ الآتى :

(أ) تستحوذ القاهرة بمفردها على ما يقرب من ٢٦,٥١% من إجمالى الدخل على مستوى الجمهورية، وهو أكثر من دخل جميع محافظات الوجه القبلى بما فيها محافظة الجيزة .

(ب) بلـغ معـامل تركـز السكان حوالى ٤٥,١% وهذا يعنى أن اكثر من نصف السكان يمكن تحريكهم بين المحافظات المختلفة حتى يمكن أن نحقق النصيب العادل من السكان لكل محافظة وبما يتفق والمساحة المأهولة .

(جـ) بلغ معامل تركز الدخل حوالى ٥٠,٦% وهذا يعنى أن تركز الدخل أعلى من تركز السكان الذى بلغ حوالى ٤٥,١%. وأن المناطق التى يتركز بها الدخل هى مناطق جاذبة .

(د) تـتفاوت المحافظـات بصـورة واضحة وجلية فيما يتعلق بتوزيع الدخل . وواضح أن هذه التفاوتات بين المحافظات والأقاليم أدت إلى تركز الدخل بصورة اكبر من تركز السكان داخل بعض المناطق، وهذا يؤدى إلى تركـز الاستهلاك، بل يؤثر بصورة مباشرة على منهج واسلوب توطن المشروعات في اتجاه المناطق التى يتركز بها الدخل وهو ما يؤثر على ما حولها من مناطق ومما يعنى أيضا أن هناك فوارق كبيرة داخل المجتمع المصرى .

(هـ) تسـتحوذ المحافظـات الحضرية على ما يقرب من ٤٥% من حجـم الإنفـاق السنوى الكلى على بنود الأنفاق المختلفة، في حين أن نصيب محافظات الحدود من الأنفـاق لا يتجاوز ٢% من هذا الإجمالى .

٨-١-٤ وفيما يتعلق بعـدالة توزيـع الخدمـات التعليميـة فيلاحـظ :

(أ) غيـاب التكافـؤ في الفرص التعليمية المتاحة بين المحافظات وبين الحضر والريف وبين الذكور والإنـاث.

(ب) عدم عدالة توزيع الخدمات التعليمية فهي تتركز في المحافظات الحضرية وفي المدن بصفة خاصة في حين تعانى المحافظات الريفية والمناطق الحضرية الفقيرة من نقص في هذه الخدمات وأكثر المناطق والفئات حرمانا من هذه الخدمات هى المناطق الريفية (خاصة ريف الصعيد) ، والمناطق الحضرية الفقيرة ، والإناث والفقراء.

(جـ) وجـود فجـوه بين الذكور والإناث فيما يتعـلق بمعدلات القيد في مراحل التعليم المختلفة وفيما يتعلق بمعدل القراءة والكتابة في المحافظات المختلفة.

٨-١-٥ أما فيما يتعلق بعدالة توزيع الخدمات الصحية فيلاحظ :

(أ) ارتبط نطاق الخدمات الصحية في مصر بالمناطق الحضرية لفترات طويلة، وقد أدى ذلك إلى حرمان الريف المصرى لفترة طويلة من توطن الخدمات عامه والخدمات الصحية خاصة في مختلف القرى مما جعل الجهود التى تبذل في مجال التنمية الريفية تبدو كبيرة للارتقاء بكافة الخدمات على صعيد مصر.

(ب) وجود خلل واضح بين الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة واحتياجات السكان من الخدمات الصحية (ذكور وإناث).

(جـ) عدم توفر نظام صحى مناسب يحقق العدالة في الوصول بالخدمة الصحية إلى غالبية السكان.

٨-١-٦ بالنسبة لمجال الإسكان ومدى وعلاقته بعدالة توزيع ثمار التنمية فنجد:

(أ) وجود فوارق نسبية في توافر المسكن للمواطن المصرى ، سببه قصور الاستثمارات العامة اللازمة لقطاع الإسكان لتوفير المسكن لمحدودى الدخل.

(ب) كذلك توجد فروق من ناحية نوع المسكن وتوافر المنافع به وإن كانت هذه الفروق أو عدم العدالة يمكن النظر إليها في ظل العرف العام، وهو أن كل مواطن على قدر طاقته. ولكن في ظل متغير آخر يرد على عدم العدالة المطلقة إن كل مواطن يجب أن يكون له مأوى مناسب وذا شروط عامة مقبولة من ناحية الأمان والصحة.

٨-١-٧ أوضحت دراسة الجمعيات الأهلية كألية من الأليات المساعدة في تحقيق العدالة الآتى:

(أ) أن معظم الجمعيات الأهلية لا تزال في مصر في مرحلة العمل التقليدى الخيرى و لم تنتقل بعد إلى العمل التنموى والمشاركة بفعالية في رفع معدلات النمو الاقتصادى والتشغيل كما تتسم غالبيتها بصغر حجمها ومحدودية مواردها مما يؤثر على قدرتها على المشاركة بفعالية والوصول إلى أكبر عدد من المستفيدين، وتحسين أحوال الفئات المهمشة والفقيرة.

(ب) تستأثر محافظة القاهرة بنحو ربع الجمعيات الأهلية في مصر، وتركز أنشطة هذه الجمعيات فيها، تليها محافظة الإسكندرية والجيزة بينما تقل كثيراً في المحافظات الأكثر احتياجاً خاصة محافظات الصعيد التى تعانى من ارتفاع معدلات الفقر والأمية.

(جـ) عدم وجود خريطة للجمعيات الأهلية توجه العمل الأهلى إلى الأماكن أو المحافظات الأكثر احتياجاً، بحيث يمكنها المساهمة بفعالية في المجالات التى يوجد بها نقص في الخدمات التنموية وبالتالى تساعد جزئيا في تحقيق العدالة.

٨-١-٨ وقد تبين من مجمل الدراسة:

(أ) صعوبة الوصول إلى معايير تمكن من القياس السليم لمدى تحقق العدالة، إلا إذا تم عمل مسوح علمية وافية وتفصيلية على المستوى الإقليمى والمحلى ، حسب فئات السن والنوع ذكور/إناث ووفقا للحالة الاقتصادية والاجتماعية.

(ب) ضرورة أن تتوافر الخدمة في أى وقت، وعلى كافة المستويات الجغرافية والنوعية وبتكلفة مناسبة وأن تتاح وقت الحاجة لكل مواطن وفي موطنه حتى تتحقق العدالة في مختلف المجالات التى تم دراستها.

٨-٢ أهم السياسات والإجراءات لتحقيق مستوى أفضل من العدالة

٨-٢-١ أهم السياسات في المجال الديمجرافي:

(أ) ضرورة إعادة التوزيع السكانى بحيث نحقق توزيع اكثر عدالة على وحدة المساحة ونحقق النصيب العادل من السكان لكل محافظة وبما يتفق والمساحة المأهولة لها والموارد والامكانيات والقدرات الاستيعابية للمكان.

(ب) الاستمرار في اتباع سياسة إنشاء مدن جديدة بهدف إعادة توزيع السكان بشكل متوازن على المساحة.

(جـ) تحديث المدخل الاعلامى باستمرار في مجال السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وتطوير الرسائل الإعلامية الحالية مع المتغيرات المختلفة والقاء الضوء على معدل الإنجاب المرغوب فيه.

(د) تصميم الحملات الإعلامية الوطنية الموجه نحو تعليم السكان وتوعية الأزواج بالتكلفة الاحتمالية العالية لتنشئة الطفل في زمن التنافسية الدولية وأهمية أن يكون حجم الأسرة صغيراً لكنه مرتفع التأهيل والإعداد.

ويمكن تحقيق كل ذلك عن طريق بعض الإجراءات :

- تحسين وتوسيع التدريب لتنظيم الأسرة للعاملين بالصحة
- رفع والزام سن الزواج القانونى للفتيات.
- تنفيذ أنشطة لخلق وادراك الوعى لدى الرجال والإناث نحو مسئوليتهما الإنجابية.
- توسيع الأنشطة لمنع الحمل المبكر.
- تقديم حقوق انجابية اكثر للنساء.
- دفع جميع صور الدعم التى تمنحها الدولة في جميع المجالات (صحة، تعليم،...الخ). على الطفل الثالث والرابع لكل أسره.
- توعية الشباب والشابات باعتبارهم أسر المستقبل بخطورة الزيادة السكانية وكيفية خفض معدل الإنجاب.

٨-٢-٢ أهم السياسات في مجال العدالة في توفير فرص العمل:

(أ) التصدى لمشكلة البطالة بفتح مجالات الاستثمار وإيجاد مشاريع كثيفة العمل توفر العديد من فرص العمل في المجالات المختلفة.

(ب) توجيه الموارد نحو المناطق الريفية: من أجل تحقيق العدالة بين الريف والحضر واعادة توزيع الموارد (أو زيادتها) لصالح أشد المحافظات والمناطق حرماناً.

ويمكن تحقيق كل ذلك عن طريق بعض الإجـــراءات :

- توسيع التدريب المهنى وغيره للنوع الاجتماعى (ذكور وإناث).
- توسيع وصول كل من الرجل والمرأة للأئتمان
- تنظيم وتقسيم العاطلين (ذكور وإناث) إلى مجموعات ذات اهتمام على مستوى الدولة والمجتمع المحلى .
- تقديم التكنولوجيا الملائمة.
- خفض العمل غير المنتج والاعتماد اكثر على الأنشطة كثيفة العمل.

٨-٢-٣ أهـــم السياسات في مجال العدالة في توفير الخدمات التعليمية:

(أ) سد الفجوة بين الذكور والإناث في مجالات التعليم والتدريب.

(ب) خفض التكاليف التى تتحملها الأسر الفقيرة من أجل تعليم أطفالها.

ويمكن تحقيق كل ذلك عن طريق بعض الإجـــراءات :

- جعل المدارس اقرب إلى مواقع الإناث وجعلها اكثر جاذبية لهن.
- وضع خريطة لإنشاء المدارس، بمعنى التحديد الدقيق لموقع المدارس في المناطق التى لا يوجد بها عدد كاف منها خاصه في الصعيد.
- إنقـــاص التكاليف المباشرة للتعليم والحد من تكاليف الفرص البديلة لتعليم الإناث.
- توفـــير المنح الدراسية للبنات عن طريق الإعفاء من الرسوم والتزويد بالكتب والزى المدرسى وتوفير المرونة في ساعات الدراسة في التعليم الرسمى وغير الرسمى.
- تمكين الفئات الفقيرة من إلحاق أبنائها بالتعليم ودعم هذه الفئات.

٨-٢-٤ في مجال العدالة في توفير الخدمات الصحـــية:

(أ) إعداد خطة قومية شاملة للتنمية الصحية في مصر توضع بواسطة لجنة من الخبراء والمتخصصين في مجال الصحة وتحقـــق العدالة الاجتماعية بين كافة فئات الشعب في مجال الحصول على الرعاية الصحية التأمينية.

(ب) تـــبنى نظام متطور لتقديم الرعاية الصحية لمختلف شرائح المجتمع حسب حاجاتهم وقدراتهم المالية مع توفير الـــرعاية المجانـــيـــة لغير القادرين بالإضافة إلى توفـــير الرعاية العاجلة بالمجـــان وعلى مستوى مناسب من الجـــودة.

(جـــ) عمل نظام قومى للمعلومات الصحية يعكس الحالة الصحية للسكان، والعوامل المؤثرة فيها، على أن يشمل هذا النظام الآتى: المؤشرات السكانية (الديموجرافية) والمرضية محدداً الأمراض المختلفة ومعدلات الإصابة بها وانتشارها الجغرافي وتكلفة مواجهتها، والموارد المتاحة للتنمية الصحية بمختلف مستوياتها (الأولية والثانـــوية والمتخصصة وعالية التخصص).

ويمكن تحقيق كل ذلك عن طريق بعض الإجـــراءات :

- مد مظلة التأمين الصحى لتغطى كافة المواطنين خاصه الطبقات الفقيره والمهمشة.
- زيادة التمويل لمراكز الصحة والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

- توسيع وتحسين برامج المعلومات والتعليم والاتصال IEC وكذلك برامج المعلومات والتكنولوجى IT .
- وضع خريطة GIS نظم المعلومات الجغرافية.

٨-٢-٥ أهم السياسات في مجال العدالة في توزيع الخدمات الاسكانية:

(أ) الالتزام ببناء مساكن لذوى الدخل المحدود.

(ب) إعادة توزيع الاستثمارات طبقا للاحتياجات الفعلية للمحافظات.

ويمكن تحقيق كل ذلك عن طريق بعض الإجراءات

- توجيه مزيد من الاستثمارات لهذا القطاع لتوفير المساكن خاصة للفئات الفقيره والشباب لمقابلة الطلب عليها.
- وضع بعض المزايا للاستثمار الخاص لتوجيه جهودهم نحو بناء المساكن لذوى الدخل المحدود على مستوى المحافظات مع مراعاة نصيب المرأة المعيله للأسرة وكذا الشاب الذى يعول أسرة بعد وفاة والديه.

٨-٢-٦ وأخيرا بعض أهم السياسات فيما يتعلق بالجمعيات الأهلية كآلية من الآليات المساعدة لتحقيق العدالة:

(أ) تنمية المهارات الإدارية والتنظيمية لدى القائمين على الجمعيات الأهلية.

(ب) نشر الوعى بأهمية العمل التطوعى خاصة بين جموع الشباب بوجه عام والمرأة بوجه خاص .

(جـ) تحفيز الجمعيات الأهلية للمشاركة بصوره متوازنة للعمل في المجالات التنموية خاصة في المحافظات الأكثر احتياجاً بهدف رفع معدلات النمو والتشغيل.

(د) تفعيل مبدأ المشاركة في التنمية بين شركاء التنمية (القطاع الحكومى والقطاع الخاص والقطاع الأهلى).

ويمكن تحقيق كل ذلك عن طريق بعض الإجراءات :

- العمل على تضمين قيم التطوع بالمناهج التعليمية والثقافية والإعلامية من أجل استقطاب المتطوعين.
- إعداد خريطة توجه عمل الجمعيات بما يخدم طبقات المجتمع الأكثر احتياجا وبما يساعد على تحقيق العدالة.
- إنشاء آليات للتنسيق بين الجمعيات الأهلية وكافة شركاء التنمية على جميع المستويات للحد من الضياعات الاقتصادية نتيجة لتكرار العمل الواحد وتداخله.
- إعداد ورش عمل لرفع كفاءة العاملين في هذا القطاع خاصة في مجالات (التنظيم والإدارة وتوفير التمويل Fund Raising) من المصادر المختلفة والتسويق ...الخ).

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية:

١. إبراهيم جميل بدران، " قضية المنظومة العربية الصحية والغذائية " ، فى مؤتمر العولمة –الكويت ٢٠٠٢.

٢. إسماعيل إبراهيم الشيخ دره، " اقتصاديات الإسكان" ، عالم المعرفة، مطابع الرسالة، الكويت، ١٩٨٨.

٣. أمانى قنديل ، " الجمعيات الأهلية فى مصر" ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهرام، القاهرة ١٩٩٤

٤. أمل ابراهيم أسعد (تحقيق)، " المرأة المعيلة فى دائرة الاهتمام" ، المؤتمر الثالث للمرأة، إصدارات الأهرام، القاهرة ١٨ مارس ٢٠٠٢

٥. احمد البقلى، "القطاع الخاص فى مصر"، ورقة غير منشورة مقدمة إلى وزارة التخطيط ، ٢٠٠١.

٦. الأمم المتحدة : معهد التخطيط القومى : تقرير التنمية البشرية – مصر ٢٠٠٣ .

٧. الأمم المتحدة : معهد التخطيط القومى : تقرير التنمية البشرية – مصر ٩٨-١٩٩٩.

٨. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، "التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ١٩٩٦"، الظروف السكنية، القاهرة، أبريل ١٩٩٩.

٩. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، " بحث الدخل والانفاق والاستهلاك ١٩٩٩/٢٠٠٠" ، المجلد الثانى ، الجزء الثالث ، القاهرة عام ٢٠٠٠.

١٠. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، "التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٨٦".

١١. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، "التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦".

١٢. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوى ١٩٩٤-٢٠٠١، القاهرة، ٢٠٠٢.

١٣. السيد محمد كيلانى وسيد محمد عبد المقصود، "الفوارق الإقليمية في مصر وطرق قياسها " ، معهد التخطيط القومى، مذكرة رقم ١٣٢٤ ، مايو ١٩٨٢.

١٤. المركز الديمجرافى بالقاهرة، البطالة فى مصر: حلول غير تقليدية، بحث تحت النشر، القاهرة، ٢٠٠٢.

١٥. برامج تشغيل الحكومة: شبكة المعلومات الدولية http://www.tawzeef.gov.eg

١٦. سمير فياض، " الرعاية الصحية وانعكاساتها على الفئات الاجتماعية فى مصر، فى : تنمية مصر: رؤية مستقبلية "، أعمال نوات معهد التخطيط القومى لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢، القاهرة، يوليو ٢٠٠٣، ص: ٢٥٧-٢٦٠.

١٧. سيد عبد المقصود وآخرون، "الآثار الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج إعادة هيكلة وخصخصة شركات قطاع الأعمال العام مع إشارة خاصة لأثر المعاش المبكر على توازن سوق العمل والبطالة " ، معهد التخطيط القومى ، ٢٠٠٢.

١٨. سيد عبد المقصود، " خصائص طالبى العمل" ، ورقة غير منشورة مقدمة إلى مجلس الوزراء.

١٩. طلعت عبد الحميد، " العدالة الاجتماعية في السياسة التعليمية في مصر"، المؤتمر العلمى الدولى للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية، مارس ١٩٨٧، جامعة عين شمس ، القاهرة، ١٩٨٧.

٢٠. عزه عبد العزيز سليمان ومحاسن مصطفى ومحمد خفاجى ، " الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية " ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٣٦) ،معهد التخطيط القومى، القاهرة ٢٠٠١.

٢١. علا سليمان الحكيم ، " البعد الإقليمى للتعليم "، أوراق بحثية ، تقرير التنمية البشرية – مصر عام ٩٩/٩٨ معهد التخطيط القومى.

٢٢. علا سليمان الحكيم ، " التفاوتات فى التنمية البشرية على مستوى مراكز محافظات المنوفية، الفيوم وسوهاج " – ورقه خلفية لتقرير التنمية البشرية ، مصر ، معهد التخطيط القومى ١٩٩٥ .

٢٣. غادة الحفناوي، "التفاوتات الإقتصادية والإجتماعية بين الأقاليم المختلفة في مصر" (١٩٩٠-١٩٩٨)، دراسات اقتصادية، العدد ٢٦، مركز البحوث والدراسات الإقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مارس ٢٠٠٢.

٢٤. فاطمة الزناتي؛ آن واي، " المسح السكاني الصحي، يناير ٢٠٠١" ، وزارة الصحة والسكان، المجلس القومي للسكان. القاهرة، ٢٠٠١.

٢٥. فاطمة محمود مهدي،" التأمين الصحي،قصور في دورة التمويل" ، تحقيقات الأهرام، العدد ١٢٦، http://eb2.ahram. org. eg /Archive ، ديسمبر ٢٠٠٢.

٢٦. فتحى محمد مصيلحى، " جغرافية الخدمات– الإطار النظرى وتجارب عربية" ، مطابع جامعة المنوفية، شبين الكوم، ٢٠٠١، ص: ٤٤.

٢٧. ماجد عثمان (محرر)، "الإسكان وقوة العمل فى مصر، الاتجاهات والتشابكات والآفاق المستقبلية" ، دراسة مقدمة إلى مشروع مصر ٢٠٢٠، القاهرة، دار ميريت للنشر، ٢٠٠٢.

٢٨. مجلس الشورى، " مستقبل الرعاية الصحية فى مصر والتوجه القومى للتأمين الصحى الاجتماعى" ، القاهرة، ١٩٩٦، ص: ٦٠-٧٣.

٢٩. مجلس الشورى،" تحديث مصر" ، قطاع المرافق، القاهرة، http://www.shoura.gov.eg ٢٠٠٢.

٣٠. مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز ، المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠٠١.

٣١. محاسن مصطفى حسنين "العلاقة بين وفيات الأطفال والخصوبة في مصر"، المؤتمر الافتصادي الاجتماعي للدول النامية، جامعة برلين، ١٩٩٠.

٣٢. محاسن مصطفي حسنين، " الجمعيات الأهلية ودورها في تنظيم الأسرة" ، المجلس القومي للسكان، ١٩٩٩.

٣٣. محاسن مصطفى وعزه عبد العزيز سليمان ، " المرأة والجمعيات الأهلية " ورقة خلفية من بحث واقع المرأة فى مصر المجلس القومى للمرأة ، القاهرة ٢٠٠١.

٣٤. محمد توفيق الطودى ، دور الجمعيات الأهلية فى الخدمات الطبية " دراسة حالة الجمعية المصرية لتنظيم الأسرة " ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٩٩٦.

٣٥. محمود عبد الفضيل، " تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية" ، دار المستقبل العربى، القاهرة ، ١٩٨٣.

٣٦. مركز البحوث الاجتماعية ، " المشاركة الاقتصادية للمرأة " المصرية من موقع الجامعة الامريكية بالقاهرة.

٣٧. معهد التخطيط القومى، سيمنار الثلاثاء، ٢٠٠٢.

٣٨. هدى بدران ، " توصيات الجمعيات الأهلية المصرية حول تطوير أوضاع المرأة المصرية"،مؤتمر بكين ١٩٩٥ ،الأوراق الخلفية للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ،المجلس القومى للمرأة ،ص٣٢٧-٣٣٠ .

٣٩. وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، " السكان قنبلة مصر الموقوتة " ، عام ١٩٨٨.

٤٠. وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية ،الدليل الإرشادي لمشروعات الوزارة المدرة للدخل ،سبتمبر ١٩٩٩ .

٤١. وزارة التخطيط، " الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢-٢٠٠٧) وخطة عامها الأول "، القاهرة، إبريل ٢٠٠٢، ص: ١٢٢.

٤٢. وزارة الصحة والسكان، " التوقعات السكانية في مصر" ، ٢٠٠٠-٢٠١٧، مشروع السياسات السكانية، القاهرة مايو ٢٠٠٢.

٤٣. وزارة الصحة والسكان، "بيانات غير منشورة "، مركز معلومات وزارة الصحة، القاهرة ٢٠٠١.

٤٤. وزارة الصحة والسكان، "سكان مصر في المستقبل" ، مشروع السياسات السكانية،القاهرة ٢٠٠٢.

مراجع باللغة الانجليزية :

1. **Basic Economic Indicators – Measuring World Resources Economic Progress – A Guide to the Global Environment. The Urban Environment , 1996 /1997 .**
2. **F.Noorbakhsh : " Human Development and Regional Disparities in Iran : Available on: www.econpapers.hhs. Se/paper/glaglae wp/2001 5FI. htns Policy Model " , University of Glasgow – U.K.**
3. **NGOs and Family Planning in Egypt, NPC, Cairo, 2001**
4. **www.Alwatan Com http://islamset.com/arbic/aioms/globle/resbadran1. Html.**
5. **WWW. AUCEGYPT. EDU.**

فهرس قضايا التخطيط و التنمية

م	العنوان	التاريخ
١	دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر ١٩٧٧
٢	Adverse Economic Effects Resulting From Israeli Aggressions and continued Occupation of Egyptian territories,	April 1978
٣	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل ١٩٧٨
٤	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو ١٩٧٨
٥	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥	أبريل ١٩٧٨
٦	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر ١٩٧٨
٧	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته(٦٩/١٩٧٠ – ١٩٧٥)	أكتوبر ١٩٧٨
٨	Improving the Position of Third World Countries in the International Cotton Economy,	June 1979
٩	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ – ١٩٧٦)	اغسطس ١٩٧٩
١٠	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين	فبراير ١٩٨٠
١١	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسة باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس ١٩٨٠
١٢	دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١–١٩٧٨)	مارس ١٩٨٠
١٣	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو ١٩٨٠
١٤	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها(ثلاثة أجزاء)	يوليو ١٩٨٠
١٥	A study on Development of Egyptian National fleet,	June 1980
١٦	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ – ١٩٧٩	ابريل١٩٨١
١٧	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو ١٩٨١
١٨	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر)	يوليو ١٩٨١
١٩	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر ١٩٨١
٢٠	الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى. (ثلاثة أجزاء)	أبريل ١٩٨٢
٢١	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	سبتمبر ١٩٨٢
٢٢	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر ١٩٨٣
٢٣	دور القطاع الخاص فى التنمية	نوفمبر ١٩٨٣

٢٤	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس ١٩٨٥
٢٥	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى	أكتوبر ١٩٨٥
٢٦	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	اكتوبر ١٩٨٥
٢٧	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر١٩٨٥
٢٨	الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	نوفمبر ١٩٨٥
٢٩	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر ١٩٨٥
٣٠	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٨٥
٣١	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين)	ديسمبر ١٩٨٥
٣٢	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو ١٩٨٦
٣٣	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية	يوليو ١٩٨٦
٣٤	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو ١٩٨٦
٣٥	**Intergrated Methodology for Energy planning in Egypt,**	**Sep,1986**
٣٦	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر ١٩٨٦
٣٧	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس ١٩٨٨
٣٨	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس ١٩٨٨
٣٩	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠	مارس ١٩٨٨
٤٠	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو ١٩٨٨
٤١	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	اكتوبر ١٩٨٨
٤٢	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والإلغاء	اكتوبر ١٩٨٨
٤٣	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى	اكتوبر ١٩٨٨
٤٤	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	اكتوبر ١٩٨٨
٤٥	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير ١٩٨٩
٤٦	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدولة فى مصر	فبراير ١٩٨٩
٤٧	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر ١٩٨٩
٤٨	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير ١٩٩٠
٤٩	الإنتاجية والأجور والأسعار – الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس ١٩٩٠

٥٠	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس ١٩٩٠
٥١	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الاولى	مايو ١٩٩٠
٥٢	بحث صناعة السكر وامكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر ١٩٩٠
٥٣	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظر تنموى وتكنولوجى	سبتمبر ١٩٩٠
٥٤	التخطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر ١٩٩٠
٥٥	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر ١٩٩٠
٥٦	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٧	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٨	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٩	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى(مرحلة ثانية)	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وأنعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠
٦١	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع	يناير١٩٩١
٦٢	إمكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١
٦٣	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	ابريل ١٩٩١
٦٤	بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	اكتوبر ١٩٩١
٦٥	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	اكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجـــية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها – مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	اكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجـــية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها – مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	اكتوبر ١٩٩١
٦٧	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١
٦٨	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١
٦٩	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها دوليا وإقليميا ومحليا	يناير ١٩٩٢
٧٠	واقع أفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢
٧١	انعكاسات أزمة الخليج(١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢
٧٢	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢
٧٣	خبرات التنمية فى الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو ١٩٩٢
٧٤	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢

٧٥	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢
٧٦	السياسة النقدية فى مصر خلال الثمانينات" المرحلة الاولى " ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر ١٩٩٢
٧٧	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير ١٩٩٣
٧٨	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى – المرحلة الاولى	يناير ١٩٩٣
٧٩	بعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجى	فبراير ١٩٩٣
٨٠	تقويم التعليم الاساسى فى مصر	مايو ١٩٩٣
٨١	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو ١٩٩٣
٨٢	**The Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries**	**Nov.1993**
٨٣	الآثار البيئية للتنمية الزراعية	نوفمبر ١٩٩٣
٨٤	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر ١٩٩٣
٨٥	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير ١٩٩٤
٨٦	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى "المرحلة الاولى"	يونيو ١٩٩٤
٨٧	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام)	سبتمبر ١٩٩٤
٨٨	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر ١٩٩٤
٨٩	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر ١٩٩٤
٩٠	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويرة	نوفمبر ١٩٩٤
٩١	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر ١٩٩٤
٩٢	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٤
٩٣	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الأصلاح الأقتصادى	يناير ١٩٩٥
٩٤	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى(المرحلة الثانية)	فبراير ١٩٩٥
٩٥	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل ١٩٩٥
٩٦	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية ١٩٩٥
٩٧	المستجدات العالمية(الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية(دراسة حالة مصر)	أغسطس ١٩٩٥
٩٨	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير ١٩٩٦
٩٩	أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعة	يناير ١٩٩٦

١٠٠	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى(المرحلة الثالثة)	مايو ١٩٩٦
١٠١	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الأنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو ١٩٩٦
١٠٢	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكلة واتجاهات تطويرة	مايو ١٩٩٦
١٠٣	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر ١٩٩٦
١٠٤	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر ١٩٩٦
١٠٥	تطوير اساليب وقواعد المعلومات فى ادارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر ١٩٩٦
١٠٦	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٧	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٨	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس ١٩٩٧
١٠٩	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	اغسطس ١٩٩٧
١١٠	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر ١٩٩٧
١١١	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير ١٩٩٨
١١٢	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير ١٩٩٨
١١٣	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير ١٩٩٨
١١٤	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو ١٩٩٨
١١٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى أدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو ١٩٩٨
١١٦	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن٢١	يونية ١٩٩٨
١١٧	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية ١٩٩٨
١١٨	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو ١٩٩٨
١١٩	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر ١٩٩٨
١٢٠	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٨
١٢١	حولت الى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)	ديسمبر١٩٩٨
١٢٢	**Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area**	**December 1998**
١٢٣	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٤	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٥	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	فبراير ١٩٩٩
١٢٦	الافاق والإمكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٧	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٨	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	سبتمبر ١٩٩٩

١٢٩	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى	يناير ٢٠٠٠
١٣٠	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطويرها خلال الفترة ١٩٨٦ – ١٩٩٦	يناير ٢٠٠٠
١٣١	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	يناير ٢٠٠٠
١٣٢	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى"	يونيو ٢٠٠٠
١٣٣	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعة دول، الكوميسا	يونيو ٢٠٠٠
١٣٤	الاعاقة والتنمية فى مصر	يونبو ٢٠٠٠
١٣٥	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	يناير ٢٠٠١
١٣٦	الجمعيات الأهلية وآوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير ٢٠٠١
١٣٧	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	يناير ٢٠٠١
١٣٨	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	يناير ٢٠٠١
١٣٩	منهجية جدية للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الرى الزراعى مرحلة أولى	يناير ٢٠٠١
١٤٠	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى (دراسة بعض حالات الشراكه	يناير ٢٠٠١
١٤١	تصنيف وترتيب المدن المصرية (حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)	يناير ٢٠٠١
١٤٢	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير ٢٠٠١
١٤٣	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٤	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٥	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	فبراير ٢٠٠٢
١٤٦	اثرالبعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس ٢٠٠٢
١٤٧	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس ٢٠٠٢
١٤٨	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس ٢٠٠٢
١٤٩	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى" الجزء الأول" خلفية أساسية"	مارس ٢٠٠٢
١٥٠	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	إبريل ٢٠٠٢
١٥١	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية لفقتصاد المصرى عام ١٩٩٨-١٩٩٩	أبريل ٢٠٠٢
١٥٢	الأشكال التنظيمية وصيغ وآليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو ٢٠٠٢
١٥٣	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٤	صناعة الأخذية والمنتجات الجلدية فى مصر(الواقع والمستقبل)	يوليو ٢٠٠٢
١٥٥	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو ٢٠٠٢
١٥٦	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو ٢٠٠٢
١٥٧	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو ٢٠٠٢

١٥٨	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٩	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو ٢٠٠٢
١٦٠	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعية	يوليو ٢٠٠٢
١٦١	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر, الفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو ٢٠٠٢
١٦٢	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير ٢٠٠٣
١٦٣	تقييم وتحسين اداء بعض المرافق العامة " مياه الشرب والصرف الصحى "	يوليو ٢٠٠٣
١٦٤	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو ٢٠٠٣
١٦٥	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو ٢٠٠٣
١٦٦	دراسة أهم الآثار البيئية للأنشطة السياحية فى محافظة البحر الاحمر"بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٧	العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى	يوليو ٢٠٠٣
١٦٨	العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية "	يوليو ٢٠٠٣
١٦٩	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو ٢٠٠٣
١٧٠	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو ٢٠٠٣
١٧١	اولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٣
١٧٢	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الاحذية الجلدية فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان "	يوليو ٢٠٠٣
١٧٣	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى	يوليو ٢٠٠٣
١٧٤	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة "	يوليو ٢٠٠٣